الترجمة الكاملة
(٦)

وصف مصر

تأليف
علماء الحملة الفرنسية

ترجمة
زهير الشايب

الموازين والنقود



دار الشايب للنشر

اهداءات ١٩٩٣
صندوق التنمية الثقافية
ج.م.ع

٦

وصف مصر

التـرجمـة الكاملة

الحياة الاقتصادية فى مصر

فى القرن الثامن عشر

الجزء الثالث

الموازين والنقود

تأليف
صامويل برنار

ترجمة
زهير الشايب

دار الشايب للنشر

١٠ ش سليمان الحلبى - التوفيقية
ت: ٥٧٤١٣٧١ - ٥٧٢٦٨٣٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المترجم

بصدور هذا الجزء ، يكون ما اسميناه بموسوعة الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر قد اكتمل ، فقد سبق ان صدر المجلد الرابع ويتناول الزراعة والصناعة والتجارة فى مصر ، ثم المجلد الخامس ويتناول النظام المالى والادارى ، وهذا هو المجلد السادس الذى يتناول الموازين أو بالأحرى الأوزان والنقود المستعملة فى ذلك العصر ، وبهذا تكون الترجمة العربية قد قطعت شوطا لا بأس به فى تقديم موسوعة وصف مصر ، مع اعادة تبويبه بشكل اقرب الى المنهجية ، اى أن الترجمة تلتزم بتقديم النص كاملا لكنها تعيد تبويب الدراسات الواردة بالكتاب الأصلى طبقا لموضوعاتها .

ولهذا المنهج فى الترجمة ضرورته القصوى على نحو ما فسرت فى مقدمات سابقة ، ولكن له بعضا من عيوب لا مفر منها ، ابرزها تكرار بعض المعلومات التى توردها اكثر من دراسة واحدة ، تدور حول موضوع واحد، او حول موضوعين متقاربين ، كتبهما عالمان من علماء الحملة ، ومع ذلك فاذا كان عيب كهذا بالغ الوضوح فى المجلد الثانى ، وان يكن الأمر الذى نحن بصدده يتصل بأمور ثانوية أو تفصيلات غير جوهرية ، فانه غير واضح فى هذه الموسوعة الاقتصادية ، بل اننا نستطيع القول بأن ماقد نعده عيبا ، قد يكون من جهة اخرى ميزة ، فمثل هذا التكرار قد يكون توثيقا او تأكيدا لصحة معلومة ما ، باعتباره اجماعا على حدوثها او وجودها .

ولقد اختارت الترجمة العربية أن تبدأ بتقديم دراسة شابرول فى المجلد الأول منها ويدور حول عادات المصريين وتقاليدهم ، ثم تتابعت المجلدات مقسمة بالمنهج الذى اشير اليه ، ومع ذلك فينبغى القول بأن العديد من الدراسات والمجلدات التى صدرت، مع تقسيمها حول موضوعاتها، لم تخل كلها من اعطاء لمسات عن عادات وتقاليد وطباع المصريين ونظامهم السياسى وحياتهم الاجتماعية ، ذلك انها مع حرصها فى التصدى لموضوعها الأصلى ، كانت تدرك ، أو بالأحرى كان يدرك مؤلفوها ، أنهم يقدمون

« لوحة » امينة عن حياة مصر فى ذلك العصر ، الذى جاءت فيــه حملة بونابرت .

لــكن الشىء الذى ينبغى على ان اوضحه هنــا ، بعد ان تنــاولت المنهج الأساسى المتبع فى الترجمة هو المنهج المتبع فى تفصيلات العمل .

ان الهوامش المرقمة هى بالضرورة من وضع المؤلف الأصلى ، اما النجوم فهى من وضع الترجمة العربية ، كذلك فان العبارات التى توضع بين قوسين فى سياق الترجمة هى فى غالبيتهــا العظمى من عنــديات المترجم ، وفى القليل منها من وضع المؤلف ولقد فاتنى ، واعترف بذلك ، ان أضع حدا فاصــلا بين الأمرين ، باصطناع أقواس مختلفة فى الحالتين كان تكون اقواس المؤلف مثلا فى شكل : [ ] وأن تكون اقواس الترجمة على هيئة ( ) وهذا ماينبغى تداركه فى الطبعات القادمة والأجزاء القادمة باذن الله . وبصفة عامة فان البيانات الاضــافية التى تقدمها الترجمــة اثناء السياق هى استدراكات سعيا للوصول الى روح النص حين يتضح ان الترجمة الــكاملة لن تحقق الوضوح الــكامل او اعادة للمعنى بالفاظ اخرى ، او اضافة لمعنى جديد ، ليس كل الجدة ، حين يكون اللفظ الفرنسى قابلا للتعبــير من أكثر من معنى ، مع الحرص دوما ، وبالضرورة ، على انسجام المعنى .

ولقد تخفف هذا الــكتاب من بعض الهوامش التى اوردها المؤلف، وذلك حين كانت هذه الهوامش تكتفى بالاحالة الى فقرة سابقة وبصــفة خاصة اذا كانت هذه الفقرة قد ذكرت قبل هذا الهامش بقليل ، لكننى لم استبعد قط هامشا واحدا يحمل اضــافة او تفسيرا من أى نوع . كما حذفت بالطبع الهوامش التى كانت كل مهمتها ابراد اسم ما باللغة العربية فى حين جاء الاسم فى المتن بالحروف اللاتينية .

كما اقتضى الأمر التصرف فى ترجمة بعض الهوامش لضرورة اقتضاها نقل النص الى اللغة العربية ، كما حتمت ظروف فنية تأجيل نشر جداول العملات الملحقة بالأصل الفرنسى اذ كان الجدول يضــم خمسة وعشرين عمودا وهو أمر لايتسع له الحجم الذى يصدر به الــكتاب فى اللغة العربية علما بأن هذه الجداول كانت تحصيل حاصل لــكل ماورد بالنص كما انها تشير الى عملات لم يرد تفصيل عنها ، وفضــلا من ذلك ليست فى حوزة احد ، ولا ينبع الاصرار على نشرها الا من اعتبارات الامانة واحترام النص المنقول فقط .

واذا كنت قد تجنبت الخوض فى المقـدمات السابقة عن الصعوبات التى أواجهها فى الترجمة ، الا فيما يختص بأمور قد يكون من المفيد الاشارة اليها ، باعتبار ان الباقى امور تتصل بشخص المترجم لا داعى لاقحام القارىء فيها ، الا اننى لم اكن اتصور مطلقـا ان يتسبب اصرارى على تقديم هذا العمل على فصلى من عملى بصفة نهائية ، ذلك ان الجهة التى قامت بهذا العمل ، وهى للأسف مؤسسة صحفية ، ودار نشر ذات تراث عريق فى خدمة الثقافة ، قد اعتبرت ، أو اعتبرت ادارتها الحالية انقبولى لمنحة تفرغ من وزارة الثقافة لمدة عام كامل لاتمام هذا العمل ، رغم علمها بكل التطورات وبكل ابعاد الموقف « تغيبا بدون اذن مشروع لمدة تزيد على عشرة ايام » فهذه هى رؤيتها للأمور واصدرت قرارها بفصـلى بصـفة نهائية ولقد تعلمت من ذلك درسـا جديدا : ان كل انسان يريد فعل شىء مهما تكن بشاعته لن يعدم وجود المبرر على الاطلاق .

لقد كانت محنة قاسية ومؤلمة ، لم اشعر ببشاعتها الا عندما انطوت صفحتها الـكئيبة ، حين أراد الله لهذه الازمة ان تنتهى لألحق بعمل جديد وان كنت اخشى ان اظل على الدوام « اتحايل » بمعنى الـكلمة للحصول على وقت اتمم فيه عملى ، وأن اتفنن فىطريقة « اختلس » بها وقتا مادامت كل قيادات العمل تصر ، وبالنسبة لى وحدى ، على التضييق فى مسائل الحضور والانصراف ، ولا تستيقظ اللوائح النائمة الهامدة الا فيما يتصل بى ، فى وقت لاتتسـع الصـفحات عنـدها لنشر كل عملى وهـو مالم اقصر فيه قط هنا وهناك ذلك اننى لم أتخذ وصف مصر ذريعة للتراخى فيه. اننى لا اطلب من هؤلاء عونا قط ولـكننى ارجو فقط أن احصل على الفرصة التى تعطى بلا حساب للقاعدين عندهم والعاطلين .

اننى لم اتعود قط على بث الشكوى ، ويؤلمنى ، بعد كل ماتعرضت له من ملاحقة شرسة وظالمة ، ان اقرر أننى اعمل وسط ظروف انسانية وشخصية بالغة القسوة ، وتنقصنى ضرورات ضروريات ، ظروف لاتدفع مطلقا لعمل طيب ، بل تكاد تحبط ، وحدها ودون ملاحقات عبقرية من أحد ، كل طموح وكل همة ، ويعلم بذلك كل القريبين منى ، ومع ذلك فاننى لم احاول السعى لنيل حق واحد من حقوق يتمتع الوف ومئات الوف ، خشية ان يعد ذلك منى سعيا لمغنم شخصى أو اتجارا بعمل ،لا اقصد به الا وجه الله ووجه الوطن لـكن هناك من يصرون على وضع العراقيل التى لااحتاج منها الى مزيد لو كانوا يعلمون .

ومع ذلك فاننى اخشى ، فالشكوى لذيذة والبوح سار بعد طول الم وكتمان ، ان انسى أن اسدى الشكر لكل هذه النفوس الـكريمة والعظيمة

انتى وقفت الى جانبى فى محنتى ، تشد ازرى ، وتأخـذ بيدى ، وتسعى جاهـدة لانقـاذى من مصـير يدفعنى اليـه بعض من طاوعتهم ضمائرهم على فعـل ما فعـلوه ، ولقـد كان النبـل الذى بدا من كل من تعاطفوا معى ، واكثرهم لا تربطنى بهم حتى مجـرد المعـرفة العـابرة ، اللهم الا زمالة القـلم ، أو هـذا الشىء المشـترك العظيم الذى يسمى بالأخلاق والشرف .. وأمنا مصر ، اعظم واجـل من كل اذى لحق بى ، حتى لقد كان هذا الطوفان من النبل كفيلا بان يغرق كل الأحزان والآلام .

لكننى اخشى ان احاول ذكر كل هذه الاسـماء التى تكاد تشمل كل العاملين فى حقل الفكر والادب والصحافة ، اما لأن المقام لن يتسع ، واما لأننى اخشى ان انسى اسما عزيزا على ، او اهمل دورا لشخصـية نبيلة لعبته دون ان ادرى من وراء الكواليس .

وسـوف تظل مجلة الثقافـة والاخ الـكبير الدكتـور عبد العزيز الدسوقى ، اصحاب فضل لدرجة لايعدون معها فقط شركاء فى العمل ،بل اصحاب فضل عليه وعلى صاحبه .

ولابد ان اوجه شكرى حقا للسيدة زوجتى التى تحملت معى كل هذه الظروف القاسـية ، ولم تحـاول قط ان تثبط من همتى او تحثنى على الرضوح لهذه الملاحقات الظالمة برغم ما ننوء به معا من احمال ثقال .

ان هناك على الدوام كثيرين لهم فضل وافضال ، بحيث تتـأكد على الدوام خرافة القول بأن عملا ما يعد عملا فرديا لمجرد أن شخصا واحـدا يقوم به .. ذلك ان عمل هذا الفـرد لم يكن ليتحقق لولا مسـاندة ودعم ومساعدة وتشجيع آخرين وارجو الا يبخل احد بنصيحة او حتى بنقد مفيد.

وفقنا الله جميعا لمـا فيه الخير وجنبنـا المزالق والشرور ، وهدانا لمـا فيه خير مصر والمصريين .

يناير ١٩٨٠ **زهير الشايب**

الكتاب الاول

الموازين العربية

صاموئيل برنار

العنوان الاصلي للدراسة هو : « دراسة موجزة عن الاوزان العربية في الماضي والحاضر » .

حين نعنى بدراسة الاقتصاد السياسى لأمة من الأمم، تصبح المعرفة الدقيقة بقيمة الموازين والمكاييل والنقود التى تستخدمها هذه الأمة أمرا لا مفر منه بالنسبة لنا ، وبصفة خاصة فى غالبية المسائل التى تقابلنا عند تصدينا للأمور المتصلة بالعلوم والتجارة .

وبالاضافة الى كل ذلك ، فلا بد ان تكون لمعرفة الموازين والمكاييل العربية ، عند الأوربيين ، اهمية خاصة ، اذ ان نظام الترقيم عند هؤلاء هو نفسه عند أولئك ، كما أن الحال هو نفسه فيما يتصل بغالبية اقسام وتسميات المقاييس . وطبقا لذلك ، فقد رأينا ان من الأنسب أن نسبق دراستنا عن النقود . بدراسة موجزة عن الأوزان(*) العربية ، قديمها وحديثها ، بدلا من تقديم مجرد جدول بالاوزان المصرية ، مقيمة بمثيلاتها فى فرنسا ، اما المقاييس والمكاييل فانها ابعد صلة عن موضوعنا بنحو كبير، لذلك فقد تركنا لاولئك الذين يهتمون بها ، على نحو اكثر خصوصية ، مهمة التعريف بها .

الاوزان القـديمة

يكاد لا يكون ثمة فرع من فروع العلم والادب الا وقد كتب فيه العرب بقدر يتفاوت حظه من النجاح . ولقد اهتم كثيرون من مؤلفيهم بالموازين والمكاييل ، وتكاد تكون المعالجة الأقرب الى الكمال والتى وصلت الى علمنا حول هذا الموضوع هى مقالة المقريزى(١) ، التى قام بترجمتها (الى الفرنسية) سلفستر دى ساسى ، واضاف اليها هوامش بالغة الاهمية والطرافة .

(*) تستخدم فى الترجمة كلمة الأوزان للاشارة الى الجرم المستخدم فى الوزن كالرطل والاوقية والدرهم .. الخ وهى تقابل كلمة poids الفرنسية ، اما كلمة ميزان وموازين فنستخدمها للاشارة الى الاداة المستخدمة فى الوزن (المترجم) .

(١) وهو الشيخ تقى الدين ابو محمد ابو العباس احمد المقريزى (ترجمة المسيو دى ساسى) ، وبخصوص الأساليب الاملائية التى اتبعت فى كتابتها وهوامشها ، انظر الملاحظة الموجودة فى آخر الدراسة .

وقد كتب المقريزى مقالته فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٤٣٧ من تقويمنـــا) .

ويورد المقريزى فى البداية ، ويعلق طويلا على الحديث الذى رواه النسـائى(٢) عن ابن عمـــر ، الذى رواه بدوره مبـــاشرة عن النبى ، (.ومعناه) أن الكيل هو الكيل الذى يستخدمه اهل المدينة ، اما الوزن فهو الوزن الذى يتم عند اهل مكة .

وقد اخذ المؤلف الذى ذكرناه على عاتقه ، تبعا لذلك ، ان يبحث فى قيم هذه المقاييس ، وان يعرف باسمائها ، وان يوضح العلاقة فيما بينها .

اما اسماء الأوزان العربية التى يقدمها المقريزى باعتبارها مستخدمة فى مكة فى عهد الرسول ، فقد اوردها على النحو التالى ، برغم انالترتيب الذى قدمه لها لا يعكس تدرج قيمها :

الدرهم ، الدينار ، المثقال ، الدانق ، القيراط ، الاوقية ، النصف ، النواة ، الرطل ، القنطـــار .

وفى هذا النظام الوزنى ، نجد الدرهم او الدراخمة هو وحدة القياس، بمعنى ان الاوزان الأخرى كانت تقدر على اساس الدرهم(٣) .

اما الفرع الاوحد الذى كان يتفرع او ينقسم عن الدرهم ، والذى كان له اسم خاص فهو الدانق . وكانت كل ستة دوانق تساوى درهما واحدا.

---

(٢) اسم هذا الفقيه هو ابو عبد الرحمن احمد بن شـــهاب ، وكنى بالنسائى لأنه ينتمى الى مدينة نسـاء ، احدى مدن خوراسان ؛ اما مؤلفه فعنوانه « كتاب السنن الكبير » اى الجامع لشرائع السنة . وقد توفى هذا المؤلف فى العام ٣٠٣ من الهجرة (٩١٥ من تقويمنا) . مســـتخلص من الهامش رقم ٢ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة المقريزى عن الموازين والمكاييـــل .

(٣) درهم ، والجمع دراهم، كلمة فارسية انتقلت الى العربية وتقابلها عند الاغريق واللاتين كلمة دراخما drachma ، ولكلمة drachme عنـــد الفرنسيين صلة كبيرة بالكلمة الفارسية ، ويحتمل أنها هى الكلمة نفسها . وسنفصل فى مقالتنا هذه استخدام كلمة drachme باعتبارها مقـــابلة لكلمة درهم .

لكن الدانق لم يكن مستخدما فى مصر ، ومع ذلك فان الدرهم ينقسم عادة الى ١/٢ و١/٦ درهم دون ان تطلق تسميات محددة لهذه الفئــات من الأوزان .

اما النواة(٤) فتساوى خمسة دراهم .

واسم هذا الجرم غير معروف فى الوقت الحالى ، او انه غير مستخدم فى مصر برغم انهم يستخدمون هناك فى معظم الاحيان وحدة من خمســة دراهــم .

والأمر نفسه هو ما كان يحدث بالنسبة للنش (اى النصف) والذى كان يساوى ٢٠ درهما(٥) .

ويبدو ان الأوقية كانت نوعين : الأول وتزن عشرة دراهم . وفى رأى البعض ٢/٣ ١٠ دراهم ، اما الأخرى فتزن ٤٠ درهما . ومع ذلك فلا يفرق المقريزى بينهما فى التسمية .

ولا تزال كلمة اوقية تستخدم حتى اليوم ، وان كانت تعنى حاليا جرما مختلفا زنته ١٢ درهما .

ويورد المؤلف نفسه ثلاث قيم مختلفة للرطل(٦) هى بالترتيب : ٥/٩ ١١٥ درهما ، ١٢٨ درهما ، ١٣٠ درهما .

ويشتمل الرطل زنة ١٢٨ درهما اما على ٤/٥ ١٢ اوقية زنة الاوقيــة منها ١٠ دراهم ، واما على ١٢ اوقية وحسب ، تزن الواحدة منها ٢/٣ ١٠ من الدراهم .

وقد ظلت كلمة رطل مستخدمة حتى اليوم ، وهى تطلق على جــرم

---

(٤) نفاة او نواة ، وهى فيما يرى البعض قطعة من الذهب لها الحجم نفسه الذى لنواة البلح ويساوى وزنها زنة خمسة دراهم (المقريزى ، مقالة عن الموازين والمكاييل ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٣٨) .

(٥) كلمــة نش تحريف لكلمة نصف ابدلت فيها الصاد شينا (المقريزى ، المرجع السابق ص ٨ ، ط ١٧٩٧) .

(٦) رطل ونكتبها بالفرنسية rotl أو rothl

يشتمل على ١٢ أوقية ، تزن الواحدة من هذه الأوقيات كما سبق لنا القول ١٢، درهما(٧) : « .

ويقدر القنطار(٨) بـ ١٠٨٠ دينارا ، وهو ما يصل بوزنه الى ٦/٧ ١٥٤٢ درهما ، وطبقا لقول آخرين الى ٤٠ أوقية (ولابد اننا هنا بصدد الأوقية زنة ٤٠ درهما) مما يصل به الى ١٦٠٠ درهم ، ويقول آخرون ان القنطار يزن ١١٠٠ دينار اى انه بلغ ١٥٧١ درهما وثلاثة اسباع الدرهم ، وان كان يقدر فى مؤلف ابن سعيد(٩) المسمى المحكم بـ ١٠٠ رطل . وفى النهاية نجد أن روايات كثيرة قد تواترت عن ان النبى قد قدر القنطار بـ ١٢٠٠ر١ أوقية ، ولابد انه يقصد دون جدال الأوقية زنة ٢/٣ ١٠ دراهم .

ولا تزال هذه التسمية مستخدمة الى اليوم ، ويساوى القنطار فى الواقع ١٠٠ رطل من زنة ١٢ اوقية او ١٢٠٠ر١ اوقية ، ومن هنا نرى ان تقسيم القنطار الى ١٠٠ رطل وتقسيم الرطل الى ١٢ أوقية امر يعود الى زمان ضارب فى القدم ، وان كان من المحتمل وجود الكثير من الخلط ومن الاخطاء فى الأقوال المختلفة التى اوردها المقريزى .

ويمكن لنا ان نشك أن الرواة لم ينقلوا حديث الرسول عن عدد الدراهم التى تكون الرطل على نحو صحيح ، لأن هذا الرقم لا يتفق لا مع التقسيم العشرى ولا مع التقسيم الاثنا عشرى .

واذا كنا قد لزمنا الصمت حتى الآن عن الدينار والمثقال والقيراط ، فلأنه يبدو من الواضح ان هذه الأوزان ، فى الفترة التى كان يتناولها

---

(٧) يتحدث المقريزى فى نص سبق ان اشرنا اليه عن رطل كان يستخدم فى الماضى فى مكة ، يشتمل على ١٢ أوقية تزن الواحدة منها ٤٠ درهما ، مما يصل بوزن هذا الرطل الى ٤٨٠ درهما ، ومع ذلك فليس لهذا الرطل على الاطلاق صلة بالرطل الوارد فى مقالته عن الموازين والمكاييل ، وان كنا سنضمنه الجدول الخاص بالاوزان العربية القديمة .

(٨) كانت كلمة قنطار فى العربية تعنى فى الأصل الكمية الهائلة من النقود (او الفضة) ، المقريزى ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٩) هو ابو الحسن على بن اسماعيل ، وكنيته ابن سعيد ، توفى فى العام ٤٥٨ من الهجرة ، (مقتبس عن الهامش رقم ١٠٥ من ترجمة المسيو دي ساسي لمقالة المقريزى سالفة الذكر) .

المقريزى ، كما هو الحال فى هذه الايام ، كانت تشكل نظاما منفصلا ومتميزا ، لم يكن يشكل جزءا من النظام الوزنى العام الذى تناولناه . ويمكن مقارنة هذا النظام بأوزان المعيار عندنا ، او بالاوزان الطبيـة التى لها اسمـاء وفروع واستخدامات خاصة بها .

اما الدينار فكلمة فارسية انتقلت الى العربية ، وهو الاسم الذى كان يطلق على النقود الذهبية ، تماما كما كان يطلق اسم الدرهم على النقـود الفضية . وهو يقابل كلمة ديناريوس Denarius عند اللاتين وكلمة deniers عند الفرنسيين ، وان كانت لهذه الكلمات عند مختلف الشعوب معنى بالغ التباين ، ولقد اطلقت هذه الاسماء على نقود ذهبية وفضية بل ونحاسية ، كما أطلقت فى بعض الأحيـان اوزان بعينها مثـل الـ demi-gros (*) والاوزان المعيارية للفضة عندنا .

ويزن الدينار مثقالا ، ويطلق الناس دون تفرقة كلمتى دينار ومثقال للاشارة الى الوزن نفسه(١٠) .

وكانت كلمة مثقال تعنى قديما (او فى الاصل) وزنا (اى ثقـلا) من اى مقدار ، ولكن الأمر قد انتهى بها لأن تطلق بصفة خاصة على وزن صغير كان هو الوزن نفسه الذى للدينار ، وبمرور الايام تغير نظام النقود الذهبية او ان اوزانها هى التى تناقصت ، فتوقف استخدام كلمة دينار فى مصر للتعبير عن الوزن ، وأن ظل يستخدم على الدوام الوزن المعبر عنه بكلمة مثقال ، وتفريعاتها ، عند تقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة .

وتنقل الينا احدى الروايات ان الرسول قد قال بان الدينار يسـاوى ٢٤ قيراطا .

---

(١٠) نجد عند العديد من الشعوب تلك العادة المتبعة فى جعـل النقود مساوية لوزن محدد وفى الاشارة الى اى من الوزن أو النقد بالكلمة نفسها ، فعلى سبيل المثال فان كلمة livre تعنى عندنا فى الوقت نفسه كمية محددة من النقود ووزنا بعينه ، كما كانت كلمـة deniers تطلق على وزن ونقد معينين ، وان كان من النادر ان تظل الرابطة المبدئية بين الوزن والنقد قائمة لوقت طويل .

(*) يعادل الجرو gros ١/٨ اوقية وبذلك يكون نصف الجرو هـذا مساويا لـ ١/١٦ من الأوقية . (المترجم)

ويضيف أبو الوليد ابن رشد(١١) فى كتابه المسمى الكبير الى هـذه الرواية بان القيراط يساوى ثلاث حبات شعير ، فالدينار اذن يعادل ٧٢ حبة شعير متوسط الحجم .

وهنا نلمس كيف ان العرب قد ادركوا ضرورة ايضاح علاقة الوحدات القياسية المتخذة من مواد انتجتها الطبيعة ، او ان يقيمـوا اطرافا للمقارنة تتصف بالثبات او ان يكون هذا الطرف (المتخذ اساسا للمقارنة) هو اقل ما يمكن العثور عليه عرضة للتغير كى يصلوا الى الوحدات القياسـية المناسـبة .

وعلى سبيل المثال : فقد كانت الفكرة الطبيعية اكثر من غيرها ، والتى كان لابد لها من أن تخطر ببال كل البشر على وجه التقريب ، هى ان يقارنوا مقاييس الطول باطوال اجسادهم نفسها ، مثـل طول الاصـابع والأذرع والأقدام أو باتساع الأقدام او الأذرع مبسوطة ، ومن هنا جاءت التسميات: اصبع ، عقلة ، ذراع ، قدم ، خطوة .

وبعيدا عن هذه الافكار البدائية بدات الأفكار تتجه للبحث عن وحدة اكثر ثباتا للطول ، سعى الانسان الى استخلاصها عن طريق قياس دقيق لخط طول بعينه او فى خط زوال ارضى ، كمعطى مبدئى ، ثم من وزن المـاء النقى الذى يحتفظ دوما ، فى درجة الحرارة نفسها بمقاييس الوزن والسعة ذاتها ، اذن فلقد تصور الانسان انه سوف يجد فى الطبيعـة علاقات او أطرافا اخرى للمقارنة فيما يتصل بالاحجام والاوزان ، وحيث قد لوحظ ان بذور الثمار تحتفظ لنفسها بصفة شبه دائمة بالشكل عينه ، بل وعلى وجه التقريب بالحجم والوزن نفسيهما . فقد اتّخذ الانسان من بذور النبـاتات المختلفة وحدة للوزن . هكذا كان منشا او اصل تسمية الحبة التى نجدها

---

(١١) وهو من نعرفه باسم Averroès ، وقد توفى فى العام ٥٩٥ من الهجرة (١١٩٨ م) ، ويبدو ان المؤلف الوارد ذكره هنـا كان بحثا فى الفقه . (مقتبس عن الهامش رقم ٧٢ ، من ترجمة المسيو دى ساسى ، المرجع السـابق) .

عند عدد كبير من الشعوب(١٢) .

وعلى اساس وزن حبة الشعير ، قدر العرب وزن المثقال وكذلك وزن القيراط الذى يعد فرعا او قسما منه ، وقد وجدوا ان القيراط يساوى ٣ حبات شعير ، وان المثقال يعادل وزن ٧٢ حبة .

ومهما يكن حظ هذه المعطيات من عدم الدقة او من النقص ، فاننا نجد فيها على الاقل اثرا لمنهج اتبع بشكل شبه منتظم ، وانه لأمر اكبر من محتمل ان الأوزان الأعلى كانت ، قبل ان يتم تقييمها بالدراهم ، مضاعفات محددة ودقيقة للمثقال ، ولقد راينا من قبل كيف كان القنطار يقدر قديما على اساس الدينار او المثقال .

ويذكر ابو عبيد فى كتابه المسمى كتاب الانفال(١٣) ان المثقال كان على الدوام ، ومنذ عصور ضاربة فى القدم ، وحدة قياس ثابتة ومحددة .

---

(١٢) كلمة حبة بالعربية هى المقابل لكلمة grain الفرنسية . ويستخدم العرب فى غالب الأحيان هذه الكلمة وحدها كما نستخدم نحن كلمة grain حين يتصل الأمر بالأوزان بدون تحديد نوع الحبوب المستخدمة . ويذكر المقريزى فى مقالته عن النقود (ترجمة المسيو دى ساسى ، ص١٠) ان اول من اخترع استعمال الاوزان والموازين فى العصور الاولى طبقا لما ورد فى الأثر قد بدأ بتحديد المثقال الذى قدره بـ ٦٠ حبة ، وحيث تساوى الحبة مائة من حبوب الخردل البرى متوسطة الحجم . فانه قد صنع فى البداية جرما يساوى وزن هذه المائة من حبوب الخردل (فى الوزن) ثم صنع على التوالى جرما آخر للوزن تساوى ٥ حبات أى ١/١٢ من المثقال ، ثم أجراما اخرى تساوى ١/٣ و١/٢ المثقال ، ومثقالا واحدا ، وخمسة مثقالات ، وعشرة مثقالات ، واكثر من ذلك الخ . وبهذه الطريقة نجد أن وزن المثقال يعادل وزن ستة آلاف حبة من الخردل . ولم يذكر المقريزى بأى نوع من الحبوب يتصل الأمر هنا . ومع ذلك فحيث أنه يذكر ان المثقال لم تتناوله اية تغييرات فلابد اننا هنا بصدد حبة اثقل وزنا من حبة الشعير . وفى الوقت الحالى لايزال الصراف يقارن الحبة بزنة عدد محدد من بذور السلجم او اللفت .

(١٣) يرى المسيو دى ساسى انه بدلا من هذا العنوان : كتاب الانفال ، ينبغى ان نقرا فى المخطوطة : كتاب الأمثال ، لأن المؤلف فى الحقيقة قد وضع مجموعة من الأمثال فى حين لا يعرف عنه قط ان له كتابا بعنوان كتاب الأنفال (مقتبس من الهامش ١١٣ من ترجمة المسيو دى ساسى للمقريزى ، مقالة عن النقود) . انظر الملاحظة رقم ١٦ فى نهاية هذه الدراسة .

اما الدرهم فقد ادخل فيما بعد ، لكن المؤلفين العرب لا يتفقون فيما بينهم على اصل الدرهم ، فيذهب البعض الى انه جرم (وزن) معروف ، كان يستخدم قبل الرسول بوقت طويل ، ويؤكد آخرون انه اسم لنقد فضى كانت توجد منه انواع كثيرة متداولة في التجارة ، وانه لم يضرب (اى : يسك) على يد المسلمين(١٤) ، وان عبد الملك بن مروان قد أمر بوزن واحد من اثقل هذه الدراهم وواحد من اخفها وزنا ، معا ، ثم امر بضرب قطع من النقد تساوى نصف وزن هذين الدرهمين اى ان تكون مساوية لمتوسط وزن الدراهم القديمة . واصبح الدرهم ، في رايهم ، منـذ ذلك الوقت ، وفي الوقت نفسـه ، عملة نقدية ووزنا معتادا يستخدم معيارا لتقـدير الاوزان الاخـرى .

فاذا افترضنا ، تبعا لذلك ، انه كان يوجد فيما مضى وزن يسـمى درهما فمن المؤكد ان هذا الوزن قد تغير ، في حين ظل المثقال على حاله ، وكانت تلزم عشرة من الدراهم الجديدة في مقابل مثاقيل سبعة .

واخيرا ، فمن المرجح ان كانت النقود الفضية والنقود الذهبية في الاصل من نفس الوزن(١٥) ، وحينئذ كان الدرهم مساويا للدينـار (في الوزن) ، وكان كل منهما يزن مثقالا واحدا ، وحيث قد تقلص وزن الدرهم ، فقد ظل اسم المثقال يطلق على الوزن القديم للدينار . أما اسم الدرهم ، فقد بدأ يطلق على الوزن الجديد الذى تقلصت اليه هذه العملة وهو ستة دوانق .

ويستنتج من هذه التغييرات ان الدرهم لم يعد مضاعفا دقيقا لا للقيراط المتفرع عن المثقـال ، ولا للحبـة . وهى وحـدة الوزن الطبيعية التى قدر على اساسها المثقـال .

---

(١٤) كان هناك نوعان من الدراهم ، فبعضها كان يحمل نقشا فارسيا وهذا هو الدرهم البغلي او الاسود ، ويزن ٨ دوانق ، أما بعضها الاخـر فيحمل نقشا يونانيا ، وهو الدرهم الطبرى . وكان يسمى فيما مضى بنفس الاسم ، وهو يزن ٤ دوانق ، ويزن الدرهمان معا ١٢ دانقا هى التى اخذ ابن مرفان متوسطها ، وثبت وزن الدرهم بهذه الطريقة على ٦ دوانق ، كذلك كان يوجد درهم ثالث يسمى جفارقى يزن ١/٢ ٤ من الدوانق (مقتبس من المقريزى ، مقالة عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى) .

(١٥) نجد عند المقريزى نصوصا عدة تحول هذا الافتراض الى تأكيد اذ هو يذكر في مقالته عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٦ ان وزن دراهم فارس التى كانت متداولة قبل الاسلام كان مساويا لوزن المثقال الذهب في حين تلزم اليوم ثلاثة مثاقيل في مقابل كل ١٠ دراهم .

وقد اختلف راى المؤلفين العرب حول قيمة الدرهم ، فيساوى فى راى بعضهم ٥٠ حبة وثلثى الحبة ، فى حين يجعله بعض آخر متساويا للدينار او المثقال اى ٧٢ حبة .

وطبقا لراى ابو محمد ابن عطية(١٦) فان الحبة التى يقدر على اساسها الدرهم هى حبة الشعير متوسطة الحجم ، وماخوذة وهى على حالتها الطبيعية من الخشونة ، ولم تنزع منها قط قشرتها ، وان كان قد فصل منها ، عند طرفيها الزوائد التى تتجاوزا جسمها .

وهناك آخرون يقدرون الدرهم بـ ٥٧ ٦/١٠ وواحد من عشرة من واحد من عشرة (اى : ٥٧ر٦١ حبة) ، الأمر الذى يصل بوزن المثقال او الدينار الى ٨٢ ٣/١٠ حبة .

ويظن المقريزى بانه قد وفق بين الرايين حين قال بأن من الممكن ان تساوى ٥٧ر٦١ حبة تؤخذ بشكل الوزن نفسه لـ ٥٠ ٢/٣ حبة اختيرت من حجم متوسط .

وهكذا نرى كم تبتعد كل هذه المعطيات من اليقين والتحديد الصارم، المطلوب فى عمليات القياس .

وعندما تحددت قيمة الدرهم ، على النحو الذى انتهينا الى بيانه ، فقد اصبح قاعدة لنظام قياسى جديد ، اى انهم اخذوا يقيمون الاوزان التى كانت مستخدمة بالفعل بالدرهم والحبة ، وحيث قد نتج من هذا الامر ان هذه الأوزان لم تكن تضعيفات دقيقة لا للدراهم ولا للحبوب ، فاما انهم صيغوا تضعيفات جديدة ودقيقة للدرهم ، اطلقت عليها اسماء جديدة ، واما انهم قد احتفظوا لهذه التضعيفات بالأسماء القديمة التى لم تعد تنطبق على حقيقة قيمتها .

ونقدم فيما يلى بالدراهم والحبة جدولا بالاوزان المختلفة التى تناولتها مقالة المقريزى .

ملاحظة : فى هذا الجدول حولنا الى كسور عشرية تلك الأجزاء التى كان من المستطاع ان تعطى ارقاما اكثر مما ينبغى ، او تلك التى كانت ستقدم لنا سلسلة غير قابلة للانتهاء ، وتكون بالتالى اقل دقة من الأجزاء نفسها .

---

(١٦) هو عبد حق بن عطية ، وهو احد واضعى تفاسير القرآن (مقتبس من الهامش رقم ٥٧ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة المقريزى عن الموازين والمكاييل) .

جـــدول باقسام او فروع

قنطار				رطل					
يشتمل على ١٠٠ رطل زنة ١٢٨٠٠ درهما أو ١٢٠٠ أوقية زنة ١٠ ١/٣ درام	يشتمل على ٤٠ أوقية زنة ٤٠ درهما	يشتمل على ١١٠٠ دينار أو مثقال زنة ١ ٣/٧ درهم	يشتمل على ١٠٨٠ دينار أو مثقال زنة ١ ٣/٧ درهم	يشتمل على ١٢ أوقية زنة ٤٠ درهما	يشتمل على ١٣٠ درهما	يشتمل على ١٢٨ درهما	يشتمل على ١١٥ ١/٢ درهما	أوقية زنة ٤٠ درهما	ثن (نصف) زنة ٢٠ درهما
١	٨	٨ ٨/١١	٨ ٦/٣٥	٢٦ ٢/٣	٩٨ ٢/٢٤	١٠٠	١١٠ ١٠/٢٣	٣٢٠	٦٤٠
	١	١ ١/١١	١ ١/٣٥	٣ ٢/٣	١٢ ٤/٢٤	١٢,٥	١٣ ١١/٢٣	٤٠	٨٠
		١	١ ١/٢٤	٣ ٢٣/٢٤	١٢ ٨/٣١	١٢ ٣١/٢٢٤	١٣ ١٠٩/٢٨٢	٣٩ ٢/٥	٧٨ ٤/٥
			١	٣ ٣/٢٤	١١ ٧٩/٩٦	١٢ ٣/٥٦	١٣ ٣١/٩٢	٣٨ ٤/٥	٧٧ ١/٥
				١	٣ ٩/٢٣	٣ ٣/٤	٤ ٢/٢٣	١٢	٢٤
					١	١ ١/٦٤	١ ١/٢	٣ ١/٤	٦ ١/٢
						١	١ ٧/٢٥	٣,٢	٦,٤
							١	٢ ١/٢	٥ ١/٢
								١	٢
									١

الأوزان العربية القديمة

أوقية: زنة ١٠ ٢/٣ دراهم	أوقية: زنة ١٠ دراهم	نواة زنة ٥ دراهم	مثقال أي دينار زنة ١ ٣/٧ درهم	درهم	دانق زنة ١/٦ درهم	قيراط نسبته إلى الدرهم ١/٧,٦١	حبة أو حبة شعير: نسبتها إلى الدرهم ١/٥٠,٤	حبة أو حبة شعير: نسبتها إلى الدرهم ١/٥٧,٦١
١,٢٠٠	١,٢٨٠	٢,٥٦٠	٨,٩٦٠	١٢,٨٠٠	٧٦,٨٠٠	٢١٥,٠٤٠	٦٤٥,١٢٠	٧٣٧٤٠٨
١٥٠	١٦٠	٣٢٠	١,١٢٠	١,٦٠٠	٩,٦٠٠	٢٦,٨٨٠	٨٠,٦٤٠	٩٢١٧٦
١٤٧ ٩/٣٨	١٥٧ ١/٧	٣١٤ ٢/٧	١,١٠٠	١٥٧١ ٣/٧	٩٤٢٨ ٤/٧	٢٦,٤٠٠	٧٩,٢٠٠	٩٠٥٣٠
١٤٤ ٩/٢١	١٥٤ ٢/٧	٣٠٨ ٤/٧	١,٨٠٠	١٥٤٢ ٦/٧	٩٢٥٧ ٢/٧	٢٥,٩٢٠	٧٧,٧٦٠	٨٨٨٨٤
٤٥	٤٨	٩٦	٣٣٦	٤٨٠	٢,٨٨٠	٨٠٦٤	٢٤١٩٢	٢٧٦٥٢,٨
١٢ ٣/٢٦	١٣	٢٦	٩١	١٣٠	٧٨٠	٢١٨٤	٦٥٥٢	٧٤٨٩,٣
١٢	١٢,٨	٢٥,٦	٨٩,٦	١٢٨	٧٦٨	٢١٥٠,٤	٦٤٥١,٢	٧٣٧٤,٠٨
١٠ ١/٣	١١ ١/٢	٢٣ ١/٢	٨٠ ١/٣	١١٥ ١/٢	٦٩٣ ١/٢	١٩٤١ ١/٣	٥٨٢٤	٦٦٥٧ ٧/٤٥
٣,٧٥	٤	٨	٢٨	٤٠	٢٤٠	٦٧٢	٢٠١٦	٢٣٠٤,٤
١,٨٧٥	٢	٤	١٤	٢٠	١٢٠	٣٣٦	١٠٠٨	١١٥٢,٢
١	١ ١/٢٥	٢ ٢/٢٥	٧ ٧/٢٥	١٠ ٢/٣	٦٤	١٧٩,٢	٥٣٧,٦	٦١٤ ٣٢/٧٢
	١	٢	٧	١٠	٦٠	١٦٨	٥٠٤	٥٧٦,١
		١	٣,٥	٥	٣٠	٨٤	٢٥٢	٢٨٨,٠٥
			١	١ ٢/٥	٨ ٤/٥	٢٤	٧٢	٨٢,٣
				١	٦	١٦,٨	٥٠,٤	٥٧,٦١
					١	٢,٨	٨,٤	٩ [illegible]
						١	٣	٣ [illegible]
							١	١ [illegible]

وقد سبق لنا القول بان لدى الاوربيين ما هو مشترك فى هذا الصدد مع العرب ، حتى ان جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هى نفسها عند اولئك ، برغم انه لا توجد بين قيم هذه الأوزان التى تحمل اسماء متشابهة سوى علاقة متباعدة ، وفى أغلب الأحيان بالغة التباعد .

فالقنطار عندنا Quintal (١٧) يتكون مثل قنطارهم من مائة رطل livres

كما ان الرطل المستخدم فى الاغراض الطبية عندنا به ١٢ اوقية(١٨) onices مثل رطلهم ، اما الاوقية الطبية فتشتمل على ثلاثة دنانير(١٩) deniers ، كما تنقســـم الأوقيــــة ذات العشرة دراهم الى سبعة دنانير او مثاقيـــل .

أما الدينار الطبى ، وهو اثقل وزنا على نحو طفيف من الدينار الذى يستخدمه الصاغة فيزن نحو $822 \frac{2}{7}$ حبة ، كما يزن الدينار $823 \frac{1}{10}$ حبة ، ولا يبلغ الفرق بينهما الا بنحو $\frac{1}{7}$ على الاكثر .

وقد خلط الرومان بين الدينار وبين الدرهم ، حيث كان هذان النوعان من الاوزان متماثلين او متلازمين ولا يختلفان الا فى النذر اليســـير . وقد نتج عن ذلك ان الدرهم قد انقسم الى ٧٢ حبة وانه قد قورن بالجـــــرو gros عندنا(*) . وان كان المثقال او الدينار العربى هو الأوثق صلة بهذا الجرو . فالأوقية او الاونســـة once العربية ذات العشرة دراهم وثلث الدرهم كانت تحتوى قديما على ما يقرب من ٨ مثاقيل او ٨ جرو ، يزن كل منها $1 \frac{1}{7}$ درهم ، كما كان المثقال او الدينار ينقسم كذلك ، شأنه فى ذلك شأن الجرو لدينا ، الى ٧٢ حبة ، كما اننا فى نظامنا الوزنى المسمى

---

(١٧) تتماثل كلمة Quintal عندنا مع الكلمة العربية قنطار التى لا تختلف فى نطقها الشائع عن الكلمة الفرنسية الا فى ان حرف الراء هناك يتحول الى l (ل) هنا .

(١٨) الكلمة العربية اوقية (او : وقية) هى نفسها كلمة يونانية ، وهى تماثل كذلك الكلمة اللاتينية اونكيا uncia والفرنسية اونسة once .

(١٩) اما كلمة denier عندنا فهى دون جدال نفس الكلمة العربية : دينـــــار .

(*) وزن يعادل $\frac{1}{8}$ أوقية . (المترجم)

مارك Marc نطلق اسم دينـــار denier على ١/٣ الجزء الذى يتساوى مع الاسكروبول(**) المستخدم فى مجال الطب .

ويتشابه كل من الدينييه (الدينـــار) والاسكروبول ، اللذان ينقسمان الى ٢٤ حبة مع ثلث الدينار او المثقال عند العرب او مع نصـــف الدرهم الحالى ، حيث يساوى المثقال درهما واحدا ونصف الدرهم .

واخيرا فان لدى الأوربيين ، مثل الشرقيين النظام الوزنى نفســـه ، بل والاسم نفسه ، الذى نستخدمه فى فرنسا عند سبك الذهب لتقـــدير عياره وكذلك عند وزن الاحجار الكريمة ، اى القيراط Karat .

الاوزان الحالية المستخدمة فى التجـــارة

الدرهم هو وحدة الوزن المستخدمة حاليا فى مجال التجارة ، وسنوضح قيمته فيما بعد ، ويطلق العرب ، كما تفعل ذلك الشعوب الأخرى ، بقصد مساعدة الذاكرة (على استيعاب الارقام) وهى التى يصعب عليها ان تحتفظ بعدد يتكون من ارقام ازيد مما ينبغى ، وكذلك لكى يدونوا فى سجلاتهم اقل عدد من الارقام التى لابد من تدوينها ، اسماء خاصة على بعض تضعيفات الوحدة القياسية .

ولما كان نظام الترقيم عند العرب هو النظام العشرى ، فقد كان طبيعيا اكثر من غيره الا تطلق اسماء خاصـــة الا لمضـــاعفات العشرة ، ومع ذلك فها نحن أولا نجد ان نظام القياس عندهم ، وهو الأمر الذى نجده فى بلدان كثيرة حيث دلت التجارب على أن التقسيم الاثنا عشرى سهل وملائم اذ تمكن قسمته مع مضاعفاته على عوامل قسمة كثيرة دون ان يتبقى سوى اقل عدد من الكسور ، قد جاء خليطا من التضعيفات والتقريبات العشرية والاثنا عشرية فى وقت واحد :

فالقنطـــار يساوى . . . ١٠٠ رطـــل
والرطـــــل يساوى . . ١٢ اوقيـــة
والاوقيـــة تساوى . . ١٢ درهمـــا

(**) يعادل الاسكروبول Scrupule نحو ١٫٢٧٥/١٠٠٠ جرام .

ويتداول فى التجارة رطل آخر يسمى الرطل الزياتى او الرطل الكبير، وهو يتكون من ١٤ أوقية ، وان كنا نراه لا يشكل جزءا من نظام التقسيم الطبيعى او المعتاد للأوزان . وحين يراد تمييز الرطل العادى عن الرطل الزياتى ، يطلق على الاول اسم الرطل القبانى (رطل قبانى) اى رطل الوزانين .

وينقسم الدرهم عادة الى ١/٢ و١/٤ و١/٨ و١/١٦ وليست لهذه التفريعات قط تسميات خاصة اللهم الا اذا قيمت بالقراريط التى هى اقسام من المثقال . وفى هذه الحال ، وحيث يساوى المثقال درهما ونصف الدرهم اى ٢٤ قيراطا ، فمن الممكن ان ينقسم الدرهم الى ١٦ قيراطا ، والقيراط الى اربع حبات قمح مما يجعل الدرهم الواحد مساويا لـ ٦٤ حبة . وسوف نعود الى هذا التقسيم عند حديثنا عن المثقال .

وكما سبق لنا القول فان المثقال لا يزال مستخدما فى التجارة حتى اليوم ، وذلك لتقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة والسلع والعقاقير الثمينة التى تباع بأوزان بالغة الصغر .

وقديما كانت كل سبعة مثاقيل تعادل عشرة دراهم وبتعبير آخر كان كل مثقال يعادل درهما واحدا وثلاثة اسباع الدرهم ، وحيث قد بان للناس ان العلاقة بين الدرهم والمثقال عند اجراء الحسابات تسبب شيئا من الارتباك وان درهما وثلاثة اسباع الدرهم تقترب من الدرهم ونصف الدرهم بنحو ١/١٤ من الدرهم فقد غدوا يحسبون المثقال الذى يستخدمونه فى التجارة عادة بواقع درهم ونصف الدرهم .

وينقسم المثقال الحالى ، كشأنه فيما مضى ، الى ٢٤ قيراطا(٢٠) ،

---

(٢٠) توضح مخطوطة ليد Leyde التى رجع اليها المسيو دى ساسى عند ترجمته لمقالة المقريزى عن الموازين والمكاييل ان اصل كلمة قيراط هو قرط (بشدة وفتحة على الراء) المأخوذة من التعبير قرط عليه اى انه اعطاه من الشيء النذر اليسير . انظر الملاحظات الموجودة فى نهاية هذه الدراسة .

ويضاهى القيراط حبة الخروب(٢١) التى تبين انها تساويه ، وهكذا فكل ٢٤ حبة خروب تعطينا مثقالا واحدا . كما تعطينا كل ١٦ حبة منه درهما واحدا . وهكذا ايضا وجد العرب فى هذا النوع من الحبوب طرفا جديدا وطبيعيا للمقارنة ، وان كانت تظل لها على الدوام نفس السوءة التى نجدها عندما تستخدم حبة الشعير طرفا للمقارنة(٢٢) .

وحيث تتفاوت الحبوب الأخيرة عند وزنها ، فقد صار لزاما عند مضاهاتها بالمثقال الجديد أن يتم اختيار الحبات الاكبر حجما على نحو طفيف، واصبح المثقال معادلا لـ ٧٢ حبة شعير .

وفى نفس الوقت ، فاذا كان صحيحا ان الناس قد اقتنعوا بأن عليهم ان يبحثوا عن طرف آخر للمضاهاة حين تغيرت علاقة الدرهم بالمثقال ، واذا كان صحيحا كذلك ان حبة القمح قد بدت اكثر ملاءمة من حبة الشعير اذ كان من الضرورى انتزاع الاجزاء الزائدة عن الحبة الاخيرة ، وانهم كذلك قد وجدوا اكثر سهولة واكثر تماثلا ان يقسموا القيراط الى اربعة ارباع كما قد فعلوا بالنسبة للدرهم ، فلقد وجدوا فى حبوب القمح التى تعادل اربعة منها اختيرت من حجم متوسط حبة خروب ، طرفا جديدا للمضاهاة شاع استعماله(٢٣) .

---

(٢١) تسمى حبة الخروب باللغة العربية خروبة . اما شجرة الخروب، وهى بالغة الشهرة ، فمتوطنة فى كل بلدان الشرق كما انها معروفة للغاية فى مالطة ، واوراقها تشبه الاجنحة وتحمل من ٢ الى ٥ ازواج من الوريقات المتموجة وشبه الدائرية ، وثمارها عبارة عن قرون مسطحة ، ومن ثمار الخروب يصنع شراب الخروب الذى يباع فى القاهرة فى الشوارع والميادين العامة (هامش من وضع المسيو ديليل Délile) .

(٢٢) ويستخدم الصراف كذلك بذور السنط والخيار والشنبر ، وشجرة السنط شجرة جميلة تزرع فى مصر ، وتثمر قرونا اسطوانية الشكل يستخرج منها لباب السنط ، وهى ثمار مسهلة وملينة ومعروفة فى مجالات الصيدلة . (هامش من وضع المسيو ديليل) .

(٢٣) ينقسم مثقال سوريا فيما يبدو الى ٢٤ قيراطا يساوى القيراط منها ٤ حبات (انظر الهامش رقم ٣٤ وص ١٧ من مقالة الموازين والمكاييل للمقريزى) .

وطبقا لذلك فان المثقال يساوى ٩٦ حبة قمح فى حين يساوى الدرهم ٦١ حبـــة(٢٤) .

ولقد كنا شغوفين بمعرفة ما يمكن أن تصل اليه حدود الدقة فى علاقة كهذه تبدو مؤسسة على معطيات تنقصها الدقة على هذا النحو . ولقـــد حصلنا على النتائج الآتيـــة :

١٦ قيراطا او ١٦ حبة خروب اخـــذت بشـــكل عشـــوائى ، وكان ينبغى لها أن تعادل درهما ، ومع ذلك فقد بلغ وزنها حســب ميزان مارك :	
فى المرة الأولى (الـــ ١٦ حبة خروب الاولى)	٥٣ر٧٥٠ حبة
فى المرة الثانية (الـــ ١٦ حبة خروب الثانية)	٥٤ر٦٢٥ حبة
وقد وزنت ١٦ حبة خروب اخذت من بين اكثرها سلامة وافضلها شكلا ، وقام باختيارها صراف يهودى مشهود له بالكفاءة والمهارة فى وظيفته	٥٩ر٨٧٥ حبة
ووزنت ١٦ حبة خروب اخرى اختيرت من بين تلك التى بدت لنا اكثرها استواءا وافضـــلها شـــــكلا	٥٩ر٧٥٠ حبة
المجمـــــوع	٢٢٨ر٠٠٠ حبة

(٢٤) يذكر جلال الدين ابو الفضل السيوطى فى مقالته عن مصر ان ابن فضل الله ، فى كتابه المسمى المسالك يقول ما يلى عند حديثه عن تجارة مصر : ويزن الدرهم نحو ١٨ حبة خروب أو ١٨ خروبة ، وتزن حبة الخروب ٣ حبات قمح ، ويزن المثقال ٢٤ خروبة » (مقتبس من مقالة عن النقـــود للمقريزى) أو يبدو لنا هذا الزعم خاطئا ، فاذا كان الأمر يتعلق بالمثـــال الذى تساوى كل سبعة منه عشرة دراهم ، وكل درهم لا يتجاوز ١٦ خروبة و ٨/١٠ من الخروبة ، واذا كان المثقال يساوى درهما ونصف الدرهم فان الدرهم لن يساوى الا ١٦ خروبة . ويلزم كى يساوى الدرهم ١٨ خروبة حين يكون المثقال مساويا لـــ ٢٤ حبة أن يساوى هذا المثقال درهما وثلث الدرهم . وهو أمر يبدو انه لم يحدث قط . وباختصار ، فمن المحتمل أن يكون المؤلف الذى أشرنا اليه آنفا بريد ، متسقا فى ذلك مع كل الموروثات ، أن يضاهى بحبة الشعير ، ولبس بحبة القمح ،

الحد الاوسط	٥٧,٠٠ حبة

كما بلغ وزن ٦٤ حبة قمح ينبغى لها ان تعادل درهما واحدا :

فى المرة الاولى (شرحه)	٥٤,٥٠٠ حبة
فى المرة الثانيــة	٥٤,٨٧٥ حبة
فى المرة الثالثــة	٥٥,٠٠٠ حبة
كما وزنت ٦٤ حبة اختارها الصراف اليهودى ممتلئة وبدون اعطــاب	٦١,٧٥٠ حبة
وبلغ وزن ٦٤ حبة اخرى قمنا نحن باختيارها	٦٠,٥٠٠ حبة
وبلغ وزن ٦٤ حبة ثالثة انتقيت من حجم متوسط	٥٧,٨٧٥ حبة
المجمـــوع	٣٤٤,٥٠٠ حبة
الحد الاوسط	٥٧,٤١٧
متوسط النتيجتين	٥٧,٢٠٨

وبرغم ان المثقال بتفريعاته المختلفة ، يشكل على نحو ما نظـــاما وزنيا منفصلا ، فسوف نضمنه داخل الجدول الذى سنتقدمه من اقســام الاوزان المستخدمة فى مجال التجارة رغبة منا فى الا نزيد لحد غير مرغوب فيه من عدد الجداول ، ولكى يستطيع القارىء بسهولة ، وبمجرد ان يلقى نظرة سريعة ان يلم بالعلاقة القائمة بين كل الأوزان المستعملة ، وسنفعل نفس الشىء بالنسبة للرطل الزياتى .

جـــــدول
بالاوزان التجارية وتفريعاتها المتنوعة

[illegible]	رطل زياتى (١)	رطل قبانى	أوقية	مثقال (١)	درهم	قيراط	حبة شعير (١)	حبة قمح
١	٨٥ ½	١٠٠	١,٢٠٠	٩,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٢٣٠,٤٠٠	٦٩١,٢٠٠	٩٢١,٦٠٠
		٣½	١٤	١١٢	١٦٨	٢,٦٨٨	٨,٠٦٤	١٠,٧٥٢
		١	١٢	٩٦	١٤٤	٢,٣٠٤	٦,٩١٢	٩,٢١٦
			١	٨	١٢	١٩٢	٥٧٦	٧٦٨
				١	١½	٢٤	٧٢	٩٦
					١	١٦	٤٨	٦٤
						١	٠٣	٤

(١) لا تشكل هذه الاوزان جزءا من النظام الوزنى المستخدم فى مجال التجـارة .

اما شكل الاوزان التجارية فيتنوع كثيرا ، فهى اسطوانية الشكل فى بعض الأحيان ، وهى فى احيان اخرى مكعبة ، او هى فى معظم الاحيان جرم متعدد الوجوه نتجت هيئته عن مكعب تهشمت زواياه ، ومع ذلك فقد جرت العادة بان يكون للرطل وللرطلين ولنصف الرطل وللأوقية شكل حلقة تحاكى هلالا ، وان كانت هذه الحلقة لا تقفل بشكل تام بحيث يمكن ان تسلك فى حبل دائرى مع المباعدة فيما بين طرفى الهلال أو بالأحرى عن طريق ضغط الحبل فيما بين هذه الطرفين أو القمتين .

وتصنع هذه الاوزان بصفة عامة من النحاس ، وهو معدن مفضل عن الحديد اذ يتاكسد الاخير ويعلوه الصدا بسهولة ، ولان العمال من اهل البلاد لم يعتادوا بعد على صهره وتشكيله . ويستخدم فى صنعها النحاس الاصفر او الأحمر المخلوط بالبزموت(*) وهو ارخص من النحاس الاحمر ولا يشتد الطلب عليــه .

اما صغار باعة التجزئة وتجار السلع المختلفة ، الذين يجدون شراء الاوزان النحاسية مكلفا او باهظ الثمن بالنسبة لهم فيستخدمون فى معظم الاحوال مجرد قطعة من الحديد غير مستوية الشكل او مجرد « زلطة » تزن الوزن المطلوب .

وعند شعب قليل التنور لهذا الحد ، تقوم على شئونه حكومة اقــل تطورا على هذا النحو ، فاننا نجد الناس هناك لم يثبتوا ، كما هو الحال فى اوربا ، على عادة تحتم ان تكون للاوزان الواحدة الشكل نفسه تشتهر به ، ولا يمكن احد ان يغش فى قيمتها ، او عادة أن يوثقوا وان يدمغــوا هذه الأوزان ، وان يحرموا استخدام كل الاوزان غير المدموغة على هــذا النحو ، وكل هذه امور من شأنها اذا تحققت أن تسهم فى جعــل التدليس او الغش اقل يسر واكثر ندرة .

ويستعاض عن هذه الاحتياطات برقابة يوميــة وبعقوبات بالغــة

(*) عنصر فلزى يستعمل ممزوجا بمعادن اخرى . (المترجم)

الصرامة تطبق على من يستخدمون موازين او اوزان زائفة(٥٢) .

وفي بعض الأحيان يعاقب اقل عجز فى الوزن بقسوة بالغة كما لو كانت غشا فاضحا . لذلك يفضل غالبية الباعة ، خوفا من ذلك ، الحصول على موازين وافية لها دقة القسطاس او ميزان الذهب .

---

(٢٥) كان أغا الشرطة يتجول فى المدينة على ظهر حصان يسبقه احد العبيد حاملا أمامه أوزان وميزان كبير الحجم ، ويتبعه جلادوه : ويزفه عدد كبير من العبيد او الخدم المسلحين بعصى غليظة .

ويذهب الاغا الى الأسواق والميادين العامة والأسواق العمومية وكل الاماكن التى يوجد بها تجار او باعة تجزئة ويطلب ابراز الأوزان والموازين من واحد او أكثر من الباعة ينتقون بشكل عشوائى او تباعا لمزاجه الخاص.

وفى بعض الأحيان يسأل الخدم الذى قدموا لشراء بعض المـــــواد الغذائية ويستعلم عن الثمن الذى ابتاعوها به وعن الوزن الذى سلمت اليهم على أساسه ، وعن التاجر الذى باعهم اياها ، ويأمر بأن توزن امامه هـــذه السلع ، فاذا تبين غشا فى الوزن او فى تقدير الثمن . فانه يستدعى التاجر ويأمر بعقابه فى نفس مكان الحادث .

اما هذه العقوبة فعبارة عن ضربات بالكرباج على اخمص القدمين .

ويمسك العبيد او خدم الاغا بالمذنب ، ويطرحونه ارضا على وجهـــه ويمسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبى (الفلقة) ، وينهال عليه بمائتى الى ثلاثمائة ضربة فوق أخمص القدمين ، ويطلب المسكين العفو ، ويتضرع الى الاغا متوسلا بالنبى وبالله مرددا أسماء الله المائة المقدسة .

ولا يستطيع التاجر البائس ، وقد اصبح كسيحا او تمزقت قدماه ، ان يعود ادراجه الى بيته الا اذا حمله أحد اصدقائه او احد النظارة ، ساندا اياه من تحت ابطيـــه .

وحين يضبط فى بعض الاحيان نفر من باعة القطاعى متلبسين بالغش او يتأكد انهم عملوا على رفع الاسعار بشكل جعل الناس يجأرون بالشكوى، فان الاغا ، لكى يقدم امثولة اكثر فظاعة ، يأمر بأن تجز راس واحد من بينهم .

ويمكن القول بصفة عامة بان من علامات تدهور وانحطاط اخلاق هذا الشعب انه يشهد لصالح المذنب وانه يعتريه الحزن والكدر حين يلقى المذنب جزاءه ، ومع ذلك فان العقوبة بالغة الفظاعة ، وتطبق فى كثير من الاحيان ظلما ، حتى لتقل دهشة المرء حين يرى الدهماء تبدى شفقتها على المذنب وتمتدحه وتواسيه ، وليس من النادر ان يسىء الاغوات استخدام سلطاتهم الاستبدادية لكى تبتزوا النقود والهدايا من التجـــار ، كما انهم فى معظم الاحيان من له موازين واوزان مضبوطة الا لانه لم يؤت من الكياسة ما يجعله يقدم اليهم الإتاوة المبتغاة .

اما هذه الموازين المستخدمة فى مصر فتشبه الموازين المستخدمة لدينا، وقد استوردت غالبيتها قديما من اوربا .

اما الموازين الصغيرة التى تصنع فى البلاد فيعيبها فى معظم الاحيان انها صماء لا تستجيب ، اى ان رافعتها مقوسة ، ونقطة إرتكازها تقع اعلى من نقطتى تماس كفتى الميزان ، مما يجعل الميزان اقل حساسية او ان يكون ترجيحه عسيرا .

وينتشر فى مجال التجارة ، وبخاصة فى الاوزان التى لا يتحتم رجحانها ، استخدام الميزان الذى نعرفه باسم الميزان الرومانى (القبانى) ، وهو ينقسم هناك طبقا لنظام الوزن المتبع فى مصر .

الاوزان المستخدمة فى النقود

تصنع الأوزان التى توزن بها النقود عادة من النحاس الأصفر ، على شكل جرم متعدد الوجوه ، مثمن الاضلاع ، ويتم الوصول الى هذا الشكل عن طريق كسر زوايا المكعب ، ولهذا الجرم ، فى هيئة المكعب التى هو عليها ميزة تهيئة زوايا قوية وغير حادة فى الوقت نفسه ، كما انها اقل عرضة لأن تتلف بغتة ، بالاضافة الى ان سقوطها لن تتسبب عنه الا اضرار بسيطة سواء فيما يتصل باتلافها هى او فيما يتصل باحتمال ان تجرح ايدى واقدام العاملين .

وتزود الاوزان — المعايير هذه عادة ، عند جزئها العلوى بعروة أو مقبض يتحرك لأعلا او لاسفل ، ويحفر عدد الدراهم التى تزنها على واحد من اوجهها بواسطة مخصف .

ومما لا شك فيه ان الأمر الجدير بالملاحظة هو ان الناس ، فى بلد نجد ضروب المعرفة بها ادنى بكثير عنها فى أوربا ، قد تبنوا منذ زمان طويل عند صناعهم للنقود فكرة التقسيم العشرى للأوزان ، برغم ان هذا التقسيم ليس هو نفسه الخاص بأوزان البلاد (فى المجالات الاخرى) ولابد ان هذه العادة قد جاءتهم ، بلا جدال ، نتيجة خبرة طويلة اوضحت لصناع النقود ان هذا التقسيم العشرى ، الذى يتسق مع النظام العددى نفسه ،

هو أكثر ملاءمة في مجال الحسابات لغير ما حد(٢٦) .

هكذا كانت أوزان النقود تقسم من ١ الى ١٠ دراهم مع مضاعفات او تفريعات العشرة، واكثر هذهالاوزان استعمالا كانت الاجرام ذوات الالفي والالف درهم ، وذوات الـ ٥٠٠ والـ ٢٠٠ والـ ١٠٠ درهم ، وذوات الـ ٥٠ والـ ٢٥ درهما ، وذوات العشرة ، والخمسة والاربعة والثلاثة دراهم ، وذوات الدرهمين والدرهم الواحد ، ولم تكن لهذه التضعيفات او التقسيمات اسماء محددة خاصة ، بحيث لم يكن يستخدم سوى اسم وحدة الوزن وهي الدرهم . وكانت كل العمليات الحسابية تتم على اســاس الدراهم .

والدرهم المستخدم هنا هو نفسه الذي يستخدم في المبادلاتالتجارية، ويمكن ان تنطبق عليه كل ما سبق لنا ان قلناه (بخصوص الدرهم في مجال التجارة) ، وان كان قد احتفظ له بمعاييره داخل سلسلة الأوزان المتبعة في صنع العملات والتي لا تستخدم الا اخيرة تضبط على اســاسها الموازين الاخرى ، بدلا من التماس تحديد اوزانها عن طريق حبوب القمــح او الخــروب .

وفي حين تبنى المصريون المحدثون النظام العشري في اوزان النقود ، فانهم لم يعرفوا كيف يحتفظون ، بالمثل ، بالتقسيم نفسه بالنسبة لكسور الدرهم واجزائه ، عندما قسموه ، كدابهم في مجال التجارة ، الى $١/٢$ و $١/٤$ و$١/٨$ و$١/١٦$ او الى $١/٣$ ، $١/٦$ ، $١/١٢$ كما قلنا من قبل .

اما المثقال ، على النحو الذي رأيناه به من قبل ، فقل ان كان يستخدم في مجال النقود الا لضبط عيار الذهب .

وكان يتم ذلك على اساس المثقال ونصف المثقال .

---

(٢٦) كانت الموازين المستخدمة في مجال التجارة تستعمل لوزن كل السلع المختلفة فيما عدا الذهب والفضة اللذين يستخدمان في مجال صنع النقود ، ومع ذلك فقد كانت كل الحسابات وكل العمليات الحســابية تتم طبقا لنظام التقسيم العشري .

وينقسم المثقال الى ٢٤ قيراطا ، والقيراط الى اربع حبات ، ثم تنقسم الحبة نفسها الى ١/٢ ، ١/٤ ، ١/٨ وهو الامر الذى يماثل تقسيمنا نحن للقيراط الى ٣٢ جزءا .

ولا بد اننا واجدون اكبر قدر من الدقة فى الأوزان فى دور سك النقود بصفة خاصة ، حيث تمارس الحكومة رقابة دائمة ، وحيث تتطلب اساليب (الصنع) دقة بالغة .

ولقد ضاهينا الاوزان المستخدمة عادة فى مجال النقد وتلك المتبعة فى مجال التجارة بتلك الموازين التى تم الاحتفاظ بها باعتبارها عيارات ، واستبعدنا كل ما بدا لعياننا معيبا او تالفا ، ثم وزنا بعد ذلك الأوزان المستخدمة عيارات ، منفصلة ومجتمعة ، على اوزان مارك بعد أن ضبطناها بدقة بالغة ، فتبينا ان الأوزان الدنيا كانت ، على نحو دقيق قدر الامكان ، مساوية لاوزان ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ درهم التى كانت هذه الاوزان الدنيا تفريعات منها ، وان كانت كل واحدة من هذه التفريعات قد اعترتها ، سواء بالزيادة او بالنقصان اخطاء طفيفة للغاية ، كانت بتبادلها التعويض فيما بينها على وجه التقريب (اى بتعويض الوزن الزائد فيها الوزن الناقص) تصبح من باب اولى محسوسة بدرجة اكبر عندما نستبعد منها قيم الأوزان الاكبر حجما ، فقد كان وزن الكسور اصغر من المطلوب ، وهو أمر لابد انه يدل، ولابد انه قد حدث فى الواقع ، على ان علاقة اوزان هذه البلاد بالاوزان المستخدمة فى فرنسا ، ينبغى ان تحسب على اساس معيارات الأوزان الاكبر ، او على اساس اجمالى الاوزان الصغرى وليس على اساس بعض الاوزان ضئيلة القيمة ، اختيرت بذاتها .

وقد اعطتنا الأوزان ذات الـ ١٠٠٠ والـ ٢٠٠٠ درهم النتائج الآتيـــة :

جدول بمقارنة الأوزان المستخدمة في مجال النقد بمثيلاتها في فرنسا

الأوزان وضع المقارنة		قيمتها بالدراهم	قيمتها بالأوزان من نظام مارك الفرنسي: كسور	حبة	جرو	أوقية	رطل	الإجمالي: كسر	حبة	جزو	أوقية	رطل
الموازين المعيار	أولا :	٢ر٠٠٠	٠	١٣	٢	٩	١٢	٠	١٣	٢	٩	١٢
	ثانيا :	١ر٠٠٠	٥	٦	٥	٤	٦	٥	١٣	٢	٩	١٢
		١ر٠٠٠	٠	٧	٥	٤	٦					
الموازين المستخدمة والتي احتفظت بحالة طيبة	ثالثا :	٢ر٠٠٠	٠	١٦	٢	٩	١٢	٠	١٦	٢	٩	١٢
	رابعا :	٢ر٠٠٠	٥	١٤	٢	٩	١٢	٥	١٤	٢	٩	١٢
	خامسا :	١ر٠٠٠	٥	٧	٥	٤	٦	٥	١٣	٢	٩	١٢
		١ر٠٠٠	٠	٦	٥	٤	٦					
	سادسا	١ر٠٠٠	٠	٨	٥	٤	٦	٠	١٥	٢	٩	١٢
		١ر٠٠٠	٠	٧	٥	٤	٦					
	الإجمالي	١٢ر٠٠٠	وقد بلغ وزنه					٥	١٣	٥	٧	٧٥
مما يصل بوزن كل		١ر٠٠٠ (درهم)	. . . .					١٢٥	٧	٥	٤	٦
وبذلك يكون وزن كل		١ (درهم)	كمتوسط وزن					٩٦٧١٢٥	٥٧			

وقد ظننا انه حرى بنا ان نمهل الكسر ١٢٥٠٠٠ر٠ من الحبة الذى يقل به الوزن المعيارى كما رأينا عن الأوزان الأخرى ، وينتج ذلك من انهم هناك يحرصون على ان يكون الوزن المتداول اكبر بنحو طفيف من الوزن المعيارى ، ذلك ان هذه الازوان المتداولة يتناقص وزنها على نحو مفاجىء بفعل اللمس والتداول . ولكى تعود هذه الى تعويض ما فقدته ، تشرب بقليل من الرصاص فى ثقوب صغيرة تنفذ فى احد أوجهها .

ولقد وجدنا ، عن طريق تجارب اخرى تم اجراؤها ، باتخاذ الحد الأوسط للأوزان الكبيرة فى مجالى التجارة والنقود ان نسبة الدرهم الى الحبة (او ان الدرهم يساوى من الحبوب) من أوزاننا نظام مارك

١٨٨ر٥٨ حبة

وذلك بدلا من النسبة التى ذكرناها آنفا وهى ٩٦٧ر٥٧ حبة

بفارق زيادة قدره ٢٢١ر٠ حبة

او ٠٠٣٨١ر٠ من الدرهم ، وان كنا نرى ان الرقم ١٨٨ر٥٨ هو اكثر مما ينبغى دقة وان علينا ان نتبنى الرقم ٩٦٧ر٥٧ ، فلقد تبينا ان اوزان التجارة فى واقع الأمر ، هى اكثر دقة لاسباب اوضحناها فيما سبق ، وانها تتفاوت فيما بينها باقدار اكبر بكثير من تلك التى تتفاوت بها فيما بينها اوزان النقود .

ومع ذلك فان عددا كبيرا لحد كاف من مختلف الأوزان الكسور(*) فى مجالى النقد والتجارة قد بدت لنا جديرة باكبر قدر من الثقة اما لجودة صنعها ، واما للحالة المرضية التى حفظت عليها ، واما للثقة التى يستحقها الصيارفة الذين كانوا يستخدمونها . وقد بينت لنا هذه ، سواء عند وزنها معا او على نحو منفصل ، وبعد تقريبها الى أصغر كسر ممكن ، ان الحد الأوسط لقيمة الدرهم مستخلصا من هذه الأوزان ، يبلغ ٩٧٠ر٥٧ حبة ، الأمر الذى لا يختلف عن النتيجة الأولى الا بثلاث حبات فى كل ١٠٠٠ درهم .

(*) اى اوزان الـ ١/٢ والـ ١/٤ والـ ١/٨ .. (المترجم)

	كسر	حبة	جرو	اوقية	رطل (***)
واعطتنا ٦٠٠ سكين(**) ذهبى صنع القاهرة ، ومن اضبط هذه العملات وزنا ٥٠٥ دراهم و١/١٤ من الدرهم ، لكنها اعطتنا بميزان اكثر حساسية صنعه المسيو كونتيه	—	٥٤	٦	٢	٣
وكان ينبغى لها ان تزن طبقا للنسبة التى سبق ان تبيناها بين الدرهم والحبة	٨٣	٥٥	٦	٢	٣
وكانت تزن ١٠٠ تالارى عادة بميزان النقود ، بنحو قريب من الدقة حيث لم يكن اى تلف قد اعترى هذه النقود ٩١٢٠دراهم، مما يعطى طبقا لهذه القيمة لوزن التالارى الواحد	٥٠	٢٣	٧	٠	٠
ولكن مؤلف المسيو بونفيل يصل بالوزن القانونى للتالارى الى	٠٠	٢٤	٧	٠	٠
وكانت ١٠٠ قرش تزن عادة بميزان النقود ٨٧٥ درهما مما يجعل وزن القرش الواحد طبقا للنسبة التى اخذنا بها	٢١	٤	٧	٠	٠
لكننا نجد ان وزن القطعة من هذه القروش فى مؤلف المسيو بونفيل يبلغ	٠٠	٤	٧	٠	٠

(**) Sequin وهى عملة ذهبية قديمة لمختلف الولايات الايطالية كما كانت تتداول فى الشرق وترد هنا عند الحديث عن العملات الذهبية مثل الفندقلى والزّر محبوب . (المترجم)

(***) الاوزان الفرنسية المستخدمة على التوالى من الشمال الى اليمن .livre once, gros, grain, fraction (المترجم) .

لكن كسور (أو تفريعات) هذه العملة
اقل تماما او دقة من كســــور (او
تفريعات) التلارى ، وحيث كانت هذه
العملة (القروش) اكثر تداولا ، فقد
كانت تفقد باستمرار قــدرا طفيفا من
وزنها بسبب تآكل النقود من كثـــرة
تداولها . ويقــدر المسيو بونفيـــل
متوسط وزن للقرش يبلغ ٨٣ ٢ ٧ ،١ ،
او ٩٢٠ ر٢٦ جـــراما .

ونلحق بهذه الدراسة هنا لوحه بينا بها علاقة الأوزان المصرية بالاوزان من نظام مارك ونظام الوزن العشرى المتبع فى فرنسا ، وقد ضمنـــمناها الأعشار ووحدات الدرهم ، وبعد ذلك الكسور العشرية للأوزان ثم الكسور المئوية حتى الكسر من الف . وفى النهاية قد سربنا الى هذه اللوحة قيمة اى من هذه الأوزان التى لها تسميات خاصة والتى يشيع استعمالها .

لوحة بتحويل الاوزان المصرية الى الاوزان من نظام مارك والى الأوزان من النظام العشرى المستخدمين فى فرنسا

أسماء الأوزان المصرية	قيمتها بالدراهم المصرية: تساوى	كسور	درهم	بالاوزان فى نظام مارك الفرنسى: كسور	حبة	جرو	أوقية	مارك	رطل	بالاوزان العشرية: كسور	مليجرام	جرام	ديكاجرام	هكتوجرام	كيلوجرام	ميريا جرام
١ حبة قمح	١/٦٤	أو	٠ر٠١٥٦٢٥	٩٠٥٧	—	—	—	—	—	١٠٧٩	٠٤٨	—	—	—	—	—
١ حبة (أى حبة شعير)	١/٤٨	أو	٠ر٠٢٠٨٣٣	٢٠٧٦	١	—	—	—	—	١٤٣٩	٠٦٤	—	—	—	—	—
١ قيراط أو حبة خروب	١/١٦		٠ر٠٦٢٥٠٠	٦٢٢٩	٣	—	—	—	—	٤٣١٥	١٩٢	—	—	—	—	—
			٠ر١	٧٩٦٧	٥	—	—	—	—	٨٩٠٤	٣٠٧	—	—	—	—	—
			٠ر٢	٥٩٣٤	١١	—	—	—	—	٧٨٠٨	٦١٥	—	—	—	—	—
			٠ر٣	٣٩٠١	١٧	—	—	—	—	٦٧١٢	٩٢٣	—	—	—	—	—
			٠ر٤	١٨٦٨	٢٣	—	—	—	—	٥٦١٦	٢٣١	١	—	—	—	—
			٠ر٥	٩٨٣٥	٢٨	—	—	—	—	٤٥٢٠	٥٣٩	١	—	—	—	—
			٠ر٦	٧٨٠٢	٣٤	—	—	—	—	٣٤٢٤	٨٤٧	١	—	—	—	—
			٠ر٧	٥٧٨٩	٤٠	—	—	—	—	٢٣٢٨	١٥٥	٢	—	—	—	—
			٠ر٨	٣٧٣٦	٤٦	—	—	—	—	١٢٣٢	٤٦٣	٢	—	—	—	—
			٠ر٩	١٧٠٣	٥٢	—	—	—	—	٠١٣٦	٧٧١	٢	—	—	—	—
١ درهم			١ر٠	٩٦٧٠	٥٧	—	—	—	—	٩٠٤٠	٠٧٨	٣	—	—	—	—
١ مثقال			١ر٥	٩٥٠٥	١٤	١	—	—	—	٣٥٦٠	٦١٨	٤	—	—	—	—

أوقية														
	ر٢	٩٣٤٠	٤٣	١	—	—	—	٨٠٨٠	١٣٧	٦	—	—	—	—
	ر٣	٩٠١٠	٢٩	٢	—	—	—	٧١٢٠	٢٣٦	٩	—	—	—	—
	ر٤	٨٦٨٠	١٥	٣	—	—	—	٦١٦٠	٣١٥	٢	١	—	—	—
	ر٥	٨٣٥٠	١	٤	—	—	—	٥٢٠٠	٣٩٤	٥	١	—	—	—
	ر٦	٨٠٢٠	٥٩	٤	—	—	—	٤٢٤٠	٤٧٣	٨	١	—	—	—
	ر٧	٧٦٩٠	٤٥	٥	—	—	—	٣٢٨٠	٥٥٢	١	٢	—	—	—
	ر٨	٧٣٦٠	٣١	٦	—	—	—	٢٣٢٠	٦٣١	٤	٢	—	—	—
	ر٩	٧٠٣٠	١٧	٧	—	—	—	١٣٦٠	٧١٠	٧	٢	—	—	—
	ر١٠	٦٧٠٠	٣	—	١	—	—	٠٤٠٠	٧٨٩	٠	٣	—	—	—
	ر١٢	٦٠٤٠	٤٧	١	١	—	—	٨٤٨٠	٩٤٦	٦	٣	—	—	—
	ر٢٠	٣٤٠٠	٧	—	٢	—	—	٠٨٠٠	٥٧٨	١	٦	—	—	—
	ر٣٠	٠١٠٠	١١	—	٣	—	—	١٢٠٠	٣٦٧	٢	٩	—	—	—
	ر٤٠	٦٨٠٠	١٤	—	٤	—	—	١٦٠٠	١٥٦	٣	٢	١	—	—
	ر٥٠	٣٥٠٠	١٨	—	٥	—	—	٢٠٠٠	٩٤٥	٣	٥	١	—	—
	ر٦٠	٠٢٠٠	٢٢	—	٦	—	—	٢٤٠٠	٧٣٤	٤	٨	١	—	—
	ر٧٠	٦٩٠٠	٢٥	—	٧	—	—	٢٨٠٠	٥٢٣	٥	١	٢	—	—
	ر٨٠	٣٦٠٠	٢٩	—	—	١	—	٣٢٠٠	٣١٢	٦	٤	٢	—	—
	ر٩٠	٠٣٠٠	٣٣	—	١	١	—	٣٦٠٠	١٠١	٧	٧	٢	—	—
	ر١٠٠	٧٠٠٠	٣٦	—	٢	١	—	٤٠٠٠	٨٩٠	٧٠	٠	٣	—	—

(*) يعادل الميرياجرام ١٠ كيلوجرامات ، ان تعنى ميريا عشرة آلاف . (المترجم) .

أسماء الأوزان المصرية	قيمتها بالدراهم المصرية تساوى كسور دراهم	بالاوزان فى نظام مارك فرنسى						بالاوزان العشرية						
		كسور	حبة	جرو	أوقية	مارك	رطل	كسور	مليجرام	جرام	ديكاجرام	هكتوجرام	كيلوجرام	ميرياجرام
١ رطل قبانى	١٤٤ر	٢٤٨٠	٦٧	٣	٦	١	—	١٧٦٠	٣٦٢	٣	٤	٤	—	—
١ رطل زياتى	١٦٨ر	٤٥٦٠	١٨	٧	—	—	١	٨٧٢٠	٢٥٥	٧	١	٥	—	—
	٢٠٠ر	٤٠٠٠	١	١	٤	—	١	٨٠٠٠	٧٨٠	٥	١	٦	—	—
	٣٠٠ر	١٠٠٠	٣٨	١	٦	١	١	٢٠٠٠	٦٧١	٣	٢	٩	—	—
	٤٠٠ر	٨٠٠٠	٢	٢	—	١	٢	٦٠٠٠	٥٦١	٠	٣	٢	١	—
	٥٠٠ر	٥٠٠٠	٣٩	٢	٢	—	٣	—	٤٥٢	٩	٣	٥	١	—
	٦٠٠ر	٢٠٠٠	٤	٣	٤	١	٣	٤٠٠٠	٣٤٢	٧	٤	٨	١	—
	٧٠٠ر	٩٠٠٠	٤٠	٣	٦	—	٤	٨٠٠٠	٢٣٣	٥	٥	١	٢	—
	٨٠٠ر	٦٠٠٠	٥	٤	—	—	٥	٢٠٠٠	١٢٣	٣	٦	٤	٢	—
	٩٠٠ر	٣٠٠٠	٤٢	٤	٢	١	٥	٦٠٠٠	٠١٣	١	٧	٧	٢	—
	١٠٠٠ر	—	٧	٥	٤	—	٦	—	٩٠٤	٨	٧	—	٣	—
	٢٠٠٠ر	—	١٤	٢	١	١	١٢	—	٨٠٨	٧	٥	١	٦	—
١ قنطار	١٤ر٤٠٠	٨٠٠٠	٢٨	١	١	١	٩٠	٦٠٠٠	٢١٧	٦	٣	٣	٤	٤

ملاحظـــــات :

١ — ص ١١ الفقرة ٢ : **اذ أن نظام الترقيم عند هؤلاء** (اى العرب) **هو نفسه عند أولئك** (اى الاوربيين) .

فالأرقام التى نستخدمها قد جاءتنا فى الواقع من الشرق (ذلك ان نظام الأرقام عند الاغريق ومثيله عند الرومان كانا متباينين وغير وافيين) ، وان كان العرب أنفسهم قد نقلوه من الهند ، بل ان الطريقة التى تكتب وتقرأ بها الأرقام تدل وحدها على أن الأعداد والاشارات الحسابية ليست من اصل عربى ، وفى واقع الأمر فان العرب يقرأون ويكتبون من اليمين الى اليسار ولكنهم يقراون الاعداد من اليسار الى اليمين كما نفعل نحن .

٢ — شرحه ، **فيما يتصل بغالبية أقسام وتسميات المقاييس .**

انظر فيما بعد الملاحظة رقم ٢٠

٣ — ص ١٢ ، الفقرة ١ : **فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة** (١٤٣٧ — ١٤٣٨ من تقويمنا) .

لابد لنا ، حتى نستطيع ، بشكل تقريبى ، تحويل السنوات الهجرية الى السنوات المقابلة لها فى تقويمنا ، أن نلاحظ :

١ — أن تقويمنا قد بدا قبل الهجرة بـ ٦٢١ سنة . ٢ — وحيث أن السنة العربية (الهجرية) ، وهى السنة القمرية ، تشتمل على ٣٤٥ يوما ، فى حين تبلغ السنة الشمسية ٣٦٥ يوما ، فانه تلزم ١٣٥ سنة هجـرية مقابل كل ١٣١ سنة من التقويم المسيحى ، فلو أن البداية كانت هى نفسها لكان يكفى ان نضرب العدد المعبر عن السنة الهجرية فى ١٣١ وان نقسم الناتج على ١٣٥ ، ومع ذلك فحيث ان التقويم الميلادى قد بلغ ٦٢١ عاما قبل بداية التقويم الهجرى فلابد ان نضيف الى الناتج (خارج القسمة) الرقم ٦٢١ لكى نجد السنة الميلادية الموافقة . وبالتبادل ، فلكى نحول السنوات من التقويم الميلادى الى سنوات من التقويم العربى فلابد فى البداية ان نستبعد ٦٢١ من الرقم المعبر عن السنة من التقويم المسيحى ، وأن نضرب الرقم الباقى فى ١٣٥ ثم نقسم الناتج على ١٣١ ، فيكون خارج القسمة هـو نفسه السنة العربية . وفى هذه الحالة او تلك ، لابد أن نزيد واحدا الى خارج القسمة اذا كان باقى القسمة يزيد عن نصف .

٤ — ص ١٢. : الهامش رقم ٢ : **كتاب السنن الكبير** .

بالعربية سنة والجمع سنن ، وهو الكتاب الكبير الجـامع لشرائع السنة اى القواعد ، او الأحاديث .

٥ — ص ١٢ ؛ الفقرة ٥ : **درهم** . انظر الهامش رقم ٣ .

وتشير هذه الكلمة العربية احيانا الى وزن ، وتشير احيانا اخرى الى عملة نقدية ، وهى من أصـل يونانى ، وتقابل الكلمة الفرنسية دراخمة dragma او دراغـمة drachme .

٦. — شرحه : **دينار** . انظر ص ٢٣ الهامش رقم ١٩. .

وتعنى هذه الكلمة عادة نقدا او قطعة ذهبية ، وقد جاءت دون شك من اللاتينية ديناريوس denarius ، وقد سمى باللاتينية denarius nummus لأنه كان يساوى عشرة آس (وهى وحدة نقدية وقياسـية قديمة) .وقد تدوولت النقود الذهبية الرومانية لوقت طويل فى فارس ومصر . ولا نزال نجد بعضا منها وسط قطع النقود الذهبية التى تزين بها النسوة اغطية شعورهن .

٧ — شرحه : **مثقال** .

وتعنى هذه الـكلمة الوزن (الثقل) بصفة عامة ، وقـد كان فيما مضى هو وحدة الوزن القياسية ، كما هو الحال اليوم بالنسبة للدرهم . والأصل العربى هو ثقل (مثحة فضمة) بمعنى وزن .

٨ — شرحه : **دانق** . انظر ١٨ ، الهامش رقم ١٤ .

واصله هو الـكلمة الفارسية دانه او دانك ويعنى حبـة او بذرة النبـات .

٩ — شرحه : **قيراط** ، انظر ٢٤ ، الهامش رقم ٢٠ .

ولهذه الكلمة اصل يونانى ، وهى بالفرنسية Karat أو Carat انظر الملاحظة رقم ٢٣. .

١٠ — شرحه ، نفس الفقرة ٤ ، وقيــة (أوقية) أنظر ص ٢٢ ، الهــامش رقم ١٨ .

وتعنى هذه الـكلمة فى اليونانيــة وزن (بتسكين الزاى) ، وهى باللاتينية أونيكا Unica ، وهى تشبه كثيرا الـكلمة اليونانية .

١١ — شرحه : نش (نصف) . انظر الهامش رقم ٥ ص ١٣ .

وهى كلمة عربية محرفة من كلمة نصــف أو نص (بفتح النون أو ضمها) مع حذف حرف الفاء ، وعند كتابتها فى اللغة الشائعة او الدارجة تكاد تحذف كل النقط أو العلامات التى تقوم مقام الحروف المتحركة (فى الفرنسية) ، ولهذا لا يضبح النطق بعد محددا الا عن طريق الاستعمال أو التعود ، مما يكون سببا فى تحور او تغير النطق فى معظم الأحيــان ، والى تفاوته من بلد لآخر ، وتلفظ هــذه الكلمة فى مصر عادة نُص (بضم النون) وتعنى نصف أو منتصف ، وهى نصف عملة نقدية صغيرة ، وحيث ان المدينى او البارة حاليا هو اصغر عملة نقدية متداولة فان كلمة نص تعنى لدى العامة مدينى . يقول المعوزون (أو الشحاذون) هات نص ، او اعط نص اى اعطنى مدينى واحدا ، ويقال ايضا : كم دى ؟ نص ؟ بمعنى بكم أو كم يساوى هذا ؟ هل هو يساوى نصفا ؟ (اى مدينى واحدا) .

١٢ — شرحه : رطل ، انظر الهامش رقم ٦ ص ١٣ .

والاصل رطل (بفتح الراء أو ضمها) ، بمعنى يزن باستخدام يده ،

١٣ — شرحه : قنطار ، انظر ص٢٢ ، هامش١٧ ، وهى بالفرنسية Quintal ، ويبدو أن الكلمة تحريف للكلمة اللاتينية كنتناريوس Centarius او كنتناريوم Centarium ، ولعل الاوربيين قــد نقلوا عن العرب بعض الالفاظ الدالة على الأوزان مثل قيراط وقنطار ، وان كان العرب انفسهم قد نقلوها قبل ذلك بوقت قصير عن الاغريق والرومان الذين حكموا العرب لوقت طويل .

انظر كذلك الملاحظة رقم ٢٠ .

١٤ — ص ١٤ : السطر رقم٧ : فى مؤلف ابن سعيد المسمى المحكم ، والمحكم بالعربيــــة معنــاها الواضــح او الدقيــق والمتقن عليه على نحو تام .

١٥ — ص ١٦ ، الفقرة الاولى : **فى كتابه المسمى الكبير** . والكبير فى العربية تقابل كلمة grand عندنا ، بمعنى الكتاب الكبير او البحث الكبير ، وهذا مفهوم ضمنا ، وموضوع هذا البحث غير موضح ، وقد يكون بحثا فى الفقه على سبيل المثال .

١٦ — ص ١٧ ، الهامش رقم ١٣ : **يرى المسيو دى ساسى انه بدلا من هذا العنوان ينبغى أن نقرا فى المخطوطة ا كتاب الأمثال .**

ويلاحظ هذا العالم نفسه فى الهامش رقم ٦٦ من ترجمته لمقالة الموازين والمكاييل للمقريزى انها تقرا بوضوح فى مخطوطة ليد Leyde كتاب الأنفال ، وان من الواجب ان نتشبث بهذا التفسير .

١٧ — ص ١٨ ، الهامش رقم ١٤ : **درهم بغلى .**

قل ان يستطيع المرء بيان منشا او معنى هذه التسمية ، وان كان الرحالة المسلمون الذين سافروا الى الصين قد تحدثوا ايضا عن الدرهم البغلى ؛ ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم الوافى (فى الوزن) ويبدو أن صفة الأسود قد اعطيت لهذا الدرهم لان الفضة تكتسب بمرور الزمن او بفعل النار اللون الأسود اذا لم ينظف سطحه بوسيلة بان يدعك .

١٨ — شرحه : **درهم طبرى** ، ويحتمل انه يعنى درهم طبرستان فى فارس ؛ ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم القديم .

١٩ — شرحه : **درهم جفارقى** وبالعربية **درهم جوارقى .**

ونحن نجهل معنى او اشتقاق هاتين الكلمتين .

٢٠ — ص ٢٢ ، الفقرة الاولى : **وقد سبق لنا القول بان لدى الأوربيين ماهو مشترك فى هذا الصدد مع العرب ، حتى ان جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هى نفسها عند اولئك .**

فسواء كان القدماء المصريون انفسهم هم المخترعين لغالبية العلوم والفنون ، او سواء كانوا قد استقوها من الهند او من فارس ، فلقد نقل الاغريق والرومان عنهم جزءا من معارفهم ، ومن جهة اخرى ، فحيث خضعت مصر بعد ذلك لكل من الاغريق والرومان على التوالى ، فقد حمل

هؤلاء واولئك اليها الكثير من عاداتهم ومن الفاظ لغتهم، ولقد راح الاوربيون، خلال الحروب الصليبية ينهلون من معارف الشرق حيث كانت العلوم مزدهرة فى ذلك الوقت ، افكارا واسماء وعادات كان البعض منها قد نقل من قبل عن الاغريق والرومان ، وموجز القول انه امكن التجارة والعلاقات مع الغرب ان تدخل الى اللغة العربيـــة الفاظا اوربيـــة لكى تشغل مكان الفاظ ومصطلحات اكثر قدما ، فى مجالى العلوم والفنون ، لتعبر عن افكار او معانى مماثلة .

وهكذا فمن العسير فى غالبية الاحوال ، فى علاقات معقدة على هذا النحو ان نتمكن من تحديد الأصل او المنشأ الحقيقى لبعض الافكار والممارسات ومصطلحات مختلف الفنون والعلوم ، لكن الترجيح ، بصفة عامة ، وحين لايكون مصدر الاشتقاق معروفا على نحو جيد ، يصبح فى جانب اللغـــة الاقدم ، مالم تكن الكلمة مناقضة لسياق او مقتضيات هذه اللغـــة ، فاذا لم يكن لهذه الكلمة من اصل قط فى اللغة الاقدم ، فى حين نجـــد لها فى الوقت نفسه اصـــلا فى اللغة الاحدث ، فلن يكون ثمة شك فى انها قد جاءت عن هذه اللغة الاخيرة .

٢١ — ص ٢٤ ، الفقرة الاولى **رطل زياتى** .

ولعل فى هذا تحريفا لكلمة **زيادتى** ومعنـــاها **الذى زيد عن طريق الاضافة** ، والرطل الزياتى هو الرطل المزيد او الاكبر ثقلا ، وتتم كل عمليات الوزن الكبيرة بعض الشىء ، كما يتم وزن الاشياء كبيرة الحجم ، وبصـــفة خاصة البضائع التى تكون عرضة لمـــا يسمى فـــرق الوزن (او طبـــة الميزان) ، بالاوزان الرومانية ، حيث يســـاوى الرطل ١٦٨ درهمـــا ولا يحتسب فى الوقت ذاته الا على انه ١٤٤ درهم ، وتعتبر الى ٢٤ درهما الزائدة فى العادة فرق وزن (او طبة ميزان) او وزن الاجولة والآنيـــة والاغلفة .. ولتعويض عدم الدقة فى عمليات الوزن ، وهو الامر الناتج عن طريقة تصميم او بنـــاء الميزان الرومانى الذى يكون من العســـير ان نقدر من طريقه الفروق فى الاوزان الضئيلة ، عما لو كنا قـــد فعلنا ذلك بواسطة الميزان العادى الذى يطلق عليه اسم **ميزان** .

٢٢ — شرحه : **رطل قبانى** .

وكلمة قبانى معناها وزان ، وبصفة خاصة الشخص الذى يستخدم الميزان الذى نسميه **رومانى** romain وباللتينية statera والرطل القبانى، أو رطل الوزانين ، هو الرطل الذى يزن ١٤٤ درهمـا ، وهو يستخدم بصفة خاصة كى توزن به فى ميزان ذى كفتين كل السلع قليـلة الوزن وصغيرة الحجم ، وليس لدى القوم هنـاك سـوى موازين صـغيرة ، يمسكونها باليد او يعلقونها بحبل ، لـكنهم لايستخدمون قط الموازين ذات الأذرع الطويلة والكفات التى تتسع لاحتواء الوزنات الضخام .

٢٣ — ص ٢٥ السطر الاول : **ويضاهى القيراط حبة الخروب** ،انظر الهامش رقم ٢٠ ص ٢٤ .

قرط عليه وباللاتينية parum dedit illi ، ولهذا الفعل وليس للوصـف اصل فى العربيـة ، ومع ذلك فان هـذا الاشـتقاق خاطىء ومعتسف بشكل واضـح مثل عـدد كبير من الاشـتقاقات التى يقـدمها النحويون العرب المجبولون على البحث وعلى تعقب الأمور بالغة الرهافة . فمن الواضح ان كلمة **قيراط** وتقابلها عندنا كلمة karat او kirat قد اشتقت من كلمة اغريقية معناها حبة الخروب ، ومنها اشتق العرب كلمة قيراط التى لها نفس المعنى ، فالفعل **قرط** (بتشديد الراء) ، والذى يعنى اعط الشىء القليل ، بفعل استعارة مأخوذة مما نعنيـه كلمة حبـة خروب وما تعبر عنـه من ضـآلة القيمـة ، قريب مما نقوله نحـن فى لغتنا الدارجة : Je n'en donnerais pas un zeste

اى : لا اعطى مقابله شروى نقير (وكلمة zeste بالفرنسية تعنى اللباب اللحاء العالقة بفصوص البرتقالة بعد تقشيرها) .

٢٤ — **خروبة** .

٢٥ — **حبة او حب** (*)

٢٦ — ص ٢٦ ، السطر ١٣ : **صراف والأصل صرف بمعنى غير** .

ويقوم الصرافون (او الصيارف) بتقييم وتبديل النقود ، ويلجا هؤلاء

(*) تكتفى الملاحظتان ٢٤ و٢٥ باعطاء المقابل العربى وبحروف عربية كذلك لهاتين الكلمتين العربيتين واللتين يوردهما المتن بحروف لاتينية . (المترجم)

بصفة خاصة لإجراء الحسابات (اللازمة لهذه العملية) اذ يلزم جهد وعناية ووقت رجل أو أكثر متمرسين لحساب مبلغ ولو كان ضئيل الأهمية ، بسبب كثرة انقسام وتفريعات النقود .

٢٧ — ص ٢٦ ، الهامش رقم ٢٤ : **فى كتابه المسمى المسالك .**

والمسالك بالعربية تعنى الطرق ، وهذا العنوان شائع ومشترك فى كثير من الأوصاف (أو المؤلفات) الجغرافية .

٢٨ — ص ٣٠ ، الهامش رقم ٢٥ : **اغا الشرطة .**

ويطلقون عليه فى العربية اسم المحتسب من الأصل حسب اى عد او اجرى الحساب (انظر الهامش رقم ٩٧ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة النقود للمقريزى) ، واغا كلمة تركية تعنى الضابط الآمر (القومندان)

٢٩ — شرحه ، الفقرة ٢ : **ويذهب الاغا الى الأسواق والميادين العامة والأسواق العمومية (بازار) .**

وكلمة بازار كلمة فارسية ، وهذه الأسواق العمومية المسماة بازار مسقوفة ومقفولة على نحو قريب الشبه بمثيلاتها فى فرنسا والتى تقام داخل أبنية أو أسوار وتحيط بها أماكن العرض المغطاة والمحال .

٣٠ — شرحه ، الفقرة ٤ : **أما هذه العقوبة فعبارة عن ضربات بالكرباج .**

وتعنى هذه الكلمة (كرباج) الشيء المبرم (بتشديد الراء) أو المفتول، اذ تصنع الكرابيج عادة من جلد الثيران المفتول ، ومن شيء يشبه القضيب أو العصا يماثل سوط السايس عندنا ، أو بتعبير أكثر دقة ، يماثل ما نسميه نحن عصب العجل ، وتجلب القوافل بعضا منه يصنع من سيور من جلد الفيل أو الكركدن ، ويسميه اهل البلاد عصب او قضيب الفيل ، وهو تعبير قريب من التعبير الذى نستخدمه نحن .

٣١ — شرحه ، الفقرة ٥ : **ويمسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبى (الفلقة) .**

فحيث ان كل الوسائل التى يستخدمها العرب لايقاع العقاب (بالمذنبين) بالغة البساطة ، فانهم يستخدمون للامساك بقدمى الشخص

المعـــاقب)(بفتح القاف) بضربات الكرباج ٪ مايشبه قوسا مصنوعا من الحبال ٪ وفرعا من فروع نخلة (جريدة) تثبت من عند طرفيه ، ويضمون أسفل الساقين بالحبال ، ويقوم اثنـــان من الرجال برفع قدمى المـــذنب سامين كل منهما الى الأخرى ، ممسكين ، كل منهما ، بأحد طرفى القوس.

٣٢ ـــ ص ٣٦ ، السطر ٨ : **تالارى (او : تالر) .**

بخصوص هذه العملة النقدية ، انظر دراستنا عن النقود فى مصر (الدراسة الثانية فى هذا المجلد) .

ملاحظة : عند رسم الكلمات العربية بحروف فرنسية اتبعنا فى المتن وفى غالبية الهوامش والملاحظـــات والتعليمات التى أشارت بها وتبنتها شعبة العلوم والفنون فى مصر ٪ أما فى الهوامش التى ليست سوى استشهادات (منقولة) ، فقد كان علينا ان نحتفظ بنمطها الاملائى نفسه التى استخدمه المسيو سلفستر دى ساسى .

الكتاب الثانى

النقود العربية

تأليف : صاموبل برنارد

« العنوان الأصلى للدراسة : « بحث حول النقود المتداولة فى مصر » وقد جاء بالهامش أنها قد نشرت عام ١٨٢١ » .

المقـــدمة

هدف وجدوى البحث فى موضوع النقود العربية

على الرغم من انه ينظر الى النقود عادة باعتبـارها مجرد عملات متداولة ، فانها تعد فى حقيقة الأمر مؤسسات تاريخية ، تقوم بتعريفنا، بشكل تتفاوت درجات دقته ، وبالتاريخ للوقائع والأحداث ، وبعهود الحكام واسمائهم والقابهم ، وكذلك بمدى التقدم او التدهور المتتابعين فى ميدان الفنون والصناعات . ومن الواضح ان هذا النوع من المؤسسات ، عند العرب ، يحتم علينا القيام بدراسة مثابرة ومتعمقة بنفس القدر الذى تقل به معرفتنا بتاريخهم ، برغم الأهمية التى يستحقونها بسبب طول سطوتهم، وبقدر ماتكشف مثل هذه المنشئات عن الكثير من تطورات الاحداث ، بقدر مانجدهم محرومين كلية او بشكل جزئى من المصادر نفسـها التى تقـدم للأوربيين كى تتصل وتستمر ذكريات العصـور الغـابرة ، فنون النحت والرسم والجماعات العلمية ، والوثائق (الأرشيف) وبصـفة خاصة ، المطبعة والمكتبات .

أما اذا نظرنا للأمر فى اطار النظم المالية والتجارية ، فان من الأمور الاساسية فى الوقوف على تعداد اى شعب ، الالمام بنظام النقود السائد عنده ، والالمام كذلك بالقيمة الحقيقية والاسمية لهذه النقود ، وعلاقة كل ذلك بقيم النقود لدى الأمم الاخرى ، وكذلك الالمام بكمية النقود المطروحة للتداول عند هذا الشعب الخ . وكلما زادت التغيرات التى تتناول النقود، كلما زادت ضرورة الحصول عليها وفحصها ، حتى يمكن الوقوف على الاثار (المؤلفات) والكتابات التى اتخذت من النقود موضوعا لها ، ولكى نتمكن بقدر الامكان من الحصول على افكار دقيقة عن القيم المختلفة التى تشير اليها التسميات نفسها التى تطلق عليها ، او التسميات المتنوعة التى يمكن ان تتجاوب او ترتبط بنفس هذه القيم .

ان الفنون والأساليب المتبعة عند شعب ، تتعارض لهذه الدرجـة تقاليده وعاداته وافكاره مع عاداتنا وافـكارنا لن يفوتهـا بالقطع ان تثير فضولنا ، ولقد لمس هذه الحقيقة على نحو جاد واحـد من رجالنا بالغ الثقافة واسع المعرفة ، كان يعد من بين المتبحرين فى كل الفنون والـذى قدم لـكل ضرورة الفن خدمات جليلة ، وان كان موت ميتسر ارعن قـد

انتزعه منا (١) ، حين كان موكلا بالاشراف على تنفيذ الرســـوم والبيانات الخاصة برحلتنا (حملتنا) الى مصر ، ولقد بلغ اهتمامه بهذا الأمر حد انه سجل فى سلسلة من اللوحات النابضة بالحياة جزءا من الفنون والصناعات عند المصريين ، ومع ذلك ، فقليل من الفنون لها الاهمية نفسها التى لفن النقود ، تتطلب اهتماما مماثلا بالاهتمام الذى استحوذت عليه فنون اخرى ، ويمكنها ان تقدم فكرة اكثر دقة عن مدى التطور الصناعى والحضارى الذى بلغته امة من الامم .

موضـــوع واقسام هذه الدراسة

كنا قد انتوينا منذ البداية ان نعرف بكل النقود العربيـــة التى قـــد نتعرف عليها باعتبارها قد ضربت فى مصر منذ بسط الخلفاء (المسلمون) سيطرتهم عليها وحتى اليوم ، ومع ذلك ، فحيث قد انشغل المسيو مارسيل Marcel بصفة خاصة بموضوع المنشئات والنقوش الكوفية والمسكوكات العربية ، وحيث قد امكنه ان يجمع عددا كبيرا من هـذه المسكوكات التى تتفاوت فى درجة اثارتها للاهتمام ، فقد وجدت ان من دواعى سرورى ان اعطيه تلك التى امكننى ان احوزه منها ، تاركا له مهمة ان يعالج كل ما له صلة بالمسكوكات التى قد تعد ، بصفة عامة ، تاريخية ، كى اتفرغ بشكل اكثر خصوصية للتصدى لكل ما يتصل بفن صناعة النقود .

وسنتناول فى الباب الأول النقود العربية والأجنبية ، التى صنعت أو التى يجرى تداولها فى مصر ، كما سنتناول كل ما له صلة بشكل ونمط وقيمة نقود هذه البلاد ، وكذلك التغييرات التى اصـــابتها بدءا من عصر الخلفاء حتى أيامنا هذه .

اما فى الباب الثـــانى ، فسنتصـــدى للنظام النقدى الحالى عنـــد المصريين كما وجده الفرنسيين مستقرا فى مصر ، وكما ســـيظل مستمرا بالتاكيد مع تعديلات طفيفـــة فى ظل حكومة البكوات والبـــاشوات ، كما

---

(١) توفى المسيو كونتيه Conté رئيس زمرة قادة المناطيد وعضو المجمع العلمى المصرى ، ومدير اكاديمية الفنون والصناعات فى باريس فى السابع من ديسمبر عام ١٨٠٥ .

سنشير الى كل مايتصل بسعر الذهب والفضة ونفقات صنع النقود،وكذا الأساليب المتبعة فى القاهرة لهذا الغرض ؛ واخيرا اى فى الباب الثالث سنتعرض لمـــا له صلة بادارة النقود .

واذا كانت التفاصيل التى سيضمها هذانالبابان الأخيران تسترعيان قدرا أقل من الانتباه عما لو كانت ستفعله لو كان الأمر يتصــل بشعوب قديمة ، فان هذه التفاصيل ، مع ذلك ، لاتبدو فى نظرنا اقـــل نفعـــا فى تجميعها . وتبعا لذلك . فاننا بتلمسنا الحالة الراهنة للعملات المصرية ، نتفادى أو ندحض الــكثير من الأخطاء والــكثير من المعلومات غير الدقيقة. واذا حدث ان كان البعض قد دونوا فيما مضى ، فى بعض المؤلفـــات او المخطوطات ، مختلف الانظمة النقدية التى ادخلت الى الشرق عصرا فى اثر عصر ، كما تناولوا معطيات مفصلة على هذا النحو واكيدة الى هذا الحد، فقد لايكون قد بقى بعد ذلك ، فيما يتصل بعلم المسكوكات العربية ، اى اثر من غموض .

وبرغم أن اهتمامنا قـــد اقتصر على النقود المصرية ، فان جزءا مما تلناه يمكنه ان ينطبق بشكل عام على كل العملات الاسلامية ، كما انه يلقى الضوء على فن سك النقود فى الامبراطورية العثمانية (١) ، وكذلك عنـــد الشعوب الشرقية على وجه العموم ، مما قد يعطى لهذا الموضوع بعض اهمية لو ان قد اتيح له أن يعالج بيد اكثر دربة .

وفى الوقت نفسه فانه لم يفتنا أن نعرف بالعادات الخاصة باهـــل البلاد ، عندما نجد لهذه بعض صلة بموضوعنا ، وان كنا لم نفعل ذلك كى نجعل من دراستنا هذه أقل جفافا ، بقدر ما كنا نفعله كى نحقق واحدة من الغايات الرئيسية التى نذر انفسهم لها اعضاء شعبة العلوم والفنون فى مصر ، وهى تقديم فـــكرة دقيقة عن تقاليد وعادات المصريين .

---

(١) اتخذت هذه الامبراطورية اسمها من الأمير عثمان مؤسسها ، والذى يعود عهده الى العام ٧٠٠ من الهجرة (١٣٠١ من تقويمنا) ومن هنـــا ايضا جاءت كلمة العثمانلى التى يشار بها الى رعايا السلطان او الى الباب العـــالى .

مؤلفون آخرون ممن كتبوا
عن النقود العربيـــة

لعب العرب فى عصر الخلفاء دورا بارزا وساطعا فى التاريخ ، فقد اخضعوا بسلاحهم جزءا كبيرا من العالم ، كما نجحوا فى استزراع الفنون والعلوم ، ولا يزال كثير من مؤلفيهم يحتفظون بيننا بشهرة كبيرة ، وقليلة هى مسائل وقضايا التشريع والأخلاق والسياسة ، التى لم يعالجوها ، ولقد اورثوا هذا التذوق للعلوم الى حفدتهم ، وبشكل خاص الى كتــاب مصر ، ومع ذلك فحيث بدا التعليم والحضارة منذ الوقت يسقط فى هوة التــدهور ، فان نتــاج مؤلفيهم المحدثين لم يعد فى غالبيته سوى مجرد انتحالات أو اقتباسات أو تعليقات او شروح على المؤلفات القديمة .

وللعرب بخصوص النقود والموازين والمكاييل مؤلفات قديمة وحديثة ، واشهر هذه المؤلفات مؤلف المقريزى (١) ، وهو كاتب يحظى بالاحترام ، الف فى موضوعات عديدة تتصل بالادارة والحكومة والتاريخ ، وقــد قدم ترجمة لها المسيو سيلفستر دىساسى Silvestre de Sacy ، وهو الشهير بتبحره فى اللغات الشرقية (٢) .

ويبدأ هذا المؤلف ، كما تبدأ كل المؤلفات العربية بالابتهـــال « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذه الصيغة المقدسة تجنب المؤلف مشقة العثور على نقطة بدء ، فبها تبدأ مؤلفـــات العـــرب فى العلوم والآداب ، وكذلك مؤلفاتهم فى الأخلاق والدين ، كما يضعونها فى بداية الــكتب التى تتناول الفكر المجرد بل يضعونها كذلك فى صدارة كتابات بالغة التفاهة أو بادية البطلان ، واحيانا شديدة الفجور والبذاءة .

---

(١) بخصوص اسم ومؤلفات هــذا المؤلف انظر المسيو مارسيل عن مقياس جزيرة الروضة ، اما فيما يتصل بهجاء الأسماء العربية ، فانظر الهامش الموجود فى نهاية دراستنا الموجزة عن الموازين العربية (الدراسة السابقة من هذا الــكتاب) (*)

(٢) Traité des Monnaies Musulmanes, traduit de l'arabe, de Makrizi par A. I. Silvestre de Sacy (à Paris, Chez Fuchs, rue des Mathurins, 1797).

بعد ذلك تقابلنا فقرة من القرآن (١) ، تتصل بموضوع الكتاب مباشره أو بشكل بعيد ، وغالبا ماتكون بعيدة عن موضوع الكتاب ، وبعد هذا، لايفوت المؤلف أن يعود بالعلم الذى يؤلف فيه حتى عهد آدم (٢) .

ويشغف العرب على الدوام بالاشتقاقات اللفظية ، وبالأقوال المأثورة والحكايات .

وبالرغم من كون مقالة المقريزى لا يمكن ان تتسم بالكمال ، وبرغم قلة العناية التى بذلها المؤلف عند تمييز النقود والموازين فى مختلف البلدان التى خضعت للمسلمين ، وهو أمر يضفى على دراسته بعض من غموض، فان دراسته هذه ، تضم مع ذلك ، وقائع مهمة كثيرة ، ذات صلة بفن صنع النقود عند العرب .

وقد رجعنا — فى دراستنا هذه — كذلك الى مؤلف المسيو تيخسين Tychsen عن فن النقود الاسلامية ، وهو مؤلف سيجنى منه كل اولئك الذين يرغبون فى التعمق فى دراسة النقود العربية فوائد مثمرة ، فقد قدم جدولا بالمؤلفين الذين كتبوا عن النقود الكوفية والعربية ، بالاضافة الى تقديمه لمجموعات اساسية للمسكوكات العربية التى تعرف عليها فى اوربا .

وكمقدمة لدراستنا هذه عن النقود ، جاءت دراستنا الموجزة عن الأوزان العربية فى الماضى والحاضر ، كما سنقدم هنا لوحة تشتمل على عملات القاهرة التىاثرنا برسمها والتى وردذكرها فى ثنايا هذه الدراسة، مع جدول يوضح علاقة او نسبة قيمة هذه النقود الى قيمة نقود اخرى كثيرة تتداول فىمصر والقسطنطينية ، كما يشيرهذا الجدول الىالتغييرات التى طرأت على هذه النقود وتناولت وزنها وتسميتها وعيارها وكذلك قيمتيها الأسمية والحقيقية الخ .

---

(١) القرآن ومعناه القراءة ، وهو اشتقاق من الفعل قرأ .

(٢) يقرر ابو بكر بن ابى شيبه فى مؤلفه « المصنف » ان اصل النقود يعود الى آدم الذى ضرب دنانير ودراهما ، وانه بدون هذين النوعين من العملات لا يمكن للمرء أن يتمتع بالتوافق مع الحياة (انظر مقالة المقريزى عن النقود ، ترجمة سيلفستر دى ساسى) .

الباب الأول

عن النقود العربية والأجنبية المتداولة أو المصنوعة فى مصر

ابتداء من عصر الخلفاء حتى اليوم

الفصل الأول

اسماء وانواع العمـلات المختلفة

اولا : النقود الذهبيـة

ينظر الى الذهب عادة باعتباره معدنا نفيسا (*) اما الذهب الذى تحول الى نقد ، او العملة المصنوعة من الذهب ، فتسمى ، دون ان يوضع فى الاعتبار حالتها هذه ، عينا (عين) (١) ، اما النقود الذهبية المسكوكة او قطع الذهب « المنقودة » سواء صنعت فى داخل البلاد او كانت قادمة من الخارج ، فكانت تسمى فى الماضى دينارا (٢) .

ويورد المقريزى فى مقالته عن النقود قولا ماثورا قرر الرسول (ص) بموجبه انه قد ترك لكل بلد مكاييله ونقوده وانه قد ترك لمصر اردبها (٣) ودينـارها .

وفى العام العشرين من الهجرة (٦٤١ من تقويمنا) ، فرض عمرو ابن العاص الموفد من قبل عمر (بن الخطاب) ، بعد ان اتم فتح مصر ، على الأقباط أن يسددوا الجزية بالدنانير .

ومنذ عهود الوثنية ، حتى استقرار الاسلام (٥) ، حتى غزو التركمان

(*) هنا تصرف طفيف فى الترجمة املته ضرورة النص (المترجم) .

(١) تعنى هذه الكلمة : عين ، النقود الذهبية وكذلك النقود الفضية .

(٢) انظر اسم وقيمة الدينار المستخدم كمثقال فى دراستنا عن الأوزان العربية (الـكتاب الأول من هذا المجلد) .

(٣) الأردب مكيال سعة يستخدم فى كيل الحبـوب اساسا ، ولا يزال اسمه واستعماله شائعين فى مصر ، والأردب كلمة مصرية ، انظر عبد اللطيف ، ص ١٥٠ .

(٤) دخل عمرو بن العاص مصر فى العـام التاسع عشر من الهجرة (٦٤٠ من تقويمنا) .

(٥) الاسلام هو دين محمد ، وهو مشتق من الكلمة العربية سـلام واصلها السلام .

بقيادة صلاح الدين ، كانت العملات الوحيدة المتداولة بصفة مشروعة أو قانونية ، طبقا لقول المقريزى ، هى العملات الذهبية ، فكانت هى وحدها التى تستخدم فى تقدير اجور الأيدى العاملة واثمـان السلع ، وحساب عوائد الدولة والضرائب .

ولسوف يتبدى لنـا هذا الزعم اقل غـرابة واكثر احتمالا ، برغم ماهو باد من تعارض استخدام الذهب مع استخدام اكثر شـيوعا عنـد مختلف أمم الأرض ، اذ يتم تقييم كل شيء عن طريق الفضة ، حين نسترعى الانتباه الى ان النقود الذهبية قد كانت ، منذ البداية ، ضئيلة الوزن ، وفوق ذلك ، منخفضة العيار ، وإلى أن تفريعاتها كانت بالغة الصغر حتى تكاد تقترب فى قيمتها من النقود الفضية التى تستخدمها الأمم الأخرى ، كما سوف نرى عند تعرضنا لمسالة الوزن .

ويبدو مؤكدا ، حتى قبل استقرار الاسلام بمصر بوقت طويل ، ان كانت تصنع بها دنانير ، أو على الاقل ، ان كثيرا من النقود الذهبية كانت تتداول فيها ، وهو امر كان شائع الحدوث فى الجزء الأكبر من الشرق .

كانت ترد الى مصر تلك الدنانير او النقود الذهبية التى كان يضربها الأروام ، وينبغى أن نفهم من هذا اللفظ ، على النحو الذى يشير اليهم به المقـريزى ، الامبراطورية الرومانيـة (الشرقيـة) التى تحـولت الى القسطنطينية (٦) ، والتى نطلق عليها نحن اسم الامبراطورية الواطئـة

---

(٦) هى بيزنطة القديمة ، تسمت باسم القسطنطينية **Constantinople** اى مدينة قسطنطين ، وهو اسم امبراطور كان يحمل هذا الاسم ، هـو الذى جعل منها عاصمة للامبراطورية الشرقية ، ويطلق عليها العـرب كذلك اسم القسطنطينية او قسطنطينة ، ويشار اليها فوق العملات النقدية فى بعض الأحيان بهذا الاسم ، وفى احيان اخرى باسم اسـلام بول اى مدينة الاسلام ، فالمقطع الأخير **boul** أو **poul** يعنى فى اللغـة اليونانيـة مدينـة ، ولـكن النطق الشـائع لها هـو استامبول وهو ما اخذنا به **Stamboul** ، ومع ذلك ، فاذا شئنا تنميق الكلمات ، او اللعب بالالفاظ او قصدنا اسلوبا متكلفا ، فبامكاننا تحريف معنى اسمها الى مدينة السلام ، اذا ما اردنا ان نشتق المقطع الاخير من اسمها ، بول ، من اللغة التركية ، وهذا امر أكثر طبيعية ، وهو يعنى الامتلاء او الوفرة ، بدلا من اشـتقاق المقطع ذاته من كلمة بوليس **Pols** اليونانية .

le Bas-Empire ، ولا يزال اهل مصر حتى يومنا هذا يطلقون على ابنـــاء هذه المنطقـــة أسم الأروام اى الرومان . وطبقـــا لشـــهادة عـــديد من المؤلفين العـــرب ، فقـــد كانت النقود الذهبيـــة القـــديمة ؛ الآتية من القسطنطينية تسمى هرقلة ، وهـــو اسم تسرب اليهم من اسم الامبراطور هـــرقل Heraclius (٧) .

اما النقود الذهبية لمختلف الشعوب التى كانت تمارس التجارة مع مصر ، فكانت تتداول فى هذه البلاد على نطاق يتفاوت ضيقا أو اتساعا ، تبعا لدرجة نشاط تجارة هذه الشعوب معها ، وكذلك ، وبشكل خاص ، طبقا لما ان كانت نقود هذه الأمم ذات عيار اكثر (أو اقل) ارتفاعا .

اما العلاقات التى كانت يمكنها ان تقوم بين مصر وبين المدينةالمركزية او مقر الحكومة ، وهى القسطنطينية (او استامبول) اليوم . فلابد انها كانت تؤدى الى أن تصـــب فى مصر بعض نقـــود هـــذه العـــاصمة والعواصم الاخرى .

وحيث ظلت جنوة والبندقية تستحوزان لفترة طويلة على تجارةبالغة الاتساع مع أمم الشرق ، فقد تدوولت فى مصر منـــذ فترة بالغة القـــدم سكينات (سكين Séquin) جنوة ، وسكينات البندقية بشكل خاص ، وهذه وتلك مصنوعة من ذهب بالغ النقاء ، ولا يزال الطلب يشتد علىهذه النقود حتى اليوم ، وقبل وصول الفرنسيين ، كانت هذه العملات الذهبية تبتاع بسعر غال ، وكان كل المماليك ، الذين يجردهم جنودنا (من ملابسهم بعد مصرعهم) فى ميدان المعارك ، يحملون معهم جميعا منها كميات كبيرة يتفاوت حجم ضخامتها (من مملوك لآخر) .

وكانت نقود اوربا الذهبية تسمى فى مصر أفرنتى (٨) ، وهذه الكلمة

---

(٧) ارتقى هرقل العرش فى العام ٦١٠ من التقويم الميلادى (العام الحادى عشر قبل الهجرة) ومات فى العـــام ٦٤١م (وهو العـــام الحادى والعشرين من التقويم الهجرى) ، وفى نهاية عهده انتزعت منه مصر على يد عمر (اى عمرو ، الا اذا كان يقصد ان ذلك قد تم فى عهد الخليفـــة عمر رضى الله عنه) .

(٨) الفرنتى (بفتحة على كل من الالف واللام) ، وانكانت كلمـــة Francs اليوم تلفظ فى مصر افرنجى (بالجيم غير المعطشة) [والترجمة بتصرف يتفق مع مقتضيات النص العربى] .

مشتقة من فرانك Franc (او افرنج) وهو الاسم الذي يخلعه أهالى البلاد عادة على الاوربيين .

وتعود كلمة افرنج Franc هذه الى زمن الحروب الصليبية ، ذلك ان الفرنسيين هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى هذه الحروب الدينية ، ولان مليكهم لويس قــد هاجم مصر ، وتلك هى جهالة المصريين المحدثين بالجغرافيا ، تلك التى تحدو بهم لان يظنوا كل مسيحيى اوربا ، — فى عرفهم — فرنجة (اى فرنسيين) ، والتى تجعلهم لايعرفون من فرنسا الا مدينة مارسيليا .

اما قطع النقود الذهبية ، وكذلك الفضية ، والتى تعــود الى زمن اكثر قدما ، والتى صنعت فى شكل جميل ، ومن معدن اكثر نقاء ، والتى ليست بالوفرة الكافية لحد يبيح تداولها كعملات ، فيجد الطلب عليها لكى تستخدم حلية للاطفال والنسوة ، فليست زينة الرءوس فى معظم الاحيان شيئا آخر سوى قطع من النقود يتفاوت قدمها، زودت بحلقة صغيرة تعلق عن طريقهــا ، او كانت ببســـاطة تثقب ثقبــا او ثقبين (٩) لكى يمكنها ان تعلق بعمامة الراس (١٠) .

ومن عادة كل النسوة أن يفرقن شعورهن فى عدد كبير من الضفائر الصــغيرة تجــدل مع شرائط من الحرير من اللــون نفســه ، وبالطريقة نفسها التى جدل بها الشعر ، وفى هذه الجدائل التى تتدلى من الراس حتى الحزام ، تضفر الماسات والمجوهرات والحلى الذهبية او الفضية فى بعض الاحيان ، ونجد من بينها بصفة خاصة قطع النقود الذهبية التىترجع الى تواريخ متفاوتة القدم، كما يتفاوت عياراتها العالية دوما، بشكل تكون معه هذه الحلى النسائية بمثابة خزائن لمسكوكات حقيقية ، حتى انه يصبح

---

(٩) انظر القطع المرسومة فى اللوحة الملحقة بهذه الدراســـة والتى تحمل الارقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ .

(١٠) تكتفى النســاء الفقيرات بنوع من المسبحة او الشريط المزخرف يعقد اسفل العمامة ، تعلق به قطع المدينى ، وتسمى عمامة المراة بالعربية طربوش ، وهى كلمة يحتمل انها جاءت من الكلمة العربية طرة (بشدة على الراء المفتوحة) وتعنى خصلة او ناصية ، ثم من الفارســية بوش وتعنى ملبس ، اى ان الطربوش هو العمامة التى تغطى قمة الراس .

بامكان هواة التحف والآثار القديمة ان يعثروا داخل معـاقل الحريم (١١) والسرايات (١٢) على عملات نقدية بالغة الاثارة والندرة .

وقد واصل الأمراء الأول (١٣) الذين وكل اليهم الخلفـاء حكم مصر وكذلك الخلفاء انفسهم الذين قدموا اليها ليتخذوا منها مقرا لخلافتهم ، او اولئك الذين استطاعوا الاستيلاء على الحكم ، واصـل كل هؤلاء ضرب العملات النقدية المستخدمة فيالبلاد بالأوزان نفسها والعيار ذاته ، وكذلك على النمط الذى كان معتادا ، ثم بعد ذلك ، قللوا من ثم في عيارها او ادخلوا على انماطها تغييرات مختلفة .

وعندما كانت تبلغ هذه التغييرات حدا يمكن معه اعتبار هذه النقود اصدارا جديدا او عملات من نوع مخالف ، كان يشار اليها عادة — حتى يمكن تمييزها عن ضروب النقـد التى سـبقتها — باسـم الأمير او من ينوب عنه .

وهكذا ، ففي العام ٢٥٤ من الهجرة (٨٦٨ من تقويمنـا) ، أمر الأمير ابو العباس احمد بن طولون ، الذى كان قد عين حاكما على مصر من قبل الخليفة المتوكل على الله ، والذى استقل بعد ذلك بمصر وتلقب بلقب السلطان — أمر عندئذ بضرب دنانير سميت بالدينار الأحمدى ، اى سميت باسمه .

وفي نحو العام ٣٨٥ من الهجرة (٩٦٩ من التقويم الميلادى) امر القائد ابو الحسن جوهر (١٤) بصنع دنانير سميت بالدينار المعزى ، على اسم الخليفة المعز (١٥) (لدين الله الفاطمى) .

وفي عهد الناصر فرج (١٦) (ابن السلطان برقوق) أول الماليـك

---

(١١) تعنى كلمة حريم فيالعربية المكان المحرم ، اىالممنوع ، والاصل حرم اى منع .
(١٢) السراية كلمة محرفة عنالتركيةسراىومعناها القصر (والترجمة بتصرف طفيف املته مقتضيات النقل الى العربية) .
(١٣) تعنى كلمة الامير فى العربية الأمير او الحاكم .
(١٤) واسمه بالكامل ابو الحسن جوهر الخطيب الصقلى .
(١٥) وهى الـكنية التى كنى بها الخليفة ابو تميم معد .
(١٦) وقد بدأ عهده فى العام ٨٠١ من الهجرة (١٣٩٩ من التقـويم المسيحى) .

الشراكسة (أو الشركسية) والذى ارتقى العرش من جديد فى عام ٨٠٨ من الهجرة (١٤٠٥ ميلادية) تم تحريف عيار الدنانير وتطرق الى صنعها اهمال بالغ ، وكانت هذه الدنانير تسمى بالناصرى باسم كنيته الناصر ، وهى كلمة تعنى المنتصر .

وهناك احتمال كبير ان كانت تصنع فيما سلف انصاف دنانير وارباع دنانير برغم ان المؤلفين الذين رجعنا اليهم لم يشيروا الى ذلك ، فلم يتحدث المقريزى مثلا عن صنع ارباع الدنانير الا عند تناوله لقطع النقد الذهبية التذكارية اى التى كانت تسك فى المناسبات .

اما احدث العملات النقدية الذهبية ، اى تلك التى حلت مع الايام محل الدنانير فهى الفندقلى او السكين Séquins ، وان كنا لم نتأكد ان قطع الفندقلى (١٧) هذه هى التى امر بسكها قبل غيرها فى مصر . ومع ذلك فقد توقف صنعها منذ نهاية عهد عبد الحميد .

وحيث كانت هذه القطع النقدية تتداول فى القسطنطينية ، فان من المحتمل أن تعود نشأته الى هــذه العــاصمة ، ويحتمل كذلك ان يكون الهــدف من اصدارها ، مع تقريبه من عيار الدينار القديم (١٨) ، هو ان توضع فى التداول قطع من النقود ذات قيمة اعلى من السكين البندقى الذى كان بمرور الزمن قــد حل محل الدنانير ، ومع ذلك فمنذ ذلك الوقت بدأ ينقص وزنه وعياره .

كذلك كانت تصنع فى مصر انصــاف دنانير تشبه الفندقلى فى كل شىء ، عدا أن سطحها كان اقل اتساعا ، وان حروف نقوشها كانت ارفع ، وعدا أن وزنها كان يبلغ اقل من نصف وزن الفندقلى .

ولسنا نجزم بانه كانت تصنع بشكل معتاد ارباع الفنــدقلى ، اللهم الا اذا كانت مجرد قطع الزينة أو كانت تسك بقصد تقديمها كهــدايا او

---

(١٧) بالعربية فندقى (بندقى) وفيما مضى كانت عملات البندقيــة الذهبية Séquins ، ولا يزال الامر كذلك حتى اليوم ، تسمى بندوقى او بندقى ، وهى كلمة وافدة من اللغة الاجنبية . اما كلمة فندقلى ، فهى كلمة محرفة عن الكلمة التركية وندیكلى (فنديقلى) بمعنى فنــدقى (نسبة الى البندقية) ، ويشار اليوم الى البندقية فى مصر باسم بندق .

(١٨) او بالاحرى شكل وعيار السكين Séequin البندقى .

باعتبـــارها عمـــلة تذكارية (او اســـتهلالية اى تضرب فى غرة الاعوام الهجرية) .

ولا تستخدم كلمـــة سكين Séquin ، وهى بالايطاليـــة زتشينو Zecchino ، للاشـــارة الى النقود الذهبيـــة التى تطلق عليها ، الا بواسطة التجار الأوربيين وتراجمة البلاد ، هؤلاء الذين يستخدمون لهجة ماخوذة عن الايطاليـــة والفرنســـية محرفتين ، تعرف باللغة الافرنجيـــة (او الافرنكية) .

اما العملة الذهبية المحلية فيطلق عليها اسم زر محبوب (٢٠) ، ويقتصر عادة عند الاشارة اليها على كلمة : محبوب .

وهذا السكين او الزرمحبوب هو عملة ذهبيـــة يختلف وزنها وعيارها وقيمتها وقطعها عن الفندقلى الذى اشرنا للتو اليه ، وتوجد هاتان العملتان كذلك معا متنافستين فى القسطنطينية .

ولسنا نعرف ــ كذلك ــ على وجه الدقة من هـــو اول حاكم امر بضرب هذه العملة ، وفى نفس الوقت فاننا نعتقد ان هذه العملة سابقـــة على الفندقلى ، وانها تحوير او تحريف للدينار القديم .

كذلك ، يجرى تداول نوعين من العملات الذهبية ، يكادان لايختلفان الا فى القطع (بفتحة على القاف وتسكين الطاء) ، اما اولهما فله وجهان تغطيهما نقوش متشابهة مرتبة على وجه التقريب فى العـــدد نفسه من السطور ، وعلى الوجه ا نجد اسم السلطان بكامل حروفه فى حين يحمل النوع الثانى على الوجه نفسه تاشير او طغراء السلطان ، اما الوجه ب فهو نفسه فى كلا الضربين من العملة .

---

(١٩) تقترب الكلمتان Sequin و Zecchino كثيرا من الكلمتين العربيتين سكه (بكسرة فشدة مفتوحة) وسكة (بفتحة اولا) من الاصل سك (اى ضرب النقود) وتعنى الكلمة الثانية مسمار اما الاولى فتعنى « الكليشية » التى تضرب او تدمغ به النقود وان كان يشار بها كذلك الى عملية الدمغ او السك ذاتها .

(٢٠) ومعناها ذهب (او الذهب) المحبوب ، من الكلمة الفارسية زر ومعناها الذهب (وليس كما تقول بعض الاشتقاقات من زهر وتصغيرها زهير ومعناها الورود) ثم من كلمة محبوب بالعربية ومعنـــاها العزيز او المعشوق .

وكانتتصنع فى مصر كذلك انصاف سكين (اى انصاف زرمحبوب) كان يطلق عليها على سبيل الاختصار اسم نصفية ومعناه النصف ، وايضا ارباع سكين تسمى ربعية بمعنى الربع ، وكان نمط هــذه القطع الأخيرة يتفاوت كما سنرى لأن حجمها كان اصغر من أن يحوى قدرا من النقوش يماثل مانجده على القطع الكاملة « الزرمحبوب) (٢١) .

لـكننا لم نر مطلقا اية ربعية من النوع الأول من النوعين اللذين تحدثنا عنهما من قبل ، اى تلك التى لاتوجد بها تاشيرة او طغراء ، وان كان ذلك لا ينفى امكانية وجودها بالفعل .

ثانيا : النقود الفضية والبرونزية

تقابل كلمة فضة بالعربية كلمة argent بالفرنسية .

وتطلق الكلمة فى العربية ، كما هو الحال فى الفرنسية ، على المعدن وعلى النقود التى تصنع من هذا المعدن .

ويشار الى هذه النقود نفسها بكلمة فلس (للمفرد) والى الجمع بكلمة فلوس (٢٢) ، وتعنى هذه الكلمة قشور السمك،وتستعمل على نحو مجازى للدلالة على الشيء المستدير بالغ الرقة (ضئيل السمك) ، وكان يشار بها فيما مضى الى النقود النحاسية ، ثم اصبحت تطلق على النقود الفضية وحدها ، اى على قطع المدينى .

وكانت القطع الفضية التى سكت فى شكل نقود تسمى فيما مضى درهم والجمع دراهم ، وهو اسم كان يطلق كذلك على واحد من الأوزان كانت تساويه (او تعادله) قطعة النقود هذه (٢٣) .

وحتى منتصف القرن الخامس الهجرى (القرن الحــادى عشر من

---

(٢١) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراســة ، القطعتــان الذهبيتان رقما ٨ ، ١٠ .

(٢٢) لم تعد تستخدم هذه الـكلمة الا فى صيغة الجمع .

(٢٣) انظر دراستنا عن الأوزان العربية .

التقويم الميلادى) كانت النقود الذهبية ، كما سبق لنا القول ، هى العملة الوحيدة المشروعة او القانونية فى مصر ، ومنذ غزاها الغز او التركمان تحت قيادة صلاح الدين (٢٤) فى نحو العام ٥٦٧ من الهجرة (١١٧١ م) بدا يسمع فى مصر لأول مرة اسم درهم ، بمعنى انه منذ ذلك الوقت فى تقييم السلع وتقدير الضرائب .. الخ بالدراهم ، ذلك انه حتى من قبل مجىء الاسلام ، لم يكن يتداول الناس فى مصر دراهم اجنبية وحسب، بل كذلك دراهم من صنع محلى ، وهى التى استمرت تضرب فى عهد أوائل أمرائها (من العرب) دون ان يتناولها اى تغيير فى البداية ، ثم بعد ذلك، فى عهد خلفائها (الذين استقلوا بها) بقطع واوزان وعيارات تختلف عن الدراهم القديمة .

وقد اتبعت اوربا فى بعض الاحيان عادة اطلاق اسم الحاكم على النقود المضروبة فى عهده ، فاطلقت اسماء كارلوس وفيليب ولويس الخ، على عملات نقدية ضربت بأمر من هؤلاء الحكام على اختلافهم .

وكانت الدراهم فى مصر — كما سبق لنا أن لاحظنا بالنسبة للدنانير — تاخذ فى غالبية الاحيان اسم الأمير او الحاكم الذى أمر بضربها، مثال ذلك الدرهم الناصرى المضروب فى نحو العام ٥٨٣ هـ (١١٨٧م) والتى استمدت اسمها من اسم الناصر وهو الكنية التى كان يكنى بها السلطان صلاح الدين ، ثم الدرهم الكاملى الذى ضرب فى نحو العام ٦٢٢ هـ (١٢٢٥ م) فى عهد الملك الكامل ناصر الدين ، والدرهم الظاهرى الذى تم ضربه فى نحو العام ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) فى عهد الملك الظاهر ركن الدين بيبرس (٢٥) ، ثم الدرهم المحمودى المضروب فى نحو العام ٧٨١ هـ (١٣٧٩ م) باسم الأمير محمود بن على ، واخيرا الدرهم المؤيدى المضروب فى نحو العام ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) بأمر السلطان الملك المؤيد ابو نصر الشيخ المحمودى .

وكانت العملات الأجنبية الأكثر تداولا فى مصر عند بداية الهجرة

---

(٢٤) ولد صلاح الدين فى العام ٥٣٢ من الهجرة (١١٣٨ م) وتوفى فى العام ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م) .

(٢٥) وكان يكنى بالبندقدارى .

تنقسم ألى نوعين من المسكوكات طبقا لمـــا يورده المقريزى ، وكان النوع الأول يعرف باسم الدراهم السوداء وهـــذه ثقيلة الوزن ، وكانت تسمى كذلك البغلى (٢٦) ، اما النوع الثانى فكان يعرف باسم الدرهم الطبرى ، ولا يزيد وزن هذا الدرهم عن نصف وزن الدرهم عن نصف وزن الدرهم من النوع الأول .

وكانت الدراهم البغلى ترد من فارس ، ويذكر هايد «Hyd» فىتاريخه عن ديانة الفرس القدماء (٢٧) أن مدينتى أورمياه وشيراز قد بنيتا على يد رجل ثرى اسمه راس مجوس (٢٨) ، وقد اطلق عليه العامة الكنية راس البغل ومنها جاء اسم هذا النوع من العملات النقدية التى تسمى الدرهم البغلى ، وان كان المسيو دى ساسى لا يرى أن هذا الاشتقاق يقوم على أساس صحيح .

اما صفة اسود ، التى الصقت بالدراهم القديمة فقد جاءت دونشك من التعارض القائم بين اللون الذى اكتسبته هذه الدراهم مع مرور الزمن وبين المظهر اللامع أو البراق للدراهم التى ضربت حديثا والتى كانت تتميز باسم الدراهم البيضاء . وليس هنـــاك مجال للافتراض بأنه كانت هناك قط عادة عدم جلو النقود قبل سكها ، وان كانت ثمة ظروف كثيرة يمكنها أن تعطى لقاع النقود الفضية(*) هذا اللون الاسود (او المائل للسواد) مثل دفنهـــا بالأرض او مثـــل تاثير النـــار والرطوبة وبصـــفة خاصـــة بخـــار المـــاء (٢٩) .

وتستعيد الحروف والنقاط البارزة ، عن طريق دعك خفيف ، رونقها

---

(٢٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الـــكتاب الأول من هذا المجـــلد) .

(٢٧) ص ١٠٤ ، ط ١٧٠٠ .

(٢٨) كلمة مجوس تعنى : عبدة النار .

(٢٩) وبشكل خاص الأبخرة التىتحتوى علىالهيدرو سلفور أو حمض الهيدروسلفور .

(*) المقصود بالقاع هنـــاك الجزء غير البـــارز من السطح (اى الأرضية) فى حين أن النقوش والصورة او الطغراء الخ هى الجزء البارز (المترجم) .

المعدنى مما يجعلها تتمايز بقوة ، حتى لتكاد تظنها منفصلة عن قاع العملة الذى يظل على سواده..

ويرى المسيو تيخسين Tychsen أن الدراهم الطبرية تستمد اسمها من اسم مدينة طبرية (٣٠) ، أما لأن هذه العملات قد ضربت بالفعل فيها، واما لأن العرب كانوا يترددون كثيرا على هذه المدينة بسبب تجارتهم مع الرومان ، ومن هناك كانوا يحصلون على العمـــلات التى ضربت على يد الأباطرة .

ويذكر المقريزى كذلك الدراهم المغربية والدراهم اليمنية (٣١) باعتبارها شائعة ومتداولة فى التجارة ، وكلمة المغرب تعنى الغروب ، وقد اطلقها العرب على كل بلدان افريقيا التى نسميها نحن بلاد البربر ، وقد اطلقها على طرابلس وتونس والجزائر وفاس ومراكش .. الخ ، وان كان العرب يمتدون بها لتشمل فى الوقت نفسه اسبانيا وبقية البلدان التى فتحوها فى اوربا ، اما اليمن فقد اطلق على البلاد التى عرفت قديما باسم العربيـــة السعيدة ، واما قطع النقود المعنية هنـــا فـــكانت تأتى فى الأساس من المـــدينة ومكة .. الخ .

وحين انتقل السلطان المؤيد من دمشق الى مصر ، حمل جيشه وكذلك كل من صحبوه كمية هائلة من الدراهم البندقية ، التى سميت بهذا الاسم لانها كانت تأتى عن طريق التجارة مع البنـــادقة . وكذلك كمية كبيرة من الدراهم النوروزية التى سميت هكذا ، بلا جدال ، باســـم الأمير نوروز الحافظى (٣٢) ، وقد تدوولت هذهالعملات فى مجالات التجارة ، واستقبلت

---

(٣٠) مدينة فى الجودية بناها هيرودوس اجريبا على شرف تيبيروس [أما تيبيروس فهو ثانى أباطرة الرومان وهـــو ابن ليفى وابن اغسطس بالتبنى ، وكان حاكما حذرا ومستنيرا ، ولـــكن طبيعته الشكاكة جعلتـــه يرتكب أبشع ضروب القسوة . وقد ولد فى العام ٤٢ ق.م ومات فىالعام ٣٧ بعد الميلاد — المترجم] .

(٣١) اذا كانت المغرب تعنى الغروب فان كلمـــة اليمن بدورها قـــد اشتقت من اليمين .

(٣٢) بدأ هذا الأمير يحكم دمشق عندما انتقل الملك المؤيد الى مصر ، ويطلق على الهدايا التى تقدم فى الأول من العام اسم هدايا نوروزية نسبة الى نوروز ، وهو اسم يعنى بالفارسية اليوم الجديد او اول ايام السنة، ويبدو ان النعت المصاحب للدراهم « دراهم نوروزى » قد اشتق من هذا المعنى ، فاذا صح ذلك فاننا نكون بصدد دراهم (او عملات) تذكارية .

هذه النقود بترحاب كبير ، فقد مضى وقت طويل لم تصنع خلاله الدراهم فى مصر ، لدرجة لم تعد ترى معها سوى النقود النحاسية .

أما القرش الأسبانى ، فقد كان ، من بين كل العمـــلات الحديثـــة القادمة من الخارج ، هو اكثر هذه العملات شيوعا واكثرها استخداما حتى مجيء الجيش الفرنسى الى مصر .

وكانت عملية تغيير او تحويل هذه العملة ، وهى اكثر وفرة من كل العملات — وقد ترتب على هذه الميزة ، بالاضـــافة الى وفرتها فى سوق العالم أنهم يكادون يحولون الى قروش كل الفضـــة التى يستخرجونها من هذه المناجم — تعود بربح وكسب يفوق مايحققه تحويل او استبدال بقية العملات ، وقد ترتب على هذه الميزة ، بالاضـــافة الى وفرتها فى سوق التداول انها كانت أوسع العملات انتشارا فى كل تجارة العالم ، وانهـــا اصبحت على نحو ما عملة تعاقد (اى تتم العقود على اساسها) ، فتستخدم من جهة ، وسيلة للتبادل مع غالبية الدول . وتغذى من جهة اخرى ليس فقط كل عملات الدول المختلفة على وجه التقريب وانما جزءا من حليهـــا كذلك ، ولم يكن استخدامها فى مجال التجارة يقتصر على تسديد اثمـــان السلع ، بل كانت تشكل فى حد ذاتها تجارة هائلة غير مشروعة ، تشكل فى أغلب الأحيان جزءا من حمولات السفن والقوافل .

اما التالارى او التالر (٣٣) فهو عملة المانية يشار اليها باسم الرسدال risdale أو الريال التعاقدى (الذى تعقد على اساسه الاتفاقيـــات) écu de convention ، وكانت تصنعه دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل التجارى مع مختلف الأمم ، وينطبق هـــذا بصفة خاصـــة على الرسدال النمساوى ، وكان التالر ، شأنه شأن القرش الاسبانى ، بالغ الانتشـــار فى مصر ، وقد بلغت القطعة النقدية ، فى التعريفة التى وضعتها لجنة

---

(٣٣) كلمة تالر أو تالرى Thalari مشتقة من الالمانية reischsthaler والتى اخذنا عنها كلمة رسدال risdale ، أو بمعنى آخر كلمة تالر Thaler التى اضيف اليها فى اللغة الافرنكية المقطع الايطالى (وهو المد بالكسرة) وتشير هذه الكلمة Thaler فى بعض بلدان المانيا وبخاصة فى سكسونيا وهانوفر وبروسيا الى النقد الحسابى ، وتماثل كلمة écu أو ريال عندنا .

من الفرنسيين والتجار الوطنيين ، سعر القرش نفســـه ، بل لقد كانت عمليات التحويل تتم لصـــالح التالر ، برغم أن القيمة الجوهرية أو الفعلية للقرش تزيد تشكل طفيف عنـــها فى التـــالر بسبب ارتفاع العيـــار فى القروش ، ولعل هذه الميزة لا تعود فقط الى طبيعـــة العلاقات التجارية، وانما تعود كذلك الى حقيقة أن وزن التالر كان اكبر (من وزن القرش) وربما ايضا الى حقيقة انه كان اكثر دقة فى صنعه .

ويطلق العرب على كل من القرش الاســـبانى والتالر الالمانى اسم الريال (ريال) ، ويميزون القرش الاســـبانى بتسمية خاصـــة به هى ابو مدفع ، بسبب صورة الملك الموجودة على احد وجهيه وصورة العمودين الموجودين على الوجه الآخر ، اذ اخذ (٣٤) القوم اعمدة هيرقل هذه على انها مدافع ، أما التالر او التـــالرى فيشيرون اليه باسم ابو طـــاقة (ابو بوطاقة) وهى كلمة تعنى صاحب النافذة (٣٥) ، وجاءت هـــذه التسمية بسبب الصورة التى ترى على احد الوجهين ، وصورة الاسلحة المدلاة من عقاب مقسوم الى اربعة اقسام ، والموجودة على الوجه الاخر ، اذ يشبه هذا الشعار الموجود بوسط وجه القطعـــة النقـــدية بعض الشىء تلك النوافذ ذوات القضـــبان الحديدبة الشائع استخدامها بالبلاد ، ومن كلمة بوطاقة هذه جاءت على سبيل التحريف كلمة pataque فى اللغة الافرنجية ثم انتقلت بدورهاالى اللغة العربية الدارجة « بطاقة » .

وقد بات قبول النقود الفضـــية كبيرة الوزن ، والتى انتهينـــا من الحديث عنها للتو ضرورة ملحة فى تجارة الجملة خصوصا بعد ان اصبح يصنع فى مصر قليل من العملات الذهبية . وكذلك حين لم تعد توجدهناك

---

(٣٤) ويحذف الالف احيانا لانها اخذت على انها اداة ، ولفظت الكلمة بوطاقة putaque او بطاقة pataque مع تحويل الباء الثقيلة P فى بعض الاحيان الى باء خفيفة B كما يحدث مع كلمة باشا pacha و Bâcha

(٣٥) لكى ندرك ما ادى اليه هذا التشابه الغريب لابد ان نعرف أن نوافذ البيوت فى مصر مزودة بنوع من القضبان (او المشربيات) على هيئة شبكة مكونة من اجزاء بالغة الضآلة من الخشب المستدير ، مجمع بعضه الى بعض مما يشكل اشكالا متنوعة منها ، لها صلة برســـوم الدانتيل او بالاوراق المثقوبة اربعة ثقوب مسننة عندنا .

فقط لا عملات فضـــية تقترب في قيمتها من النقود الذهبية ، ولا تلك العملات التي تكون واسطة بين النقود الذهبية والعملات الصغيرة .

وفي القسطنطينية ، حيث خامات الفضـــة اكثر وفرة بدون جدال ، وحيث التجارة اكثر نشاطا ، وحيث أساليب العمل في دور سك النقود اكثر نضجا وتطورا ، تصنع قطع فضـــية منخفضـــة العيـــار من ذوات الـ ١٠٠ ، ٨٠ ، ٦٠ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ١٠ بارات بل تصنع هناك كذلك قطع نقدية من ذوات الخمس بارات .

لـــكن مصر لم تأخذ على نحو معتـــاد بهذه السلسلة من العملات التي تشكل نظاما نقديا كاملا من النقود الفضية أو البرونزية والتي تنهض على تقسيمات السلم العشري ، الذي تكون فيـــه البـــارة واحدة هي أدنى درجاته .

ويبدو ان المملوك على بك (٣٦) ، المكنى بالكبير ، والذي صنع لنفسه بشجاعته وجرءة مشروعاته اسما مدويا في الشرق، بل وأمكنه انيسترعي انظـــار اوربا حينـــا من الدهر ، يبـــدو انه الوحيد الذي امر بضرب قطع نقـــدية من ذوات الاربعين والعشرين مديني على غرار تلك التي تصنعها القسطنطينية ، بل يؤكد بعض كذلك انه قـــد امر بضرب قطع من ذوات الثمانين ومن ذوات المائة مديني ، وان كنا لم نستطع الحصول على شيء منها ، ويمكن الافتراض على الاقل ان عددا قليلا من هـــذه العملات قـــد جرى تداوله .

وكان يطلق على هذه القطع اسم غروش (٣٧)، وكانت هذه مضروبة بسكة (بكسر السين وشدة مفتوحة على الكاف ومعنـــاها اداة السك) السلطان الحاكم او على الاقل كانت تحمل تاشيرة او طغراء هذا السلطان، وقـــد امرنا بتصـــوير قطعـــة من ذوات الإربعين مديني ، ونجـــدها في

---

(٣٦) تعني كلمة Bey او Beyk بالتركية السيد او الشريف .

(٣٧) يظن المسيو دي ساسي أن هذه الكلمة قد جاءت من الالمـــانية ومعناها (اسم احد اجرام الوزن) ، وتحمل بقطع قطع النقد الالمانية على منيؤل الاختصار اسم Groschen بحروف كبيرة .

اللوحة المرفقــة برقم ١٦ ، واخرى من ذوات العشرين مديلى ونجدها فى نفس اللوحة برقم ١٨ . وعندما سنتناول بالحـديث العملات النمطية أو المعيـارية وارقام أو نقوش المسكوكات فسوف نشير الى الخصوصيات التى تميز نقود على بك .

وحيث اصـبحت خامات الفضـة بعد موت هـذا المملوك نادرة ، وحيث كان صنع الغروش يعود بنفع اقل مما يعود به صنع المدينى ، فقد توقف صنع القطع من ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، ويبدو انه كان كافيا أن تحيق الهزيمة بعلى بك ، لكى تفقد النقود التى سكها كل ثقة وان تسحب من التداول أو تلغى كنقود ، كما لو كان الأمر ضربا من التجديد .

ويذكر فولنى Volney فى تاريخه لعلى‌بك (٣٨) ان نقود هذا المملوك قـد فقدت ٢٠٪ من قيمتها اذ سرى زعم بانها كانت محملة لاكثر ممـا ينبغى بمعادن خليطة ، ويذكر كذلك ان واحدا من التجار قـد سرب منها الى مارسيليا عشرة آلاف قطعة فسـادت عند صـهرها بربح كبير للحد الـكافى ، ولو لم تكن هذه العملات قـد فقدت اكثر من ٢٠٪ من قيمتها الاسمية لكان من المستحيل أن تحقق هذا الربح عند نقلها الى الخارج، وان بعض النـاس قـد يرى فى المعلومات التى قدمها المسيو فولنى للتو عن عملات على بك ، ان الأمر هنـا يختص بالعمـلات الفضـية وليس بالعملات الذهبيـة ، فهـذه هى التى ينطبق عليها بصـفة تامة ما جاء فى هذه الفقرة السابقة .

وعقب ذلك اعدمت الماكينات التى كانت تستخدم فى صـنع غروش على بك ولم نعثر لها على اثر فى دور سك النقود القاهرة .

وقرب نهاية العام ١٧٩٨ (١٢١٣ من الهجرة) امرَ القائد العـام ان يعاد اصـدار القطع النقدية ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وكلفنـا بالعمل على اعادة بنـاء المصـانع والآلات اللازمة ، وقد استقبلت هذه القطع النقدية استقبالا طيبـا للغاية فى مجال التجارة ، كما ان صنعها سيظل امرا لا ينسى فى مصر ، مثلما كانت قروش على بك .

---

(٣٨) Voyage en Syrie et en Egypte, tom Ier, Chap 8
Précis de l'histoire d'Ali bek, Pag. 110, note lère, édit de 1787.

أما الدراهم ، وكان وزنها منذ البداية ضـــئيلا ، فقد تناءلتها بصفة متتالية بعض تغييرات (نحو الادنى) فى وزنها وفى عيارها ، بفعل جشع أولئك الذين كانوا يحكمون مصر ، ومع ذلك فان بعضا من هؤلاء الحكام، اكثر بعدا عن الهوى والمصلحة ، أو ممن كانوا يسترشدون فى ادارتهم بأفــكار اكثر ورعا واكثر عدالة ، قد رفعوا من جديد وزن وعيار هــذه العمـــلات .

ويذكر المقريزى ان السلطان صــلاح الدين ، بعــد أن الغى تداول الدراهم السوداء ، تلك التى كانت بالغــة الثقل وذات عيــار عال ، أمر بضرب دراهم تمتزج فيها الفضـــة والنحـــاس بنسبتين متساويتين ،ولعل عيــار ووزن هذه العملة قــد ظلا منخفضين حتى الوقت الذى اصــدر فيـــه الملك الــكامل امرا بابطال كل الدراهم التى كانت تعرف عنــدئذ بالقاهرة والاسكندرية باسم **أوراق** ، وأمر باصـــدار دراهم جــديدة كانت تقترب ســـواء فى عيارها او وزنها من الدراهم القديمة اى العملات ذات المزيج الجيد .

وقد يكون بمقدورنا ان نلمح فى هذه القطع النقدية المسماة اوراق، ومفردها ورق ، منشأ قطع المدينى التى تصنع اليوم من صفائح من البرونز مسطحة او مصقولة بفعل دقات مطرقة ، بل لعل المدينى لم يكن ســـوى فرع (او قسم) من هذه العملة التى كانت تستخدم حاملة اسم اوراق .

ويقدم لنـــا الشيخان اسماعيل وعبد الرحمن ، وهمـــا اللذان ينظر اليهما فى القاهرة باعتبارهما يتميزان بغزارة معلوماتهما ، المعلومات الآتية حول الاشتقاق اللغوى لكلمة مدينى التى تعنى فى اللغة العربية الميدى :

عندما اصبح الملوك الشيخ خليفة ، واتخذ لنفســـه القاب السلطان الملك المؤيد ابو نصر الشيخ (وهى اسماء والقاب تعنى الامبراطور الملك، الذى تؤيده العناية الالهية ، صاحب النصر ، الشريف) ، امر بأن تضرب انصـــاف دراهم سميت باسمه : **المؤيدى** او **الميدى** على سبيل الاختصار، وكان يطلق عليها كذلك اسم **نص** وهى كلمة لاتزال تـــستخدم حتى اليوم للاشارة الى المدينى او البارة .

وسواء كان القوم قــد اعتبروا المــدينى بمثـــابة تحوير او تحريف للدرهم القديم ، او كانوا قد نظروا اليه باعتبـــاره عملة جــديدة ادخلت

صناعتها الى مصر كما ادخلت الى القسطنطينية حيث تضرب هنــاك عملة مشابهة تعرف بالبــارة Parah (٣٩)، فلن يكون اقل من ذلك سخة ان هذه العملة العجيبة ، الاكثر رقة من ورقة ، والتى تكفى اقل نفخة لبعثرتها والتى يوضع الالف منها فى قاع قمع ورقى « قرطاس » ضئيل الحجم ، قــد اصبحت هى النقد الرئيسى فى مصر ، اى تلك تتخذ اساسا فى ابرام الصفقات الــكبيرة وكذلك فى عمليات البيع بالتجزئة وكذلك التى تتم بها كل الحسابات وتحصل الضرائب .

اما بخصوص نسبة النحاس التى تمزج بها الفضة التى تستخدم فى صنع النقود ، فانه لاتستخدم قط فى مصر كلمة بعينها للاشــارة اليها ، وليست هنــاك كلمة تقابل كلمة نقد برونزى التى نستخدمها نحن . واذا ما طبقنا هذا الاسم ، نقد برونزى على كل النقود التى يشــكل النــاس النسبة الغالبة فى سبيكتها ، كان القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، وكذلك قطع المدينى التى تحدثنا عنها تعد فى واقع الامر نقــودا برونزية (وليست فضية) ، فمنذ زمان طويل للغاية لم تصنع فى مصر نقود فضية بمعنى الكلمة ، ونحن من جانبنا لم ندخل تحت هذه التسمية (اى النقود الفضية) قطع المدينى والقطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، الا لان هذه القطع قــد حلت محل العمــلات الفضــية التى جاءت النقود التى تحدثنا عنها لتقوم مقامها .

ثالثــا — النقود النحاسية

تطلق كلمة نحاس فى العربية على المعدن الذى نسميه نحن Cuivre وفيما مضى كانت النقود النحاسية تسمى فلس والجمع فلوس .

وكانت هذه النقود النحاسية عبارة عن قطع من هــذا المعــدن ، قطعت باوزان تكاد تكون متساوية ، ولم يعد يتداول من هذه النقود اليوم الا كمية ضئيلة ، ولم يكن الناس يضعون النحاس فى مرتبة النقود ،ولم يكونوا يستخدمونه منذئذ الا فى شراء السلع ضئيلة الثمن او فى المطالب المنزلية البسيطة . وقد كانت السلع الغذائية الضرورية منخفضة السعر

---

(٣٩) فى التركية بالباء الثقيلة P ، وفى العربية بالباء الخفيفة B

حتى ان ابنـــاء الشعب قلما كانوا ينفقون فى اليوم الواحـــد مايزيد عن بضعة قطع من العملات النحاسية لشراء اقواتهم .

واستمرت هذه الحال حتى نحو العـــام ٨٠٠ من الهجرة (١٣٩٨ من التقويم المسيحى) وحيث بدأت النقود الذهبية والفضـــية بمرور الزمن تصبح بالغة الندرة ، وبشكل خاص بسبب الـــكوارث التى كانت تحدثها القلاقل والاضطرابات والثورات التى حدثت فى مصر منذ العـــام ٨٠٦ من الهجرة (١٤٠٤ م) ، فقد اصبحت العملة النحاسية اكثر ضرورة ، واشتد الطلب عليها لهذا السبب وارتفعت قيمتها كثيرا فى عمليـــات الاتجار غير المشروع حتى تجاوزت قيمتها الحقيقية كثيرا .

وبدأت هذه العملة تتسرب الى مجال التجـــارة متنافسة مع النقود الفضية منذ الوقت الذى اصبح الظاهر برقوق فيـــه اميرا ، اى فى نحو العام ٧٨١ من الهجرة (١٣٧٩ من التقويم المسيحى

وحين اصبح برقوق سلطانا ، أمر محمود بن على ، الذى ولاه وظيفة استادار (٤٠) بأن يضرب فى القاهرة كمية كبيرة من الفلوس اى من النقود النحاسية بسبب الربح الذى كان يعود به مثل هذا الصنع وأمر بايقـــاف سك الدراهم التى اصبحت بالغة النـــدرة ، وقد صهر الصـــاغة الـــكثير من هذه الدراهم ، كما صـــدروا الى الخـــارج كمية ضخمة منها ، ومما لاشك فيه انه قد ضربت نقود نحاسية ذات قيم مختلفة ، كما كان لـــكل واحدة من هذه العملات اقسامها او تفريعاتها .

وقد استمر سك العملات النحاسية لسنوات طويلة فى عهد برقوق وفى عهد ولده النـــاصر فرج ، وفى هـــذه الاثنـــاء جلب الفرنجة كميات هائلة من النحاس الأحمر الى مصر .

وكان سعر التداول الاجبارى الذى تقرر للفلوس او القيمة الاسمية التى تحددت لها وهى أعلا بكثير من قيمتها الحقيقيـــة ، هى السبب فى

---

(٤٠) تتكون هذه الكلمة من كلمتين فارسيتين : استا (او اسطى) بمعنى مدبر أو مدير ، ودار ومعنـــاها قصر ، وهى تماثـــل عندنا كلمة majordome اى مدير القصر او المتصرف فى شئونه .

ادخال كميات كبيرة من النقد المزيف ضمن هذه العملات خلال تلك الفترة.

ومنذ البداية ، وحتى عام ٨٠٦ من الهجرة كانت النقود النحاسية تتداول على اساس العد ، ومنذ هذا التاريخ صدر الأمر بتداولها على اساس الوزن اما لانه تبين أن عددا كبيرا منها لم يكن مستوفى الوزن ، واما لانه كان يلزم وقتا بالغ الطول فى عدها مما كان يتسبب فى حدوث أرتباكات شديدة ، ثم انتهى الأمر بالنقود النحاسية ان اضحت هى العملات الوحيدة المستعملة ، واصبحت كل السلع ، بما فى ذلك الذهب نفسه ، تقدر بالفلوس .

وبمرارة شديدة ، يشكو المقريزي ، وهو الذي كتب مقالته (عن النقود) بين عامي ٨١٨ و ٨٢٣ من هذا الاجراء الذي لا يمكن احد ان يعقله ، والذي يشعر المرء بالعار من مجرد تدوينه . ويضيف ان النحاس لم يكن قط ، في اي بلد من بلدان العالم ، لا في قديم الازمان ولا في حديثها ، عملة رئيسية ، ولم يحل عليه الدور في ان يتداول كعملة الا في عهد اكثر الحكام جدارة بالمقت والكراهية ، وهو الناصر فرج ، فالفضة ، بصفة خاصة ، هي العملة المشروعة ، التي لم يكف تداولها على الاطلاق في انحاء العالم ، ويؤكد المقريزي انها ، هي ، هذه العملة النحاسية التي ضربت في مصر .

واقترح المؤلف على السلطان الذى كان يتولى مقادير مصر فى ذلك الوقت ، وهو الملك المؤيد ، الذى كان قد اعاد صنع واصدار الدراهم :

أولا : الا تدون اى مبالغ فى كل العقود العامة والخاصة ، وفى كل السجلات المالية ، وكذلك فى كل المعاملات والصفقات الا بالدراهم المؤيدية .

وثانيا : ابطال تداول الفلوس القديمة ، على ان تقوم مقامها فلوس جديدة مؤيدية تنشأ على الاسس التالية : تضاف الى ثمن قنطار النحاس المستورد من بلاد الفرنجة كل النفقات التى تتحملها دور سك النقود لتحويله الى فلوس ، ويقدر على اساس ذلك كم عدد الفلوس التى تكون مساوية للدينار وكم منها يكون مساويا للدرهم المؤيدى ، وحاول هذا

المؤرخ التدليل على جدوى هذه العملية ، ومع ذلك فقد كان من المؤكد ان عملية كهذه سوف تلحق ضررا كبيرا بعامة الناس وبصفة خاصة ابناء الطبقة الدنيا منهم ، والذين تنتشر بينهم العملات الصغيرة ، والذين كانت مصادر دخولهم المتواضعة ستتعرض لهزة عنيفة لتنقص دفعة واحدة .

ولعل الاجراء العادل والشريف الذى كان يمكن اتباعه كان ان نستبدل فى دور سك النقود بتلك الفلوس الملغاة تبعا للقيمة التى كانت لها عند تداولها فى مجال التجارة وقبل ابطالها ، دنانير ودراهم ، ومن المستطاع تقدير هذه القيمة اذا اخذنا كحد وسط اثمان السلع الضرورية (كالقمح على سبيل المثال) مقدرة بالدنانير والدراهم الجديدة ، ومعذلك فقد يحدث ، دون ريب ، ان نجد فى مجال التداول كمية من الفلوس اكبر بكثير من تلك التى ابطلتها الحكومة ، وتصبح العملية على هذا النحو مدمرة ومستحيلة التنفيذ ، ذلك ان الحكومة حين امرت متجاوزة بذلك كل حد ممكن بصنع كمية بالغة الضخامة من النقود ، ذات قيمة اعتبارية او صورية وسعر تداول الزامى، قد وجدت نفسها، حين اصبح الأمر ملحا عليها بان تعالج السوءات التى نجمت عن ذلك على مفترق طريق : فاما ان تثقل كاهل نفسها بالديون اذا شاءت ان تسحب هذه النقود طبقا لقيمتها الاسمية ، واما ان تسبب فى خراب او افلاس الناس ، اذا هى لم تسترد النقود الملغاة الا حسب قيمتها الحقيقية أو الجوهرية .

وعندما عاد صنع العملات الفضية ليستقر من جديد ، وعندما ضاعفت هذه النقود وتزايدت كذلك تفريعاتها، وعندما اخذ وزنها وعيارها يتناقصان بشكل مستمر ، ونقصت نتيجة لذلك قيمتها ، اصبح من المستطاع استخدامها فى شراء السلع الرخيصة . وحلت بذلك محل العملات الصغيرة « الفكة » ، وبذلك سهل التخلص من النقود النحاسية ، تلك التى كانت اكثر من غيرها عرضة للتلف ، والتى كانت تبعث برائحة غير مستحبة ، والتى كانت من جهة اخرى قد ساءت سمعتها او قلت الثقة بها بسبب الكميات الهائلة منها ، التى فاقت كل حد متصور ، والتى طرحت للتداول — كما كانت تسبب الكثير من الضيق والارتباك بفعل حجمها، والتى تطلبت بسبب ذلك نفسه القيام بعمليات اصدار اكبر ضخامة

(وتكلفة) مما كان يعود بذلك على الحكومة بنفع اقل . ولقد انقضى بل أوقف كلية اصـدار النقود النحاسية ، واصبحت كلمـة الفلوس ، وهى التى كانت تعنى منذ البداية ، وبصفة خاصـة ، النقود المصنوعة من النحاس ، تشير بعد ذلك الى العملات الفضية ، واصبحت كلمة نوعية (تدل على النوع) تقابل اللفظ الفرنسى : نقود او فضة monnciue ou argent (٤١).

أما العملات النحاسية التى صنعت اما فى عهـد المؤيد كما تستخدم بمثابة نقود معاونة أن متممـة للدراهم التى زاد عيارها ، وأما فى عهود أخرى كى تواجه ندرة العملات الفضية فقد اتخذت اسم جـديد (٤٢) اى ما صنع حديثا أو النقود التى صنعت مؤخرا .

وقد أوردنا تحت رقمى ٢٥ ، ٢٦ اثنين من هذه الأجداد (وهو جمع جديد) النحاسية ، ينتمى كل منهما الى عهدين مختلفين ، كما أنهما قـد صنعا من نوعين مختلفين من النحاس ، وبقطعين مختلفين .

وباختصار ، فحيث ظلت قيمة السلع الغذائية تواصـل ارتفاعها ، فى حين استمرت قيمة المدينى تواصل انخفاضها ، لدرجة لم يعد الأمـر يستوجب معها اللجوء الى النقود الأدنى قيمة ، فقد توقف صنع الأجداد منذ وقت طـويل ، وان كان فقـراء النـاس لا يزالون يستخدمون فى معـاملاتهم اما هذه الأجـداد نفسها بأنواعها المختلفة ، واما قطعـا من النحاس غير مسكوكة ضربت بشكل خشن ، يحصلون عليها من عند تجار النحاس كى يستطيعوا شراء السلع ضئيلة القيمة مثل الحشائش (علف

---

(٤١) يقول المصريون : هات فلوس ، مقابل قولنا donne de l' argent او donn e de la monnaie اذا كان الأمر يتصل بعملات ذهبية أو بالقروش (الريالات) ويقولون كثير فلوس مقابل قولنا Beaucoup d'argent (والترجمة هنا بتصرف يقتضيه النص العربى) .

(٤٢) ويلفظونها فى القاهرة جديد بدون تعطيش للجيم . وتلفظ فى بلاد اخرى مع تعطيش الجيم . وقد استقر رأينا عند نشر وصف مصر على أن نقدم الجيم العربية سواء كان يعقبها حرف الـ e أو الـ i [وهما حالتان تلفظ فيهما الـ g مثل الـ j] كما تلفظ اذا أعقبتها أى حروف متحركة أخرى [أى على كتابة الجيم المعطشة بالطريقة نفسها التى يكتبون بها الجيم غير المعطشة ـــ المترجم] .

الحيوانات) وبالنسبة للـكميات التي يقل ثمنها عن المـديني الواحد او البارة، وكانت تلزم عشرة من هذه القطع لكي تساوى مديني واحدا ، بحيث يمكننا تمثلها على النحو الذى كانت عليه الدراهم deniers عندنا .

رابعا : المسكوكات أو العملات التذكارية

لم يعرف الشرق مطلقا ، او على الاقل ، لم تستقر فيه - على شكل نظام متبع ، كما هو الحال عند الأوربيين ، عادة سك العملات التذكارية المختلفة ، التي يكون القصد من اصـدارها اما تـكريس او تخليد لذكرى احداث بارزة تمت في عهد من العهود بواسطة استخدام الرموز او نقش التواريخ او النقوش .

ومع ذلك فقد جرت هنـاك عادة او تقليد بالغ القدم لايزال متبعـا حتى ايامنا هذه ، وهو تقليد يقضى بان تسك في فترات بعينها احتفـالا باستهلال او غرة الأعوام (الهجرية) او لتقديمها كعطايا او اكراميات ،، نقود ذهبية لم تكن تختلف عادة عن النقود الأخرى الا في ان سطحها اكبر اتساعا بكثير ، والا في ان الدينار كان يعطى لـكتابتها في بعض الأحيان قدرا اكبر من الأناقة ومن « التحسين » مع بذخ في زخرفات الاطار ،او كان في بعض الأحيان يخط اطارين مركزيين من الحبيبات ، احدهما يدور باستدارة القطعـة النقدية والاخر فوق حافتها ، او كان يضع بين هذين الاطارين ، زخرفا على هيئة عقد من الورود او على هيئة ضفائر او كتابات مضفرة او ضروب اخرى من الزينة ، وان كانت النقوش والعيار والوزن (لهذه العملات التذكارية) هي نفسـها في النقود الأخرى ، او كان يضاعف الوزن لكي تصنع قطعـة ذات اثنين من الفندقي او تسـاوى اثنين من العملات الذهبية الأخرى ، او كان الوزن يزاد فقط بمقدار النصف لتساوى القطعة في الحالة الأخيرة ١١/٢ فندقلي او سكينا واحدا ونصـف سكين وهذه هي القطع التي اوردناها في اللوحة المرفقـة بهـذه الدراسة تحت رقمي ١ ، ٢ ، ٣ (٤٣) .

---

(٤٣) يمثل الشكل الاول قطعة من ذوات ٢ فندقي ، ويمثل الشـكل الثاني قطعة فندقي عادية ، انظر اللوحة الملحقة بهذه الدراسة (وقـد قسمت في الطبعة العربية الى اربع لوحات متعاقبة، معمراعاة ان يتوافق تسلسل وارقام الاشـكال في اللوحات مع ما جاء في النص العربي — المترجم) .

ومع ذلك فقد كانوا يغيرون فى بعض الاحيان من النقوش ، ويسهبون فى بيان القاب الحاكم اما لتمييز هذه القطع عن العملات الاعتيادية واما لامتداح الامير ، وتقدم القطعة الذهبية التى اوردنا رسما لها برقم ٦ من اللوحة الاولى (رقم ١٢ من اللوحة الاصلية) مثالا على ذلك ، وهى اكبر حجما من الاخريات ، كما انها فيما هو واضح احدى عملات الزينة او واحدة من العملات التذكارية ، وهى كذلك تختلف عن القطعة الذهبية المرسومة برقم ٥ من اللوحة الاولى (١١ من اللوحة الاصلية) ، برغم انهما قد سكتا ، كلاهما ، بالقاهرة وفى عهد مصطفى بن احمد نفسه ، وهو الذى ارتقى عرش القسطنطينية فى العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من التقويم الميلادى) .

وبرغم ان قطع النقد الترفيهية (قطع الزينة) هذه اقرب كثيرا شبها بالعملات منها بالمسكوكات ، فقد كانت محدودة التداول ، وكان يحتفظ بها مثلما نحتفظ نحن بقطع الائتمان او قطع الزواج او الاحتفالات وكانت تحمل بمثابة زينة او تعطى فى شكل اكراميات ، وفى بعض الاحيان كانت تباع الى اليهود الذين كانوا يقومون باعادة صهرها .

تقليد كهذا كان موجودا عند الفرس ، فقد كانت تصنع فى فارس تبعا لرواية شردان Chardin (٤٤) قطع نقدية لم يكن لها نفس الرواج الذى للعملات وانما كانت توزع عند حلول راس السنة .

اما العملات الذهبية المستخدمة فى القسطنطينية والتى نشرها المسيو بونفيل Bonnville بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٠ باللوحات ١ ، ٢ ، ٣ عن النقود التركية ، وكذلك عن نقود القاهرة بأرقام ٤ ، ١٥ ، ٢١ من اللوحات نفسها (٤٥) ، فلم تكن هى على وجه الدقة هى النقود المتداولة ، وانما كانت نقودا استهلالية او تذكارية اى نقود صدرت لمناسبة بعينها ، وكانت القطع الأولى من نوع البندقى ، اما الثانية فكانت من نوع الزرمحبوب .

---

(٤٤) Voyage de Chardin en Perse, tom IV p. 279, édit 1711.

(٤٥) دراسة عن النقود الذهبية والفضية المتداولة عند مختلف الشعوب .. الخ ، باريس ، ١٨٠٦ ص ٢٠٥ وما بعدها .

ويذكر المقريزى فى خططه عند وصفه لاحتفالات راس السنة ان الخليفة كان يعطى عند انتهاء العام امرا بأن تصنع فى دار سك النقود، فى التاريخ نفسه المحدد لسك نقود السنة الجديدة ، عدد محدد من الدنانير ومن الربعيات (٤٦) والقراريط والدراهم المستديرة ، وكان يبعث بها كاستبشار الى الوزير والى اقاربه والى كل العسكر من حملة السيف او حملة القلم (الجنود والكتبة) ، كما كانت ترسل قطع الدنانير وحدها هدايا الى الضباط واصحاب الرواتب فى عيد الفطر (*)، الذى يستغرق ثلاثة ايام ، والذى ينهى شهر رمضان الذى يشكل عند المسلمين وعلى نحو ما يمثله الصوم الكبير عندنا .

ويورد المقريزى فى فقرة اخرى انه كانت تضرب فى زمن الفاطميين(٤٧) فى دار سك النقود القديمة ، وهى اول دار انشئت فى مصر ، الدنانير او بالاحرى الخردبات الخاصة بغرة العام (الهجرى) أو بخميس العدس ، وهو الخميس المقدس عند الاقباط ، وقد اطلق عليه هذا الاسم لان الاقباط يطبخون فيه العدس ، كما كان هذا اليوم ، فى زمن المقريزى كذلك ، يوافق الاحتفال بأحد الموالد ذائعة الصيت فى القاهرة ، وكل ولايات مصر ، وكان المقريزى يسميه ايضا خميس العهد .

ولا يتعلق الامر ، فى الفقرة الاولى التى اقتبسناها للتو من المقريزى، بالقيراط وانما بالربعية فقط وكذلك بالدراهم المستديرة التى يشير اليها باسم مقشلة ، وهى صفة كان السبو دى ساسى يجهل ماتعنيه ، كذلك فان المقريزى عند حديثه عن قطع الاستبشار أو القطع الاستهلالية التى تسك بمناسبة بدء العام الهجرى لم يعد يشير الى الدراهم المستديرة وانما الى القراريط ، وفى مكان آخر ، الى الخردبة (٤٨) . ويستنتج دى ساسى ان الدراهم موضوع الحديث هى نفسها ما عاد المؤلف يسميها بعد

---

(٤٦) اى ارباع الدنانير

(*) فى الأصل : عيد الأضحى .

(٤٧) الفاطمية او الفاطميون ، نسبة الى فاطمة ابنة النبى وزوجة على ، والتى يدعى هؤلاء أنهم من نسلها ، وقد استقروا فى بدايتهم فى افريقيا ثم استولوا بعد ذلك على مصر .

(٤٨) انظر دراستنا عن الاوزان العربية (الكتاب الاول من هذا المجلد) .

ذلك بالقراريط ، ويبدو لنــا ان الاكثر احتمالا من ذلك هــو، ان القيراط والخردبة كانا يشيرا الى قطعــة نقد ذهبية واحدة ، وكان المثقال ، وهو نفسه وزن الدينــار ، ينقسم الى أربعة وعشرين قيراطا ، ومن المعروف ان القيراط يساوى وزن الخردبة او حبة الخروب . وبلا جدال فان هناك بترا قــد تم فى الجزء الأول من نص المقريزى ، اذ كان ينبغى عليــه ان يذكر القراريط بعد ذكره للربعيات . اما عند حــديثه عن الاكراميات التى كانت تقدم الى الوزير والى اقاربه والى عسكر السيف وعسكر القلم فان الحديث هنــا لم يعد يتصل الا بالنقود الذهبيــة ، والقيراط هو اصــغر قطعــة من العملات المصنوعة من هذا المعدن . وسوف يتحدث عنه مؤلفنا بعد ذلك تحت اسم خردبة . واخيرا فان الدراهم المستديرة كانت عمــلات فضــية ، ولم تكن توزع الا على رجال او اتبــاع الوزير ورجال كبــار الشخصيات المهمة وعمال سك النقود .

اما فى خميس العهد فلم تكن تضرب الا الخردبة ، ويتراوح عــدد هــذا الاصــدار النقدى مابين ١٠ آلاف وعشرين الفا من هذه المسكوكات، ويستخدم فى ذلك من ٥٠٠ الى الف دينار ، والى جانب ان وزن الدينــار يمكن بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال او بسبب غش فى وزن النقود الذهبية ، ان يكون ادنى من مثقال واحد ، اى اقل من ٢٤ قيراطا ، فقــد كانت الدنانير الزائدة تستخدم فى سداد فروق الوزن وفى الانفاقات اللازمة لسك هذه النقود ، وكمنح للعاملين فى الضربخانة .

ونستنتج مما تلناه للتو ان قطع النقد المســماة قراريط او خردبات كانت بالغة الضآلة وذات قيمة متواضعة ، اذن فقد كانت بالنسبة للنقود الذهبية ما كانه المدينى او البارة بالنسبة للعملات الفضية .

وحتى اليوم لايزال القوم يحتفظون بعادة سك النقود الذهبية احتفالا بغرة الاعوام ، او لكى تقدم اكراميات ، او تعطى لأشخاص متميزين كانوا يطلبونها بانفسهم ، او كانوا يرسلون الذهب من عندهم لتحويله الى قطع نقدية والى نصفيات وربعيات (من هذه القطع) ، ولم يكن هذا كله يختلف فى شيء عن العملات المماثلة الا فى انها ذات سطح اكبر اتساعا والا فى العناية التى يبذلها الحفار فى كتابة وحفر النقوش .

وتسمى الهدايا او الاكراميات بخشيش (٤٩) . وفى بلاد ترزح تحت نير الاستبداد ، وبصفة خاصة ، فى تلك البلاد تعقد فيها السلطة للاقوى والاكثر جسارة ، تكون الوسيلة الفعالة ، والمعتادة للغاية ، لاصطناع الاتباع هى الأعطيات والاكراميات ، اذ قل أن تكون هنالك حقوق مؤكدة ثابتة ، او عدالة فى التوزيع ، وانما كل شىء هو منحة وعطاء ، ففى هذه البلدان يعطى النذر اليسير دوما فى شكل رواتب ثابتة ، ويوهب الكثير احيانا فى شكل منح واعطيات .

فى هذه البلاد يجهل الناس ما التحفظ ، او هذا النوع من الرصانة والحياء اللائق بشخص من يعطى بقدر ماهو جدير بشخص من يأخذ . وفى الأعياد الخاصة التى تحييها على سبيل الترفيه العالمات اى الراقصات من أهل البلاد ، والموسيقيون ، فان المدعوين ، اذا اخذتهم النشوة من مهارة العازفين ، يقدمون لهؤلاء العوالم اعطيات فضية (نقوط) فتعلن العالمة بصوت عال اسم من أعطى وقيمة عطائه ، هنا تختلط مشاعر الكبرياء بأحاسيس المكابرة ، فتدفع العجرفة المهينة احد المشايخ او واحدا من البكوات (عندما يرى غيره قد قدم اكثر منه) ان يعطى «نقوطا» يبلغ ١٠٠ دينار الى واحد من هؤلاء « الآلاتية » المنفرين .

ولدى كبار القوم ارتال من الخدم ، يتبعونهم فى كل مكان ، ولا يحصلون من سادتهم قط على مكافئات او اجور ، ويقتصر مايحصلون عليه منهم على اعطيات من الملابس وبعض قطع صغيرة من الذهب فى اعياد بعينها ، وان كان هؤلاء السادة يتركون لهم الحق فى ان يدخلوا فى خدمتهم كل من يحتاج الى سيد ، وقلما يكون بمقدور احد ان يدنو من هذا السيد دون ان يوزع البخشيش على الخدم والاتباع ، وهؤلاء يطالبونك به اذا نسيت ان تقدمه اليهم ، وفى بعض الاحيان يفرضونه فرضا ، ومن جهة اخرى ولا تزال ثمة عادة مماثلة فى بعض بلدان اوربا حيث ينتظرك خدم البيت ، حتى الخدم فى قصر الأمير نفسه ، والذين يسمون la famiglia وانت فى طريقك الى سيدهم ليلحوا فى طلب الـ bouna mano

---

(٤٩) وهى كلمة فارسية تعنى هبة او هدية ، وهى مشتقة من الفعل بخشيدن بمعنى يعطى او يهب .

والدراهم الفضية المستديرة الفضية هى المسكوكات الوحيـــدة التى امكننا ان نسمع بها والتى تسك عند بداية ((غرة)) الأعوام . وحيث أصبح المدينى ، فى الوقت الحاضر ، هو العملة الفضية الوحيدة المستخدمة فى مصر ، فانه يوزع ، دون تغيير شىء فى نمط صنعة على موظفى وعمـــال دور سك النقود عند استهلال الأعوام وفى نهاية شهر رمضان .

خامساً : النقود الزائفـــة

كلما زاد الفرق بين القيمة الأسمية والقيمة الحقيقية و الجوهرية للنقود كانت الحكومة عرضة لأن تجد من يزيفون نقـــودها ، ســـواء فى الداخل ((على يد رعاياها) أو فى الخارج على يد أجانب .

ولعل هذا هو السبب فى تلك المـــكاسب الهائلة التى كانت تحققها بالضرورة صناعة النقود النحاسية . حين اصبحت هذه النقود هى العملات الاساسية أو الوحيدة التى تتداول فى مصر ، كما ان علينـــا أن نعزى ؛ بالضرورة كذلك ، هذه الـــكميات الضـــخمة من العملات النحاسية التى وجدت فى مصر الى تساهل مصر وسماحها بتداول نقود البلدان المجـــاورة فيها ، وقد صنعت هذه وتلك بشكل ردىء ، وتلدت على وجهيها ، وبطريقة منفرة الأنماط القديمة والأطر القديمة ، بل كذلك اســـماء وصـــور الحكام المسيحيين والأمراء المسلمين .

وقد امكن الطبقات الدنيا من عربان (٥٠) وفلاحين ، وهى اليوم كما كانت بالأمس بالغة الجهالة . ان تدخل الى اعماق البلاد نقودا متنوعة ، دون ان يدرك هؤلاء ما ان كانت هذه النقود زائفة أو اجنبية ، ولقد قابلنا فى مصر ، مثالا فريدا على هذه الجهالة ، فحين وصل جيشنا كان الفلاحون المساكين لايحسنون التفرقة بين العملات وبين القطع المعدنيـــة حتى انهم كانوا يترددون فى اخذ نقودنا الفرنسية لأنهم لم يكونوا معتادين على رؤية عملات نقدية بهذا السمك والوزن ، وكانوا — من جهة أخرى — يتبادلون مع جنودنا ، الذين كانوا دهشين بقدر ما كانوا سعداء بنجـــاح ما كانوا

---

(٥٠) نقصد بالعربان اولئك المقيمين منهم على تخوم مصر وأولئـــك المستقرين فيهـــا .

يسمونه خدعة الحرب ، كل صنوف المأكولات مقابل أزرارهم النحاسية او المصنوعة من القصدير او من خليط منهما ، شريطة انتكون هذه مسطحة وان تكون قد نزعت عنها الحلقات التي تستخدم في شبكها . لقد كان الفلاحون يأخذونها على انها نقود ، لأنها كانت اقرب كثيرا الى شكل ومظهر النقود ذات العيارالمنخفض ، والذين كانتلديهم عنها فكرة منقوصة، ونتج عن ذلك ان ملابس العدد الاكبر من جنودنا ، عند وصولهم الى القاهرة ، وجدت خالية من الازرار .

ونستطيع أن نضيف ان التدليس في عيار النقود يكون أكثر سهولة عند امة اقل تنورا ، لاسيما ان فن التمحيص يكون سرا قل أن يعرف او يمارس الا في مجال النقود ، ان فنون الصناعات متدهورة ومتخلفة لدرجة تتجاوز الحدود في مصر ، كما أن العمال ، لدرجة تتجاوز الحد ايضا ، عارون عن تلك القدرة على التنفيذ ، وعارون من المعارف والمهارة ، ويتعرضون لوشايات ورقابة شرطة قاسية ، جهمة وصارمة ، لدرجة لايمكن معها قط أن ينشأ او يستتر هناك ، وبقدر كبير بعض الشيء ، صنع نقود زائفة ، وقد استطاع بعض العمال ، في عهود مختلفة ، ان يصنعوا بعض عملات مزيفة عن طريق وسائل سهلة قليلة التعقيد لاتتطلب سوى الصبر ومهارة اليد ، ولعل الامر كان يتم بالمطرقة وقوالب السك ، وان يكن الأمر الاقرب الى الترجيح هو أن يكون ادخال النقود المزيفة الى مصر ناتجا عن منافسة وموجدة وجشع الامم أو الشعوب الصغيرة المجاورة لها . كذلك ، فكل شيء يدفع على الاعتقاد بأن الذين كانوا يستولون على السلطة في عهود الفوضى أو الاستبداد ، كانوا يدفعون بانفسهم، في بعض الاحيان ، والى درجة بعيدة الى مساوىء المضاربة بالنقود لحد جعلتهم يصنعون نقودا زائفة .

ويذكر المقريزى ان عبيد الله بن زياد (٥١) ، كان اول من حور في شكل الدرهم ، فأمر بضرب دراهم زائفة ، وذلك عندما هرب من البصرة في العام ٦٤ من الهجرة (٦٨٤ من التقويم المسيحى) ، وتضاعفت اعداد الدراهم الرديئة وانتشرت في كل الولايات في عهد الأسر الفارسية من آل بويه وفي عهد السلاجقة .

---

(٥١) كان ابن زياد حاكما على البصرة من قبل الخليفة معاوية بنيزيد

ويورد المسيو تيخسين Tychsen أمثلة لعملات عربية من النحاس تحمل على حافتها : « هذا الدينار — او هذا الدرهم — ضرب فى . . الخ » وحيث كانت الدنانير عملات ذهبية والدراهم قطع نقود فضية ، فيبدو بوضوح ان كانت هذه نقودا مزيفة قد طليت بالذهب عند اصدارها ، اللهم الا اذا كان (اولو الأمر) ، كى يتجنبوا اى انفاق فى صنع قوالب جديدة ، كانوا يستخدمون فى سك هذه النقود النحاسية ، تلك القوالب التى كانت تستخدم فى ضرب الدنانير .

وهناك من يرتاب فى امر المماليك عندما استولوا على صناعة النقود بالقاهرة ويتهمهم بأنهم فى فترات القحط او الأزمات كانوا «يلعبون» فى اوزان النقود وبأنهم بصفة خاصة كانوا يأمرون بسك عملات ذهبية زائفة . وقد رأينا فى القاهرة كثيرا من قطع الفندقلى يمكنها ان تعد زائفة . وقد اوردنا رسما لها يحمل رقم ٩ من اللوحة الثانية (٥ فى اللوحة الأصلية) ، وتحمل على الوجه ا تأشيرة السلطان عبد الحميد بن احمد وعلى الوجه ب : سنة ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وهى السنة التى تولى فيها هـذا السلطان مقاليد الامور ، وفى اعلا القطعة نجد الرقم ٩ الدال على ان هذه القطعة قد صنعت فى العام ١١٨٩ هـ (١٧٧٥م) وهو التاريخ الذى يوافق الوقت الذى يستعد فيه المملوك محمـد بك ، المسمى ابا الذهب ، بسبب بذخه ، وبعد ان اعقب على بك ، سيده الذى خانه وسعى لهلاكه ، لأن ينقل الحرب الى سوريا ضد الشيخ ظـاهر العمر ، الحليف القديم لعلى بك ، ومع ذلك ، فقد لاتبرهن هـذه الأرقام التى تحملها قطع الفندقى هذه على انها قد صنعت بشكل محدد فى الفترة التى تشير اليها ، اذ من المحتمل كثيرا ، حين يتصل الأمر بنقود مزيفة ، ان يكون التاريخ (المدون عليها) نفسه غير صحيح .

وقد وجدنا بين قطع المدينى التى تتداولها التجارة ، بعضا منها من النحاس الاصفر تم جلوها او تبييضها .

سادسا : النقود الحسابيـــة

نطلق اسم نقود حسابية على وحدات النقد الاعتبارية ، التىتستخدم فى حساب القيم المختلفة وفى تقديرها ، وذلك تمييزا لهـــا عن النقـــود الحقيقية ، كما هو الحال بالنسبة لجنيهنا التورى الذى نتخذه اليوم عملة حسابية ، اذ نعبر عن المبـــالغ الاجمـــالية بهذا الجنيه برغم ان هـــذا الجنيه لم يعد اليوم قط عملة حقيقية .

وقد راينـــا المصريين فى البداية يقدرون حســـاباتهم على اســـاس الدنانير ، ثم بالدراهم ، وكذلك بالفلوس أو العملات النحاسية ؛ وهماليوم يقدرونها على اساس المدينى ، بيد أن الضرائب ظلت تقدر منذ ماض بعيد بعض الشىء على اساس عملة اعتبارية تسمى بوطاقة (*)، فبعد ان كانت الضرائب تتم فى الأصل بالدينـــار ، ثم بعد ذلك بالعملة الذهبية التىحلت محل الدينـــار ، يبدو انه بدأ يقبل سدادها بواسطة هذه النقود الذهبية ، وقد اصبحت بالغة الندرة لحد لايمكن معه تسديد الضرائب عن طريقها ، والى جانبها عملات القروشوالتالرى او الريال، التى كانت وفيرة فىمجال التجارة ، والتى اصبحت لها على وجه التقريب القيمة نفسها التى كانت العملات الذهبية ، وذلك فى مجال التداول النقدى على النحو الذى يمكن أن تكون عليه الدراهم والفلوس وقطع المدينى .

أما البوطاقة ، هـــذه العملة الاعتبـــارية فقـــد قدرت عند مجىء الفرنسيين الى مصر بـــ ٩٠ مدينى ، وهو السعر نفسه الذى ثبت عليه علىٰ بك فى نحو العام ١٧٧٣ من تقويمنا قيمة التـــالار ، وعنـــدئذ كانت البوطاقة سواء باعتبارها عملة حسابية تقدر وتجبى علىاساسها الضرائب او باعتبارها عملة حقيقية متداولة أو التـــالر ـــ كانا كلاهمـــا معا ولبعض الوقت يقدران بـــ ٩٠ مدينى ، ومع ذلك ، فعلى حين ظلت البوطاقة فى مجال الضرائب تساوى ٩٠ مدينى ، اخـــذت قيمة التـــالر (او البوطاقة النقدية) تمضى فى ارتفاعها بسبب تدهور المـــدينى حتى اصبحتتساوى عند مجيئنا مايبلغ ١٥٠ مدينى ، وحيث كان الزرمحبوب فى هـــذه الفترة

(*) انظر ص ٧٣ الفقرة الثانية وكذلك الهامش رقم ٣٤ من الصفحة نفسها . (المترجم) .

نفسها يساوى ١٨٠ مدينى ، فقد كانت القطعة الواحدة من انصافهتساوى ٩٠ مدينى اى بوطاقة كاملة كعملة حسابية .

واذا عدنا الى الزمن الذى تقرر فيه تقدير الضريبة بالبوطاقات فسوف نجد ان هذه العملة الحسابية ، او تلك التى حلت هى محلها ، كانت تعادل أقل من ٩٠ مدينى . وكان الصيارفة (٥٢) والاقباط (٥٣) ، أولئك الذين وكلت اليهم جباية الضرائب ، والذين كانوا قرب غزو مصر على يد الفرنسيين ، يحصلون فى العادم ٩٠ مدينى من كل بطاقة (حسابية) لكنهم لايقدمون حسابها للملتزم الا بواقع ٨٠ أو ٨٥ مدينى ، ويحتفظون لانفسهم بالفرق اما باعتباره ربحا تعسفيا او باعتباره جعلاً متعارفا عليه ، أما اذا قام احد المولين مصادفة بسداد الضريبة بواسطةانصاف الزرمحبوب فان هؤلاء الصيارفة لم يكونوا يحتسبون هذه القطع الا على اساس انها بوطاقة (حسابية) تساوى ٨٥ مدينى ، لكنهم يقدمونها فى حساب الملتزم باعتبارها مساوية لـ ٩٠ مدينى .

وحيث ظلت قطع المدينى تفقد بصفة مستمرة جزءا من قيمتها ،فى حين كانت غلة الأراضى ، سواء اكانت فى شكل ضرائب او فى شكل اتاوات او عادات (هدايا) للملتزم ، مثبتة بموجب بوطاقات حسابية ، فقد كان على الحكومة والملتزمين ، حتى لا يجدوا دخولهم عرضة للتناقص بشكل مستمر ، ان يسلكوا احد سبيلين ، فاما ان يقدروا البوطاقة (الحسابية) بعدد اكبر من المدينى يتفق او يعوض القدر الذى تدهورت به قيمة العملة الاخيرة ، واما ان يفرضوا ضرائب جديدة .

ويكاد يكون من المؤكد انه لم يتم اللجوء قط الى الوسيلة الأولى ، وان كان اولو الأمر جدوا فى استخدام الوسيلة الثانية ، فاستحدثوا حشدا

---

(٥٢) او المبدلون العموميون ، انظر دراستنا عن الأوزان العربية .

(٥٣) انظر فيما يختص بالوظائف التى كان يشغلها الاقباط والصيارفة فى مجال جباية الضرائب، دراسة المسيو لانكريه عن النظام المالى والادارى لمصر العثمانية ، تأليف المسيو استيف . (الكتاب الأول من المجلد الخامس من الترجمة العربية) .

من الضرائب الاضافية انتهى بها الأمر ان تجاوزت فى مجمل حصـــيلتها ماتدره الضرائب المبدئيـــة (٥٤) .

وبرغم أن هذا السلوك هو على وجه التقريب سلوك غالبية الحكومات التى ترفع من حصيلة ضرائبها بقدر احتيـــاجات الدولة ، فتقـــوم بفرض سنتيمات اضـــافية أو ضرائب متفرقة بدلا من ان تلجأ الى زيادة الضريبة العقارية أو الضريبـــة الأساسية بشكل مباشر ، فقـــد كانت لحكام مصر فيما يبدو لنـــا مصلحة خاصة فى عدم رفع قيمة البوطاقة (الحسابية) فى نظام جباية الضرائب .

فحيث كان الميرى ، وهو الضريبة العقارية التى انشأها سليم ، او بالأحـــرى خليفتـــه سليمان الأول ، لكى تصـــب فى خزينـــة سلطـــان القسطنطينية ، يجبى على اساس البوطـــاقات الحسابيـــة ، التى تظل قيمتها هى هى ، فلم يكن يسدد للسلطان ، من هذا المال الميرى الا المبلغ نفسه من المدينى نقدا ، أما كل الاستقطاعات او الاتاوات الاضافية التى استحدثها المماليك او الحكام ، بل وكذلك الملتزمون (٥٥) ، فكانت حصيلتها تعود عليهم وحدهم .

وتقدر المبالغ الـــكبيرة بالاكياس ، وكل كيس تقدره ٢٥ الف مدينى .فى حين لا يقدر الـــكيس فى القسطنطينية الا بـــ ٢٠ الف بارة فقط .

---

(٥٤) المرجع السابق .

(٥٥) الملتزم هو مالك او سيد الأراضى التى لم يكن الفلاح أو المزارع سوى مستأجر لها . انظر دراستى لانكريه واستيف اللتين سبقت الاشارة اليهما (الكتابان الأول والثانى من المجلد الخامس ، من الترجمة العربية).

الفصل الثانى

شكل العملات وقطرها

— ١ —

الشكل

اذا ما صدقنا مايذكره المقريزى ، فقد كان العرب قبل الاسلام لايستخدمون سوى قطع من الذهب والفضة ، غير مصنعة ، تتفق تقسيماتها مع اوزان ذلك العصر وتحمل نفس اسمائها ، وكانت لدى بعض الشعوب عملات نقدية مربعة الشكل ، ولا تزال تصنع حتى اليوم — او كانت تصنع منذ سنوات قلائل — فى بلاد البربر ، نقود من الفضة ذات شكل بيضاوى (١)، او على هيئة متوازى اضلاع ، اسطحه محدبة بعض الشيء (٢) ، وان كان الشكل الغالب على الدوام هو الشكل الدائرى ، اذ ان هذا الشكل فى مجال العملات النقدية هو اكثر الاشكال ملاءمة ، واقلها عرضة للتلف بفعل الملامسة عند تداولها .

وقد كان امير المؤمنين عبد الله بن الزبير ، الذى اعلن نفسه خليفة فى مكة فى العام ٦٤ من الهجرة ، هو اول من امر بتدوير النقود الفضية ،

---

(١) لدينا واحدة من هذه العملات بيضاوية الشكل ، ولهذه اطار او برواز على حافتها ، وهى تزن ٣٥/١٠٠ ٢٧ جراما ، مما يجعلها فيما يبدو ذات مزيج جيد (او سبك جيد) ، وتحمل على احد وجهيها « ضرب فى رباط الفتح » وعلى الوجه الآخر ، وفى ثلاثة سطور « أحد ، أحد ، أحد ، 1191 » اى الله واحد وحيد ، ويوافق العام ١١٩١ من الهجرة العام ١٧٧٧ من تقويمنا . اما الارقام فقد كتبت بالشكل الاوربى وليس بالشكل العربى .

(٢) ليس للعملة الاخرى اى اطار او برواز ، وتبدو مصبوبة ، وهى باختصار تشبه العملة السابقة فيما يتعلق بالنقوش التى غلبها فيما عدا ان سنة الاصدار هى ١١٨٨ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وتزن هذه القطعة ١٨/١٠٠ ٢٨ جراما .

فى حين كانت العملات التى صنعت من قبله مسطحة (اى مطروقة) خشنة رديئة التنفيذ ، ومع ذلك فيمكن الافتراض بأن الشكل الدائرى الذى أعطى للنقود لم يكن بالغ التمام ، وبأن العمال كانوا يسطحون (او يطرقون) المعدن بواسطة المطرقة ، وانهم كانوا يسكونه بالمخصف ، وانهم لم يكونوا قط يعرفون آلة الصقل او المخرطة ، او الرقاص ، وهذا هو نفس ما كان متبعا فى الأزمان الماضية عند الاغريق والرومان ، ثم بعد ذلك فى اوربا ، اما فى فرنسا فلم تستخدم آلة الصقل الا فى عهد هنرى الثانى ، ولم يحدث ان استخدمت المخرطة مع الرقاص فى صنع النقود الا فى نهاية عهد لويس الثالث عشر (٣) .

وفى العام ٦٢٢ من الهجرة (١٢٢٥ من تقويمنا) ، أمر الملك الكامل ، وهو الذى الغى كما سبق ان قلنا المسكوكات التى كانت تتداول فى مصر ، بان تضرب دراهم دائرية الشكل . ونحن اليوم نجهل متى يحين الوقت الذى تتبنى فيه مصر استخدام المخرطة ، ومع ذلك فقد لايكون مستحيلا انها استعملت هناك فى زمن سابق على الزمن الذى استخدمناها فيه ، فى اوربا ، فمن المعروف انه عندما كانت الفنون والعلوم تزدهر عند العرب ، كانت اوربا لا تزال فى حالة قريبة من الهمجية .

لكن الناس اليوم فى مصر لا يخرطون العملات الذهبية قط بواسطة المخرطة .

وينتج عن الطريقة التى يستخدمها القوم هناك لتدوير النقود ، وعن ضربها بالسكة (بتشديد وكسر السين) ان يكون القطر فى مختلف القطع النقدية ليس هو نفسه على نحو دقيق او صارم ، وانها نادرا ماتكون كاملة الاستدارة او ذات سمك مستو ، وانها تتآكل فى بعض الأحيان

---

(٣) انظر : « اعتبارات عامة حول النقود » ، تاليف مونجيه Mongez ، وقد قرئت هذه الدراسة فى الحجرة الثانية من المجمع فى السابع عشر من جرمينال من العام الرابع (٦ ابريل ١٧٩٦) والتى نشرها فى العام نفسه Agasse وهو الناشر المقيم بشارع Pointevins وهذا المؤلف الرائع هو واحد من تلك المؤلفات التى اسهمت اكثر من غيرها فى أن تضع فى متناول الجميع افكارا واضحة ، بقدر ماهى دقيقة ، حول فن صنع النقود ، التى ظل يستحوذ عليها لوقت طويل نوع من العلم السرى او الغامض ، كانت له لغة خاصة ، همجية ، وتكاد تستعصي على الافهام ،

عند حوافها ، وان نقش احد الوجهين لا يظهر كلية اذا كانت قطعة العملة بالغــة الصغر اذا ما اساء العـــامل وضـــعها تحت الرقاص ، واذا لم تضبط المسكوكات بشكل جيد ، واخيرا ان يضيع جزء من النقوش او سنة الضرب ، أو أن يجد المرء مشقة بالغة فى فك حروفها .

وحيث كانت العملات الفضية او الغروش التى صنعت فى عهد على بك ، وتلك التى صنعت خلال وجود الفرنســيين فى مصر ، قـــد قطعت بواسطة المخرطة ، فقد كانت ، كما هو حال قطع المدينى ، ذات قطراكثر تماثلا، كما كانتافضل استدارة فيما عدا العملاتالتى تشوهت، لانهاضربت بسكة حرة ، وهذا هو الحال بالنسبة لقطعة النقود الصادرة فى عهـــد على بك والتى نجدها فى لوحاتنـــا برقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ فى اللوحة الأصلية) ، وبالنسبة لقطعتى المدينى رقمى ١٨ ، ١٩ من اللوحة الثالثة (٢٠ ، ٢١ من اللوحة الاصلية) (٤) ، وان كان الأمر الذى ساهم اكثر من غيره فى جعل القطع النقدية ذوات الأربعين والعشرين مدينىاقل تماما فى استدارتها هو انه كانت لدى القوم تلك العـــادة السيئة ، عادة طرقها فوق حافتها ، بدلا من طرقها على الوجه كما يحدث فى فرنسا ،او بأن يزيلوا ، وهو امر افضل ، طبقا للاسلوب المستخدم فى باريس ، وفى بعض دوائر أخرى فى صناعة النقود ، طبقة خفيفة من هذا الوجـــه او ذاك بواسطة أداة التنعيم فى آلة المعايرة (أو التعيير ، وهى الآلة التى تجعل العيار مضبوطا) .

اما النقود النحاسية فهى التى تبدى بصفة عامة اكبر مظاهر التشوه وعدم الاستواء فى اشكالها وعدم الدقة فى صنعها ، اما لأن العاملين فى دور سك النقود كانوا يتوقعون ولابد ان يحصلوا على ادنى اجر حتى ولو اجادوا صنعها بسبب قيمتها الدنيـــا ، او لان هؤلاء العمـــال قـــد أبدوا الـــكثير من التعجل والقصور فى صنعها ، عندما ضربت كميات كبيرةمنها فى اوقات الأزمات (التى ضربت فيها) والتى لابد ان تكون النقود فيهـــا بالضرورة قد صنعت فى اكثر الاشكال رداءة .

---

(٤) انظر اللوحة الملحقة ، وقد اخذت هذه القطع كيفما اتفق ، من بين تلك التى تعانى من عدم الانتظام او الاستواء ، ولعل الحفار قد بالغ بعض الشىء فى العيوب التى بها .

(*) اداة فولاذية تسك بها النقود المعدنية والشارات (المترجم) .

ثانيا : القطر

كان لابد لقطر النقود الذهبية ، تبعا لما انتهينا من قوله ، ان يتغير كثيرا (من قطعة لأخرى) ، ومع ذلك فان هذا القطر لم يكن قط كبيرا لحد مبالغ فيه لأن وزن اية قطعة من النقود الذهبية لم يتجاوز قط فيما يبدو مثقالا واحدا ، او اكثر بنحو طفيف من جروgros واحد ، فيما عدا العملات التذكارية او القطع التى تصدر عند غرة الأعوام والتى تناولناها بالحديث من قبل ، والتى كانت فى معظم الأحيان ذات وزن اكبر ، والتى يتحقق لها على الدوام مظهر افضل وقطر اكبر بكثير .

وكان قطر اكبر عملة شاهدناها فى القاهرة من هذا النوع يبلغ ٣٤ مم ، على هذه الشاكلة كانت القطعة ذات الـ ٢ فندقى ، وهى التى رسمناها برقم ١ (٥) ، أما القطعة رقم ٧ من اللوحة الثانية (٣ فى اللوحة الأصلية) وهى ليست سوى فندقى صدر فى غرة العام ، فيبلغ قطرها ٢٥ مم فى حين لا يبلغ قطر الفندقلى العادى سوى ١٩ مم فى الظروف الاعتيادية (٦) .

ويماثل هذا القطر ، بطريقة شبه مؤكدة ، قطر الدنانير القديمة ، وقد شاهدنا الكثير منها ، ولدينا واحد منها محفوظ فى حالة جيدة وسط آخرين ، وقد ضرب فى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ م) ، ويبلغ قطره هو الآخر ١٩ مم ، وهو على وجه التقريب القطر نفسه الذى كان للعملات الذهبية ومسكوكات النذور التى كانت تستخدمها الامبراطورية الرومانية الشرقية (٧) ، والذى نجده كذلك فى سكين البندقية وروما ودوكات هولاندا ، الخ ، لذلك فلن يكون تعسفا من جانبنا أن ننسب هذا التقارب

---

(٥) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة، اما قطعة النقود الذهبية الصادرة فى القسطنطينية ، والتى نشرها المسيو بونفيل برقم ٦ (اللوحة الأولى من النقود الذهبية التركية) والتى تساوى فندقى فيبلغ طول قطرها ٤٦ مم ، اما القطع المرسومة برقم ٧ والتى تساوى القطعة منها ٣ فندقى فيبلغ طول قطرها ٣٦ مم .

(٦) انظر القطع اشكال ٢ ، ٨ ، ٩ (حسب ورودها فى الطبعة العربية) .

(٧) مثال ذلك نذر ايليوس كونستانيوس قطعا من النقود الذهبية للامبراطور فالان ، وقد جلبنا ذلك كله معنا من مصر .

فى القطر والوزن (٨) الى عامل التقليد والى تاثير العلاقات التجارية ، وان ننسب اليه كذلك هذا التقارب من العيار الذى كان فيما مضى للنقود الذهبية عند شعوب شديدة التباين لهذا الحد .

ويبلغ قطر نصف الفندقى عادة نحو ١٤ مم .

وبرغم ان وزن الزرمحبوب اقل من وزن الفندقلى فقد كان قطر الاول اكبر من قطر الاخير بنحو طفيف ، ويصل طوله عادة الى ٢١ مم .

اما العملات الذهبية التى تصدر بمناسبة غرة الاعوام ، فلها وجــه اكبر اتساعا بكثير ، اذ يصل قطر القطعة المرســومة برقم ٦ من اللوحة الأولى (١٢ من اللوحــة الاصلية) الى ٢٧ مم فى حين قلما يزيد قطر القطعة العادية ، الصادرة فى العهد نفسه والمرسومة برقم ٥ من اللوحة الأولى والذى له الوزن نفسه ، عن ١٩ مم .

وفى معظم الأحيان يحتفظ قطر قطعة النصفية الذهبية والذى يبلغ نحو ١٨ مم ، بالعلاقة نفسها القائمة بين قطر القطعة الذهبية (الكاملة) ووزنها ، بل يحدث فى بعض الأحيان ان تتساوى هذه النصفيات ، وبصفة خاصـــة عندما تكون معدة للاصدار بمناسبة غرة العام او لتقديمها كعطايا او اكراميات ، فى مساحة وجهها مع وجه القطعة (الكاملة) ، كما يمكننا ان نرى ذلك فى قطعة النصفية المرسومة برقم١٤ ، لذلك قد نخلط بينهما للوهلة الأولى ، وان كان التمييز بينهما ميسورا للغاية عن طريق السمك .

ونستطيع ان نقول شيئا قريبا من ذلك ، فيمـــا يتعلق بالربعيـــات (ربعية) التى يقترب اتساع وجهها فى بعض الاحيان من الاتساع الذى ينبغى ان يكون عليه اتساع وجه النصفيات ، ويبلغ متوســـط طول قطر هذه الربعيات ١٦ مم .

ولابد ان القيراط والخردبة ، كليهما ، كانا عملتين ذهبيتين ، قطرهما بالغ الصغر حيث يمثل كل منهما جزءا واحدا من اربعة وعشرين جزءا من الدينـــار او المثقال ، برغم ان من بيدهم الامر قد حرصوا بتقليلهم لسمكها

---

(٨) كان وزن قطع الفندقى القديمة ، وبخاصة القطع من اصــدار القسطنطينية هو الوزن نفسه الذى نجده فى سكين Séquin البندقية .

على زيادة اتساع وجهها ، وان كنا لم نستطع الحصول على أى من هذه القطع الذهبية الصغيرة .

ويختلف القطر فى الدراهم بشكل محسوس كما هو الحال بالنسبة للدنانير ، واذا اخذنا فى اعتبارنا ان النقود الفضية كانت تتساوى فى الاصل مع الدينار ، فمن المحتمل ان تكون قطع النقود الفضية ذات قطر اكبر من قطر الدينار لأن الوزن النوعى للفضة اقل منه للذهب ، وان كان قطر هذه النقود الفضية قد قل بدوره عندما نقص وزن الدراهم ليصبح وزن كل عشرة منها مقابلا لوزن كل سبعة دنانير ، ويبرهن لنا هذا ، فيما يبدو ، على صحة فقرة بالغة الطرافة عند المقريزى يذكر فيها ان احد الاسباب التى دفعت عبد الملك بن مروان أن يقدر لكل ١٠ دراهم وزن سبعة مثقالات او دنانير هو ان الوزن النوعى للذهب اكبر منه للفضة وانه قد استوثق ان النسبة بين الوزنين النوعيين لكلا المعدنين تبلغ ١٠ ، ٧ (٩)، ولكن لماذا يلاون كل هذا الاعتبار لهذا الوزن النوعى اذا كان جل همهم هو أن يجعلوا الدراهم مساوية فى مساحتها وسمكها الدنانير !

وقد حصلنا على درهم ، ثقلناه معنا من مصر ، ضرب فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ، يكاد يبلغ طول قطر الطول نفسه للدنانير القديمة .

واذا كان على بك قد امر بأن تضرب فى القاهرة قطع من ذوات المائة وذوات الثمانين مدينى ، شبيهة بتلك التى كانت تضرب فى القسطنطينية، فقد كان من الضرورى ان يبلغ قطر هذه العملات ، كما هو الحال فى العملات الأخيرة ، نحو ٤٣ أو ٤٥ مم .

اما المدينى ، وهو اصغر قطعة نقد مصرية على الاطلاق ، والذى يمكننا ان نقارنه ، من حيث حجم سطحه ، بقطعنا ذوات الـ ٢٥ سنتيما، وان كانت هذه القطع اكبر منه سمكا ، فيبلغ قطره ١٥ مم ، ولسنا نعرف ما ان كانت فى القاهرة فى الماضى قطع تساوى اجزاء من المدينى كما حدث

---

(٩) يبلغ الوزن النوعى للذهب النقى المصهور وغير المزيف ١٩٢٥٨١ ويبلغ الوزن النوعى للفضة النقية ١٠٤٧٤٣ طبقا لما يراه بريسون Briss n مما يجعل النسبة بين الوزن النوعى لكل من هذين المعدنين تصل الى ١٠ مقابل ٥٤٣٩/١٠٠٠ ، وهو امر يبتعد كثيرا عن النسبة التى يقررها المقريزى .

فى القسطنطينية ، وقــد نقلنا معنا من مصر قطعا بأنصاف ، وثلاثة ارباع البارة ، ضربت فى استانبول ، ولا يبلغ قطر هذه سوى ١٢ مم .

وتختلف اقطار العملات النحاسية ، فيما بينها ، اختــلافا كبيرا ، حيث نجد فى العملات النحاسية ، بشكل خاص ، قطعا نقدية مختلفةالعيار والحجم ، ويمكن أن يقارن قطر اكبر القطع التى رأينــاها حجما بقطر قطع عملاتنا النحاسية ذات الـ ٢ سو (*) او الـ ١٠ سنتيمات ، وتلكهىالقطع التى رسمناها برقمى ٢٥ ، ٢٦ من اللوحــة الرابعة :(نفس الرقمين فى اللوحة الاصلية) والتى يبلغ قطرها نحو ١٨ مم .

ولم يتحدد طول القطع النقدية فى فرنسا بشكل حاســم ودقيق الا منذ أن ضربت فى شكل حلقة بارزة ، وقد نتج عن ذلك ان ســمكها كان يتفاوت بشكل طفيف للغاية تبعا لمــا ان كان المعدن اكثر او اقل انضغاطا بفعل طرقات الرقاص ((بالمخرطة)) ، وعلى العكس من ذلك كان من المحتم ان يختلف هذا السمك اكثر من ذلك ، عندما تضرب هذه العملات بالسكة الحرة أو اليدوية وعندما يصبح من السهل على الحفار ، حتى عندما تحتفظ قطع النقد بالوزن نفسه فى كل مرة يتم فيه اصدار نقدى ، ان يصغر او أن يزيد السمك على نحو متفاوت طبقا لمــا يعلق عليه الحفار من اهمية وتبعا لذوقه الخاص او كفاءته الخاصة التى تملى عليه ان يكتبها بحروف رفيعة او بحروف اعرض او اكثر امتلاء ، وعما اذا كان يروقــه ان يعطى القطعة النقدية قــدرا اكبر من الدقة والرقة او قــدرا اكبر من الاتساع وحسن المظهر ، وحين تنتهى القطعة النقدية الى ما اصبحت عليــه من حيث طول القطر والوزن ، فان سمكها يتحدد بطريقة تتناسب مع ذلك ، لكننا لسنا بصدد قضية عامة عندما نتصدى لموضوع النقود والمسكوكات ، فلسنا نسوق هنــا اية كلمة الا لكى نعطى فــكرة اكثر دقــة عن مظهر العملات فى مصر .

ويمكن أن يقارن سمك الفندقى بسمك عملاتنــا القديمة ذوات الـ٢٤ سو ، لــكن سمك قطع السكين Séquin اقل من ذلك لأن لها سطحا اكبر اتساعا ووزنا اقل .

(*) كان السو Sou يساوى ٢٠/١ من الفرنك (المترجم) .

ومن جهة اخرى ، فيمكن مقارنة القطع ذوات الاربعين مدينى ،وهى ذات سمك اكثر توحدا (اى ان سمكها يكاد يكون هو نفسه فى كل القطع النقدية ، لأنهما مرت بآلة الصقل وتم قطعها بالمخرطة ، بعملاتنا من ذوات الفرنكين ، اما بخصوص قطع المديني ، فحيث تكتسب الـكثير من الأوراق أو الصفائح بالغة الرقة) التى تستخدم فى صنعها ، شكلها المسطح فى وقت واحد معا ، بفعل طرقات مطرقة ، فاننا نجـد سمك هذه القطع بالغ التنوع ، ويوجد بعض منها بالغ الرقة ، وفى النهاية فان سـمك النقود النحاسية يتنوع فيما بينها بقـدر ما تختلف اقطارها من قطعة لأخرى ، اذ يبلغ سمك قطعـة الجديد التى اوردنا رسـما لها برقم ٢٥ اكثر من مللميترين (١٠) فى حين لم يتجاوز سمك القطعة من نفس النـوع والتى رسمناها برقم ٢٦ سوى ٣/٤ مم .

ويبدى المسيو تونحسين Tychsen دهشته من الـكمية الهائلة من النقود العربيـة التى نجدها مبتورة وتساءل عن السبب فى ذلك ، وقـد يعود ذلك الى السلوك الغريب ، بالغ القـدم ، الذى كان يسلكه الـكثير من الأمراء والحكام والقادة العرب الخ ، عندما كانوا يطلبون الى القوافل والتجار والمسافرين المارين بأرضهم ان يقتطعوا جزءا من كل قطعة من نقود البلدان المختلفـة التى يحملونها معهم ، اما لأنهم كانوا يخشون ان تكون ثمة خدعة فى قيمة هذه العملات ، واما لأن التاجر او الحاج كان يستطيع بهذه الطريقة تسجيل او اثبـات حجم ضريبـة الطريق التى جبيت فى شكل حصة من نقوده .

---

(١٠) يبدو ان هذه القطعة قد صنعت بواسطة قطعة اسطوانية صغيرة من النحاس ، مسطحة الشكل ، وبفعل ضربة رقاص ، كما هو الحـال بالنسبة لقطع الزر محبوب .

الفصل الثالث

الأنماط أو القوالب

أولا : صور البشر والحيوانات

من المعروف بصفة عامة ان كل الشعوب التى تدين بالاسلام ، قد اتفقت فيما بينها على النظر الى تمثل صور البشر والحيوانات على أنها ممارسة آثمة تفوح منها رائحة الوثنية ولا يفعلها سوى الكفار ، ومع ذلك فهناك اعداد كبيرة من العملات والمسكوكات تحمل نقوشا وحواشى عربية بالاضافة الى اسم الله والنبى او بعض آيات من القرآن نرى فوقها صورة امير ورد اسمه عادة فى الحاشية او نرى صورا متنوعة لبعض الحيوانات .

ولتفسير ممارسة كهذه تبدو بالغة التناقض مع تقاليد ومعتقدات المسلمين ، قدمت افتراضات مختلفة .

فيرى المسيو تيخسين Tychsen ان هذه النقود او الأوسمة قد ضربت بواسطة شعوب مسيحية اما لأنهم كانوا رعايا او تابعين ، دافعى جزية لاتباع محمد ، ارغموا عنوة على ان ينقشوا فوق عملاتهم اسم الأمير المنتصر او الحاكم المسلموكذا الشعار الذى يتخذه ، وان كانوا قد احتفظوا مع ذلك بعاداتهم القديمة بان يضعوا على هذه العملات صورة او اسلحة امتهم او مدينتهم ، واما لأنهم كانوا هم انفسهم المنتصرين او كانوا متحالفين مع المسلمين او تجارا اساسيين معهم ، لكنهم سجلوا اسم الامير الأجنبى (اى العربى) او بعضا من آيات القرآن سواء كان ذلك بدافع سياسى ان بدافع من مصلحة تدفعهم لتملق جار قوى او لكى تروج عملاتهم فى البلدان التى تخضع لحكم المسلمين وكى يسمح لها بأن تتداول فى التجارة .

ومما يؤكد الراى القائل بأن هذه العملات لم تضرب بواسطة الامراء المسلمين هو ان الصور قد مثلت على هذه العملات فى معظم الاحيان فى اوضاع ، ومع رايات ، وتيجان ، وصولجانات وملابس واشكال لشعر الراس (تسريحات) .. من الواضح أن ليست لهما اية صلة بالتقاليد الاسلامية (١) .

ونرى فوق بعض من هذه القطع النقدية ، قنطورس أو سنقور (*) او احد رماة النبال او السهام ، ولا يمكن هذا كله الا أن يكون اغريقيا ويستحيل ان يعود الى العرب ، واخيرا فهناك بعض العملات التى تحمل إضافات واشكالا لامراء مسيحيين مع حواشي وعبارات عربية ، بل يحمل كذلك اسم النبى محمد (ص) .

ويشير المسيو تيخسين فى مقدمته الى فن المسكوكات عند المسلمين الى مرسوم صادر من البابا انوسان الرابع Innocent IV يحرم فيه على المسيحيين ، مهددا اياهم بالحرمان او الطرد من الكنيسة اذا ماخالفوا مرسومه هذا ، أن يضربوا نقودا شبيهة بذلك .

وطبقا لما يقول بارتيليمى Barthélemy ، الذى نشر حول هذا النوع من النقود دراسة بالغة الاثارة (٢) ، فقد ظن ادلر Adler ان السلاجقة والتركمان وهم شعب همجى يتكون فى معظمه من عربان رعاه ، ولصوص قطاع طريق ، عندما انتشروا فى البلدان المختلفة التى فتحت لهم لم يتمثلوا نمط العادات الاجنبية او ديانة المسلمين الا بدافع سياسى حتى يقللوا حجم المقاومة التى قد يلقونها ضد اغتصاباتهم وتعدياتهم ، ولكى يحتفظوا

(*) كائن خرافى نصفه نصف رجل ونصفه الآخر نصف فرس ، وكان يعيش فى تساليا حسب الاسطورة وقد يكون المقصود ان الصورة المرسومة على العملة تمثل بشخص راسه راس انسان وجسمه جسم فرس (المترجم)

(١) ترسم فوق النقود الذهبية لامبراطورية المغول صورا مختلفة للبروج . انظر مؤلف المسيو بونفيل عن النقود الشرقية ، اللوحة الثانية ، أما القطع المرسومة برقمى ٩ ، ١٠ (فى مؤلف بونفيل) فتمثل شكلا لأحد رماة النبال .

(٢) Dissertation sur les médailles Arabes, par A. Barthélemy, Mémoires de l'Académie, Tom. XXVI, pag. 557.

بالأوضـــاع الجديدة بطريقة اكثر يسرا وسهولة ، وأن كانوا قد ادخلوا على تقاليد وعادات المهزومين جزءا من العـــادات والتقاليد التى أعتادوها او تمثلوها من البلدان الأخرى التى جاءوا منها ، وطبقـــا لذلك فقد يبدو اقل مدعاة للدهشة ان نراهم يظنون أن بمقدورهم أن يزينوا العملات بالصور المختلفة تقليدا للشعوب الأخرى ، أو ان النفور او المقت الشديد للصور والرسوم هو بالاحرى رأى خاص او هو مبدأ استنه المشرعون والفقهـــاء اكثر منه قانونا أو مرسوما ملزما ، ولا نزال نرى حتى اليوم ، عند شعوب مختلفة تعتنق الاسلام صورا ولوحات تمثل بشرا ، وحيوانات .

وحيث كان المسيحيون فى الشرق ، فى هذه الفترة ، اكثر عددا مما هم عليه اليوم هناك ، وحيث كان كل الموكلين بشئون النقود والضرائب، فى غالبيتهم العظمى ، من اليهود أو المسيحيين ، فيمكننا القول بأن هـــذه الظروف قد استطاعت أن تسهم فى استحسان « موضة » رسم الصور على النقود ، وبصفة خاصة ، عندما لايعترض من بيده الأمر من الحكام على ذلك اما بسبب من لا مبالاة ، واما لأن سلوكا كهذا لايبـــدو فى رأيه الخاص منفرا أو بغيضا .

وفى النهاية ، اليس بامكاننا ان نحدس أن العرب قـــد عمدوا فى بعض الأحيان الى ضرب نقود يقلدون عليها بشكل تتفاوت درجة خشونته صورا تستخدمها الشعوب المسيحية لكى يتجروا معهم ، أو لـــكى يحققوا مكاسب طائلة عندما يدسون عليهم نقودا زائفة .

اما عن التناقضات التى تمثلها هـــذه الأشكال او الوجوه مع عادات المسلمين فقد نتجت من ان الفنون قد كانت ضئيلة الازدهار فى هذا العهد، وان الغزاة (الفاتحين) أو الحكام ، الذين لم تكن لديهم أية معرفـــة ولو سطحية بشئون النقود قد تركوا مهمة صنع النقود الى رجال جهـــلاء ، اكتفوا ، حيث هم لا يملكون درجة من المهارة تكفى لانشاء لوحـــة ، بأن يقلدوا على نحو غير دقيق الاشكال او الرسوم التى كانت للنقود القديمة، الافريقية او الرومانية أو حتى لعمـــلات شـــعوب أخرى ، والتى كانوا يستطيعون التزود بها أو التى يجدونها هى الأقرب الى أذواقهم ، وكانوا ينقشون من حولها ، أو على الوجه الآخر من العملة ، بحروف عربيـــة ، اسم أمير او حاكم البلاد .

وحين اصبح هؤلاء اكثر تمرسا ، وحين استشعروا الضرر الذى ينجم من عملية تقليد غريبة لهذا الحد ، فقد سعوا الى رسم الملامح والملابس الخاصة بامرائهم ، ومع ذلك ، فحيث لم يكن لهم بعد من هاد يحذون حذوه ، وحيث لم يكونوا بعد مهرة فى فن الرسم لحد يكفى لصنع تكوين ، فقد جاءت رسومهم اكثر مدعاة للسخرية واكثر سوءا عند التنفيذ ، مثال ذلك تلك الصور او الأشكال التى يرسمون فيها الأمير جالسا فوق اريكة او ديوان (٣) وساقاه متشابكتان على طريقة الاتراك ، ممسكا بيده سيف ، وبالاخرى راسا مقطوعة .

واذا كان المرء لايقابل الا نادرا ، فى مجال التجارة والمسكوكات فى اوربا سوى عملات نحاسية تحمل هذه الرسوم التى تحدثنا عنها ، فقد يكون بمقدورنا ان نقدم سببا لذلك أن العملات الذهبية والفضية يشتدعليها الطلب من جانب لتتخذ منها النساء زينة ، فلا تخرج الا فيما ندر من أيدى الحريم ، وأن قيمتها الحقيقية — من جهة اخرى — قد حددت فى مختلف الظروف اولئك الذين يقتنونها بقصد اعادة بيعها ولكى يتم صهرها ، الى الصرافين والصاغة واليهود الذين يمونون (بهذين المعدنين) دور سك النقود فى تركيا ، بحيث اصبحت هذه العملات نادرة ، او لعلها تداختفت بشكل تام . وفضلا عن ذلك كله فان النقود النحاسية قد ضربت بكميات بكميات هائلة للغاية ، وبصفة خاصة فى اوقات الاضطرابات والمحن ، حين يكاد يصبح النحاس هو العملة الوحيدة المتداولة .

ومع انه من المحتمل ان يكون الكثير من هذه المسكوكات قد ضرب بواسطة شعوب مسيحية ، طبقا لراى المسيو تيخسين ، وبرغم ان لدينا ما يحملنا على الظن بصفة خاصة بوجود عدد كبير من النقود الزائفة بين هذه العملات ، صنعت داخل البلاد ، أو تسربت اليها من بلدان مجاورة، فمن المؤكد ، مع ذلك ، ان المسلمين انفسهم قد سكوا بعضا من هذه النقود ، فى عصور الاسلام الأولى على الاقل .

---

(٣) كلمة جاءت من الفارسية ، تعنى فى الأصل اريكة او نوعا من المقاعد بالغة الانخفاض تزينها مربعات يجلس فوقها الشرقيون ، وتعنى بصفة عامة جماعة او تجمعا من اشخاص جالسين ، ومن هنا جاءت الكلمة الفرنسية douane اى الجمارك أو المكوس أو ديوان (قصر) الجمارك.

ولما كانت عادة رسم صور الأمراء او رسم اشكال مختلفة تتخذ من البشر والحيوانات رموزا ، شائعة عند مختلف الشعوب عندما استقر الاسلام ، فقد اتبع العرب هذه العادة او قلدوها ، حين لم تكن كراهيتهم للصور بعد قد اصبحت عامة ، ويمكن القول بان هذه الكراهية قد تطورت تدريجيا بعد ذلك الى ان دخلت — كما يمكننا القول — فى مجال القانون .

وفيما يذكر مؤلفون متفرقون ، فان النبى (ص) نفسه قد استخدم نقودا كانت متداولة فى عصور الوثنية ، لكنه تركها على حالتها نفسها التى كانت عليها قبل نشاة الدين الجديد، ولقد فعل ابوبكر الذى خلف النبى محمدا الشىء نفسه ، كما ترك أمير المؤمنين ابو حفص عمر بن الخطاب ، الذى فتح مصر وسوريا والعراق ، النقود على طرزها القديمة نفسها حتى العام الثامن عشرة من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) عندما أمر ، طبقا لما يورده المقريزى ، بأن تضرب دراهم على الشكل نفسه ، وبالنقوش نفسها التى كانت تستخدم فى زمن كسرى (٤) ، واكتفى بأن اضاف على بعض منها عبارة « الحمد لله » ، وعلى بعض آخر عبارة « محمد رسول الله » ، وعلى بعض ثالث « لا اله الا الله » . وعلى البعض الرابع فى النهاية كلمة « عمر » ، وقد نستنتج من هذا النص ان الدراهم التى أمر عمر بضربها تقليدا لدراهم ملوك فارس كانت تحمل صورا ، وان الحواشى كانت مكتوبة بالفارسية .

وفى نحو العام السادس والاربعين من الهجرة (٦٩٦ أو ٦٩٧ من تقويمنا) امر عبد الملك بن مروان بأن تضرب دنانير ودراهم فى كل من مصر والعراق ، وعندما وصلت مسكوكاته هذه الى المدينة ، حيث لم يزل بها بعض من صحابة الرسول فان هؤلاء لم يستهجنوا فيها الا طريقة دمغ نقوشها ، وحيث كانت هذه النقود تحمل صورة فقد اضاف المقريزى بأن سعيدا بن مصعب قد استخدمها دون أن يجد فيها ماينتقده .

ويبدو ان رسم صور الحيوانات اقل تنفيرا للمسلمين ، وبصفة خاصة صورة الاسد ، ونرى هذه الصورة بصفة عامة فى اعمال النقش والحفر

---

(٤) كسرو ، هو اسم فارسى محض (خسرو) ، ويلفظه العرب كسرى ، وهو الاسم الذى يطلقونه بصفة عامة على ملوك فارس .

وفى الرسوم التى تستخدم زينة فى بيوتهم واثاثهم ، وتحمل كل سفنهم على مقدمتها صورة محفورة او مرسومة لأسد .

وقد أمر الظاهر ركن الدين بيبرس ، الذى ارتقى العرش فى العام ٦٥٨ من الهجرة (١٢٦٠ من تقويمنا) بضرب دراهم سميت بالدرهم الظاهرى ، وأمر بأن يرسم عليها شعاره وهو صورة الأسد ، ولدينا واحدة من هذه القطع الفضية التى تحمل تحت الحواشى المكتوبة بالعربية صورة اسد يجرى فاغرا فاه (٥) .

ويذكر أبو الفرج فى كتابه عن تاريخ مصر أن السلطان غياث الدين ابن كيقباد ، من الأسرة السلجوقية ، أراد بدافع من حبه لزوجته ، التى كانت ابنة لأحد أمراء جورجيا أن يضع صورتها فوق العملات التى أمر بسكها ، وانه قد تلقى النصيحة بأن يضع عليها طالعه ، والذى كان عبارة عن شمس فى صورة أسد .

وقد نشر ادلر فى مؤلفه Musée Borgien قطعة نقد عربية نجد عليها صورة شمس تحت صورة اسد ، وعلى وجهيها كليهما صورة نجمة ، وتحمل هذه تاريخ العام ٦٣٧ من الهجرة (١٢٣٩ او ١٢٤٠ من التقويم الميلادى) .

ويحوز المسيو مارسيل Marcel (*) قطعة نقود تحمل النقش نفسه .

ثانيا : النقوش الدينية او المقتبسة من القرآن

استقرت العادة التى تقضى بالا توضع على النقود سوى حواشى بسيطة منذ وقت مبكر ، وهذا واحد من أقوى الأسباب التى تدفعنا الى الظن بأن القطع النحاسية التى تحدثنا عنها هى عملات زائفة او انها لم تضرب بين المسلمين ، حيث تكاد تعود فى غالبيتها الى القرن السادس او

---

(٥) انظر جدول العملات الملحق بهذه الدراسة ، وتحمل هذه العملة الرقم ٥٤ .

(*) احد مؤلفى وصف مصر وله دراسة عن النقوش الكوفية على المبانى الأثرية المصرية وله دراسة اخرى عن مقياس الروضة فى مصر .

السابع من الهجرة (الثالث أو الرابع عشر من تقويمنا) ، وترتبط بالأسرة السلجوقية ، فى الوقت الذى توجد فيه نقود ذهبية وفضية ونحاسية قد ضربت منذ القرن الأول من الهجرة (السابع الميلادى) لا تحمل صورا وانما مجرد حواش ، ونجد مثيلات لها ضربت بيد السلاجقة انفسهم .

وينسب الى عبد الملك بن مروان ، الذى بدا حكمه فى العام الخامس والستون من الهجرة ((٦٨٥ ميلادية) انشاء نمط جديد اسلامى (فى مجال المسكوكات) يشتمل فقط على حواش بغير صور .

ويقال انه قد تبنى هذا الاجراء تبعا لنصيحة يزيد بن خالد بن يزيد الذى اخبره بأن احبار الشعوب التى تقتنى (او نزلت عليها) الكتب القديمة المقدسة يزعمون أن الحكام الذين طال بهم العمر هم اولئك الذين قدسوا اسم الله فوق عملاتهم .

وطبقا لرواية اخرى فان ابن مروان بعد ان ذكر اسم النبى (ص)على راس واحد من كتبه الى امبراطور الروم . تلقى من هذا الأخير ، الذى لم يقع فى نفسه سلوك ابن مروان موقعا حسنا ، ردا يقول فيه « اذا لم تعدل عن هذا الاسلوب فى السلوك ، فسنذكر اسم نبيكم فوق دنانيرنا بالفاظ لن تكون مرضية لكم » ، وصدمت هذه الكلمات ابن مروان ، ونصحه خالد بن يزيد حين استشاره بأن ينشىء نمطا اسلاميا (فى مجال النقود) وان يكف عن استخدام الدنانير الرومية ، وهو ما فعل .

ونقرا فى مرآة الزمان ان عبد الملك بن مروان ، فى العام الخامس والسبعين من الهجرة ((٦٩٥ او ٦٩٦ من تقويمنا) حين وجد دراهم ودنانير تحمل تاريخا سابقا على الاسلام باربعمائة عام ، وعليها نقش يقول: باسم الأب والابن والروح القدس ، قد أمر بصهرها ، وبأن توضع فوق العملات التى استخدمت هذه النقود المصهورة فى صنعها : اسم الله ورسوله وبعض آيات من القرآن .

ومنذ ذلك الوقت اصبحت الحواشى المختلفة عبارات دينية اختارها الحاكم او هى من اقواله هو او من اختيار الشخص الذى وكل اليه امر صنع النقود ، او صارت آيات او نصوصا اقتبست حرفيا من القرآن .

ولكى نعطى فكرة عن هذه النقوش او الحواشى ، سنذكر تلك الى كتبت بخط كوفى والتى يحملها دينار نقلناه معنا من مصر :

على الوجه أ ، وفى ثلاثة سطور ، نجد الشعار الاسلامى :

لا اله الا
الله وحده
لا شريك له

وفى الحاشية ، فى سطر دائرى، نجد هذا النص المقتبس من احدى آيات القرآن : **محمد رســـول الله ، ارسله بالهـــدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .**

ونجد على الوجه ب ، وفى ثلاثة سطور . هذا النص المـــاخوذ من السورة ١١٢ من القرآن :

الله أحد الله
الصمد لم يلد
ولم يولد

ونجد فى الحاشية ، فى سطر دائرى :

باسم الله ضرب هذا الدينار سنةسبع وتسعين [٧١٦ منتقويمنا] .

وقد اورد المسيو تيخسين رسما لدينار ،مماثل (اللوحةالاولى رقم١) عقب مقدمته عن فن النقود عند المسلمين .

وكما نرى ، فانه لم يوضح على هذه الدنانير لا المكان الذى صنعت فيه ولا اسم الأمير الحاكم ، ومن المعروف ان هذه الدنانير قد ضربت فى دمشق . وتحمل دراهم تنتمى الى العهد نفسه ، بالاضـــافة الى حواشى مماثلة ، اسم مدينة دمشق ، وقد كانت مصر على الدوام ، منذ فتحهاوحتى بداية القرن الثالث الهجرى ، مقرا لأحد الأمراء ، وكانت عملتها النقدية هى العملة نفسها التى يصـــدرها الخلفاء . وتقدم الدراهم المعزية التى ضربت فى القاهرة فى العام ٣٥٨ من الهجرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وطبقا لما يورده المقريزى ، النصوص نفسها من القرآن .

وكانت هذه النقوش تزيد أو تنقص تبعا لاتســـاع او ضـــيق سطح القطعة النقدية او تبعا لمـــا ان كانت تستبدل بهذه النقوش اسماء او القاب الخليفة او نوابه وولاته واسم المدينة . وان كانت الكلمات التى نراها فى اغلب الاحيان والتى استمرت باقية لأطول وقت على مختلف القطع النقدية هى تلك التى تدل على شعار الايمان بالعقيدة الاســـلامية (الشهادة) : **لا اله الا الله محمد رسول الله** وقد وجدناها على نقود القرن الســـابع الهجرى [الثالث عشر من تقويمنا] (٦) .

ولكى نلم بهذه النصوص المختلفة يمكننا أن نرجع الى مقالة المقريزى والى المؤلفات المختلفة التى نشرت عن النقود الاسلامية ، وبصفة خاصة، المتحف الـــكوفى Museum cuficum لأدلر ، وكـــذلك مؤلف المســـيو تيخســين ، والى مقالة المسيو مارسيل من المسكوكات العربية والـــكوفية فى كتاب وصف مصر .

وقد استهجن بعض الناس عادة تدوين عبارات دينية فوق النقود ، فى ذلك الوقت ، واستهجنها بصفة خاصة قارئى القرآن الذين استشاطوا غضبا أو وجدوها بمثابة اهانة أن يروا اسم الله والرسول وآيات القرآن تساق فى لغة دارجة او سوقية (٧) . فوق نقود هى عرضـــة لأن يحملها اليهود والنصارى والكفار والرجال على غير طهارة والنساء وقت المحيض او غير متطهرات (*) ، بل أن بعض الفقهاء المسلمين قد حرم استخدامها على الناس عندما لا يكونون فى حالة الطهارة التى يوجبها الشرع .

ومع ذلك فان فقهاء آخرين لم يكونوا من الراى نفسه ، وقد اجاب امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز هذه الاجابة التى تسترعى الانتباه ، حين اقترح عليه احدهم ان يحذف هذه العبارات الدينية ، اتريدون ان تظن الامم اننا غيرنا عقيدتنا فى اله واحد وفى نبينا ؟!

---

(٦) وبصفة خاصة نقود بيبرس التى سبقت الاشارة اليها ، القطعة رقم ٥٤ (بالجدول) .

(٧) استخدم الخط الفارسى فى البداية .

(*) الترجمة هنا ترجمة للمعنى . (المترجم)

وبرغم ذلك ، فبعد هذا بوقت طويل فقد انتهى الأمر بذلك الرأى الذى كان ينظر الى هذه العادة باعتبارها رجسا ان انتصر وظهر على غيره من الآراء ، ولم يعد يوضع فوق العملات الا اسم الحاكم والقابه وتاريخ ارتقائه وتاريخ سك العملة والمكان الذى سكت فيه .

ثالثــا : اسماء والقاب الأمراء

وبالاضافة الى هذه العبارات الدينية ، كانت النقود تحمل فى بعض الأحيان اسم الخليفة أو الأمير الحاكم .

ويبدو أن ابا جعفر المنصــور ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٣٦ من الهجرة (٧٥٤ من تقويمنا) هو اول خليفة عباسى يأمر بوضع اسمه على النقود ، وان يكن من الملاحظ أن ذلك لم يحدث الا منذ العام ١٥٣ (٧٧٠ من تقويمنا) ، أما النقود التى تعود الى السنوات السابقة على ذلك فلم تكن تحمل سوى نصوص من القرآن .

وحين أصبح الأمير ابو العباس احمد بن طولون مطلق السلطة فى مصر (اى حين استقل تماما بحكم مصر) ، كما سبق لنا القول ، امر بأن تضرب دنانير لعله قد أمر بأن ينقش عليها اسمه .

ونتيجة لذلك ، فلسنا نعرف متى توقف تدوين أو نقش العبــارات الدينية فوق النقود المصرية بحيث لم تعد تحمل سوى أسماء والقاب الأمير الحاكم ، ولابد ان هذه العادة الأخيرة تعود الى ســلاطين آل عثمان ، ونعتقــد انها قد بدأت فى عهد مراد بن اورخان الذى ارتقى العرش فى العام ٧٦١ من الهجرة (١٣٦٠ من التقويم الميلادى) .

وكان اسم الأمير ينقش كاملا ، بالأحرف كاملة ، وليس فى شــكل توقيع او تأشير (طغراء) ، ويليه اسم والده ، جريا وراء العــادة التى نقلوها عن العرب .

وهكذا نستطيع ، عن طريق هذا التوسع فى نقش اسم والد الحاكم ، أن نميز السلاطين الذين يحملون الاسم نفسه ، فلم تكن لدى العرب عادة التمييز بين هؤلاء عن طريق أسماء رقمية كما نفعل نحن بالنسبة للوكنا ؛

فرانسوا الاول ، هنرى الرابع ، لويس الثالث عشر ، وحين نطلق اسماء مراد (٨) الثانى ومراد الثالث ومحمد الثانى ومصطفى الثالث ، فانما نفعل ذلك استجابة لعادة لتبعها نحن فى اوربا .

لذلك فنحن نقرا على العملات التركية اسماء :

مراد بن محمد
مراد بن سليم
محمد بن مراد
مصطفى بن احمد
سليم بن مصطفى

وتتميز الطريقة التى يتبعـــها الأوربيون فى الاشارة الى ملوكهم انها تدلنا على الترتيب الذى جاء عليه الامراء الذين يحملون الاسم نفسه ، فى حين ان الطريقة العربية ، لاتدلنا بشكل موضوعى بذلك فحسب ، بل انها تلقى مزيدا من الشكوك وعدم الدقة عندما يحـــدث أن يتكرر كل من اسم الاب والابن كما نجد ذلك عند كثير من السلاطين ، وهكذا نجد لدينا اثنين من السلاطين باسم محمد بن مراد ، او (طبقا لما اتبعناه فى الاشارة اليهما) محمد الثانى ومحمد الثالث ، واثنين آخرين باسم احمد بن محمد وهمـــا احمد A hmed الأول واحمد الثالث ، واثنين ثالثين باسم مصـــطفى بن محمد ، وهما مصطفى الأول ومصطفى الثانى .

وهناك عملات ذهبيـــة من الزر محبوب كتبت عليها الاســـماء هكذا بالحروف كاملة (٩) ، وهى تلك التى استمر ضربها حتى الوقت الذى شاع فيه بصفة تكاد تكون عامة تمثيل اسم السلطان على شكل نوع من التوقيع او التأشير ، وقد جاءت هذه العـــادة من القسطنطينية ، ويطلق اســـم

---

(٨) مراد هو ما نطلق عليه اسم امورات Amurath.

(٩) انظر لوحات النقود ، الاشـــكال ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، وهى التى رتبت فى جدول النقود الذهبية بالأرقام من ٢٧ الى ٣١ ، ٣٩ ، ومن ٤١ الى ٤٤ .

طغراء (١٠) على الحروف أو التوقيع المختصر للسلطان .

اما قطع الفندقلى ، وكذلك القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى، وكذلك الربعيات وقطع المدينى ، بل واحيانا قطع الجديد ، فلم تكن تحمل على الوجه ا سوى هذه الطغراء ، التى تشغل كل وجه القطعة ، اما وحدها ، واما بصحبة بعض الزخارف المنقوشة على هيئة ورود صغيرة والتى تستخدم بمثابة زينة .

واما فى العملات الذهبية التى يكتب فيها اسم الأمير على شكل توقيع او تاشير فتشغل الطغراء الجزء الأعلى من الوجه ا ، كما يمكننا أن نرى ذلك فوق القطع الذهبية التى رسمناها فى الاشكال أرقام ١٢ ، ١٣ (من اللوحة الثانية) و ٥ (من اللوحة الأولى) [١٠ ، ١٢ ، ١١ من اللوحة الأصلية بهذا الترتيب] . وهذا الرمز أو التوقيع ، طبقا لما يورده المسيو تيخسين لا يمثل فقط اسم السلطان مجدولا ومتشابكا فى خطوط ، بل انه يصور كذلك ، اذا ماتطرنا اليه من الجانب ، فارسا يجرى وقد اطلق لحصانه العنان ، وهو امر يبدو بالنسبة للمسلمين اختراعا حاذقا ، يتناسب بصفة عامة مع الروح القتالية عند الاتراك وهم الذين كانوا يفضلون القتال على ظهور الخيل فيما مضى .

ومن جهة اخرى ، فصحيح ان العرب ، شانهم فى ذلك شان الافريق فيما مضى ، فى اوقات انحدار الذوق السليم ، وكما هو الحال عند كتابنا ممن يتمتعون بمهارة يدوية تفوق مهارتهم فى التعبير ، يولون اهمية كبرى لهذه اللعبة الصبيانية التى يصورون فيها عند كتابتهم ، وبواسطة الحروف وخطوط الريشة الطيور والحيوانات المختلفة الخ ومع ذلك فان فكرة محاولة تشبيه تاشير السلطان برجل يمتطى جواده قد جاءت فيما يبدو من بعيد ، بل تبدو ايضا متكلفة ومصطنعة باكثر مما نجد عليه غالبية انتحالاتهم .

اما الأمر المؤكد فهو اننا نستطيع أن نميز فى هذه الرموز ، بالاضافة الى الخطوط المختلفة ، التى لا تستخدم فى العادة الا على سبيل الزخرفة ،

---

(١٠) طغرا (او طغراء) ، وهى كلمة تركية ، تختلف عن كلمة طغراى التى تعنى الحقيقة والتى يقدمها المسيو تيخسين باعتبارها اشتقاقا من هذه الكلمة الدالة على توقيع او تاشير السلطان .

حروفا من اسم السلطان مجدولة ومتداخلة على نحو قريب الشبه من شكل الطغراء او التأشير . ونلاحظ فى بعض الأحيان كذلك اسم والد السلطان، كما نلاحظ بصفة دائمة وجود لقب خان (١١) ومعناه الامبراطور .

ويقدم المسيو تيخسين فى مقدمته لمؤلفه من النقود عند المسلمين ، ص ١٩ وما بعدها ، سلسلة الخلفاء الاول ، وخلفاء الأمويين ، وخلفاء العباسيين الذين ظلت مصر تابعة لامبراطوريتهم لوقت طويل ، ويقدم فى ص ١١٤ سلسلة الخلفاء الفاطميين الذين سيطر بعض منهم على مصر ، وفى ص ٢٣ سلسلة الخلفاء العباسيين الذين تولوا الخلافة التى خلفتها سلاطين مصر بعد موت المستعصم بالله ، وفى ص ٢٨ سلسلة الايوبيين الذين اتخذوا فى مصر لقب ملك ، اما بالنسبة لقائمة المماليك فقد احال الى قوائم المسيو دى جنى M. de Guignes ، ويقدم فى النهاية فى ص ١٧٣ قائمة بسلاطين القسطنطينية ، والتى ينبغى ان نضيف اليها اليوم اسماء مصطفى بن عبد الحميد او مصطفى الرابع الذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١٢٢٢ (٢٧ فبراير ١٨٠٨) ومحمود بن عبد الحميد أو محمود الثانى او محمد السادس الذى ارتقى العرش فى ١٢٢٣ من الهجرة (١١ اغسطس ١٨٠٨) .

وكان الحكام او الأمراء يضيفون بصفة عامة كنيات والقابا مختلفة الى اسمائهم .

وكانت هذه الالقاب فى العادة القابا دينية مثل عبد الله اى خادم الرب ، والظاهر بأمر الله الذى سما او انتصر بمشيئة الله ، والناصر لدين الله اى الذى يعمل على نصرة الدين ، والمنصور بالله والمستنصر بالله اى الذى ينصره الله او يستمد من الله النصر . وهذه الاضافة « بالله » قد استخدمها على التوالى كافة الأمراء العباسيين على وجه التقريب والحقوها هم بكنياتهم بدءا من المعتصم بالله بن هارون الرشيد الذى بدأ حكمه فى العام ٢١٨ من الهجرة (٨٣٣ من تقويمنا) وحتى المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين المقيمين ببغداد والذى لقى حتفه

(١١) يقال على الدوام الخان الاكبر للتتار .

فى العـــام ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) حين استولت على هـــذه المـــدينة قوات امبراطور المغول منكوخان بقيادة هولاكو .

اما الخلفاء من سلالة العباسيين الذين نصبهم ســـلاطين مصر او اعترفوا بهم عقب موت المستعصم بالله تاركين لهم ظلا من السلطـــة او بمعنى اصح لقبـــا لا فاعلية له وشرف تدوين اسمهم على العملات النقدية فقد ظلوا فى غالبيتهم ، يضيفون الى القابهم كلمة « الله » بدءا من المستنصر بالله فى العام ٦٥٩ هـ (١٢٦٠ من تقويمنا) حتى المتوكل على الله آخر الخلفـــاء العباسيين الذى اصـــطحبه السلطان سليم الاول معـــه الى القسطنطينية بعد ان تم له غزو مصر (١٢) .

وقـــد اتخذ الخلفـــاء الفـــاطميون القـــادمون من افريقيا واسبانيا كنيات مشابهة .

وتتشابه هذه العبارات الدينية الملحقـــة باسماء الخلفـــاء مع تعبير Dei gratiâ اى بفضل الله والتى دونت لوقت طويل ، اما كاملة وأما مختصرة فوق عملات كثير من الأمراء المسيحيين ، وبصفة خاصة فوق النقود الفرنسية .

اما الالقاب التى اتخذتها الأسرة الأيوبية التى بدا حكمهـــا لمصر فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) ، والتى تسمت على هذا النحو باسم ايوب والد صلاح الدين فقد كانت تنتهى بكلمة الدين (١٣) اى عقيدة الاسلام بدلا من ان تنتهى بكلمة الله اى الرب ، مثل صلاح الدين اى اصلاح او امن الدين ، ونصر الدين بمعنى دعم ومساندة الدين ، وسيف الدين ونجم الدين وغياث الدين اى حاميه ، وهذه الكنية الأخيرة كانت الكنية التى اتخذها المعظم (١٤) الذى بدا حكمه فى العام ٦٤٧ هـ (١٢٤٩ م) والذى انتهت بنهاية حكمه

---

(١٢) فى العام ٩٢٢هـ (١٥١٦م) امر سليم كذلك بان يشنق على احد ابواب القاهرة (باب زويلة) طومان باى اخر سلاطين مصر ، وقد تم ذلك فى العام ٩٢٣ هـ (١٥١٧ من تقويمنا) .

(١٣) عندما تاتى اداة التعريف ال امام كلمة تبدا بحرف من الحروف التى يسميها العرب الحروف الشمسية ، يحل اول حرف فى الكلمة عند النطق محل اللام فبدلا من ان تقول تقى الدين (بتسكين اللام وكسر الدال) تقول ادين (بحذف اللام وتشديد وكسر الدال) .

(١٤) ولكنه اشتهر باسم توران شاه .

الأسرة الايوبية . وفى بعض الاحيان كانت هذه الالقـــاب تاتى للتفخيم أو للتعظيم مثل الملك العادل ، والسلطان الأعظم اى بالغ القوة والنفوذ ، والناصر ، وتميز هذه الـــكنية او اللقب بشـــكل خاص ســـلالة المماليك الشراكسة الذين استولوا على حكم مصر .

وكان الأيوبيون فى مصر ، بدءا من صلاح الدين فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) حتى المعظم غياث الدين ، يسبقون اسمهم بلقب الملك ، وسار على نهجهم كل من المماليك البحرية والمماليك الشراكسة .

اما لقب سلطان فقد اتخذه امراء متفرقون منذ زمان ضـــارب فى القدم ، وتبناه بشكل دائم الاباطرة الاتراك فى القسطنطينية وجعلوه على الدوام يسبق اسماءهم .

وكانوا يضيفون بعد اسمهم واسم آبائهم ، سواء كانت النقود تحمل الاسم كاملا او فى شكل تاشير او طغراء ، كلمة خان ، وكنـــا نقرأ على الوجه الثانى (ب) من العملة هذه الكلمات مرتبة فى اربعة سطور :

سلطان البرين

وخاقان البحرين

السلطان بن

السلطان (١٥)

ولم تختلف هذه الالقاب قط فوق العملات الذهبية من الزرمحبوب منذ زمان طويل ، وتنتسب اقدم قطعة راينا عليها هذه الالقاب لمراد بن سليم الذى ارتقى العرش فى العام ٩٨٢ هـ (١٥٧٤ من تقويمنا) ، ولعلهاكانت تنتمى لفترة سابقة ، بيد اننـــا نجد انفسنا نعود فى غالبية الأحيان ،فوق النقود الذهبية التذكارية ، الى حواشى قديمة ، فبدلا من ان يوضع اسم السلطان فى شكل تاشير او طغرا ، نجدهم يعودون فى بعض الأحيـــان الى عادة كتابة اسم السلطان بكل حروفه ، وبدلا من القاب الحاكم التى

---

(١٥) البرين : اى الأرضين اى اوربا وآسيا ، والبحرين : اىالبحر الاسود والبحر الابيض المتوسط ، اما كلمة خاقان فتعنى عنـــد التتـــار كلمة : ملك .

انتهينا من ذكرها ، نراهم يعاودون استخدام القاب اخرى كانت مستعملة فى ازمنة اسبق ، وهكذا نقطع على القطعة الذهبية التذكارية المرسومة فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الاولى والتى لا تحمل قط تاشيراً او طغراء ، وعلى الوجه ا منها :

سلطان مصطفى
بن احمد خان
عز نصره ضرب
فى مصر سنة
١١٧١ [اى فى العام ١٧٥٧ من تقويمنا]

وعلى الوجـــــه ب :
ضارب النضر
صاحب العز والنصر
فى
البر والبحر
٨٧ [اى فى العام ٨٧ـــ١١ هـ ويوافق ١٧٧٤ م]

وهى السنة التى ضربت فيها هذه العملة التى لابد أن ننسبها الى المملوك محمد بك (ابى الذهب) الذى خلف فى هذا العام على بك الشهير والذى جمع الى سلطة شيخ البلد التى اغتصبها من سيده وولى نعمته على (بك) ، لقب باشا الذى انعم عليه به السلطان مصطفى .

وهذه الصيغة هى على وجه الدقة الصيغة نفسها التى نجدهافوق العملات الذهبية التى يذكرها المسيو تبخسين والتى تنتمى لعهود عديدة كما تدل على ذلك ســـنوات التنصيب او التتويج ٩٧٤ هـ (١٥٦٦ م) ، ٩٨٢ هـ (١٥٧٤م) ، ١٠٠٣ هـ (١٥٩٥م) ، ١١٤٣ هـ (١٧٣٠م) والتى ضربت فى القسطنطينيـــة والقـــاهرة والجزائر المدينـــة وتونس المدينـــة وطرابلس (١٦) ، وهى الصيغة نفسها كذلك التى نجدها على نقود ذهبية ذات قطر اقل والتى نشرها المسيو بونفيل Bonaville برقم ١٦ عن النقود الذهبية التركية التى ضربت فى عهد على بكّ ، كما سنوضح فيما بعد ،

---

(١٦) ص ١٨٠ من مقدمة كتاب فن النقود والمسكوكات عند المسلمين.

اما السنة التى صنعت فيها وهى ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) ، فهى سابقة باربع سنوات على تلك السنة التى ضربت فيها القطعة الذهبية التى ورد ذكرها من قبل .

رابعا : الاسماء والالقاب والحروف المميزة لنواب السلطان والحكام فى مصر الخ

فى بعض الاحيان كانت النقود تحمل ، بالاضافة الى اسماء الملوك او السلاطين الذين كانت مصر تابعة لهم ، اسماء النواب او اسم ابن الخليفة المرشح ليكون خليفته (ولى العهد) واسم حاكم مصر الخ مع اضافة كلمة « مما امر به الخليفة » (١٧) فى بعض الاحيان او « مما امر به » (١٨) احيانا اخرى ، او بدون هذه العبارة فى غالبية الاحيان ، وكما نرى على سبيل المثال ، فوق دينار حصلنا عليه واوردنا هنا حواشيه ، التى بدت لنا بالغة الاهمية اذ بينت عليه سنة ومكان الصنع .

ويحمل الوجه ا النصوص القرآنية نفسها التى نجدها على الدينار الذى تناولناه فى ص ٣٥٣ من هذه الدراسة ، فيما عدا اننا نجد فى منتصف القطعة ، اعلا الرمز ، اسم المامون ، وهو الخليفة المسلم السادس والعشرون ، والسابع من خلفاء العباسيين ، والابن الثانى لهارون الرشيد والذى بدا الحكم فى العام ١٩٨ هـ (٨١٣ من تقويمنا) .

وعلى الوجه ب ، فى منتصف القطعة ، وفوق صيغة : محمد رسول الله ، نقرأ اسم : « طاهر » ، وعند اسفل هذه الصيغة نجد اسم : السرى . اما طاهر ، فكان الوزير ، وكان يتمتع بكل ثقة ومحبة المامون الذى منحه بعد ذلك بوقت قصير حكم اقليم خوراسان وكل الشرق حيث استقل بالامر هناك ، اما السرى فكان حاكما لمصر ، والذى توفى بها فى العام ٢٠٥ من الهجرة (٨٢٠ من تقويمنا) .

---

(١٧) حول هذه الصيغة ، انظر المرجع السابق ، تاليف تيخسبن ، ص ٦٦ وما بعدها .

(١٨) مع بناء الفعل للمجهول .

أما على حواف القطعة ، وبدائرها فنقرا :

بسم الله ضرب هـذا الدينـار بمصر سـنة ثلث (ثلاث) ومايتين
(أى ٨١٨ — ٨١٩ م) .

وهذا التاريخ يثير الفضول حيث كان ابراهيم بن المهدى قد حل فى الخلافة محل المأمون فى العام ٢٠٢ من الهجرة (٨١٧ أو ٨١٨ م) وان كان قد عزل فى العام ٢٠٣ من الهجرة (٨١٨ أو ٨١٩ م) ، وتبرهن هذه المسكوكة التى نتعرض لها هنا ان السلطة قد اعيدت الى المأمون فى العام ٢٠٢ من الهجرة ، او تدل على الاقل ، ان النقود حتى هذه السنة كانت لاتزال تضرب باسمه .

ولم يكن يدون فوق العملات المختلفة — فيما نرى — سـوى اسم الوزير او نائب الخليفة ، برغم ان هذا الوزير لم يعلن نفسه قط مستقلا ، فى حين رأينا ان هؤلاء الذين استولوا على السلطة ، فى ازمنة اخرى ، واعلنوا من انفسهم ملوكا او سلاطين ، قد ظلوا يحتفظون ، على النقود التى امروا بأن توضع عليها اسماءهم والقابهم ، بأسماء الخلفاء الذين لم يعودوا يعترفون لهم بسلطة على الاطلاق ، وذلك اما لكى يقدموا لهـؤلاء ولاء لن يترتب عليه اى التزام ، واما لكى لا يدخلوا الشكوك على مسكوكاتهم الجديدة التى امروا بصنعها .

وفى عصور اكثر حداثة ، اضاف شيخ البلد (حاكمها او سيدها)(١٩) والباشوات والبكوات الذين كانت تتبعهم دور سك النقود (الضربخانة) الحرف الأول او الحرفين الأولين من اسمائهم على قطع النقود ، فى عهود مختلفة ، كعلامات مميزة ، وكانت هذه الحروف توجد فى اماكن متفرقة ، فنجدها على الفندقلى نحو اسفل القطعة ، على الوجه ب قبل أو بعـد تاريخ التنصيب او التتويج والمعبر عنه بالارقام ، كما يمكننا أن نرى ذلك على قطعة الفندقلى المرسومة فى الشكل رقم ٨ من اللوحة الثانية (٤ من اللوحة الأصلية) وعلى النصفية (نصف فندقلى) المرسومة فى الشكل

---

(١٩) لقب او منصب لايرجع انشاؤه الى ماقبل العـام ١١٦٧ من الهجرة [١٧٥٣ م] .

رقم ٤ من اللوحة الأولى (٧ من اللوحة الاصلية) (٢٠) حيث نجد الرقم ١١٤٣ وهو سنة تنصيب او تتويج محمد بن مصطفى (١٧٣٠ من تقويمنا) مسبوقا بالحرف س (٢١) . وتوجد قطع اخرى من الفندقلى تعود للعهد نفسه ، نرى عليها سنة التنصيب نفسها متبوعة بحرف ن .

ونلاحظ كذلك ، على قطع فندقى القسطنطينية ، وبشكل خاص فوق القطع التذكارية (او الاستهلالية اى التى تضرب عند مستهل العام الهجرى الجديد) منها حروفا مميزة على الوجه ب نحو أعلا القطعة . وفوق حرف الباء من كلمة ضرب (*) ، وتلك هى قطع الفندقلى التى نشرها المسيو بونفيل بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ عن النقود الذهبية فى تركيا .

ونجد هذه الحروف الأولى فوق العملات الذهبية ، وعادة على الوجه ب عند نهاية السطر الثالث من الحاشية ، فوق الحرف الاخير من كلمة ابن وهو النون (٢٢) ، فى مكان الزخرف المرسوم على شكل ورود صغيرة او فى مكان الطغرا التى نلاحظ وجودها على قطع نقود ذهبية اخرى وفوق الحرف نفسه .

أما العملات الذهبية التى لا تحمل حروفا اولى او طغرا ، والتى ضربت فى عهد مراد بن أحمد (٢٣) ، الذى اعتلى العرش عام ١٠٣٢ هـ (١٦٢٣ م) والتى رسمناها فى الشكل رقم ١١ من اللوحة فتحمل « لام الف » (لا) .

ونلاحظ على الوجه ا للقطعة الذهبية التى نشرها المسو بونفيل تحت رقم ١٦ ، اللوحة الثانية ، عن النقود الذهبية التركية ، والتى نجد

---

(٢٠) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، وانظر ايضا عقب هذه الدراسة قطع الفندقى المذكور بجدول النقود بارقام ١١ ، ١٣ ، ١٤ .

(٢١) انظر الجدول ، القطع من ١٠ الى ١٤ .

* تبدو هذه الحروف فى رقم ٦ أ وتقابل ـ او ح ، وفى الأرقام ٧ ، ٨ عين (عـ ـــ ع) أو عـ ب ولعلها الحروف الأولى لكلمتى عبد الله

(٢٢) بن أو ابن ، وأحيانا تقرأ هذه وأحيانا تقرأ تلك فوق قطع النقود ، وان كنا نقرأ الأخيرة فى اغلب الأحيان .

(٢٣) Amurath IV.

حواشيها وأطرها هى الأطر والحواشى نفسها التى للمسكوكات الذهبية التذكارية التى عملنا على رسمها فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى (١٢ من اللوحة الاصلية) عند اعلى القطعة ، وفى مكان الاطار الوردى الذى تحمله العملة المشار اليها (رقم ٦ من اللوحة الاولى فى هذه الدراسة) وجود حرفى العين واللام ، وهما الحرفان الأولان من اسم على بك ، موضوعين بعد كلمة سلطان وفوق كلمة مصطفى ، اما على الوجه فنجد الرقم ٨٣ الدال على ان هذه القطعة قد ضربت فى العام ١١٨٣ من الهجرة (١٧٦٩ او ١٧٧٠ من تقويمنا) وهى الفترة التى استقل فيها على بك ، وعلى هذا فان على بك لم يامر قط بضرب النقود بسكته الخاصة (اى باسمه) كما يذكر المؤرخون (٢٤) ، وانما ضربها بسكة السلطان الحاكم مصطفى بن احمد ، فهو اذن لم يفعل سوى ان انتهج نهج شيخ البلد عندما امر بنقش الحروف الأولى من اسمه فوق قطع النقود .

اما القطعة الذهبية التى نشرها بونفيل برقم ٩ من اللوحة الأولى الذهبية التركية فتحمل حرف صاد (ص) (٢٥) ، وقد ضربت هذه القطعة فى القاهرة فى عهد السلطان عثمان بن مصطفى الذى ارتقى العرش فى العام ١١٦٨ من الهجرة (١٧٥٤ من تقويمنا) .

اما القطعة الذهبية التى رسمناها نحن فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الأولى (١١ من اللوحة الأصلية) والتى ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى بن احمد الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من تقويمنا) فتحمل حرفى الميم والدال (٢٦) ، ويلاحظ وجود هذين الحرفين

---

(٢٤) Volney, Voyage en Egypte et en Syrie, p. 110, 1er Vol, édit 1787.

(٢٥) وهو يقابل حرف الـ s عندنا ، وقد اتفقنا عند اعداد وصف مصر على ان نجعل الـ s الفرنسية مقابلة للسين او الصاد اذ نحن لانستطيع فى حروفنا أن نبرز الفرق القائم بين النغمتين الصوتيتين لهذين الحرفين العربيين . ويلجأ بعض المهتمين ، حتى يفرقوا بين الحرفين ، أن يجعلوا الـ sh مقابلة للصاد . انظر التنويه الوارد عقب مقدمة وصف مصر (وقد وردت عقب مقدمة المسيو فورييه ، التى نشرناها ملحقة بالمجلد الأول من الترجمة العربية ، الطبعة الثانية — المترجم) .

(٢٦) مد ، ولعلهما اختصار لأحمد أو محمد .

تنسبهما على قطعتين ذهبيتين نشرهما المسيو بونفيل ، احداهما تذكارية برقم ١٥ والاخرى عادية نشرت برقم ١٤ (اللوحة الثانية من النقود الذهبية التركية) ، وقد ضربت كلتاهما فى القاهرة فى العهد نفسه والسنة نفسها التى ضربت فيها القطعة الذهبية التى نشرناها نحن ، وان كان ذلك قد تم بسكة مغايرة ، كما نستطيع أن نرى ذلك عن طريق الاختلاف البين سواء فى حبيبات الاطار أو فى حروف الكتابة .

وتتميز كل واحدة من هذه العملات الثلاث بانها تحمل ، الى جانب الحروف المميزة التى انتهينا من الحديث عنها ، رقما يدل على سنة الصنع ، وهو رقم لا نجده فى غالبية القطع الذهبية الأخرى اذ ان الحرف المميز يشغل مكانه (اى مكان الرقم) .

وتحمل القطع الذهبية الاخرى ، التى تدخل ضمن جدول العملات الملحق بهذه الدراسة ، بارقام مسلسلة هى ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، والتى تعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم عام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) ، وفى مكان التاشيرة او الطغراء المميزة الحرفين ميم طاء أو ميم صاد (٢٧) .

وهناك قطع ذهبية اخرى ، وردت برقم ٢٧ (اللوحة رقم ٣ من النقود الذهبية التركية للمسيو بونفيل) ، ضربت فى القاهرة ، فى عهد سليم الذى تولى الحكم فى العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ من تقويمنا) تحمل الحرفين : الف وسين (ا س) ، وهما الحرفان الاولان من اسم اسماعيل بك الذى ترك له حسن ، قائمقام باشا ، حكم مصر ، بعد حملته ضد البكوين ابراهيم ومراد ، والذى مات فى جائحة الطاعون الشهيرة بالقاهرة فى العام ١٢٠٥ من الهجرة (١٧٩١ من تقويمنا) .

واخيرا ، فهناك بين قطع النقود الذهبية والنصفيات التى ضربت (فى مصر) فى عهد الاحتلال الفرنسى عملات ضربت بمعرفتنا ، وقد احتفظنا ببعض منها ، وكان الحرف المميز الذى نقشناه عليها هو الحرف الفرنسى b ، وهو الحرف الأول من اسم القائد العام بونابرت **Bonaparte**.

---

(٢٧) مـ صـ ، وقد تكون مص او مط .

أما فيما يختص بالغروش التى امر على بك بضربها ، فان الحروف الاولى من اسمه توجد على الوجه ب عند اعلى القطعـــة ، وفوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وفيها نجد حرف اللام متحدا بحرف الباء من كلمـــة ضرب ، عن طريق واحدة من هذه الزخارف المتكلفة الشائعة عند الكتاب العرب ، بطريقة تجعل منهما لاما وياء (لى) الأمر الذى تتكون معه كلمة على باكملها كما نستطيع أن نرى فوق القطعة ذات الأربعين مدينى التى معنا والتى رسمناها فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثالثـــة (و ١٦ من اللوحة الاصلية) وفوق القطعة ذات العشرين مدينى والتى رسمناها فى الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ من اللوحة الاصلية) .

وتتميز قطع المدينى التى ضربت فى عهد على بـــك بنفس الحروف الأولى والتى رتبت بطريقة مشابهة ، وقد نشرنا صورة واحدة منها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة (٢٠ من اللوحة الاصلية) . وفى الوقت نفسه فاننـــا نجد فى غروش على بك خاصية بالغة الاهمية ، اذ راق له ان يغير فى سنة الاصدار (أو السنة التى تحملها القطعة النقدية)فجعلها سنة ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) بدلا من العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان مصطفى ، ان مادفعه لتجديد كهذا ، لم يسمح لنفسه به عند اصدار عملات اخرى هو بلا جدال رغبـــة خفية من جانبه فى تحسس الوقت الذى يمكنه فيه أن يعلن استقلاله أو فقط تلمس السنة التى ينشىء فيها فى مصر صناعة هذه العمـــلات ، ولم يحتفظ على بك فيها مطلقا الا بطغراء السلطان الحاكم ، بحيث لانستطيع القول مطلقا بأن هذه العملات النقدية نفسها برغم انها من انشائه ، اى من انشاء على بك ، قد ضربت بسكته .

وحتى وقت قليل ، لم يستطع احد ان يقدم تفسيرا لمعنى او لسبب استخدام هذه الحروف التى نلاحظ وجودها فوق كثير من العملات التركية، والتى ـ أى الحروف ـ بدت فوق نطاق الحصر او بغير ذات معنى، لكننا سنوف نستخدمها ، أذا ماتوصلنا الى معرفة أسماء الحكام من مشايخ البلد والباشوات او البكوات الذين تشير اليهم هذه العملات ، والى معرفة الزمن الدقيق أو المحدد (لتوليهم السلطة) فى تحديد فترة الصنع بدقة ،بالاضافة الى كل ماسبق ، لأن هذه الحروف تاخذ عادة فوق القطع التى نلاحظها

عليها، مكان الأرقام التى كانت ستستخدم فى الدلالة على سنة تولى الحكم او سنة الصنع فى حين لم تكن القطعة تحمل الا سنة تنصيب السلطان كما سنرى عند الحديث عن تاريخ الاصدار .

خامسا: الأدعيات او الأمانى المرجوة للأمير الحاكم

وهذه صيغات مهذبة فى شكل دعوات وامنيات ، يتم التعبير عنها بأسلوب متميز نجده بصفة خاصة عند العرب ، بفعل عادة ضاربة فى القدم ، وتضاف رغبة فى التكريم بعد اسماء كبار الشخصيات عندما يرد ذكرها ، مثال ذلك اسماء النبى وآل بيته والسلاطين او الحكام . واكثر الصيغات التى نقرؤها ، من هذا النوع ، فوق المسكوكات وقطع النقود هى : صلى الله عليه وسلم ، خلد الله ملكه وسلطانه ، خلد الله ملكه ، دام ملكه — وهذه الأدعية الأخيرة هى ما تحمله القروش او العملات التى لا تحمل طغراء السلاطين والمضروبة فى القسطنطينية ، والتى اورد المسيو بونفيل رسوما لها فى مؤلفه ، وتعود أولاها ، وهى المرسومة فى الشكل رقم ١ ، لعهد مصطفى ، الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ من تقويمنا) ، أما الثانية والتى رسمت فى الشكل رقم ٤ فتعود الى عهد عبد الحميد ، الذى ارتقى العرش فى العام ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) .

اما الصيغة التى شاعت منذ وقت طويل فهى : عز نصره ، ونجدها فى الوقت نفسه الذى نجد فيه الأدعية السابقة (دام ملكه) ، منقوشة فوق قطعة نقود تعود الى عهد بايزيد ، ثم نجدها وحدها فوق قطعة نقد ذهبية من عهد سليمان بن سليم الذى ارتقى العرش عام ٩٢٦ هـ (١٥٢٠ من تقويمنا) ، ونلاحظ ان نقوش هذه القطعة هى النقوش نفسها التى سبق ان ذكرناها فى ص ٣٥٩ من هذه الدراسة .

وتشكل هذه الأدعية وحدها احد عناصر النمط الذى شاع استخدامه من العملات الذهبية على يد السلاطين منذ مايقرب من ثلاثة قرون ، كما يمكننا ان نرى فوق العملات الذهبية المختلفة التى رسمناها فى اللوحة

الملحقة بهذه الدراسة (٢٨) .

ونجد هذه الصيغة نفسها على الوجه ا لقطع الزرمحبوب تالية لأسماء السلطان ، بعد كلمة خان ، بالنسبة للقطع الذهبية التى تحمل اسم السلطان مكتوبا بحروفه كاملة (٢٩) واسفل طغراء السلطان بالنسبة للقطع التى تحمل اسمه فى شكل تأشير او طغراء (٣٠) . ثم نجد هذه الصيغة نفسها عند اعلا القطعة على الوجه ب بالنسبة لقطع الربعيات (٣١) ، وتقابل هذه الأدعيات تلك التى كانت تستخدمها فرنسا .

Domine, salvum fac Rег m.

اى **حفظ الله الملك** ، وهى التى نجدها محفورة على حواف نقودنا .

سادسا : المدن التى تسك فيها النقود

لم تكن المسكوكات القديمة تحمل اسم المدن التى ضربت فيهما ، ولدينا على ذلك امثلة عديدة ، ذكرنا اثنين منها صص ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، من هذه الدراسة ، بالاضافة الى مثال آخر سيرد ذكره فى صفحة ٣٦٧ .

وقد استقرت منذ وقت طويل وبشكل مستمر عادة ذكر المدينة التى تضرب فيها النقود .

لكن المصريين المحدثين لم يستخدموا ، مثلما فعلت شعرب اخرى كثيرة ، عند الاشارة الى المدن او دور سك النقود ، رموزا او اشارات متفقا عليها او اختصارا او حرفا واحدا كما تحمل كل العملات الفرنسية

---

(٢٨) الوجه ا للأشكال ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ والوجه ب من الشكل رقم ١٥ (من الطبعة العربية) .

(٢٩) انظر اولا : القطعتين رقمى ١٠ ، ١١ حيث تتجزأ فيهما هذه الصيغة : عز ونجدها فى نهاية السطر الثانى ، ونصره ونجدها فى بداية الثالث ، ثانيا : القطعة رقم ٦ حيث نجد الصيغة كاملة فى نهاية السطر الثانى ، ثالثا : القطعة رقم ١٤ حيث نجد الأدعية نفسها فى بداية السطر الثالث .

(٣٠) انظر القطع المرسومة فى الأشكال ٥ ، ١٢ ، ١٣ .

(٣١) انظر الشكل رقم ١٥ .

حتى اليوم ، ويجدر بالذكر ان هذا الحرف ليس هو بالضرورة الحرف الاول من اسم المدينة اذ يشار الى باريس بالحرف A والى لاروشيل la Rochelle بالحرف H الخ (٣٢) .

ويخيل الينا ان النقود لا يمكنها ان تقدم ما ننشده من الوضوح فى مجال الدلالات او الرموز ، اذا نحن نظرنا اليها باعتبارها ابنية او منشئات تاريخية ، ان الاختصارات لا تكون ضرورة لا مفر منها الا حين تقتضى ذلك قلة اتساع سطحها ، ومن الأفضل الا تمس هذه الاختصارات سوى الكلمات بالغة الشهرة او المألوفة للغاية ، وكذلك الكلمات الأقل اهمية والتى نستطيع ان نحدسها بسهولة . لا شيء اذن يمكنه ان يحول دون ان نضع فوق عملاتنا اسم المدينة (التى سكت فيها) كاملا او مختصرا او على الاقل ان نشير اليها بالحرف الأول من اسمها .

اذن فقد كان المصريون ، ولا يزالون ، يكتبون اسم المدينة كاملا ، ولكى يكون الأمر بعيدا من اى شك فانهم يكتبونه مسبوقا بكلمتى :ضرب فى ، ونقرأ اسم المدينة فوق كلمة « سنت » على الوجه ب خلف التأشير أو الطغراء وذلك فوق قطع الفندقلى ، وربعيات الفندقلى وكذلك فوق القطع ذوات الاربعين مدينى وذوات العشرين مدينى وفوق قطع المدينى ايضا ، اما فوق العملات الذهبية الأخرى ونصفياتها ، سواء كانت تحمل طغراء او كانت بدونها (٣٣) فاننا نجدها على الوجه ا فوق سنة الاصدار مباشرة ، ومتبوعة فى السطر نفسه بكلمة « سنت » مكتوبة بحروف اصغر بكثير .

وتحمل القطعة رقم ٢٥ اسم المدينة : مصر ، موضوعا فى اعلا القطعة ، فوق اسم السلطان محمود ، ويرجح ان كانت فوقها بعض حروف

---

(٣٢) بخصوص الحروف الدالة على المدينة او الدار التى سكت فيها النقود ، انظر مؤلف المسيو بونفيل ص xxii ، وكان يشار الى مدينة بو بعلامة مميزة هى شكل بقرة ، بدلا من استخدام الحروف.

(٣٣) انظر على وجه التحديد الأشكال ١، ٢، ٣، ٤، ٧، ٨، ٩، ٦، وكذلك الأشكال من ١٥ الي ٢٦ فيما عدا الشكل رقم ٢٥ .

لم نستطع تبينها ولم يستطع الحفار بسبب انطماسها ان يتمثلها عند حفره الشكل نفسه (رقم ٢٥) .

وفيما مضى ، كان اسـم المـدينة ياتى مسبوقا بحرف الجر ب (٣٤) ويقابل عندنا حرفى الجر à, par ثم استبدل به نهائيا ، ومنـذ وقت طويل حرف الجر فى (٣٥) ويعنى عندنا a, dans .

اما مدن مصر ، التى كانت تضم فى الماضى دورا لضرب النقود فهى الاسكندرية ، والمنصورة ، وقوص والفسطاط او مصر العتيقة ، والقاهرة او مصر (بفتح الميم) .

والاسكندرية هى المدينة التى نطلق عليهـا نحن اسم Alexandrie، ودار سك النقود فى هذه المدينة البالغة القدم ، والتى تتمتع منذ اسسها الاسكندر بتجارة هائلة ، هى بالضرورة سابقـة على دور ضرب النقـود الاخرى ، اذا كانت لاتزال تعمل فى القرن السادس الهجرى (الثالث عشر من تقويمنا) ، ولم تكن دار سك النقود بالمنصورة قد انشئت بعد ، حتى

---

(٣٤) بدمشق ، بمصر (بفتح الميم) بالقاهرة .

(٣٥) الطريقة التى ترسم بها هذه الكلمة تسترعى النظر ، فحرف الياء يلتف ويستطيل ليقسم وجه القطعـة الى قسمين ، انظر الاشكال ١، ٢، ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١ ، ومن ١٤ الى ٢٤ ثم ٢٦ ، اما فى القطع الذهبية ونصـفياتها . التى تحمل طغراء او التى لا تحمل هـذه الطغراء يستطيل حرف الباء من كلمة ضرب كذلك اسفل الياء من كلمة فى بطريقة يشكل معها هذان الحرفان خطين متوازيين يمضيان الى نهاية القطعة . انظر القطع ٥ ، ١٢ ، ١٣ . وفى بعض الاحيان نجد الياء غير منقوطة كما توضح ذلك اغلبية القطع المرسومة فى اللوحة الملحقة بهذه الدراسة ، وفى احيان اخرى توجد نقطتان اسفل الباء والى اليسار منها كما نجد فى القطع ارقام ٤، ٧، ٨، ١٦، ٢٢، ٢٣، ٢٦ وفى احيان ثالثـة توضع النقطتان فوق الياء على جانبى طغرا السلطان كما نجد ذلك فى الشكل رقم ١٢ .

واخيرا نجد فى القطع الذهبية ونصفياتها ، التى تحمل تاشـيرا او طغراء ، حرف الجر فى قد انتقل لياخذ مكانه اسفل الطغراء مبـاشرة ، ونجدها فى ترتيب الكلمات المكتوبة الاولى من نقوش الحاشية وان كانت فى ترتيب النطق تاتى الرابعة ولابد ان تسبق كلمة مصر كما يحـدث فى بقية القطع الاخرى ، وهذا التبديل فى ترتيب الكلمات امر شائع الحدوث فى الـكتابة العربية .

هذا العهد ، وقد بنيت المنصـورة ، التى كان مؤلفونا القدامى يسمونها la mans u'e ؛ بالقرب من النيـل ، على فرع دميـاط ، على يد المنصور بالله (٣٧) والد المعز لدين الله فى نحو العـام ٣٣٨ من الهجرة (٩٤٩ من تقويمنا) ، وقد اشتهرت هذه المدينة بهزيمة الصليبيين الفرنسيين بقيادة القديس لويس ، الذى اقتيد فيها اسيرا . وكانت هذه المدينة فى بعض الأحيان مقرا للخليفة ، ونجد اسمها فوق بعض من قطع النقود وبعض المسكوكات او الانواط الزجاجية بالاضافة الى اسم المعز لدين الله (٣٨).

اما قوص ، وهى ابولينو بوليس بارفا فى مصر العليا ، فتقع على بعد ١٣٠٠ متر من شواطىء النيل ، وقد اختيرت ، بسبب موقعها القريب من النيل ومن مدينة القصير دون شك ، لكى تكون نقطة لقيـام ووصول القوافل التى تتعهد تجارة الجزيرة العربية والهند مع مصر . واذا ماصدقنا مايذكره ابو الفداء ، فقد كانت هذه المدينة ، هى اهم مدينة فى كل البلاد بعد الفسطاط ، وقد كانت هى مرفا التجارة الكبرى التى كانت تتم عن طريق الخليج العربى (البحر الأحمر) ، وتتطـابق مساحات الانقـاض الواسعة التى تحيط بموقع المدينة تمام التطابق مع شهادة ابى الفداء ، لكن قوص اليوم لم تعد سوى نجع صغير ، وتحولت اعـداد كبيرة من مساكنها المهجورة الى خرائب ، اما الغالبية العظمى من سكانها ، فهم من المسيحيين الاقبـاط (٣٩) .

وكانت مصر العتيقـة ، او الفسطاط (٤٠) قديما ، تقع على النيـل

---

(٣٦) او المنصورية ؛

(٣٧) توفى المنصور بالله فى عام ٣٤١ هـ [٩٥٣ من تقويمنا] .

(٣٨) انظر :

Adler, museum cuficum Borgianum, tom II, p 151.

(٣٩) انظر : دراسة موجزة عن خرائب قفط وقوص ، تاليف السيدين جولوا وديفيلييه ، وصف مصر ، العصور القديمة ، المجـلد الثـانى ، الفصل العاشر ، ص ٦٦ .

(٤٠) الفسطاط وتعنى الخيمة ، فقد بنيت هذه المدينة بامر من عمرو ابن العاص ، فى المـكان نفسه الذى امر بان تضرب فيه خيمتـه على شاطىء النيل ، وتسمى اليوم مصر العتيقة .

مباشرة ، وتقع القـــاهرة الجديدة على مسافة قريبة منها ، وهناك ترعة تحمل اليها مياه النيل .

وطبقا لمـــا يقول المقريزى ، فقد دخل جوهر الخطيب الصقلى مصر على راس جيش المعز لدين الله فى العام ٣٥٨ من الهجـــرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وبنى فى المكان نفسه الذى كان قد عسكر فيه القاهرة (٤١)، التى اصبحت مقرا لامبراطورية الخلفاء ، وامر بأن تضرب باسم الخليفة المعز كمية هائلة من الدنانير ، كان السطر الثالث من النقوش المـــدونة عليها يحمل عبارة : ضرب فى مصر سنت ٣٥٨ .

ونادرا ما يشار فى العربية الى القاهرة باسمها هـــذا ، بل يطلقون عليها اسم مصر (بفتح الميم) فى السياق التاريخى ، ويطلق هذا الاسم كذلك على مصر كلها ، وهى الكلمة الوحيدة التى نقرؤها فوق العمــــلات منذ قرون كثيرة ، فيما عدا درهم ركن الدين بيبرس الذى سبقت الاشارة اليه ، حيث نقرا عبارة : ضرب بالقاهرة .

وقـــد أقيمت دار ســـك النقود فى البـــداية بجوار محل للتروس او الدروع ، كانت تسمى فى زمن المقريزى باسم خان مسرور الـــكبير (*) .

وحين امسك صلاح الدين بمقاليد الأمور فى مصر ، أمر بنقل هـــذه الدار الى مكان آخر ، فبنيت دار جديدة تسمى القشاشين ، وأطلق عليها اسم الدار الآمرية باسم الخليفة الآمر بأحكام الله ، اما الدار القديمة فقد بقيت لضنع بعض المسكوكات الخاصة حيث كانت تضرب العملات التذكارية ، ومسكوكات خميس العدس التى تناولناها من قبل فى ص ٣٣٩ من هذه الدراسة ، وهى اليوم فى قصر قلعة القاهرة ، وقد بنيت فوق جـــدران القصر تجاه جبل المقطم (٤٢) ، الذى يكتشف المرء عند سفحه ، حين يطل من اعلا القلعة ، مدينة المقابر ، وهى اقدم واهم جبانة فى القاهرة .

---

(٤١) القاهرة اى الظافرة ، وتبعا لمـــا يقول ابو الفداء فقـــد وضع جوهر أساسها فى العام الهجرى ٣٥٩ (٩٦٩ من التقويم الميلادى) .

(٤٢) وتعنى الـــكلمة بالعربيـــة المقطوع ، وهو الجبل الذى يحف بالشاطىء الشرقى للنيل ، فى مواجهة الهضبة الليبيـــة التى تمتد بطول الشاطىء الآخر .

(*) خان أى سوق .

ودار سك النقود فى القاهرة هى وحدها التى توجد حاليا فى مصر، يعود انشاؤها الى العام الالف من الهجرة (١٥٩١ من تقويمنا) ،وتسمى ار سك النقود بالعربية باسم دار الضرب اى الدار التى تضرب او تسك يها النقود (الضربخانة) .

سابعا : تاريخ الاصـــدار

توضح النقود العربية الضاربة فى القدم سنة الصـــنع لكنها لاتذكر سنة تنصيب او تتويج الأمير ، ويعبر عن تلك السنة بالحـــروف كاملة . قد قدمنا لذلك من قبل مثالين : احدهما من العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦م) ى ص ٣٥٤ من هذه الدراسة ، وثانيهما من العـــام ٢٠٣ من الهجـــرة ٨١٨ أو ٨١٩ من تقويمنا) فى ص ٣٦٠. من هذه الدراسة ، وبامكاننا ن نورد من ذلك امثلة اخرى عديدة ، لـــكننا نكتفى بان نشير ، كمثـــال الث ، الى دينار حصلنا عليه يحمل هذه العبارة : بسم الله ضرب هـــذا الدينار فى سنت ثنتين وسبعين وميه (١٧٢) ، وهو تاريخ يوافق عهد هارون الرشيد ، الذى بدا حكمه فى العـــام ١٧٠ من الهجرة (٧٨٦ من لتقويم المسيحى) . اما العبارات القرآنية المدونة عليه فهى نفسها التى كرناها فى ص ٣٦٠ ، وان كانت هذه القطعة النقدية لا تحمل لا اسماء لخليفة ولا اسماء عماله ولا اسم المدينة التى ضربت فيها .

ويحسن بنا ان نسترعى نظر اولئك الذين لم يالفوا اللغة العربيـــة لى ان الارقام تكتب وتلفظ بدءا من الآحاد ، فهم يلفظون العدد ١٧٢ على سبيل المثال على النحو التالى : اثنان وسبعون ومائتان " وهكذا " فبرغم ن العرب يرتبون الاعداد التى استعاروها منا بالترتيب نفسه الذى نضعها ليه ، فانهم يقراون ويكتبون الارقام معكوسة مثل بقية كتاباتهم اىباتجاه عاكس لاتجاهنا ، ذاهبين من اليمين الى اليسار .

ولا يزال القوم فى بعض اقطار الامبراطورية العثمانية يسجلون على العملات ، وبحروف عربية " سنة صنعها ، وهو مانراه فوق القطعةالذهبية القطعتين الفضيتين ، وهى القطع الثلاث المرسومة فى مؤلف المسيو

بونفيل ، اللوحة ٥ ، الخاصة بالعملات النقدية فى اقطار البربر ، بارقام ٢،١،٦ ، والمضروبة فى تونس المدينة ، الاولى فى عهد مصطفى فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٣ م) والثانية فى العهد ذاته فى العام ١١٨٦ من الهجرة (١١٧٢ م) اما الثالثة فتعود الى عهد سليم فى العـــام ١٢١٢ هـ (١٧٩٧ م) .

ومع ذلك فقد رجحت منذ زمان طويل ، وفى الغالبية العظمى من دور سك النقود فى الامبراطورية العثمانية عادة ان تبين فوق النقـــود سنة التتويج بدلا من سنة السك وأن تكتب الأعداد بالحروف وليس بالأرقام ، كما نســـتطيع ان نرى على كل القطع المرســـومة فى اللوحات الملحقـــة بهذه الدراسة .

وقد تادت هذه العادة الـــكثير من المؤلفين الى الخطأ ، فقد اخذوا السنة التى تحملها القطعة باعتبـــارها سنة الصنع ، فى حين يحتمل ان تكون القطعة النقدية قد ضربت بعد ذلك بسنوات عدة .

وقد اشير الى العملات التركية الواردة فى المؤلف الرائع الذى وضعه بونفيل عن النقود الذهبية والفضية فى الدول المختلفة ، باعتبارها تنتمى لهذه السنة او تلك وليس لهذا العهد او ذاك (اى انه اعتبر سنة التتويج هى سنة الاصدار) .

ونعتقد ان علينا هنـــا ان نورد الارقام العربية مقابلة بارقامنا حتى نلم باشكالها الحالية وحتى نتعرف بعد ذلك على قيمتها فى المسكوكات التى رسمناها فى وصف مصر :

٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

وياخذ رقم خمســـة (٥) عنـــدهم رقم الصفر (0) عندنا ، فى حين يكتبون هم الصفر على شكل نقطة .

وتوجد سنوات التتويج ، بالنســـبة لقطع الفنـــدقلى والقطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى والمـــدينى والعمـــلات النحاسية ، مدونة على الوجه ب عند اسفل القطعة وهو الوجه المقابل للوجه الاخر الذى يحمل

طغراء السلطان . اما فى القطع الذهبية الاخرى (الزرمحبوب) فيوجد هذا التاريخ على الوجه أ الذى يحمل اسماء السلاطين مكتوبة بالحروف كاملة أو فى صورة طغراء .

وعلى الدوام ، تسبق كلمة سنة ، وهى تعنى كذلك العام ، تاريخ الضرب المكتوب بالحروف كاملة او بالارقام على العملات المصرية القديمة والحديثة ، كما يمكننا ان نرى من الأمثلة التى ذكرناها من قبل ، وفى العملات التى رسمناها فى اللوحة الملحقة بهذه الدراسة ، فى حين اننا لا نقرا كلمة « سنت » هذه على اى من عملات القسطنطينية ، كما يمكننا من ذلك من فحص كل القطع التى نشرها المسيو بونفيل فى مؤلفه ، وكما يدعم ذلك الرأى ، تلك القطع التى حملناها معنا من مصر .

وقد سبق لنا ان لاحظنا ان المملوك الشهير على بك ، الذى امتثل هو نفسه للعادة السائدة بشكل عام فى القسطنطينية والقاهرة الخ حين امر بأن تكتب على العملات (التى اصدرها) سنة تنصيب السلطان مصطفى وهى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ م) ، وانه قد نحى هذه القاعدة فى الوقت نفسه ، من القطع ذوات الـ ٤٠ والـ ٢٠ مدينى التى تحمل كلها « سنت » ١١٨٣ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ من تقويمنا) .

ونلاحظ ، بخلاف الأرقام الدالة على سنة التنصيب او التتويج ، وفوق قطع نقدية عديدة من اصدار القاهرة والقسطنطينية وجود ارقام تختلف التفسيرات بشأنها ، وان كانت تتفق كلها فى النظر اليها باعتبارها جاءت خصيصا للاشارة الى زمن الصنع .

وتوضع هذه الأرقام فى قطع الفندقى ، والقطع الفضية وقطع المدينى ، بل كذلك العملات النحاسية ، والتى تحمل كلها طغراء السلطان ، على الوجه ب ، عند أعلا القطعة ، فوق حرف الباء من كلمة ضرب (٤٣) ، وهو الشىء نفسه الذى لاحظه المسيو تيخسين Tychsen فى مقدمته عن

---

(٤٣) انظر القطع المرسومة فى الاشكال ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦ ، وكذلك القطع الواردة بجدول النقود او العملات بارقام مسلسلة : ٢٥، ٥٩، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨٣، ٨٤ .

من النقود الاسلامية بخصوص القطع التى ضربت فى القسطنطينية والتى تحمل طغراء السلطان . ومع ذلك فلا يبــدو انه قد لوحظ من قبل وجود ارقام اخرى كذلك فوق القطع الذهبية صنع القــاهرة والقسطنطينية ، وسواء كانت هذه العملات تحمل اسم السلطان كاملا ام تقتصر على طغرائه، الغرض منها ان تشير بايجاز الى سنة الصنع او سنة التنصيب وتوجــد بالمثل على الوجه ب ، تحت السطر الثالث او السطر قبل الأخــير على يسار القطعة فوق حرف النون من كلمة ابن (٤٤) وتعنى ولد ، او عنــد اسفل القطعة على اليسار كذلك كما نجد ذلك فى القطعــة رقم ٦ من اللوحة الأولى فى دراستنا هذه ، او على اليمين كما فى القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل ، برقم ١٢ من اللوحة الثانية عن النقود الذهبية فى تركيا .

وقد ظن المسيو دى ساسى فى البداية ان هذه الأرقام كانت تدل على الترتيب فى عدد السنوات التى استغرقها العهد (اى ترتيبها فى مدة حكم السلطان) ، وقدم هذا التفسير الى ادارة المسكوكات والنقود فى باريس.

كذلك ظن المسيو تيخسين فى الجزء الذى اضــافه الى مقدمته لفن النقود عند المسلمين ص ٦٣ ، ان هذه الأرقام التى نلاحظ وجودها زيادة على سنة التنصيب ، والتى لم يستطع أن يعطى تفسيرا لها فى مقدمته ، تدل ببساطة على السنة التى تولى فيها السلطان ، ولاحظ ان هذه هى العادة نفسها المتبعة فى امبراطورية المغول .

وقد كان تخمين هذين العالمين صحيحا بخصوص قطع نقدية عديدة، وعلى سبيل المثال فان الرقم ٢ الذى نلاحظ وجوده على الوجــه ب قرب السطر قبل الأخير ، فوق نصفيات القطع الذهبية التى نشرناها برقم ١٤ من اللوحة الثانية، والمضروبة فى القاهرة فى عهد السلطان عبدالحميد بن احمد الذى اعتلى العرش فى العام ١١٨٧ من الهجرة (١٧٧٤ م) ، وعلى القطعتين الذهبيتين اللتين نشرهمــا بونفيل برقمى ١٧ ، ١٩ والمضروبين

---

(٤٤) انظر القطع المرسومة فى الاشكال ٥، ٦، ١٢، ١٣، ١٤ فى اللوحات المرفقــة وكذلك القطع الواردة بجــدول العملات بأرقام مسلسلة : ٣٤ ، ومن ٤٠ الي ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ .

كذلك فى القاهرة فى العهد نفسه ، يدل فى الواقع وبوضوح على السنة الثانية من عهد هذا السلطان .

والأمر نفسه بخصوص رقم ٢ الذى تحمله قطع المدينى المرسومة برقم ١٩ من اللوحة الثالثة من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، ونتيجة لذلك فان هذه القطع الأربعة قد ضربت فى السنة نفسها وهى السنة نفسها من عهد عبد الحميد ، اى فى العام ١١٨٨ أو ١١٨٩ من الهجرة (١٧٧٥ من تقويمنا) .

وواضح أن هذه الاشارة نفسها قد اتبعت بصفة عامة فى عهد عبد الحميد ، وبشكل خاص فى القسطنطينية بالنسبة لقطع الفندقى ، كما تمكن رؤيتها على القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل سواء فى ذلك الفندقى الكبير المرسوم فى الشكل رقم ٢٠ من اللوحة الثالثة والقرش المرسوم فى الشكل رقم ٣ من اللوحة الرابعة ، عن النقود التركية .

وتعود هاتان القطعتان الى السنة الأولى من عهد عبد الحميد ، ويعود القرش المرسوم فى الشكل رقم ٥ الى السنة الثانية ، ومثيله المرسوم برقم ٤ الى السنة الثالثة ، اما القطعة ذات نصف الفندقى الواردة بالشكل رقم ٢٣ من اللوحة الثالثة والمضروبة فى استانبول فتعود الى العام الخامس عشر اى الى العام ١٢٠١ او ١٢٠٢ من الهجرة (١٧٨٧ أو ١٧٨٨ م) واخيرا فان الفندقلى المرسوم فى الشكل ٢٢ ، المصنوع بدوره فى استانبول ، قد ضرب كما يدل رقم ١٦ الذى يحمله فى العام السادس عشر أو العام الاخير من حكم عبد الحميد اى فى العام ١٢٠٢ هـ (١٧٨٨م) أو فى بداية العام ١٢٠٣ هـ وهى السنة نفسها التى توافق السنة الأولى من حكم سليم الثالث اى سنة توليته الحكم ، وهو الأمر الذى تم فى السابع من ابريل عام ١٧٨٩ م .

ومع ذلك ، فان مما يسترعى الانتباه بشدة هو أن هذه الاشارة نفسها ، لم تكن تتبع على الدوام فى عهد عبد الحميد نفسه ، وهو نفس الأمر الذى سيسترعى انتباهنا بخصوص عهد سليم كذلك .

ويبدى المسيو تيخسين فى ص ١٨٢ من مقدمته عن فن النقود والمسكوكات عند المسلمين الملاحظات التالية :

أولا : ان العملات ذات الاقطار الكبيرة وحدها ، من بين تلك القطع التى تحمل على احد وجهيها طغراء السلطان وحدها ، هى التى تحمل ، بالاضافة الى سنة الاصدار ، رقما آخر فوق حرف الباء من عبارة ضرب فى .

ثانيا : ان العملات ذات القطر الصغير لاتحمل قط كلمة : ضرب عند راسها .

ثالثا : ان الأرقام ، بخلاف تلك الدالة على سنة التنصيب أو سنة الضرب . هى خاصة على نحو ما بالنقود ذات القطر الكبير فقط ، والتى صدرت على وجه التحديد فى عهد مصطفى الثالث ، والتى سكت فى القسطنطينية دون غيرها ، وانه يستبدل بها على القطع من ذوات القطر الصغير شريطا من الزهور أو النجوم .

رابعا : ان الأرقام التى نلاحظها فوق القطع المذكورة آنفا من عهد مصطفى هى : ٢، ٣، ٤، ٦، ٨، ٩، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧ وان كان هو نفسه يجهل ماتعنيه هذه الأرقام ، مع ملاحظة ان هذه الأرقام لايمكنها أن تشير الى السنوات التى استمر خلالها عهد مصطفى لأن حكمه لم يدم الا سبعة عشر عاما وليس ثمانين عاما وبضع سنوات .

خامسا : انه لم يلاحظ من بين النقود التى اصدرها مصطفى قطعة واحدة ، سواء كانت تحمل طغراء او لم تكن تحمل هذه الطغراء تحمل ارقاما اخرى بخلاف الرقم ٨٠ وبضع ، اذا ماإستثنينا تلك التى تحمل رقما واحدا بمفرده .

سادسا : انه يفترض ، عندما يكون هناك رقمان (اى عددا مكونا من رقمين) فاننا بجمعهما نصل الى تلك السنة من العهد ، التى ضربت خلالها هذه العملات ، فعلى سبيل المثال ، فان الرقم ٨٧ قد يدل على السنة الخامسة عشرة من حكم (هذا السلطان) .

ونحن بدورنا نلاحظ ما يلى :

أولا : ان الأرقام التى يشغلنا أمر العثور على معنى لها لايقتصر وجودها على النقود ذات الأقطار الكبيرة ، وانما هى توجد كذلك فوق

القطع ذات القطر الصغير ، وتقوم العملة النحاسية التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢٦ مثالا على ذلك ، وسنقدم امثلة كثيرة اخرى عن ذلك تبينها لنا العملات الذهبية زرمحبوب الصادرةفى العهد نفسه ، وهى التى لا يمكننا ان ننظر اليها باعتبارها من ذوات القطر الكبير .

ثانيا : من المؤكد ان اصغر قطعة من العملات الفضية تضرب فى القسطنطينية ، وهى التى رسمها المسيو تيخسين فى لوحته الرابعة برقم ٤٧ ، والتى تقل قيمتها عن بارة ، لا تحمل كلمة : ضرب ، وقد نقلنا معنا من مصر قطعنقود صغيرة مشابهة ، ضربت فى المثل فى استانبول ، ومع ذلك ، فلابد ان صغر سطح هذه العملة هو الذى حتم على المختصين ان يضعوا عليها هذه الكلمة التى نجدها على كل النقود او العملات الاخرى سواء المضروبة فى القاهرة او القسطنطينية حتى تلك القطع ذوات القطر الصغير ، ولدينا قطعة من ذوات نصف الفندقلى ، مضروبة فى استانبول يعود اصدارها الى سنة التتويج ، وقد اوردناها داخل جدول العملات الملحق بهذه الدراسة برقم مسلسل ٥ ، نقرا عليها كلمة ضرب ، شأنها شأن قطع العملة ذات القطر الكبير .

ثالثا : اما الارقام الخاصة التى نحن بصددها فيلاحظ وجودها كما سنرى فوق قطع نقود اخرى تنتمى لعهود اخرى غير عهد مصطفى ،فالقطع النقدية الصادرة فى عهد سليم تقدم لنا امثلة كثيرة على ذلك ، وقد أوضحنا للتو ان وجود هذه الارقام لايقتصر فقط على العملات ذات القطر الكبير . لذلك فلسنا نعتقد انه لم يحدث قط ان راينا الارقام التى نحن بصددها تستبدل بها فوق القطع من ذوات القطر الصغير زخرفا على شكل عقد من الزهور او النجوم ، وان كانت تحل محلها فى بعض الاحيان حروف مميزة بالنسبة للقطع من ذوات القطر الصغير والصادرة فى عهد مصطفى ، كما تدل على ذلك قطعة المدينى التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة ، وكذلك بالنسبة لقطع من ذوات القطر الكبير ، ضربت فى عهود اخرى ، ويمكننا ملاحظة ذلك على قطع الفندقلى الثلاث المنشورة فى مؤلف المسيو بونفيل ، اللوحة الاولى من النقود التركية .

رابعا : واليكم الآن حقيقة ماتعنيه هذه الارقام ، إنها الأرقام الأخيرة من سنة الضرب او اذا شئنا الدقة فهى اختصار لتاريخ الضرب .

فاذا حدث ، عندما يتولى سلطان ما ، ان كان الرقم الأخير من سنة التنصيب هو الذى يتغير ، فان قطعة العملة لا تحمل سوى رقم واحد (هو الذى يتناوله التغيير) ، وعلى هذا فان قطع النقود التى يذكرها المسيو تيخسين ، والمضروبة فى عهد مصطفى ، الذى بدا حكمه فى العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) تحمل الأرقام ٢،٣،٤،٦،٨،٩ لانها ضربت فى الاعوام الهجرية ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٦ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ .

وتحمل قطعة النقد الذهبية المسكوكة فى القاهرة والتى اوردنا لهـا رسما فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الاولى ، على الوجه ب الرقم ٦ الذى يدل على ان هذه القطعة التى سكت فى عهد مصطفى قد ضربت فى العام الهجرى ١١٧٦ (٦٢ أو ١٧٦٣ م) ولسنا نشـك فى أن قطعتى النقـد الذهبية ، اللتين نشرهما المسيو بونفيل برقمى ١٥ ، ١٤ من لوحته الثانية من النقود التركية ، واولاهما قطعة عملة تذكارية فى حين أن الثانية قطعة نقد عادية ، وكلتاهما تنتمى للعهد نفسه — لسنا نشك فى انهما لم تضربا فى السنة نفسها التى تحملها القطعة التى فى حوزتنا ، ونرى أن الرقم الدال على سنة الصنع والذى لم يحفر بشكل جيد ليس كذلك هو الرقم ٦ .

خامسا : اذا كانت الأرقام الأخيرة من سنة الضرب أو الاصدار تختلف من الأرقام المقابلة فى سنة التتويج ، فان قطعـة النقد فى هـذه الحالة تحمل رقمين : فالاعداد ٨٣ ، ٨٥ ، ٧٦ ، ٨٧ التى يوردها المسيو تيخسين تشير بالنسبة لتحديد سنة الاصـدار الى الاعوام ٨٣ — ١١ ، ٨٥—١١ ، ٨٦—١١ ، ٨٧—١١ من الهجرة (٤٥) ، وحيث ان مصطفى الثالث قد بدا حكمه فى العـام ١ — ١١٧ حتى العام ٨٧—١١ من الهجرة ، فانه يكون من الواضح أن الأرقام الدالة على سنة الاصدار لايمكن ان تاتى متضمنة فى الاحاد او فى الرقم ٨٠ .

سادسا : لقد رسمنا قطعة نقد ذهبية فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الاولى ، ذات قطر كبير وتعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم فى العام

---

(٤٥) وهى تقابل السنوات ٦٩ أو ١٧٧٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ٧٣ أو ١٧٧٤ من التقويم المسيحى . انظر الهامش التالى .

١١٧١ هـ ، وضربت فى القاهرة ، وتحمل على الوجه ب الرقمين ٨٧ (٤٦)، مما يعنى أنها قد سكت فى العــام ١١٨٧ هـ (٧٣ أو ١٧٧٤ م) ، وهى السنة السادسة عشرة من حكم مصطفى ، أو بداية السابعة عشرة والأخيرة من حكمه فى الوقت نفسه ، فلو اننــا قمنا بجمع الرقمين ٨،٧ فلن نحصل عندئذ الا على الرقم ١٥ (الذى يدل على السنة الخامسةعشرة من عهد مصطفى) .

اما قطعة العملة النحاسية ذات القطر الصــغير والتى ننشرها فى الشكل رقم ٢٦ والتى ضربت فى عهد مصطفى ، فقد صدرت فى العــام الهجرى ١١٨١ (٦٧ او ١٧٦٨ م) كما يوضـــح لنــا الرقم ٨١ المنقوش عند اعلا القطعة . اما القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثانية من النقود التركية فى مؤلف المسيو بونفيل ، والمضروبة فى القاهرة ، والتى تحمل الحروف الاولى من اسم على بك فتعود الى العام الهجرى ١١٨٣ (١٧٦٩ او ١٧٧٠ م) ، وتعود القطعة المرسومة برقم ١٢ (فى مؤلف المسيو بونفيل) والمضروبة فى اسلامبول الى العامالهجرى (٧٢ او ١٧٧٣ م) ، وباختصار ، فلن يذهب سدى ان نحاول المقارنة بين القطعة ذات الاربعين مدينى التى اصدرها على بك والمضروبة فى القاهرة والتى قمنا بنشرها وتناولناها فى ص ٣٦٨ بقطعة اخرى ذات ٤٠ مدينى كذلك ، ضربت فى القسطنطينية فى السنة نفسها كما يوضح ذلك الرقم الذى تحمله وهو ٨٣ ، وتحمل التاريخ ٧١ــ١١ وهو سنة تنصيب مصطفى (النقود الفضية فى تركيا ، القطعة رقم ٢) .

عندما تختلف سنة الصنع او الاصدار عن سنة التنصيب او التتويج فى الارقام الثلاثة الاخيرة نلاحظ وجود ثلاثة ارقام على القطع النقدية ، فقطعة المدينى المرسومة فى الشكل رقم ٢٠ من لوحتنا الثالثة والتىتحمل الرقم ١٨٧ــ١ ، وهى سنة تنصيب عبد الحميد بن احمد تحمل فى اعلاها

---

(٤٦) وهى اختصار ١١٨٧ وهى السنة نفسها التى تولى فيها الحكم عبد الحميد بن احمد الذى خلف مصطفى الثالث فى ٢٣ يناير ١٧٧٤ .

الرقم ٢٠٠ (٤٧) الذى يوضح ان هذه القطعة قد ضربت فى العام الهجرى ١٢٠٠ . والأمر هو نفسه بخصوص القطع الذهبية التذكارية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ٢١ ، اللوحة الثالثة من النقود التركيــة والتى تحمل الرقم ٢٠٠ نفسه ، وهكذا نرى ان هاتين القطعتين قد ضربتــا فى القاهرة فى السنة نفسها ، لـكنهما مثالان لاشارتين مختلفتين كنا قــد ذكرنا من قبل ان دور سك النقود تستخدمها فى العهد نفسه لكى تشــير الى سنة الصنع .

ويلاحظ المسيو نيخبسين ، الملحق الذى إضافه الى مقدمته عن فن النقود عند المسلمين ان المسيو اكربلا Akerblad يزعم — دونما سند — أن الأرقام التى نلاحظها فوق نقود مصطفى هى اختصارات لسنة الضرب — وهكذا يتطابق تخمين او حدس المسيو اكربلا بشكل تام مع ماانتهينــا نحن اليه .

وفى النهاية ، فان هذه الطريقة فى الاشارة الى تاريخ الاصدار ، لبست كما سبق ان راينا ، اسلوبا خاصا بعهد مصطفى ، فلقد راينــاها للتو مستخدمة على احدى العملات من عهد عبد الجميد ، كما كانت متبعة بصفة دائمة فى القاهرة فى عهد سليم الثالث على الاقل ، وهوالسلطان الحاكم فى الفترة التى غزا الفرنسيون فيها مصر .

واذا عدنا للقطع المرسومة فى اللوحات الملحقة بهــذه الدراسة ، ونقصد هنــا القطعة ذات الأربعين مدينى ، شكل رقم ١٧ ، والقطعة ذات العشرين مدينى ، شكل رقم ٢٣ ، فسنجد أن « سنت » الاصدار هى نفسها سنة تتويج السلطان سليم ، أما الرقم ١٣ الموضوع عند أعلا القطعــة فيدل على العام ١٢١٣ هـ (١٧٩٩ م) وهى سنة الصنع (أو الاصدار) وكان الفرنسيون هم الذين أمروا بضرب هذه القطع التى اعادوا اصدارها

---

(٤٧) انظر جدول العملات . وقد ورد فيه برقم ٦٩ ذكر مدينى آخر يحمل الأرقام ٢٠١ الدالة على سنة الصنع ١٢٠١ هـ (٨٦ أو ١٧٨٧ من تقويمنــا) .

بعد أن ابطل تداولها منذ على بك (٤٨) ، وقد نشر المسيو بونفيل قطعة منها ذات عشرين مدينى برقم ١٠ من لوحته الرابعة من النقود التركية .

اما الرقم ١٥ الذى نقرؤه على القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٣ فى نهاية السطر الثالث فيشير الى الرقمين الاخيرين من العام الهجرى ١٥—١٢ (ويوافق العام التاسع من التقويم الذى اتبعه الفرنسيون فى ذلك الوقت فى مصر أو العام ١٨٠١ من التقويم المسيحى) (٤٩) .

وبرغم ان هذه الاشارة نفسها ، فيما يبدو ، كانت متبعة بصفة عامة فى القاهرة ، بالنسبة للقطع المضروبة فى عهد سليم على الاقل ، فقد لاحظنا مع ذلك ان قطعة المدينى التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢١ تحمل الرقم ١ الدال على السنة الأولى من عهد هذا السلطان برغم انها قد ضربت فى القاهرة ، وهو نفس مانلاحظه على قطعة نصف الفندقى المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل برقم ٢٥ من لوحته الثالثة عن النقود التركية ، وقطعة الفندقى برقم ٢٤ حيث نجد تاريخ التتويج محفورا عند اسفل القطعة بين زخارف حبيبات الاطار (٥٠) ، وتحمل القطعة الاولى الرقم ١ اما الثانية فتحمل الرقم ٢ وهما رقمان يشيران الى السنة الأولى ثم السنة الثانية من عهد سليم الثالث .

ومن بين هاتين الطريقتين للاشارة الى سنة الاصدار او الضرب ، يسهل علينا ان نرى ان اكثرهما دقة وتحديدا هى ان ناخذ فى اعتبارنا الأرقام الأخيرة من تاريخ الضرب التى تغيرت منذ التتويج ، وفى الواقع

---

(٤٨) أو بعد على بك بقليل ، وقد رأينا قطعة ذات عشرين مدينى مضروبة فى القاهرة ، وتحمل طغراء عبد الحميد الذى تم تنصيبه عام ١١٨٧ هـ ، اما الرقم ٩ الذى نجده فوق كلمة ضرب فيدل على ان سنة الصنع هى ١١٨٩ الهجرية وهى فترة سيطرة محمد بك (ابو الذهب) .

(٤٩) اذا نظرنا الى الرقم ١٥ باعتباره دالا على السنة الخامسة عشرة من عهد سليم الثالث فسيكون علينا ان ننسب صنع هذه القطعة التى تم سكها تحت أعيننا الى العام ١٢١٨ من الهجرة (العام الثانى عشر من التقويم الثورى الفرنسى او العام ١٨٠٤ م) .

(٥٠) نلاحظ بخصوص هذه القطعة ان تاريخ التتويج قد حفر بشكل ردىء ، فبدلا من ١٢٠٢ كان ينبغى ان يكتب ١٢٠٣ وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان سليم الثالث ، وقد ضربت هاتان القطعتان كلتاهما فى استانبول :

فان سنة التتويج تبدأ بصفة شبه دائمة عند نهاية عام هجرى وبداية عام آخر ، بحيث لانستطيع ان نعرف فى اى عام من هذين العـــامين سكت القطع النقدية .

وقد بدا لنا من المفيد ، حتى نعرف بالفـــائدة التى يمكن أن تقـــدمها الأرقام التى تحدثنا عنها عند التمييز بين عهود الحكم المختلفة ، أن نقابل بين قطعتين من النقود ، مضروبتين فى السنة نفسها وفى عهدين مختلفين، فى ضربخانة واحدة ، تحمل احداها سنة الصنع ، التى تدل عليها الارقام الاخيرة من تاريخ الاصدار ، وتحمل الاخـــرى سنة التتويج ، اما الاولى فكانت قطعة ذهبية ذات قطر كبير ، ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى وسكت طبقا لمـــا اوردنا فى العـــام ١١٨٣ هـ (٧٣ أو ١٧٧٤ م) برغم انها تحمل تاريخا هو ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهو العـــام الأول من عهـــد مصطفى ، اما الثانية فهى عملة ذهبية نجدها مرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل فى الشكل رقم ١٨ من لوحته الثانية عن النقود التركية ، وهى مضروبة فى القاهرة كذلك فى عهد عبد الحميد بن احمد ، خليفة مصطفى، ويشير الرقم ١ الموضـــوع فوق الحرف الاخير من السطر قبل الاخـــير الى السنة الاولى من عهد عبد الحميد .

فاذا نظرنا الى التـــاريخين ١١٧١ و١١٨٧ اللذين تحملهمـــا هاتان القطعتان باعتبارهما سنتى الصنع او الاصدار لكان لنا ان نظن انهما قد ضربتا بفارق ستة عشر عاما فيما بينهما فى حين أنهما ضربتـــا فى عام واحد ، وفى المقابل ، فقد يمكننا الظن بأن قطعتين تحملان التاريخ نفسه قد ضربتا فى السنة نفسها فى الوقت الذى يكون هناك فارق زمنى بين اصدار كل منهما يصل الى خمسة وعشرين أو ثلاثين عاما اذ تكون القطعة الأولى فى بداية عهد حاكم ما والاخرى فى نهاية عهد الحاكم نفسه ، بل قد يبلغ الفارق الزمنى لنحو نصف القرن اذا ما استمر عهد احـــد الحكام لمدة خمسين عاما مثل عهد سليمان الأول على سبيل المثال (٥١) .

---

(٥١) بدأ سليمان بن سليم الحكم فى العـــام الهجرى ٩٢٦ (١٥٢٠ من تقويمنا) وخلفه سليم الثانى فى العام ٩٧٤ من الهجرة (١٥٦٦ م) .

اما اذا كانت قطعة العملة قد سكت فى ســنة التنصيب نفسها ، فقد يبدو غير مجد ان يشار الى سنة الصنع ســواء يتم ذلك باســتخدام الطريقة الأولى فى الاشارة الى ذلك اى بان يدون عليها الرقم ١ ، وهو الامر الذى كان يحدث فى اكثر الأحيان برغم ذلك (٥٢) للاشارة الى السنة الأولى من عهد احد الحكام او بالطريقة الثانية اى بتكرار الرقم الاخير من تاريخ التنصيب (٥٣) ، ولعل هذا هو السبب فى اننا لانرى فوق قطع نقدية كثيرة اية ارقام (بخلاف تاريخ التنصيب) وان كان يحل محلها فى هــذه الحال اطار (او عقد) من الزهور او النجوم او حروف لها دلالتها مثل تلك التى سبق أن تناولناها عند الحديث عن اسماء والقاب نواب الحكام ،ومع ذلك فلسنا نظن ان كل القطع التى نجدها على هذه الحالة نفسها قد ضربت فى السنة الأولى من بدايات العهود ، مثال ذلك القطع الذهبية التى تعرضنا لها فى المجال الذى اشرنا اليه من قبل ، ولهذا فينتج عن غيبــة الأرقام المنفصلة التى يدور الحــديث عنها ان نفقد الوسيلة اللازمة للتعرف على التاريخ المحــدد الذى سكت فيــه عملة ما .

ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف

اصبحت النقوش المستخدمة على النقود المصنوعة فى مصر ، والتى كانت تتم من قبل بحروف يونانية فى عهد خلفاء الاسكندر ، ثم باليونانيــة او الرومانية فى عهد السيطرة الرومانية ثم بالفارسية قبل مجىء الاسلام، اصبحت تكتب بعد استقرار الاسلام فى هذه الديار بالحروف الكوفية .

وفى الواقع فان المكين (٥٤) يورد فى مؤلفه عن تاريخ العرب ، نقلا

---

(٥٢) اوردنا عن ذلك امثلة عــديدة من قبل فى الفصــل الخــاص بسنة الاصــدار ، بل يمكننــا القــول بان هــذه العــادة قــد اتبعت بشكل عام بخصوص كل السنوات الأولى لبدايات كل العهود حتى تلك التى اتبعت بشانها الطريقة الثانية للاشارة الى السنوات الأخرى (اى السنوات بعد الأولى) من عهد ما .

(٥٣) لم نر امثلة لقطع يتكرر عليها الرقم الأخير ، او الرقمان الأخيران من السنة للدلالة على أن صنع هذه القطع قد تم فى سنة التنصيب نفسها .

(٥٤) انظر بخصوص اسماء هذا المؤلف وعنوانه مؤلفه دراسة المسيو مارسيل عن مقياس الروضة ، وصف مصر ، الدولة الحديثة ، المجــلد الثانى ص ٣٩ .

عن شهادة ابى جعفر ، ان نقوش النقود الذهبية قبل الاسلام كانت تكتب باليونانية ، اما نقوش العملات الفضية فكانت تكتب بالفارسية ، وقد امر الخليفة عمر ، فى نحو العام الثامن عشر من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) تبعا لنص المقريزى الذى سبق أن اشرنا اليه (٥٥) بأن تصنع دراهم على غرار دراهم ملوك فارس ، كما امر بأن تنقش عليها ، باللغة الفارسية تلك النقوش التى اوضحناها .

اما الحروف السكوفية (او الخط الكوفى) فتستمد اسمها من اسم السكوفة (٥٦) ، وهى مدينة فى بلاد مابين النهرين حيث يوجد أمهر الكتبة. وقد اشتهرت هذه الحروف الكوفية واتسع ذيوعها بعد ان استخدمت فى كتابة القرآن ، ويسترعى هذا الخط النظر ، بصفة خاصة ، بغيبة كل النقط والعلامات الدالة على الحركات وعلى تضعيف الحروف غيبة تامة ، الأمر الذى يترتب عليه ان يكون للكلمة الواحدة اساليب نطق مختلفة ، ولابد ان يكون الانسان متمرسا على اللغة العربية القديمة ، ومتبحرا فيها حتى يمكنه أن يحدس عن طريق الاحساس بالكلمة وبالجملة كيف ينبغى له ان يقرا ويلفظ ويترجم ، وان كانت الكتابة الكوفية هذه لم تظل هى الكتابة المعتادة الا لحوالى القرن الثالث من الهجرة (التاسع من تقويمنا) وان استمرت تكتب بها لفترة طويلة نقوش المبانى اذ اصبحت بمثابة حروف مقتضبة عند العرب ، وظلت تستخدم فى نقوش النقود حتى القرن السابع من الهجرة (الثالث عشر من تقويمنا) . او على الاقل ظل يستخدم فى ذلك خط قريب منها او متفرع عنها ، مثل ذلك الخط المسمى خط القرمة (٥٧) .

وفى الوقت نفسه ، فان هذا الخط نفسه لم يحتفظ لنفسه بشكل بالغ الثبات غير قابل للتغير ، ونلاحظ فى المخطوطات ، كما نلاحظ فى

---

(٥٥) فى الفصل الخاص باشكال البشر والحيوانات عند الحديث عن الخليفة ابى بكر .

(٥٦) الكوفة هى احدى مدن العراق البابلى الذى يضم ارض السكلدانيين .

(٥٧) انظر دراسة المسيو مارسيل Marcel عن النقوش السكوفية ، الدولة الحديثة ، المجلد الاول ، ص ٥٣٤ .

نقوش المسكوكات ، ان الخط يتغير ويتحور بشكل مضطرد ، بحيث نستطيع ان نتتبع ، حتى نقطة معينة ، الشوط الذى قطعه الخط الكوفى باضطراد حتى اصبح الخط العربى الحديث .

وتحمل غالبية المبانى العامة ، وبصفة اساسية المساجد ، نقوشا كثيرة هى فى نسبتها العظمى آيات من القرآن ، اما كل الكتابات القديمة فهى كتابات كوفية ، وهناك كتابات أو خطوط اكثر حداثة تنتمى جزئيا الى هذا النوع من الكتابة او كتبت بحروف قريبة منها ، ونستطيع ان نقول الشىء نفسه بخصوص بعض النقوش التى يزدان بها على الدوام داخل المساكن وهذه مقتبسة اما من القرآن ، واما من اقوال بعض المؤلفين والشعراء العرب .

وليست للحروف العربية ، بخلاف الاشكال المتنوعة التى تعطى لها تبعا لمكان وجودها فى بداية او فى وسط او فى نهاية الكلمة ، شكل دائم ومحدد بطريقة صارمة شان ما لحروفنا الكبيرة majuscules وحروفنا المحفورة او المطبوعة ، فالحروف العربية تتنوع بشكل محسوس شان حروف الكتابة عندنا وطبقا لمزاج الكاتب او الحفار ، ومع ذلك ، فبرغم الفوارق او درجات الاختلاف بالغة الكثرة ، والتى يمكننا ان نلاحظها فى مختلف حروف او خطوط المخطوطات والنقوش ، فان من المستطاع مع ذلك أن نميز عددا بعينه من الخطوط او الكتابات الأساسية ، تطلق عليها اسماء خاصة وتقدم عنها امثلة تستخدم بمثابة طرز او انماط مبدئية تقارن وتصنف على اساسها الخطوط المختلفة التى تدخل ضمن النوع نفسه (٥٨) وخير مانفعله ، لكى نعطى القارىء فكرة عن هذه الخطوط ، هو ان نحيل الى الدراسات التى نشرها المسيو مارسيل والتى تشكل جزءا من وصف مصر

(٥٨) يمكن ان نقارن هذا التمييز لانواع الخطوط العربية التى تعطى اسماء مختلفة بذلك التباين فى خطوطنا والذى جعلنا نخلع على انواع هذه الخطوط المتباينة اسماء مثل : المتتابع او الزاحف ، الدوار ، المستدير الخ ، فعلى هذا النحو كذلك تتنوع الكتابات العربيــة فى البلدان (العربية) المختلفة على نحو شبيه بالكتابات الاوربية التى تختلف فى فرنسا عنها فى ايطاليا وعنها فى انجلترا الخ .

والتى تشتمل على دراستين : واحدة عن نقوش مقياس الروضة (٥٩) والأخرى عن النقوش الكوفية التى جمعت من مصر .

وحيث لم يكن فن الطباعة قد انتشر فى الشرق (٦٠) ، فقد علقت على مهارة الكتاب اهمية اكبر درجة بكثير عنها فى اوربا ، فحرفة الكتابة (هناك) تشكل مصدر عيش لطائفة كبيرة العدد . لها مكانتها واعتبارها وتعيش عيشة لاتنقصها الرفاهية ، وتعطى هذه الكتابة مظهرا بالغ الفخامة للمخطوطات وبشكل خاص فى مخطوطات القرآن ، وبحتوى مؤلف رحلة فى مصر Voyage en Egygte على نماذج عدة من الخطوط فى انواع الكتابات المختلفة ، ولقد نقلت الى فرنسا الكثير من المخطوطات العربية التى تدعو الى الاعجاب لجمال ووضوح خطوطها .

وبرغم ان فن حفر النقوش لم يكن يمارس بهذه الدرجة من المهارة ولم يذهب لابعد مما ذهب اليه فن الكتابة فان المرء ، حتى ولو لم يكن قد امتاد بالقدر الكافى على رؤية الخطوط العربية ، يستطيع ان يلاحظ بسهولة ، بالنظر الى جزئيات الحروف وتفاصيلها ، وطريقة وضعها وثبات الخط ووضوحه ، ان هناك فروقا محسوسة بين مهارات الحفارين الذين نفذوا هذه السكة او تلك ، ولهذا فنحن نستطيع أن نميز على القطع الذهبية الثلاث التى تحمل الأرقام ١٤،١٢،٥ فى لوحاتنا ، والتى يحمل الوجه منها النقوش نفسها ، ثلاثة انماط فى الكتابة بالغة التباين ، ونستطيع أن ندرك بسهولة ان الكتابة على القطعة الذهبية رقم ١٤ اكثر صحة وتالقا من تلك التى نجدها على المسكوكتين الآخرين .

وكلما كانت العبارات المنقوشة طويلة ،وبشكل خاص حين تكون عبارة عن فقرات من القرآن ، كلما لاحظنا ،على الدراهم والدنانير القديمة،

---

(٥٩) المقياس ، هو مقياس اقيم لتقدير ارتفاع مياه النيل ، انشاه المصريون المحدثون فى احدى جزر النيل المسماة جزيرة الروضة ، على مسافة قريبة من القاهرة .

(٦٠) لم يمارس فن الطباعة فى الشرق الا فيما ندر ، وعلى يد أوربيين ، لكنه لم ينتشر هناك ، وكان الفرنسيون قد اقاموا فى القاهرة مطبعة فرنسية واخرى عربية كان يديرهما المسيو مارسيل .

أن الـكتابة تتم بحروف صغيرة شديدة التقارب (مزنقة) ، وان هناك، بخلاف الحاشية ، التى تشتمل عادة على ثلاثة او اربعة سطور مستقيمة ومتوازية ، سطرا دائريا يدور حول القطعة ، واحيانا سطرين ، من الكتابة (٦١) ،ولدينا قطعة عملة نحاسية نقلناها معنا من مصر ، صغيرة القطر (٦٢) ، وان كانت بالغة السمك بالنسبة لمحيطها ، لانقرا على الوجه الاول منها ، وفى سطور ثلاثة مستقيمة ، وبحروف كبيرة بعض الشىء سوى الجزء الاول من الشعار ، اما الجزء الثانى فنجده على الوجه الثانى (٦٣) .

وعندما لم تعد تكتب على العملات الذهبية نصوص من القرآن ، وضعت الـكتابة ، التى لم تعد بالغة التقارب ، فى سطور مستقيمة ، ولكن عادة تغيير مواضع عدة حروف ، واحيانا كلمات باكملها او وضع هذه الكلمات فوق كلمات اخرى ، كانت تعطى شكل الـكتابة انتظاما لاباس به واحيانا كانت تجعل السطور ناقصة الانتظام، ويمكننا ان نرى امثلة على كل ذلك فى الشكلين رقمى ١٠ ، ١١ من لوحتنا الثانية .

ومنذ فترة طويلة بعض الشىء ، تصور القوم ، رغبة منهم فى اعطاء مزيد من الانتظام لهذه الـكتابات ، أن يخطوا خطوطا مستقيمة ، متساوية الطول ، تقسم الوجه ب من قطعة العملة الى اربعة اجزاء متساوية ، تستخدم بمثابة اطر لـكل سطر من سطور الـكتابة ، وتتجمع هذه السطور عند الطرفين بواسطة اقواس تقترب بشدة من السطر الدائرى الذى يفصل حبيبات الاطار عن بقية وجه القطعة (٦٤) .

---

(٦١) وهو الدينار الذى وضعناه فى ص ٣٥٣ ، الفقرة الأخيرة .
(٦٢) بدفع قطرها ١٤ مم وسمكها ١/٢ ٣ مم .
(٦٣) نجد النقوش على الوجه الاول مرتبة كما يلى :

لا اله
الا الله
احده (كذا)

ونجدها على الوجه ب كما يلى :

محمد
رسول
الله

(٦٤) انظر الاشكال ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من اللوحة الثانية من اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

تاسعا : الزخارف

بامكاننا ان ننظر الى الخطوط التى انتهينا من الحديث عنها باعتبارها جزءا من الزخارف التى تحملها قطع النقود ، ومع ذلك فلسنا نظن ان هذه العادة تعود الى زمن بعيد ، كما انها لاتدل كثيرا على براعة من جانب الحفارين ، فهؤلاء يبدون وكأنهم يحزون صفحة القطعة لمجرد توجيه سطور الكتابة ، وقد يكون أكثر رونقا واكثر صحة كذلك ان نحصل على سطور جيدة الترتيب (والاستقامة) دون الحاجة الى ان نلجأ لتنظيم صفحة القطعة النقدية التى ننقش عليها (بواسطة الخطوط) .

اما الزخارف الأخرى ، التى نلاحظ وجودها على قطع النقود الحديثة ، وهى اكثر بساطة واقل تكلفا ، فهى :

١ — الزخارف الزهرية (اى التى تأتى على هيئة زهيرات صغيرة) .

٢ — حبيبات الاطار .

٣ — الاطار (البارز) الذى يوضع على حافة العملات .

وبامكاننا كذلك ان ننظر الى تأشيرة السلطان او طغرائه باعتبارها زخرفا ، وقد تناولناها فى الفقرة التى تعرضت لاسماء الأمراء او الحكام (من هذه الدراسة) ، وان كنا نكتفى هنا بأن نسترعى الانتباه الى أن العملة النحاسية المضروبة فى عهد محمود الذى تولى الحكم فى عام ١١٤٣هـ (١٧٣٠ من تقويمنا) والتى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ تحمل بدلا من هذه الطغراء نجميات أو زهيرات او تشبيكات زهرية (مجدولة) تشغل سطح القطعة كلها .

اما الزخارف الزهرية فيحملها الوجه ا فى الفراغات التى تتركها طغراء السلطان . وفى اغلب الأحيان ، نجد فوق الوجه ب لقطع الفندقى زخرفا زهريا عند اعلى قطعة ، فوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وهى تحل هناك محل الرقم الدال على سنة التنصيب او على سنة الاصدار كما

توضح لنــا العملات الواردة بالاشكال ١،٢،٣،٤،٤،٧،٨ (٦٥) ، واخيرا فاننا نجد بعض هذه الزخارف موزعة بأعداد متفاوتة ، قلة وكثرة ، تبعا لذوق الحفار ، فوق وبين سطور الــكتابة . وتحمل قطعة النقد الذهبيــة التى وردت مرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل برقم ١ من لوحته الأولى عن النقود الذهبية التركية كمية كبيرة من هذه النقوش (٦٦) .

ويتنوع شكل هذه الزخارف الزهرية . اما الشكلان اللذان يسترعيان الانتباه اكثر من غيرهما واللذان يتكرران فى اغلب الاحوال فهما :

١ ــ الشكل الذى تحمله القطعة التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢٣ ، الوجه أ .

٢ ــ الشكل الذى نراه على الوجه ب من القطعة رقم ٤ .

ويظن البعض انه قد لاحظ فى الزخرف الاول وجود الحروف المكونة لــكلمة الله أو اختصارا لها مجدولة او متداخلة مع هذا الزخرف ، وانه قد لاحظ فى الزخرف الثانى الشىء نفسه بالنسبة لكلمة محمد (٦٧) ، وان كان الاقرب الى الاحتمال ان هؤلاء يحاولون أن يعتسفوا وجود معنى فى هذه الزخارف البسيطة ، التى صنعت بقصد الزينة ، ربما لم يكن اولئك الذين اخترعوها يفكرون فيه على الاطلاق .

وربما كان اقرب الى الطبيعى أن نرى فى الزخــرف الأول بدايات

---

(٦٥) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة . اما الزخرف الزهرى الذى تحمله القطع الثلاث أرقام ١،٢،٨ فهو نفس ماتحمله القطعتان رقما ٣ ، ٤ ، فيما عدا انه يعلو هذا الزخرف فى الأوليات زخرف زهرى بالغ الصغر بالشكل نفسه الذى تحمل منه القطعة رقم ٤ ، الوجــه أ ، ثلاثة أمثلة .

(٦٦) يمكن ان نتأمل كذلك الترس المرسوم برقم ٦ فى مؤلف بونفيل ، اللوحة الرابعة .

(٦٧) هناك تشابه بين صنع زخارف بالحروف المتداخلة هناك وبين ممارسة شائعة فى فرنسا تشير الى اسم المسيح بالعلامة والى اسم مارى ــ والى اسم لويس بحرفى L متشابكين (وهو ما نجده على الــكثير من عملاتنــا) .

الشعار لا اله .. الخ ، اما الشكل الذى اعطى لهذا الزخرف على القطعة الواردة فى مؤلف بونفيل برقم ٤ فهو فيما يبدو فى الواقع وبطريقة يمكن تمييزها لام الف (لا) مكررة مرتين احداهما مقلوبة او معكوسة .

وتحمل القطع الذهبية والفضية ، بل حتى النحاسية ، على كبلا وجهيها ، بحروف بارزة ، وعلى حوافها ، حبيبات مكونة اما من نقط دائرية واسعة او ضيقة يشبهها العرب بعقد من اللؤلؤ (٦٨) ، واما من نقط مستطيلة او حبوب من الشعير (٦٩) او تكون هذه الحبيبات عبارة عن عقدات صغيرة او زخارف من زهيرات صغيرة (٧٠) ، وهناك خط مبسط او منقوط يفصل بين هذه الحبيبات ، على اختلاف اشكالها ، وبين النقوش.

وبالنسبة لقطع الفندقلى ، والعملات الذهبية الاخرى ذات القطر الكبير ، وبالنسبة كذلك للعملات التذكارية وجود قسم دائرى او طوق خال من الزخارف (سادة) ، ونستطيع أن نرى ذلك فى الاشكال ٦،٦١،٧، ويرجع ذلك الى ان هذه القطع ، برغم كونها ذات مسطح اكبر كثيرا من قطع الفندقلى او النقود الذهبية المعتادة ، قد ضربت مع ذلك بالسكة نفسها ، فكانت هذه السكة تدمغ وسط قطع العملة ، تاركة الجزءالباقى خاليا من اى نقوش او زخارف .

اما قطع العملات التى تم صنعها بقدر اكبر من الفخامة ، وبخاصة قطع الفندقلى الكبيرة من صنع القسطنطينية ، فكانت تضرب بسكات حفرت لهذا الغرض ، وباحجام القطع النقدية نفسها، وتزدان هذه العملات باطارين من الحبيبات ، تترك المسافة التى بينهما خالية من النقوش او كانت بورود صغيرة متنوعة او تشبيكات زهرية او زخارف على شكل غصينات ، كما يمكننا ان نرى على قطع العملات التى نشرها بونفيل .

---

(٦٨) انظر الاشكال ٥،٦٦،٦٩،١٠،١١،١٤ من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة .

(٦٩) انظر الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة .

(٧٠) انظر القطع ارقام ٥،٦٦،٧٢،٦٩،١٠،١١،١٤ من اللوحات نفسها، ويكاد يكون هذا الخط هو الزخرف الوحيد الذى يلاحظ وجوده على قطع العملات القديمة .

ويعد محمد بن مصطفى ، الذى جرت العادة على ان يشار اليه خطأ باسم محمد الخامس ، والذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١٤٣ (١٧٣٠ م) واحدا من سلاطين القسطنطينية التى بذلوا عناية كبيرة فى اعطاء النقود مظهرا فخيما . ونستطيع ان نتأكد من ذلك بملاحظة قطع الفندقى ذات القطر الكبير ، والتى نشرها بونفيل برقمى ٦ ، ٧ ، وقد نقلنا معنا من مصر واحدة من هذه المسكوكات ، وهى ذات عيار مرتفع ، ومصنوعة بجودة بالغة .

اما فى اوربا فلم يكن الدافع من وراء حفر الرسوم او النقوش المختلفة على حواف العملات بصفة عامة ، هو حب الترف او السعى وراء مظاهر الزخرف والفخامة عند صنع النقود ، بل كان الهدف من ذلك هو الحيلولة دون ادخال الغش او التدليس على هذه العملات — وهى التى لا يمكن لأحد انقاص وزنها عن طريق انقاص قطرها دون ان يسترعى ذلك الإنتباه بمجرد النظر — وذلك باللجوء الى اتلاف او محو هذه الزخارف او النقوش .

وعندما لاتدفع القطع النقدية فوق حافة قطعها ، فلن يكون هناك ماهو أسهل من اقتطاع بعض منها دون ان تبدو تالفة ، اذ ان هذه القطع ليست فى شكل دوائر كاملة الاستدارة ، كما ان (طول) محيطها يختلف فيما بينها ، أما حين تكون حواف القطع هذه غير مرسومة الا بزخرف خفيف فان تزيينها او تقليدها سوف يصبح أكثر من ميسور ، ذلك ان الحروف او النقوش المكتوبة تستعصى على التقليد بغير حدود .

وفيما مضى ، كانت الحروف المنقوشة فوق حواف قطعات عملاتنا ناتئة او بارزة ، لكنها كانت تنمحى بغتة اما بفعل الدعك او بفعل مايحدث من نقصان الوزن من اثر (طول) الاستعمال ، أما فى ايامنا هذه فتداخذت هذه الحروف توسنم على الأجوف (اى تحفر بدلا من أن تكون بارزة) . ويجعل هذا الاجراء الاحتياطى ، بالاضافة الى ان لعملاتنا الذهبية والفضية المضروبة بالـ Vriol (٧١) القطر والمحيط نفسيهما وبدقة ، من

---

(٧١) الـ Vriol هى لوحة من الصلب ، مثقوبة عند وسطها بثقب دائرى توضع به قطعة العملة لتتلقى ضربة الرقاص .

المستحيل حدوث أقل انقاص فى طول القطر (باقتطاع اجزاء من المحيط) دون ان يلاحظ المرء ذلك عند النظرة الأولى ، خصوصا اذا ماقربنا قطعة عملة من قطعة اخرى مماثلة لم يمسسها سوء .

اما زخارف الدنانير والدراهم القديمة التى اتيح لنا ان نراها ، فلم يبد لنا قط انها قد وسمت عند حافة قطعها مع احتمال قائم هو أن يكون هذا النقش قد انمحى بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال ، او تمت ازالته على يد اولئك الذين يحترفون مهنة تحريف النقود (بانقاص وزنها) ، وفى الوقت نفسه ، فان من المؤكد فيما يبدو ان القوم هناك قد ظلوا لمدة طويلة يعتادون عدم وضع اية سمة او بصمة على حواف قطع العملات ، وبشكل خاص عندما كانوا يكتفون باعطائها الشكل الدائرى عند قصها .

وتحمل قطع الفندقلى ، شأن كثير من قطع النقود لدينا ، نوعا من النقوش يشبه بعض الشىء حبلا او جديلة ، ومن هنا جاء اسم الجديلة او القيطان الذى يطلق بصفة عامة على كافة أنواع النقش او البصم التى تحملها قطع النقود على حواف قطعها ، (بفتح القاف وتسكين الطاء) .

وتحيط هذه الجدائل بقطع النقد الذهبية بالطريقة نفسها على وجه التقريب او تكون مسننة على نحو طفيف ، كما سنرى ، عند تناولنا لأساليب صنع النقود .

وقد نجد ان من الممكن لكثير من العملات الفضية ذات الوزن الكبير ، بل وكذلك بالنسبة للقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وعملات اخرى كثيرة من النحاس ، أن تحمل عند قطع حوافها جدائل او نقوشا ، لكن صناعة النقود فى مصر ليست متقدمة لحد يمكن معه تبنى الأسلوب الذى تستخدمه أوربا فى حفر حروف على حواف قطع النقود برغم كونه اسلوبا بالغ البساطة بقدر ماهو حاذق .

الفصل الرابع

القيم المختلفة للعملات

أولا : الـــوزن

لم تضرب فى مصر ، فيما يبدو ، بصفة عامة قطع نقود ذهبية تجاوز وزنها درهما واحدا ونصف الدرهم (٦١٨/١٠٠ ٤ ج) * أو المثقال بوزنه الحالى (١) ، بل كذلك المثقال القــديم الذى كان يســاوى ١٢/٧ درهم (٣٩٨/١٠٠ ٤ ج) . وفى واقع الأمر ، فقد كان هـــذا هو حال وزن الدنانير التى واتتنا الفرصة لتفحصها .

ولم يحدث ـــ الا شذوذا عن هـــذه القاعدة ، وفى حالات خاصـــة ، ن ضربت فى بعض الأحيان قطع نقد ذهبية اكبر وزنا ، مثل القطع ذوات الـــ ٢ فندقى وتلك القطع التذكارية من ذوات الفندقى ونصف (الفندقى) التى تعرضنا لها من قبل فى الباب الخاص بالنقود النحاسية .

وفى نفس الوقت فان الأمراء او الحكام الذين تضرب باسمهم النقود، قد حرفوا فى فترات مختلفة أوزان هـــذه النقود ومعاييرها بقصد تحقيق اكبر ربح ، ومع ذلك فحيث ان تحريف وزن العملات امر يمكن ملاحظته على الدوام وبسهولة اكبر من القدرة على التحقق من تحريف العيار ، فقد كان التحريف فى الوزن وئيدا وحثيثا حتى يمضى دون أن يسترعى الانتباه .

ولم يكن يتجاوز وزن اقدم واحدة من قطع الفندقى ، التى ظلت على

(*) آثرت تحـــويل الكسور العشرية الى كسور اعتيـــادية حتى لا يختلط الأمر على القارىء بينها وبين العلامات التى توضع لتقسيم الاعداد الكبيرة الى وحدات رقمية تسهيلا لقراءتها . (المترجم)

(١) عن المثقال ، انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الاول من هـــذا المجلد) .

حال جيدة ، والتى اختبرنا زنتها ، تتجاوز درهما واحدا و ١٥/١٠٠ من الدرهم (٣,٥٤١/١٠٠٠ ج) أما القطع ذوات نصف الفندقى (النصفية) فتزن النصف من هـذا الوزن .

وكان ينبغى ان يكون وزن العملة الذهبية زر محبوب فى الأصل على هذا النحو ، ونستطيع أن نتـأكد من ذلك من جدول النقود المرفق بهذه الدراسة ، وان كان قـد نقص وزنها منذ بدء عهد مصطفى بن احمـد ، الذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١٧١ (١٧٥٧ م) ليبلغ ٨٤٣٥/١٠٠٠٠ من الدرهم (٢,٥٩٧/١٠٠٠ ج) ثم ثبت فى عهد سليم بن مصطفى الذى توفى فى العـام ١٢٠٣ من الهجـرة (١٧٨٩ م) على ٨٤٢/١٠٠٠ من الدرهـم (٢,٥٩٢/١٠٠٠ ج) ، وقد ابقاها الفرنسيون على هـذا الوزن ، أما تفاوت الوزن المسموح به زيادة او نقصا فقد ثبت بموجب لائحة التسوية الصادرة من المدير العام ومحاسب الموارد العامة بتاريخ ٢٥ نيفوز من العام التاسع (١٥ يناير ١٨٠١) بدرهمين (*) اى ما يعادل ..... ٠,٠٠٢٣٧٥ ر

أما التفاوت الذى كان مسموحا به قديما فى فرنسا فيبلغ ١٥ حبة من زنة مارك اى ما يعادل .... ٠,٠٠٣٢٥٥ ر

ولكنه بلغ عند صنع القطع ذوات الأربعين فرنكا وتلك من ذوات العشرين فرنكا (٢) .... ٠,٠٠٢٠٠٠ ر

وعلى هـذا فقد كان التفاوت المسموح به فى مصر (زيادة او نقصا) اقل من مثيله المسموح به فى فرنسا بالنسبة لقطع اللويس الذهبية ولكنه قريب من التفـاوت المعمول به بخصوص القطع الذهبية ذوات الأربعين والعشرين فرنكا ، ومع ذلك ، فحيث كان الذهب (اى العملات الذهبية) اكثر انقساما (اى ان هناك نصفيات وربعيات ... الخ) بكثير فى مصر (عنه فى فرنسا) فلا بد ان التفاوت قد كان (فى الحقيقة) اكبر . هكذا كان قريبا من المستحيل ان تبلغ قطعة نقد بمفردها ، وبدقة ، الوزن المحدد ، وحيث لم يكن العامل ليعوض عن اية زيادة تتم فى الوزن ، وحيث لم تكن

(*) لكل مائة قطعة كما سيتضح من السياق . (المترجم) .

(٢) وقد احتفظ بهذا التفاوت نفسه فى المراسيم الصادرة فى ٢٣ مايو ١٧٧٤ ، و ٣٠ اكتوبر ١٧٨٥ ، و ٩ ابريل ١٧٩١ ، و ٥ فبراير ١٧٩٣ .

تقبل النقود الذهبيـــة ما لم تزن كل مائة منهـــا ، وبدقة تامة ٨٤ درهما (٢٥٨ ٦٢٨/١٠٠٠ ج) فقد كان من مصلحة العامل ان يوازن القطع النقدية بدقة كافية ، وباختصار ، فكلما زاد اتساع سطح العملة كلما اكتشفنا ان وزنها يقل فجاة بفعل التداول . وفى مصر ، كما فى غالبية بلدان العالم ، يوجد اناس يدفعهم الجشع الخسيس الى احتراف مهنة التلاعب فى وزن العملات الذهبية ، يحرص الصرافون او المبدلون على وزنها حين يبدو هذا الوزن بالغ النقصان .

واذا كانت العملات الذهبية الحالية ، قد حلت كما سبق ان افترضنا محل الدنانير القديمة التى كانت كل سبعة منها تزن فى الاصل عشرة دراهم واذا كانت كل سبعة قطع من العملات الذهبية الحاليـــة لا تزن اكثر من خمسة دراهم و ٨٩٤/١٠٠٠ من الدرهم فان الفرق فى الوزن بين هذه وتلك سيصل الى ٤١٠٦/١٠٠٠ دراهم اى ان وزن العمـــلات الذهبية قد نقص (بالنسبة للعملات القديمة) بنسبة تزيد عن ٤١٪ .

ومن جهة اخرى فلابد لانصاف العملات او النصفيات ان تزن نصف وزن القطعة الواحدة اى ٤٢ درهما على الاقل لكل مائة نصفية (حوالى درهما (نحو ٤٦ ½ ج) لكل مائة ربعية . اما بخصوص اوزان الخردبات القديمة ١٢٩ ١/٣ ج) وان تزن الارباع او الربعيات ربع وزن القطع الكاملة اى فيرجى الرجوع الى ما سبق لنا ان قلناه بخصوص هـــذه العملات الذهبية الصغيرة . فى الفصل الخاص بالعملات التذكارية .

وقد سبق ان اوضحنا فى دراستنا الموجزة عن الأوزان العربية ان قطعة النقود الفضية المسماة درهما والقطعة الذهبية المسماة دينارا كانتا تزنان كلتاهما مثقالا فى الأصل ، وعلى قدم المساواة . وبمرور الايام ادخلت فى التداول دراهم من اوزان متنوعة قادمة من بلدان مختلفـــة . وكانت الضرائب او العشور التى تفرض على الفضة التى صنعت نقودا تدفع على نصـــفين : نصف يســـدد بالدراهم ثقيلة الوزن ونصف آخر يســـدد بالدراهم خفيفة الوزن وحين أراد ابن مروان أن يقيم نظـــامـــا موحـــدا للنقـــد ، فقد خشى اذا هو اختار الدراهم كبيرة الوزن ان يثقل كاهل الناس ، او ان يقلل حجم الضريبة اذا هو اختار الدراهم الصغيرة ، لذا فقد اتخذ الحـــد الاوسط (بين هذين النوعين من الدراهم) وامر بأن تصنع دراهم تزن كل

عشرة منها سبع مثقالات . وقد استقر رايه على اتخاذ هـذه النسبة بدافع مثير للفضول تعرضنا له عند حديثنا عن قطر العملات .

وقد اصبح الدرهم الجديد هو وحدة الوزن التى احتفظت ، شـانها شأن العملات ، باسم الدرهم فى حين ان القطعة من النقود لم تعد تزن سوى ٧/١٠ من المثقال ، بل حتى بعد ان اختفت النقود التى تسمى بالدراهم .

ولكى نفرق بين الدرهم فى مجال العملات وسميه فى مجال الوزن تجنبنا عند الاشارة الى قطعـة النقد الكلمة العربيـة درهم dirhem واستخدمنا الاشارة الى الوزن الكلمة الفرنسـية دراخمة drachme التى يرتبط اصلها كما هو واضح بالكلمة السابقة (٣) .

ويبدو ان عادة جعل العمـلات مسـاوية فى وزنها لأوزان متداولة واعطائها الأسماء نفسها التى لتفريعات اواقسام هذه الأوزان هى عادة ضاربة فى القدم اتبعتها شعوب كثيرة ، فقد عرفنا فى اوربا نقودا كثيرة باسماء livre (جنيه — رطـل) و once (اونسـة — أوقية) و gros (١/٨ من الأوقية) وهى كلها نقود ذهبيـة او فضـية ، والى ان تبنينا الفرنكات فى نظامنا النقدى الجديد كانت كلمـة livre تطلق فى وقت واحد على وحدة وزن ووحـدة نقدية ، برغم انه لم تكن لدينـا قط عملة تزن رطـلا .

واذا كان علينا الا ننظر الى قطع المدينى الحالية باعتبارها انحرافا بالدراهم القديمة وانما باعتبارها نقودا جديدة نجهل نحن الفترة التى انشئت فيها على وجه التحديد الا انه من المؤكد انها فى المـاضى كانت اكثر ثقلا ، وكان الباب العالى يرسل أوامره ، بل ويرسل مفوضين او مفتشين خاصين من طرفه حين كان يبلغه سوء الحال التى انحدرت اليها النقود حتى يعود باوزان وعيار النقود الى القواعد نفسها التى تتبعها القسطنطينية : ففى العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ من تقويمنا) ، اى فى عهد السـلطان

---

(٣) انظر دراستنا عن الأوزان العربية .

مصطفى ، وعندما كان الملوك رضوان ، كخيا(٤) ابراهيم ، يمسك بمقاليد الامور فى القاهرة ، ارسلت القسطنطينية احمد اغا خطيب زاده مع الباشا رحاب للتفتيش على النقود ، فثبت وزن الالف من قطع المدينى على ١٢٥ درهما (اى ١٠٠٠/٨٦٢ ٣٨٤ ج) ، اما فى بداية عهد سليم ، اى فى العام ١٢٠٣ هـ (١٧٨٩ م) فقد صدر امر الباب الذى يقضى باعادة رفع وزن قطع المدينى التى كانت قد انقصت من ١١٥ درهما (لكل ١٠٠٠ قطعة) الى ١٠٠ درهم فحسب ، ولكن الحكام تشبثوا بما معهم من تفويض لهم فى مجال النقود يخول لهم حق تخفيضـــها من جديد ، وهكذا نقص وزنها فى مدى عشرة اعوام بشكل متوال حتى بلغت زنتها ٧٣ درهما (لكل الف) اى ١٠٠٠/٧٦٠ ٢٢٤ ج . وعندما امتلك الفرنسيون امر النقود فانهم لم يغيروا شيئا فى النظام (النقدى) المستقر منذ زمن محدد ، قبل مجيئهم . وهكذا ايضا نجد ان وزن المدينى قـد نقص على مدار الـ ٣٧ ســنة الاخيرة بنسبة ٢/٣ ٤١٪ .

واذا شئنا ان نقارن الوزن الحالى لهذه العملات ، وهى الوحيدة التى تصنع الآن من الفضـــة او بالأحرى من البرونز عالى العيار ، والمتداولة فى مصر منذ وقت طويل بوزن تلك التى كانت تصنع فى مصر قديما تحت اسم الدرهم فسوف نتبين ان قطعة المدينى تقل فى وزنها عن وزن الدرهم ثلاث عشرة او اربع عشرة مرة .

وتجعل رقة هـــذه العملات وكذلك الطريقة التى تصنع بهـــا من المستحيل ان يتكرر الوزن نفسه فى كل قطعة ، لذلك يكفى ان تزن الألف قطعة منها ٧٣ درهما لتكون رقيقة الوزن بالقدر الكافى . وكان يسمح تحت ادارتنا بتجاوز قدره درهم واحد (١٠٠٠/٧٨ ٣ ج) زيادة او نقصا (فى كل الف قطعة) اى ان التفاوت فى الوزن بالنسبة للقطعة الواحدة كان يبلغ نحو ١٠٠٠/١٤ ، ومع ذلك فلابد ان تكون اعداد محددة من الوف قطع المدينى قد جاءت مساوية للوزن المطلوب .

---

(٤) كلمة كخيا او كخايا يلفظها العـــامة كيخى والتى يكتبها مؤلفونا كياهيا kiahya او كيايا kiaya هى تحريف لكلمة كتخدا وتعنى المؤتمن على السر او الملازم .

ولسنا نستطيع ان نقارن هـذا التجاوز فى الوزن بالنسبة للألف من قطع النقود بالتفاوت المسموح به فى فرنسا فى وزن كل قطعة على حدة ، ومع ذلك فقد اتبع هناك كمبدأ ، انه كلما كثرت تفريعات قطعة العملة كلما كان التفاوت المسموح به فى زنتها كبيرا ، وفى حين امكننا نحن ان نثبت هـذا التفاوت المسموح به بخصوص القطعة ذات الخمسة فرنكات عند ٣٠٠ر فقد كان يبلغ بالنسبة للقطعة ذات الـ ٢٥ سنتيما ١٠٠٠/٣٠ وبمعنى آخر كان يقدر بـ ١٠ جرامات فى الكيلو جرام الواحد .

ولابد ان الميزة التى تحقق من وجود عملة فضية يسهل عدها عن عد قطع المدينى ، وتقع قيمتها موقعا وسطا بين قيمة العملات الذهبية وقيمة المدينى التى ما كان ينبغى استخدامها الا كنقود صغيرة (فكة) او نقود مكملة ، هى التى دفعت على بك دون شك الى ان يامر بصنع قروش على غرار قروش استانبول .

وينتج عن المعلومات التى حصلنا عليها من القاهرة انسلسلة الغروش او القطع الفضية ذات القيمة الكبيرة التى امر على بك بصنعها او التى كان قد شرع فى اصدارها لم تكن تشتمل قط على قطع من ذوات الـ ٦٠ ولا من ذوات الـ ٣٠ مدينى ، وان لابد لوزن هـذه العملات ان سيكون على النحو التالى :

القطع ذوات الـ ١٠٠	مدينى	١١١/٤ درهما (٥) .
القطع ذوات الـ ٨٠	مدينى	٩١/٤ دراهم .
القطع ذوات الـ ٤٠	مدينى	٤١/٢ دراهم .
القطع ذوات الـ ٢٠	مدينى	٢١/٤ من الدراهم .

ومع ذلك فان العملات التى ضربت فى عهد هـذا البك والتى حصلنا فى مصر على قطع منها باعتبارها من ذوات الـ ٤٠ او الـ ٢٠ مدينى كانت تزن ١٠٠٠/١٤٣ ٥ دراهم الى ١٠٠٠/١٧٣ ٥ اى بحد وسط قدره ١٠٠٠/١٦٣ ٥ دراهم .

ايمكن أن تكون هـذه القطـع هى العمـلات من ذوات الـ ٦٠

---

(٥) بخصوص تقييم الدراهم بالأوزان انظر الجدول الملحق بدراستنا الموجزة عن الأوزان العربية .

و الـــ ٣٠ مدينى ؟ لا يبدو هـــذا فى راينا محتملا ، حيث اكد محدثونا انه لم تكن قد ضربت بعد قطع مسكوكات من هذا النوع . اذن فهل هـــذه هى القطع الاصلية من ذوات الـــ ٤٠ والـــ ٢٠ مدينى التى امر على بك بضربها فى حين أن القطع التى اصدرت بعد ذلك قد انقص وزنها الى ٢/١ ٤ و ٤/١ ٢

من الدراهم ؟ ان الشيء الذى قد يدعو الى الأخذ بهذا الرأى هو أن افندى النقود الذى حصلنا منه على المعلومات حول سلسلة النقود المختلفة التى تناولناها فيما سبق لم يعهد اليه باصدارها الا الى العام ١١٨٥ من الهجرة فى حين أن القطع التى حملناها معنـــا من مصر واجرينا عليها الفحـــوص ورسمناها (٦) تحمل تاريخ اصدار هو ١١٨٣ . اذن فيتبقى علينا أن نعرف ما ان كان هذا الرقم يمكنه ان يدل قط على السـنة التى أصـبح فيها على بك مستقلا أو على السنة نفسها التى سكت فيها هذه النقود .

لقد تحتم ان تزن القطع ذوات الـــ ٤٠ والـــ ٢٠ مدينى التى عاود الفرنسيون ضربها نحو ٤ و٢ من الدراهم .

وطبقـــا لذلك يكون النقص الذى اعترى وزن هـــذه النقود مقارنة بمثيلاتها فى عهد على بك قد بلغ نحو درهم واحد و ١٦٣/١٠٠٠ من اجمالى زنة قدرها ١٦٣/١٠٠٠ ٥ دراهم اى ما يعادل ٢/١ ٢٢٪ اذا ما كان وزن القطعة ذات الأربعين مدينى قد بلغ ١٦٣/١٠٠٠ ٥ من الدراهم او ١٦٣/١٠٠ ١١٪ فقط اذا لم تكن الواحدة من هـــذه العمـــلات تزن سوى ٢/١ ٤ من الدراهم .

ولمـــا كانت الاهمية التى تعلق عادة على النقود النحاســـية جـــد ضئيلة ، ولمـــا كانت قد تناولتها تغييرات مستمرة ، وكانت لها على الدوام تقريبا قيمة اعتبارية او صورية ترتبط بالحاجات اليومية للناس الذين كانوا يحصلون عليها كى يستخدموها اشارة او وسيلة تبادل عنـــد شراء المواد ضئيلة القيمة ، ولمـــا كان من النادر ان يضع الناس فى اعتبارهم ، لهذه الأسباب كلها وكذلك لانخفاض ثمن المعدن الذى تصنع منه ، الوزن الذى يمكن أن يكون لكل قطعة منها فقد بدا لنـــا أن ليس ثمة أهمية كبيرة فى تلمس أوزان النقود النحاسية فى العصور المختلفـــة ، وان كنـــا نكتفى

---

(٦) أنظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، الشكل ١٦ من اللوحـــة الثالثة والشكل ٢٢ من اللوحة الرابعة .

بملاحظة ان القطع النحاسية ذات القيم الاكبر والتى تم ضربها منذ عهـد الخلفاء لم يتجاوز وزنها فيما بدا لنـا سـبعة دراهم ونصف الدرهم اى ما يزيد على ٢٣ جراما بنحو طفيف . وتزن قطعة عملة نحاسية ، تحمل كلمة اينار مكتوبة بخط كوفى ، وتنتمى الى العملات النحاسية التى تناولناها فى صفحة ٣٤٢ درهما واحدا و ٦٤٤/١٠٠٠ من الدرهم اى نحو ٦٢/١٠٠٠ ٥ جرامات ، اما تلك التى تحدثنا عنها فى صفحة ٣٧٧ فتزن درهما وحـدا ٦١٤/١٠٠٠ من الدرهم اى ٩٦٩/١٠٠ ٤ جرامات .

وقد يبلغ وزن قطعة الجديد التى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ من اللوحة الرابعة نحو درهم واحد و ٧٥٠/١٠٠٠ من الدرهم اى ٢٨٨/١٠٠٠ ٥ جرامات ، اما قطع الأجداد (جديد) التى ترجع الى عهد مصطفى ، الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ من تقويمنا) ، والتى رسمنا واحدة منها فى اللوحات الملحقة بهذه الدراسة فى الشكل رقم ٢٦ فيتراوح وزن القطعة منها بين ١/٢ و ٢/٥ من الدرهم ، واخـيرا فان الاجداد التى لا تحمل نقوشا والتى تناولناها بالحديث قبل ذلك عند نهاية الفصل الخاص بالنقود النحاسية . لم تكن تزن كل عشرة منها معا سوى ٢١/٤ الى ١/٢ ٢ من الدراهم ، بواقع زنة القطعة الواحدة ١/٤ الدرهم على اكثر تقدير .

ثانيا : العيـار

كانت العملات الذهبية والفضية ، عند نشأة غالبيـة النقود ، ذات عيار مرتفع للغاية لذلك فان النقود القديمة ، عند اغلب الشعوب ، هى عادة اكثرها نقاء (اى اكثرها قربا من المعدن الخالص) . وهكذا فقد تبدى ان عيار الدينار الذى تناولناه فى صفحة ٣٥٣ على سبيل المثال والذى يعود الى العام ٩٧ من الهجـرة (٧١٦ من التقويم المسيحى) ، والذى تعرض لاختبارات وفحوص بالغة الدقة فى باريس ، يبلغ ٩٨٧ من الالف اى ٢٣ قيراطا و ٢٢/٣٢ من القيراط .

وطالمـا لم تكن للحكومات مصلحة خاصة فى تحميل سبائك النقود بالاخلاط والشوائب فسيكون الأمر الطبيعى اكثر من غيره ، بالنسبة لهـا ، ان تمنح هـذا الرمز الممثل لكافة القيم الاخرى اكبر قيمة ممكنة فى اقل

حجم مستطاع ، مما يجعل حمله والاحتفاظ به اكثر يسرا ، ومما يقلل كذلك من نفقات صنعه ، ومع ذلك فلا يصح لنا أن نعتقد بأن من الأفضل أن نبلغ بالذهب او الفضة اعلا عيار لهما ، فقد علمتنا التجربة أن نسبة معينة من المزاج (بكسر الميم) تعطى لهذين المعدنين قدرا اكبر من الصلابة وتجعلهما أقل قابلية للتلف او التحور بفعل التآكل الناجم عن كثرة التداول .

وحيث كانت غالبية دور سك النقود ، بالاضافة الى الاعتبارات السابقة ، تحصل على احتياجاتها (من المعادن النفيسة) عن طريق المسكوكات النقدية المصنوعة على يد الاسبان والبرتغاليين ، الذين يمتلكون مناجم بالغة الوفرة والثراء ، فقد كانت الأمم الأوربية الأخرى تضطر الى مزج نقودها بالنسب نفسها، على وجه التقريب، التي تمزج بها نقود هؤلاء، وبمعنى آخر فقد كان على هذه الامم الاوربية أن تتحمل كخسارة صافية مصروفات تمحيص او تنقية النقود الاسبانية والبرتغالية (اى فصل المعدن النفيس لاستخدامه فى صنع نقود خاصة بهذه الامم) .

وبعيدا عن هـذه الدوافع الخاصة ، فان الدافع الوحيد الذى يمكنه ان يحدو بالحكومات المختلفة الى تحريف النقود (اى الغش فيها بانقاص عيارها) هو الرغبة فى تحقيق منفعـة تتم دوما على حسـاب الأفـراد (المواطنين) ، تنتهى — هذه المنفعة — بأن تصبح قاتلة للدولة ، وللحكومة نفسها ، اذ هى تخرب تجارتها وائتماناتها وكذلك الثقة فيها . كما انها تلقى بالأسواق المـالية فى ارتباك عسير يصعب اصلاحه فى غالبية الأحيان .

ولمـا كان من غير الميسور ان يحوز الافراد ، وبصفة خاصـة فى البلدان التى لم تتقدم فيها الفنون والصناعات ، وسيلة اكيدة لمعرفة العيار الدقيق (لعملة ما) فيما عدا اولئك الذين يحترفون مهنة تعيير النقود : فقد استطاع اولئك الذين تنهض عليهم صـناعة النقود فى الشرق ان يحرفوا (أو يغشوا) المرة بعد المرة عيار المسكوكات الذهبية والفضية دون رادع، وان يستحوذوا لانفسهم ، لمدة طويلة ، على كل الربح الذى يجنونه من وراء ذلك .

وفى بعض الاحيان كان بعض هؤلاء (الحكام) يصطنعون لانفسهم شرف اعطاء النقود درجة اعلا من النقاء (او عيارا اعلا) اعلا حققه اسلافهم

او جيرانهم ، وان كانت هذه الحكومات ، بعودتها الى مبادىء اكثر عدالة واكثر استنارة ، قد ادركت ان من صالح الافراد ، ومن صالحها الخاص كذلك ، ان تعمل على سك نقودها بعناية اكبر وبمزيج افضل كى تمنح هذه النقود قدرا اكبر من الثقة فى مجال التجارة الداخلية ولكى توفر لها ميزة التبادل مع الخارج .

ولعل احمد بن طولون كان هو الحاكم الوحيد فى مصر ، منذ استقرار الاسـلام بها ، الذى ضرب بها انقى او اخلص الدنانير ، وسميت هـذه باسمه ، « الدينار الأحمدى ، أو الأحمدى فقط » ، حتى اخذت هذه التسمية تطلق بعد ذلك للاشارة الى الذهب الأنقى .

اما السبب الذى قاد الى هـذا الاجـراء فيبدو لنا ، بالشكل الذى يروى به ، بالغ الطرافة برغم انه يعطينـا فكرة لا باس بهـا عن الملمح الأسطورى لغالبية الحكايات التى يندفع المؤلفون العرب فى تجميعها بكثير من الثقة .

يورد المقريزى أن أحمد بن طولون قد اكتشف جـرة مليئة بالدنانير عندما امر باجراء تنقيبات فى منطقة الأهرام املا فى العثور على كنوز هناك ، وكانت سدة هـذه الجرة تحمل هـذا النقش ، بحروف قديمة : « انا فلان ابن فلان ، انا الذى خلصت الذهب من شوائبه ، وكل من يريد ان يعرف كم كان عهدى اسمى من عهده ليس عليه الا ان ياخذ فى اعتباره كم كان مزج دنانيرى افضل من مزج دنانيره ، ذلك ان الذى يطهر ذهبه مما يشوبه ، يكون هو نفسه الذى يتطهر فى حياته وبعد مماته » .

وقد امر احمد بتمحيص هـذه الدنانير ، فوجد ان عيارها فى الواقع اعلا بكثير من عيار النقود التى ضربت من قبله ، فبذل اكبر قدر من العناية فى تحسين عيار عملاته الذهبية .

واذا افترضنا ان الدينار الأحمدى كان يماثل فى نقائه سكين Séquin البندقية الذى يقدر عياره العالى للغاية فى تعريفة النقود الفرنسـية (٧)

---

(٧) التعريفة الصـادرة فى ١٧ بريريال من العـام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) .

بـ ٩٩٦ (فى الالف) ، وحيث يبلغ العيار القانونى لعملات القاهرة الذهبية اليوم ١٦ ٢٤/٣٢ قيراطا اى ٦٩٨ (فى الالف) ، فمعنى هـذا أن تحريفا متتابعا قد اصاب عيـار النقود الذهبيـة بلغ ٢٨٨ على ١٠٠٠ اى نحو ٢٩٪ .

وكان عيار العملات الذهبية ، قبل تدخل الفرنسـيين فى عمـلات القاهرة ، يبلغ فى بعض الاحيان اقل من ١٦ ٢٤/٣٢ قيراطا ، ويبدو ان العيار الأكثر انخفاضا كان هو عيار العملة الذهبية التى نشرها بونفيل فى مقالته من النقود الذهبية والفضية التركية برقم ٢١ ، وتعود هـذه القطعة الى عهد عبد الحميد الذى تولى الحكم فى القسطنطينية فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ م) ، وقد ضربت هـذه فى القاهرة فى العام ١٢٠٠ من الهجرة (١٧٨٥ او ١٧٨٦ من التقويم المسيحى) وقد سبكت بعيار قدره ١٥ ٢٥/٣٢ قيراطا اى ٦٤٥ (على ١٠٠٠) فى وقت كان ينبغى ان يبلغ عيارها فيـه نحو ١٦ ٢٨/٣٢ قيراطـا اى ٧٠٧ (على ١٠٠٠) مع تفـاوت مسموح به (لأعلا او لأدنى) قدره ٤/٣٢ من القيراط اى ٥٢/١٠٠٠ .

وقد ثبت الفرنسيون عيار الزر محبوب عند ١٦ ٢٤/٣٢ قيراطا اى ٦٩٨ من الألف بتجاوز مسموح به قدره ٣/٣٢ لأعلى أو لاقل .

اى نحو ٠ر٠٠٣٩

اى (مع التقريب) . ٠ر٠٠٤٠

فى حين يبلغ التجاوز القانونى المسموح به فى فرنسا بالنسبة لقطع اللويس ١٢/٣٢ من القيراط .

اى نحو ٠ر٠١٥٦

وكان يبلغ فى الوقت نفسه بخصوص القطع الذهبية ذوات الأربعين والعشرين فرنكا نحو ٠ر٠٠٢٠

وعلى هـذا فقد كان التفاوت المسموح به قانونا (فى مصر) يقل بنحو ثلاث مرات عن مثيله فى فرنسا ونحو الضعف من التفاوت الذى كان مسموحا به بالنسبة للقطع ذوات الاربعين والعشرين فرنكا .

وحيث كانت اساليب التمحيص التى سنعرض لهـــا عند نهاية هذه الدراسة اقل تقدما عنها فى فرنسا فقد نتج عن ذلك ان التجاوز القانونى بالنسبة لعيار العملات الذهبية لم يكن (فى الواقع) كبيرا للحد الكافى ، فقد كانت قطع الفندقى التى توقف صنعها منذ عهد عبد الحميد بن احمد ذات عيار اعلى من قطع السكين Séquins

وقد قدر عيار العملات الذهبية التركية من الزر محبوب فى تعريفة النقود الفرنسية الصادرة فى ٧ بريربال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) بـــ ٩٦٦ ، وهو عيار يبدو أعلى ممـــا هو مطلوب عندما نكون بصدد عملات أكثر قدما واشد نقاء .

كذلك فان قطـــع الزر محبوب التى ضربت فى القـــاهرة فى عهـــد السلطانين احمد بن محمد ٪ ومحمد بن مصطفى ، اللذين توليا الحـــكم فى ١١١٥ و ١١٤٣ من الهجرة (٧٠٣ و ١٧٣٠ م) كانت هى الاخرى ذات سبك بالغ الجودة ، اما تلك التى تعود الى عهد عبد الحميد بن احمد الذى بدا حكمه فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ من نتوبمنا) والتى رسمناها فى الشكل رقم ١١ من اللوحة الثانية فقد كان عيارها بالغ الانحراف حتى ان القطع التى ظلت تتداول منها فى مجال التجارة بالقاهرة كانت تبدو وكانها مزيفة او كانها نقود فضية قد مزجت بالذهب ، كما سبق لنـــا ان قلنـــا ، برغم انها قد ثبتت فى عمليات التمحيص التى اجريت عليها فى باريس بين عيارى ٧١٠ و ٧١٥ (٨) . وهكذا ، وبصمة قاطعة ٪ فان هـــذه العملات لم تكن زائفة وان كانت حكومة البلاد قد طرحتها بقيمة مســـاوية لقيمة الفندقى القديم ٪ وعلى ذلك فقد طرحت بقيمة اعلى ممـــا كانت لهـــا فى حقيقة الامر .

اما الدراهم الناصرية التى امر بضربها صلاح الدين (انظر الفصل

---

(٨) انظر جدول النقود ، القطعتين رقمى ٢٤ ، ٢٥ . وقد ثبت عيار فندقلى القسطنطينية فى عهـــد عبد الحميـــد الى ١٩١/٤ قيراطا اى ٨٠٢٪ (على الف) . وكان يضرب فى القاهرة دون شك بالعيار نفسه الذى كان للقطعة الذهبية زر محبوب . وكان الفندقلى بحكم وزنه وعياره . لا يساوى الا ٦٦/١٠٠ ١٦٦ مديني لكنه ثبت عند ٢٠٠ مديني .

الخاص بالنقود الفضية او البرونزية) فكانت طبقا لما يورده المقريزى مزيجا من الفضة والنحاس بنسب متساوية .

ولعل الدرهم الوحيد ، الذى يعد قديما بعض الشىء ، والذى حملناه معنا من مصر ، فهو الذى ضرب فى العام ٦٦٥ او ٦٧٥ من الهجرة (١٢٧٦ او ١٢٧٦ من التقويم المسيحى) ، فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ، وقد تناولناه فى صفحة ٣٥٢ ، الفترة الخامسة ، وقد بلغ عياره ، طبقا للتمحيص الذى اجرى عليه فى باريس ٦٧٢ (على ١٠٠٠) (٩) .

وليست لدينا معطيات دقيقة عن اعلى عيار تكون قد بلغته الدراهم القديمة ، فاذا ما افترضناه ٩٨٣ (من الف) ، وهو اعلى عيار بالنسبة للنقود الفضية ٪ سجلته تعريفة ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) ، فلابد ان يكون قد حدث تناقص مستمر فى عيار هذه النقود بلغ فى النهاية نحو ٣١ ½ ٪ .

وقد ثبت احمد اغا خطيب زادة المفوض او المفتش الذى ارسله الباب العالى فى العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ م) للتفتيش على عملات القاهرة، عيار قطع المدينى عند ٥٨٠ (من ١٠٠٠) ، اما عند قدوم الفرنسيين فقد انخفض العيار الى نحو ٣٤٨ ٪ الأمر الذى يوضح ان تدهورا مستمرا قد بلغ فى مجمله ٣٩١/٢٪ اى نحو ٤٠٪ فى فترة زمنية تقدر بـ ٣٧ عاما .

وقد راينا انه كان يضاف ، فى الفترة الأخيرة ، الى كل درهم واحد من الفضة الخالصة مزاج تقدره درهم واحد $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١٠٠٠٠٠٠}$ من الدرهم ، فاذا لم تكن هذه النسبة تتعرض لأى تغيير عند الصنع فسوف نجد انفسنا ازاء عيار تقدره ٣٤٨ بالنسبة لقطع المدينى .

وبدءا من الأول من فندميير من العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) ثبتت نسبة المزاج الذى ينبغى اضافته الى كل درهم من الفضة الخالصة عند درهمين ، ولولا ان خامة المدينى تمحص بشكل محسوس فى مختلف

---

(٩) يورد المقريزى ان سبيكة الدرهم الناصرى قد صنعت على قاعدة ٧٠٪ من الفضة الخالصة ، وهو عيار لا يبتعد كثيرا عن العيار الذى نجده فى نقود باريس .

مراحل المعالجة اليدوية التى تخضع هـذه الخامة لها لبلغ عيارها بدقة ٣٣٣ (من الف) اى الثلث من الفضة الخالصة ، لكن غالبية عمليات التنقيد (ان صح التعبير ويقصد به تحويل المعادن الى نقود) مثل الصهر والسبك والتجمية او الإنضاج وبصفة خاصة عملية الصقل تؤدى الى انفصال نسبة من النحاس تتبخر او تحترق مكونة لهبا اخضر اللون او تتأكسد او تتبصل عند السطح لتزول فى عملية الجلو او التبييض بحيث يزيد صفاء الخامة او الفضة المزوجة مع توالى هـذه العمليات بطريقة تصبح محسوسة فى النهاية لأن سطح قطع المدينى بالغ الاتساع بالنسبة لكتلتها (اى وزنها) ، وبهذه الطريقة يرتفع العيار الحقيقى لهذه العملة ، اما قطع المدينى التى تفحصها المسيو فوكيلان Vauquelin عضو المجمع العلمى والمعيارجى الذى يقوم بدمغ وفحص الذهب والفضة فى باريس فقد بلغ عيـارها عندئذ ٣٥٦ ، وكانت هـذه قد صنعت تحت اشرافنـا فى القـاهرة فى العام ١٢١٣ من الهجرة (٩٨ او ١٧٩٩ م) ، وان كانت عمليات تمحيص اخرى اجريت مؤخرا فى دار سك النقود بباريس على قطع مدينى من النوع نفسه وصلت بعيارها الى ٣٥٢ — ٣٥٤ بدلا من نسبة ٣٤٨ التى كان ينبغى ان تعطيها نسـبة المزاج المضاف كما سبق لنـا ان اوضحنا فى الفقرة السابقة .

وقد برهنت تجـارب بالغـة الدقة اجريت حديثا على يد المسـيو دارسيه Darcet مفتش عمليات التعيير فى دار سـك النقود بباريس بخصوص تكوين البرونز ، إننا اذا صهرنا معا كميات كبيرة من النحاس النقى والفضة من عيار معروف لنـا جيدا ، فان عملية التعيير التى تتم بعد ذلك تعطينا كمية من الفضة الخالصة اقل بنحو طفيف عن كمية الفضة التى اضفناها ، وعلى هـذا فبإمكاننا كذلك أن نصل بنسبة التكرير او التمحيص (او المزج) التى تمت فى المراحل المختلفة من عمليات صنع المدينى الى درجـة اكبر قليـلا من تلك التى تبينها عمليـات التمحيص التى ذكرناها فيما سبق .

اما بالنسبة لصبنع العملات ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، فقـد كان يضاف فيه بالمثل الى كل درهم من الفضة الخالصـة درهما واحـدا

و$\frac{٨٧٠٩٤٣٢}{١٩٠٠٠٠٠٠}$ من الدرهم ، وان كان من الممكن لعيـــارها ، اذا ما حدثت عمليات تكرير او تصفية خلال مراحل عملية التنقيد ، ان يصل الى نحو ٣٤٨ (من الف) بل يمكنه ان يرتفع الى ٣٥٠ لأن عمليات التكرير التى تتم خلال صنع هــذه المسكوكات هى بالضرورة اقل حجما من تلك التى تتطلبها قطع المدينى (*) .

ثالثا : القيمة الاسمية

تتبنى كل الشعوب التى تعرف استخدام النقود ، وحــدة بعينها ، حقيقية أو افتراضية تجعل منها طرفا للمقارنة عند تقييم العملات الأخرى، والسلع المختلفة ، وعند حساب كل الأسعار ، على هــذا النحو كان الجنيه فى فرنسا هو وحدتها النقدية ، فيما مضى ، ومنذ وضعنا نظامنا النقدى الجديد ، اصبح الفرنك وحدتنا النقدية .

اما القيمة الاسمية لعملة ما فهى عدد هــذه الوحدات النقدية التى يرى انها مساوية لهـــا . وقد استقرت غالبية الأنظمة النقدية على معدنين جنبا الى جنب هما الذهب والفضة ، وتقبل فى أغلب الأحيان كذلك معدنا ثالثا هو النحاس ، وفى بعض الأحيان تقبل نوعا رابعا من المعدن المركب هو البرونز .

وتشكل الفضة فى معظم الأحيان الوحدة النقدية لانها اكثر وفرة من الذهب فى مجال التجارة ، كما انها اطوع حين تستخدم عادة وسيلة للتبادل، فكمية بعينها من الفضة ، من حجم يسهل حمله والانتقـــال به ، لن تكون بذات قيمة اكبر ممـــا ينبغى (حتى يخشى عليها) ولا بذات قيمة ادنى ممـــا تتطلب الأمور لسد الاحتياجات العادية والاستخدامات اليومية .

اما الذهب ، والغرض الأساسى من استخدامه هو تقييم الصفقات أو المشتريات الضخمة وجعلها قابلة للنقل (او التحويل) بشكل اكثر يسرا، فنادرا ما يشكل وحدة نقدية ، ومع ذلك فقد رأينا عند حديثنا عن العملات

(*) ربما بسبب النسبة بين مساحة الوجه وبين الكتلة او الوزن فى كلتا العملتين . (المترجم) .

الذهبية ، كيف كانت الحسابات ، وكذلك العقود وجباية الضرائب تتم كلها فى مصر ، فيما مضى بالدنانير .

ومنذ ان استبدلت بالذهب عملات فضية اجنبية ، تدوولت هناك فى شكل عملة فضية وطنية ، موحدة ، تسمى درهما ، مستمدة اسمها من الوزن الذى كانت تساويه فى الاصل ، اصبح الدرهم هو الوحدة النقدية ، بمعنى ان كل شىء اصبح يقيم بالدرهم .

وعندما توقف صنع الدراهم ، اصبح المدينى ، الذى قام مقام هــذه العملة الفضية ، هو الوحــدة النقدية التى لا زالت تستخدم حتى اليوم ، ولعله اصغر وحــدة نقدية من هــذا النوع على الاطلاق تستخدمها امة من الامم لتقييم صفقات (او مشتريات ، او خدمات . . .) ضخام .

اما النقود النحاسية فلا تستخدم عادة الا كنقود معاونة للنقود الفضية، ومع ذلك فلابد ان تنشأ فى هــذه الحالة نفسها وتستقر رابطة من قيمة تبادلية بين هذين النوعين من النقود . اما اذا لم تكن هناك نقود ذهبية ، بشكل تصبح معه النقود الفضية نفسها نادرة ، والنحاسية وفيرة ، فلسوف تتم التقديرات عندئذ بالنقود النحاسية ، بشكل اعتيادى وشائع ، بحيث ينتهى الامر بوحدة من هــذا النوع من المسكوكات بان ينظر اليها باعتبارها الوحدة النقدية الوحيدة ، وهذا هو ما حدث فى مصر ، فى نحو القرن الثامن من الهجرة (بداية القرن الخامس عشر من تقويمنا) ، عندما انتهى الامر بكل شىء ، حتى الذهب نفسه ، ان اصبح يقــدر بالفلوس ، اى بالعملات النحاسية .

وحين تقيم نقود مصنوعة من معدن ما ، وليكن الذهب على سبيل المثال ، بوحدات نقدية مصنوعة من معدن آخر مثل الفضة ، تنشأ بالضرورة مقارنة او علاقة (تبادلية) بين قيمتى هذين المعدنين ، وقد تتنوع هــذه العلاقة بسبب ظروف مختلفة بحسب الحالة التى يكون عليها احد المعدنين من الندرة او الوفرة .

ولهذا السبب فان كثيرا من المؤلفين الذين يحظون بالتقدير ، لصواب ارائهم واتساع معارفهم قد اقترحوا عدم تثبيت القيمة الاسمية الا للنقود الفضية وان تدون فوق النقود الذهبية وزنها وعيارها فقط ، بدلا من تدوين

قيمتها الاسمية ، تاركين للتجارة مهمة تحديد العلاقة (التبادلية) بين الذهب والفضة .

ومع ذلك فنادرا ما يبدو اجراء كهذا قابلا للتنفيذ ، اذ سوف ينتج عنه فقدان ثقة مستمر فى القيمة الخاصة بهذين النوعين من النقود ، اذ تظل هذه العلاقة (التبادلية) برغم الجهود التى قد تبذلها الحكومة فى العمل على ذيوعها ، مجهولة من الغالبية العظمى من أبناء الشعب ، والذين سيصبح اجراء كهذا مبعثا على ضيقهم اذ سيضطرون لاجراء حسابات تقييم على الدوام ، وهذا شىء مستحيل عليهم ، لا يألفه الا الصرافون واولئك الذين يشتغلون بالعمليات التبادلية والمالية .

وتلك هى الدوافع التى حالت دون تبنى هذه الفكرة فى نظامنا النقدى الجديد والتى اسهمت فى جعل تدوين القيمة الاسمية بالفرنكات على النقود الذهبية ، كما فعلنا بالنسبة للعملات الفضية ، امرا ضروريا .

وحين كانت العملات الذهبية هى وحدها النقود القانونية فى مصر ، وحين لم يكن يتداول هناك سوى بعض نقود فضية اجنبية ، فقد كانت القيمة النسبية لهذه العملات أو سعر التداول تتحدد عن طريق التجارة فحسب ، وهذا ما دعا المسيو دى ساسى الى الظن بأن القوم تحت حكم

الفاطميين كانت لديهمفكرة أكثر دقةفى مجال اقتصاديات النقود عن تلك الفكرة الكامنة وراء النظام النقدى المتبع اليوم فى غالبية دول أوربا ، حين يظن بأن من المستطاع أن تقوم علاقة تناسب ثابتة وغير قابلة للتغيير بين الذهب والفضة ، ومع ذلك فهل يحتمل ان يكون ثمة ، فى تلك الفترة التى نتحدث عنها ، نظام اقتصادى يفترض حضارة على هذه الدرجة من التقدم ، ولا يمكن أن يأخذ به الا رجال المصارف والتجار — قد وضعته حكومة مصر ؟

فحيث لم يكن يتعلق الأمر الا بعملات فضية اجنبية ، ذات قيم متنوعة ، فلم يكن من الممكن ان تتخذ حيالها سوى قاعدة بالغة البساطة ، وطبيعية للغاية كذلك ، واخذت بها فضلا عن ذلك غالبية الامم الاوربية . ونعنى بذلك عدم وضع سعر أو تعريفة للعملات والسماح بتداولها بالسعر الذى تحدده لها سوق التجارة أو حركة التبادل مع الأمم التى توفر هذه النقود ، ولكن فبمجرد

أن أصبحت لمصر عملة فضية خاصة بها ، لم يعد هنـاك مناص من ان تلتزم الحكومة (المصرية) بتثبيت العلاقة بين قيم هـذه النقود (الوافدة) وبين قيم نقودها الذهبية كما حدث فى كل بلاد العالم على وجـه التقريب ، وهو الأمر الذى تبرهن عليه كذلك فقرات عديدة وردت عند المقريزى .

بل لقد كان على امراء او حكام مصر ان يبدوا غيورين على حقهم فى تثبيت القيمة الاسمية للنقود ، اذ اعتادوا جميعا ان يسعوا لتحقيق اكبر منفعة ممكنة من وراء صنعها ، فاذا كانت هـذه هى حقيقة الاحوال ، فان هـذه المنفعة المبتغاة لم يكن من المستطاع تحقيقها الا باعطاء النقود سعر تداول الزامى او عن طريق قيمة اسمية لهـا اعلى من قيمتها الجوهرية أو الفعلية ، ولهـذا الغرض نفسه فقد اعتادوا فى حالات كثيرة ان يامروا بابطال ، ليس فقط كل المسكوكات الأجنبية التى دخلت فى نطاق التداول فى عصور مختلفة بل بابطال العملات التى اصدرها اسلافهم وطلب تسليمها حيث لم يكن يتم قبولها على اكثر تقدير الا طبقا لقيمتها الجوهرية او الفعلية، وبعد ذلك كانت تحول الى اصدار نقدى جديد ذات مزيج أدنى .

ومع ذلك ، فحيث كان يحدث بالضرورة ، برغم جهل الناس من جهة، وبرغم سلطة الحكومة من جهة اخرى ان تحيل النسبة بين القيمة الاسمية للنقود والقيمة الجوهرية أو الحقيقية لهـا الى التوازن بطريقة متفـاوتة الايقاع ، متفاوتة الدقة كذلك ، فلم تكن هنـاك اية وسيلة قهرية يمكنها أن تحول على المدى الطويل دون ارتفاع اثمان السلع الغذائية ، وكذلك اثمان سبائك الذهب والفضة ، وبالتالى ثمن الذهب المحول الى نقود ، اذا لم يكن قد تناوله غش كبير وخصوصا عندما يصبح تحريف وزن وعيـار المسكوكات محسوسا بطريقة فاضحة ، وكذلك عندما كانت تطرح للتداول كميـة من النقود بالغة الضخامة لحد يفوق الحاجة ، ذات مزيج منخفض، وينتهى الأمر بأن تجد الحكومة نفسها مضطرة عندئذ لأن تغير بنفسها القيمة الاسمية للنقود الذهبية (١٠) ، ولكى تواصل هـذه الحكومة تحقيق الأرباح التى تجنيها من وراء صنع هـذه النقود . فقد كانت تخفض من جديد عيار العملات وتفرض تداول هذه النقود وفقـا للتحديد الجديد لقيمتها الاسمية

---

(١٠) انظر ما سبق ان قلناه من البوطاقة الفصـل الخاص بالنقود الصنابية .

كما لو كانت هـــذه العملات قد احتفظت بالقيمة الجوهرية او الفعلية نفسها التى كانت لها من قبل (*) .

واليـــكم الآن السبب الذى كان يحول دون أن تتوازن النســـبة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للمدينى بشكل قاطع ، فحيث لم تكن كمية هـــذه العملات ، التى كانت فى الوقت نفسه تستخدم فى الصفقات الكبرى والمشتريات الصغرى (الجملة والقطاعى) فى كافة انحاء مصر ، بل كذلك فى البلدان المجاورة ، وفيرة لحـــد يفى باحتياجات التجارة ، فقد كانت تتحقق لهـــا قيمة افتراضية (او حسابية) كبيرة بعض الشىء باعتبـــارها وسيلة للتبادل ، وهى قيمة كانت تحتفظ بها بصفة جزئية ، حتى برغم أن انخفاض مزيجها او سبيكتها كان حقيقة شائعة بشكل عام .

ويمكننا ان نلتمس عند المقريزى تلك التغييرات الأساسية التى تناولت القيمة الاسمية للنقود خلال القرون السبعة الاولى من الهجرة ، ونكتفى هنا بأن ننقل عنه فقرة بالغة الاهمية ، تتطابق مع ما سبق لنا ان قلناه .

فى نحو العام ٣٦٣ من الهجرة (٩٧٤ من تقويمنا) كان سعر التداول للدينار المعزى يبلغ ١٥ ١/٢ درهما .

وحيث زاد عدد الدراهم لحـــد كبير فى عهد أمير المؤمنين الحاكم بامر الله ابو على المنصور بن العزيز فقد ارتفع سعر الدينار حتى بلغ ٣٤ درهما وتغيرت كل اسعار السلع الغذائية ، ونتج عن ذلك اضطراب كبير فى احوال الناس ، وعندئذ الغى تداول الدراهم ، ونقلت من القصر عشرون صندوقا من الدراهم الجديدة ، وقطعت رقبة كل من رفض مهنة الصيرفة .

ونشر مرسوم يحرم اتمام اية صفقة قدرت بالدراهم القديمة ، وامر كل حائزى هـــذه المسكوكات بان يحملوا كل ما كان لديهم منها الى دار سك النقـــود فى مدى ثلاثة ايام ، وتسبب ذلك كله فى حـــدوث فوضى واضطراب كبيرين ، واخذت كل اربعة من الدراهم القديمة فى مقابل درهم

(*) المقصود بالقيمة الجوهرية او الفعلية كما سنرى فيما بعد هو قيمة المعدن المستخدم فيها بالاضافة الى نفقات صنعها . (المترجم) .

واحـــد من الدراهم المضروبة حديثا ، ونظمت العلاقة (التبادلية) للعملات الجديدة بواقع ١٨ درهما مقابل الدينار الواحد .

ويبين جدول العملات الملحق بهـــذه الدراسة القيمة الأسمية بالمدينى التى ثبت عليها الفندقلى وقطع النقد الذهبية الأخرى والقروش ســـواء بمعرفة الباشوات والبكوات فى عهود مختلفة او على يد الفرنسيين اثناء اقامتهم بمصر .

وقد تم هـــذا التثبيت الأخير بموجب تعريفة أصدرتها لجنة تكونت فى الاسكندرية وتشكلت من فرنسيين ومن أناس من أهل البلاد ، ووضعت هـــذه التعريفة نفسها القيمة التبادلية التى تتداول على اســـاس عملات فرنسا والبلدان المختلفة الأخرى مقدرة بالعملات المصرية ، ولهذا كله اهمية مباشرة بالنسبة لموضوعنا ، لدرجة نعتقد معها انه ينبغى لنـــا ان نوردها هنـــا ، وان كنا اكتفينا بان نضيف بحذاء هـــذه التعريفة عمودا يضم تقييما لهذه العملات نفسها بالفرنكات ، على اساس ١٤٢ مدينى فى مقابل القطعة ذات الخمسة فرنكات .

تعريفـــة النقود المصرية

تم الاتفاق بين المواطنين سوسى Sucy رئيس مندوبى الصرف ، وبرتوليه Berthollet ومونج Monge ، عضـــوى المجمـــع الوطنى الفرنسى ، وبوسييلج Poussielgue مراقب مصروفات الجيش واســـتيف Estève الخازن العـــام ، وماجالون Magalon القنصـــل العـــام بالاسكندرية ، وهم المفوضون الذين عينوا من قبل القائد العام — وبين الحاج حومد أبو الريزو ، تاجر ، والحاج عبد الوهاب الحوشى ، شيخ ، وعلى مباركى الدقاق ، تاجر ، والثلاثة مقيمون بالاسكندرية . وقد استدعوا لهـــذا الغرض — على أن تتداول النقود الفرنسية والتركيـــة والعملات الأجنبية الأخرى طبقا للتعريفة التى ستطبع نتيجة لهـــذا الاتفاق بالعربية والفرنسية ، وعلى أن تتبادل طبقا للقيم الواردة بالتعريفة المذكورة ، على النحو الآتى :

النقود الذهبية	التعريفة: بالعملة المحلية (بارة او مدينى)	بالعملات الفرنسية: كسور	د	س	جنيه	تحويلها إلى فرنكات على أساس ٤٢ مدينى لكل ٥ فرنكات: كسور	سانتيم	فرنك
الخردبة الاسبانية تساوى.	٢٣٥٢	—	—	—	٨٤	٦٩	٨١	٨٢
نصف الخردبة	١١٧٦	—	—	—	٤٢	٨٤	٤٠	٤١
¼ الخردبة	٥٨٨	—	—	—	٢١	٤٢	٧٠	٢٠
⅛ الخردبة	٢٩٤	—	—	١٠	١٠	٢١	٣٥	١٠
١/١٦ من الخردبة	١٤٧	—	—	٥	٥	٦١	١٧	٥
القطعة الفرنسية ذات ٢ لويس	١٣٤٤	—	—	—	٤٨	٣٩	٣٢	٤٧
قطعة اللويس	٦٧٢	—	—	—	٢٤	١٩	٦٦	٢٣
سكين البندقية	٣٤٠	٢/٧	١٠	٢	١٢	١٨	٩٧	١١
الزر محبوب إصدار القاهرة	١٨٠	٦/٧	٦	٨	٦	٨٠	٣٣	٦
قطعة بنصف زر محبوب	٩٠	٣/٧	٣	٤	٣	٩٠	١٦	٣
عملة ذهبية إصدار القسطنطينية(١)	٢٠٠	٢/٧	١٠	٢	٧	٢٢	٤	٧
« « هنجاريا وهولندا	٣٠٠	٣/٧	٣	١٤	١٠	٣٤	٥٦	١٠
النقود الفضية								
ريال فرنسا ذو الستة جنيهات écu	١٦٨	—	—	—	٦	٤٢	٩١	٥
« « « الخمسة «	١٤٢	١/٧	٥	١	٥	—	—	٥
« « « الثلاثة «	٨٤	—	—	—	٣	٧٧	٩٥	٢
القطعة ذات الثلاثين سو sous(*)	٤٢	—	—	١٠	١	٨٨	٤٧	١
« « ١٥ «	٢١	—	—	١٥	٠	٤٩	٧٣	٠
ريال روما écu	١٤٠	—	—	—	٥	٩٥	٩٢	٤
ريال مالطة	٦٧	٢/٧	١٠	٧	٢	٩١	٣٥	٢
القطعة ذات الريال و½ الريال (مالطة)	٨٤	—	—	—	٣	٧٦	٩٥	٢
« « ٢ ريال	١٣٤	١/٧	٨	١٥	٤	٨٣	٧١	٤
« « ٢ ½ ريال	١٦٨	—	—	—	٦	٥٥	٩١	٥
القرش الاسبانى	١٥٠	٥/٧	١	٧	٥	١٧	٢٨	٥

(١) لم توضع تعريفة للفندقلى ، وكان يقدر بـ ٣٠٠ مدينى ، انظر الباب الاول ، الفصل الاول ، الفقرة اولا : الخاصة بالنقود الذهبية .

(*) sau عملة تساوى ١/٢٠ من الفرنك . (المترجم) .

التعريفة	بالعملة المحلية	بالعملات الفرنسية				تحويلها إلى فرنكات على أساس ٤٢ ا مدينى لكل ٥ فرنكات		
	ابرة ومدينى	كسور	د	س	جنيه	كسور	سانتيم	فرنك
التالر (التالارى) (الألمانى)	١٥٠	٥/٧	١	٧	٥	١٧	٢٨	٥
ريال جنوة ذو الثمانية جنيهات	١٨٦	٢/٧	١٠	١٢	٦	٩٣	٥٤	٦
ريال ميلانو ذو الستة جنيهات	١٣٠	٢/٧	١٠	١٢	٤	٧٤	٥٧	٤
وتوجد أربعة أنواع من النقود التركية :								
النوع الأول ويساوى .	١٠٠	١/٧	٥	١١	٣	١١	٥٢	٣
« الثانى « . .	٨٠	٥/٧	١	١٧	٢	٦٠	٨١	٢
« الثالث « . .	٦٠	٣/٧	١٠	٢	٢	٢٧	١١	٢
« الرابع « . .	٤٠	٦/٧	٦	٨	١	٨٤	٤٠	١
وتبعاً لهذا الحساب فإن :								
الجنيه النورى يساوى .	٢٨	—	—	—	١	٥٩	٩٨	—
والبارة الواحدة تساوى .	١	٤/٧	٨	—	—	٥٢	٣	—

ملاحظة : كانت موارد وانفاقات الجيش تحسب بالبارات .

صدر بالاسكندرية فى ١٧ ميسيدور من العام السادس من قيام الجمهورية الفرنسية ، وبالتقويم الهجرى فى العشرين من شهر المحرم(١) .

(توقيعات)

---

(١) من العام ١٢١٣ (٥ يولية ١٧٩٨) والمحرم هو الشهر الاول من السنة الاسلامية .

وختاما لكل ما يتصل بالقيمة الاسمية ، نتبين الدوافع التى استخدمت اسسا للتعريفة السابقة .

كانت المهمة التى كان على اللجنة ان تضطلع بهـا بخصوص تثبيت هـذه التعريفة تقف بين حدين ، فاما ان تضع تعريفـة بالغـة الصرامة للعملات المحلية طبقا لقيمتها الجوهرية او الحقيقية ، واما أن تعطى هـذه العملات اكبر قيمة ممكنة بالنقود الفرنسية .

اما الاختيار الاول ، فبالاضافة الى انه يبدو نظريا اكثر الاجـراءات مطابقة لمبادىء الادارة السليمة ، فكان يبدو مسترشـدا بمصلحة افراد الجيش الذين كان عليهم — وهـذا امر طبيعى — عند دخولهم الى مصر ان يستبدلوا بالعملات التى جلبوها معهم من اوربا أكبر كمية ممكنة من عملات البلاد فى حين ان سلوكا كهذا سيكون فى واقع الامر ، عملا مجافيا لكل الاعتبارات السياسية ، فحين نحط على هـذا النحو من قدر عمـلات البـلاد ، فلن يكون اكبر الاضرار الناجمة عن ذلك هو اننا باجراء كهـذا ؛ نحرم الخزانة من كل الربح الذى يمكنها ان تحققه من عملية صنع النقود ، ولا حتى اننا سنثقل كاهل الخزينة بالنفقات باهظة اذا ما وقع على عاتقنا عبء صنع هذه النقود ، فحيث كانت الضرائب تحصل بالمـدينى فان من الواضح ان الخزانة التى ستظل تجبى المبالغ نفسها من المدينى ، سوف تجد نفسها وقد تناقصت مواردها بشكل هائل ، اللهم الا اذا زادت من حجم الضرائب ، وهو امر يشكل مساوىء اكبر .

اما اذا اخذنا بالاختيار الثانى (بان نجعل القرش على سبيل المثال مساويا لـ ١٠٠ مدينى والزر محبوب لـ ١٢٠) فقد كنا سنحصل على النتائج الاتيـة :

١ — حيث ان رواتب الجيش كانت مقدرة بالعملات الفرنسية ، فان مصروفات الخزينة حين تدفعها بالمدينى كانت ستقل بمقدار الثلث .

٢ — وحيث ان الضرائب تقدر وتجبى بالمدينى ، فان الحصيلة ، مع استمرار جباية المبالغ نفسها ، ستزيد بفعل ذلك بمقدار الثلث .

٣ — كذلك فان الفائدة التى يعود بها صنع هذه النقود كانت ستزيد هي الاخرى لحــد يتناسب مع هذه النسبة .

ومع ذلك ، فحيث ان القيمة الاسمية للنقود تتجه دون انقطاع نحو الاقتراب من القيمة الجوهرية او الفعلية ، وحيث انه عندما توجد فى اى مكان زيادة ملموسة فى عدد المستهلكين الذين عليهم ان يشتروا كل شيء دون ان يبيعوا (او ينتجوا) شــيئا ، وبصفة خاصــة حين ينفق هؤلاء بسهولة ، وحين يجلبون الى التداول كمية كبيرة بعض الشيء من المسكوكات الاجنبية ، فان سعر السلع سيرتفع بسرعة ، وسوف يكون من العسير ، بل ربما من المستحيل ، ان نحاول رفع سعر المدينى فى القاهرة او حتى ان نحتفظ له ، ولوقت طويل ، بنفس معدل سعره ، وقد يستوجب الامر ، لهذا الغرض ، ان نتخذ اجراءات صارمة وربما مجافية لاصول السياسة ،! ولهذا السبب فان هــذه اللجنة قد اتخذت فى الواقع ، وحسب وجهــة نظرنا ، الاختيار الاكثر معقولية والاكثر نزاهة حين وقفت موقفا وسطا بين الحدين اللذين عرضنا لهما فيما سبق ، وبتثبيتها قيم الزر محبوب والقروش الاسبانية بقيمتها الاسمية من المــدينى التى كانت قد بلغتها فى القاهرة (عند مجيئنا) الا كان من الطبيعى لهذه المدينة ، بفعل اهميتها ، وبحكم صفتها كعاصــمة ومركز للتجــارة والحكومة ، ان تنظم اســعار تداول العمــلات .

رابعا : القيمة الجوهرية او الحقيقية

بين المسيو مونجيه Monge فى مقالته الرائعة ، والتى كان عنوانها : اعتبارات عامة حول النقود (١١) ، ان القيمة الجوهرية لعملة ما (عندما لا نكون مضطرين لاعادة تكرير المعدن — اى استخلاصه من مزيج معدنى ما) تتكون من القيمة الاصلية للمعدن مضافة اليــه نفقات الضرب (او السك) ، ومع ذلك ، فلكى نقدر قيمة المعدن منفصلا او ممزوجا فقد يتطلب الامر ان نقارن هــذه القيمة بقيم السلع الغذائيــة الرئيسية فى البلاد . ثم يبقى بعد ذلك ، ولكى تتكون لدينا فكرة دقيقة عن اثمان السلع الغذائية ان نقارن هــذه الاثمان باثمانها التى بلغتها فى بلادنا ، وفى المقام

---

(١١) سبق ان اشرنا اليها فى ص ٩٢ ، الهامش رقم ٣ .

الثانى فلابد لنـا ان نلاحظ إن نفقـات « تنقيد » هـذه المعـادن ليست هى نفسها فى بلادنا ، فهى فى مصر اكبر بكثير (عنها عندنا) بفعل أنماط النقود وطبيعتها هى نفسها ، واكبر كذلك عمـا كان عليها ان تبلغه (هذه النفقات فى مصر) لو ان الفنون هنـاك كانت اقل تخلفـا ، وهكذا فان الوسيلة الوحيدة لتقديم فكرة مبسطة ، يسهل استيعابها ، عن القيمـة الجوهرية للنقود المصرية هى أن نقارنها ، فى ضوء هـذه الاعتبـارات بالنقود الفرنسية ، مفترضين أن نفقات السك هنـا وهنـاك متماثلة . وهذا هو نفس ما فعلناه فى الجدول الملحق بهذه الدراسة .

خامسا : نسبة الذهب والفضة فى سبيكة العملات المصرية

لكى ندرك هـذه النسبة بصفة عامة ، علينا ان نقارن ، فى هذين النوعين من العملات ، قيمة وزن متساو من الذهب والفضة الخالصين ، او من عيـار واحـد ، دون ان نحسب حسـاب قيمـة المزاج او المعدن المضـاف (١٢) .

وفى نظـامنا النقدى الحالى فى فرنسا ، فحيث أن نسبتى كل من الذهب والفضة تبلغان العيار نفسه (يمزج كلاهما بمقدار العشر) ، وحيث ان تقريمات كليهما تتبع النظام العشرى ، فليس هناك ما هو اسهل من تحديد النسبة التى نحن الآن بصددها ، وفى واقع الأمر فحيث أن كيلوجراما من الفضة المحولة الى نقود يحوى ١٠ × ٢٠ فرنكا ، وكيلوجـراما من الذهب المحول الى نقود يعطينا ١٥٥ قطعة من ذوات الـ ٢٠ فرنكا ، فاننا نتبين على الفـور أن نسـبة الذهب الى الفضـة هى ١٠ الى ١٥٥ أو ١ الى ١٥١/٢ .

ويقدم المسيو موتجيه فى ملاحظاته العامة عن النقود ، تفصـيلات بالغة الاهمية حول تنوع نسـبة الذهب الى الفضـة فى البلدان والعصور المختلفـة .

---

(١٢) لا يحسب حساب المزاج فى العادة ، ولكن عندما توجـد فى النقود الذهبية كمية كبيرة بعض الشىء من الفضة فيبدو ان من الواجب أن نأخذ فى الاعتبار بعضا من قيمة هذه الفضة .

ولكى يتيسر لنـا ان نلم بالنسب التى اتبعت فى مصر فلابد ان يكون المؤلفون قد نقلوا الينا فى الوقت نفسه القيمة الاسمية والوزن والعيـار المحددة للنقود الذهبية والفضية ، وهو امر لا توضحه قط مقالة المقريزى التى تقدم فى بعض الأحيان وزن عملة وفى احيان أخرى وزن غيرها ، وفى احيان ثالثة قيمتها الاسمية او سعر تداولها ، ونادرا ما توضح لنا عيـار هـذه العملات دون ان تحدثنا فى هـذه الحالة عن وزنها . ولسنا نستطيع ان ناخذ قيمة الدنانير التى اوردها المقريزي مقدرة بالدراهم فى الفترات التى اوردنا ذكرها ص١٦٩ باعتبارها ممثلة للعلاقة بين الذهب والفضة(١٣)، فلكى نتبنى وجهة النظر هـذه فلابد أن يكون الدينار عندئذ من الوزن نفسه والعيار نفسه الذى كان للدراهم ، وهو امر لم يحدث .

وحيث ان وزن وعيار النقود الفضية فى مصر قد عانيا من التحريف او التلاعب أكثر مما حدث للنقود الذهبية فان النسبة التي نتحدث عنها كانت تتجه دوما نحو الانخفاض ، حيث كان القوم يعطون على الدوام الفضة فى دور سك النقود قيمة افتراضية اعلى بكثير من القيمة التى كانت عليهـا سبائك الفضة فى مجال التجارة وعند الامم الاخرى ، او حتى فى مجـال الفضة التي تدخل فى صناعة النقود .

وفى عهد احمد بن محمـد الذى ارتقى العرش فى العـام الهجرى ١١١٥ (٣ — ١٧٠٤ من تقويمنا) بلغت النسبة التى نحن بصددها فى قطع الفندقلى ١ الى ٤١/١٤ (١٤) ، وفى هـذه الحالة فان هـذه النسبة ، مع تقريب كبـير ، هى النسبة نفسها التى تقررت فى فرنسا على يد لويس الخامس عشر عند إعادة صهر (النقـود) فى عام ١٧٢٦ ، وهى نفسها كذلك النسبة التي وجدها روميه دي ليسل Romé de Lisle قائمة

---

(١٣) انظر ترجمة مقالة المقريزى عن النقود الاسلامية والتى قام بها المسيو دى ساسى ، ص ٤٢ .

(١٤) ١٠٠ فندقى تزن ١١٤ر درهما بعيار قدره ٩٦٨ وتسـاوى ١٣ر٤٠٠ مدينى .
١٠٠٠ مدينى تزن ١٢٥ر درهما بعيار قدره ٩٤٤ .

بين النقود الذهبية والفضية فى عهد قسطنطين (الاول) * اى قبل ذلك بنحو أربعة عشر قرنا ، وقد جاء هـذا التعادل (فى النسبة) طبقا لملاحظات المسنيو مونجيه « مفاجأة تامة اذ كان يبدو أن اكتشاف العالم الجديد سيقطع ولابد الصلة بين الذهب والفضة بفعل الوفرة التى تدفق بها هـذا المعدن النفيس على قارتنا نتيجة هـذا الكشف » .

أما فى مصر ، وبعد مرور نحو نصف القرن فقط من عهد احمد الثالث (اشمت Achmet) (٦) عندما استولى على بك على السلطة ، كانت النسبة فى الزر محبوب وقطع المدينى قد انخفضت بالفعل الى ٣٦/١٠٠ ١١ أى اكبر بنحو طفيف من ١/٢ ١١ (١٥) ، وعند وصولنا كانت هـذه النسبة قد انخفضت ، طبقا للوزن والعيار والقيمة الاسمية التى اعطيناها للعملات الذهبية والمدينى (١٦) الى ٤/٥ ٧ .

وبرغم أن القطع ذات الاربعين والعشرين مدينى لم تكن قط عملات معتادة فى مصر فسوف نرى ، اذا ما قارناها فى عهد على بك بالنقود الذهبية ، ان نسبة الذهب والفضة فى العملات الذهبية والقروش (بافتراض أن العملات الأخيرة كانت بالعيار نفسه الذى للمدينى وأن المائة منها تزن ٥١٦ درهما) كانت أكبر بنحو طفيف من ١/٢ ١٣ (١٧) ، وأنها بلغت فى عهد الفرنسيين ٢/٣ ١٠ .

(*) امبراطور روما من ٣٠٦ م الى ٣٣٧ . وقد ادى انتصاره على ماكزانسيوس تحت اسوار روما الى اعترافه بالمسيحية كدين رسمى للامبراطورية ، وفى العام ٣١٣ اقر بموجب مرسوم ميلانو الحرية الدينية وقد نقل عاصمته الى بيزنطة (القسطنطينية) . (المترجم) .

(١٥) ١٠٠ قطعة ذهبية تزن ٢٢/١٠٠ ٨٤ درهما بعيار قدره ٧٥٠ وتساوى ١٢٫٥٠٠ مدينى .
١٠٠٠ مدينى تزن ١١٥ درهما بعيار قدره ٥٠٠ .

(١٦) ١٠٠ قطعة ذهبية تزن ٢٠/١٠٠ ٨٤ درهما بعيار قدره ٦٦٨ وتساوى ١٨٫٠٠٠ مدينى .
١٠٠٠ مدينى تزن ٧٣ درهما بعيار قدره ٣٥٠ .

(١٧) ١٠٠ قرش تزن ٥١٦ درهما بعيار قدره ٥٠٠ وتساوى ٤٫٠٠٠ مدينى .

وتعود هـــذه النســـبة الاعلى الى ان القروش كان لهـــا بحـــكم وزنها قيمة جوهرية اكبر مما كان لقطع المدينى (١٨) .

ونستطيع ، طبقا للجدول الذى نجده عقب هذه الدراسة ، ان نحسب العلاقة بين قيمة الذهب والفضة فى النقود فى العهود المختلفة التى يقدم عنها هـــذا الجدول المعطيات الضرورية . وسنلاحظ بالنسبة لتلك العملات المتضمنة فى تعريفة النقود التى ســـبق ان اوردناها عند حديثنا عن القيمة الاسمية للنقود ، ان القيمة الاسمية نفسها بالمدينى قـــد اعطيت لكل من الفندقلى والزرمحبوب فى مختلف العهود برغم ان قيمتها الجوهرية تختلف كثيرا ، وانها كانت تساوى عددا اقل من المدينى عما كانت تساويه وقت اصدارها .

---

(١٨) ١٠٠ قرش تزن ٤٠٠ درهم بعيـــار قـــدره ٣٤٨ وتســـاوى ٤٫٠٠٠ مدينى .

الباب الثانى

الحاله الراهنه للعملات النقديـــه

أساليب صنعها ـــ ادارتها

القسم الأول

الفصل الأول

النظام النقدى الحالى

كانت النقود الوحيـدة المستخدمة فى مصر ، قبل مجىء الفرنسيين، والتى ظلت مستعملة منذ ذلك الحين هى .

اولا : النقود الذهبية

وهى :

العملة الذهبية زرمحبوب المخلوطة بالفضة بعيار قدره ١٦٣/٤ قيراطا اى اقل قليلا من ٦٩٨ ، وتزن القطعـة ٨٤٢/١٠٠٠ من الدرهم اى جرامين و ٥٩٢/١٠٠٠ من الجرام ، وتساوى ١٨٠ مدينى (٦ فرنكات و ٨٠ سنتيما من النقود الفرنسية) ، وتحمل طغراء السلطان ، ونفس النقوش العربية التى نجدها على القطعة التى رسمنا شكلا لها برقم ١٣ من اللوحة الثانية .

ثم ، نصف الزرمحبوب او النصفية وقطرها اقل بقليـل (من قطـر الزرمحبوب) ، ويعادل وزنها نصف وزنه ، ولها نفس عياره ، وقيمتها هى نصف قيمته ، وتحمل نفس التوقيع او الطغراء وكذلك النقوش نفسها .

وبعد ذلك ربع الزرمحبوب او الربعية وقطـر هـذه اقل من قطـر النصفية ، وتزن نصف وزنها ، ولها نصف قيمتها ، وهى من العيار ذاته ، وتحمل على احد وجهيها توقيع او طغراء السلطان ، وتحمل على الوجـه الآخر جزءا من النقوش نفسها التى تحملها النصفية . انظـر الربعيـة المرسومة فى الشكل رقم ١٥ من اللوحة الثانية من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة .

ثانيا : النقود الفضية أو بالأحرى النقود البرونزية

وتشمل :

المدينى ، وهو قطعة نقدية بالغة الصغر ، يزن الألف منها ٧٣ درهما (أى ٧٦/١٠٠ ٢٢٤ جراما) بعيار قدره ٣٥٠ (من الف) من الفضة الخالصة، على احد وجهيه توقيع سلطان القسطنطينية او طغرائه وحدها ويحمل على الوجه الآخر عبارة ضرب فى مصر (أى القاهرة) سنت (سنة تنصيب السلطان) . انظر شكل المدينى المرسوم برقم ٢٤ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

اما القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى او القروش ، فلم تسك منها سوى كمية ضئيلة الأهمية فى عهد الجنرال بونابرت ، ويمكن النظر الى هذه العملات باعتبارها لم تعد تشكل جزءا من النظام النقدى الحالى فى مصر ، ويمكن أن نرى شكلين لها فى الرسمين رقمى ١٧ من اللوحة الثالثة ، و ٢٣ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة .

وللالمام بكل ما يتصل بالعملات الحالية نشير الى ما قلناه فى الفصول والنبذ المختلفة التى سبقت والتى نجد موجزا لها فى نهاية هذه الدر

الفصل الثانى

مبادلة أو مقايضة خامى الذهب والفضة

اولا : الوسائل التى تتزود بها القاهرة بخامى الذهب والفضة

كان المصــــدر الرئيسى الذى يزود دور سك النقود بخامى الذهب والفضة ، منذ زمان لا تعيـــه الذاكرة . هو اخـــلاط من اليهود يحترفون تزويدها بهما .

وقد آثر اليهود فى مصر ، كما فعلوا فى كل مناطق العـــالم ، أن يعكفوا على الاتجار فى المعادن والأحجار الكريمة ، فهم يشترون المجوهرات وقطع المصوغات والعملات الذهبية والفضية من البلدان المختلفة ، وكذلك المسكوكات وتراب الذهب (التبر) من القوافل الخ .. وينبغى على عالم الأثريات أن يتوجه الى هؤلاء كى يتزود بالمسكوكات الذهبيـــة والفضـــية (القديمة) ويكفيه لتحقيق غرضه من ذلك أن يعطيهم فى مقابلها ســـعرا اعلى بقليل من قيمتها الجوهرية .

ويتحلى اليهود بهذا الصبر ، هذا التوفر ، هـــذا التشبث أو العناد، هذا الحرص على عدم التفريط فى أى ربح مهما كان تواضـــعه .. تلك الصفات التى تميزهم والتى لا تنتمى الا اليهم ، وهم هنـــاك ، كما هم فى كل مكان آخر يتعرضون للصد والجفاء والمهانة من كل طبقات الشعب كما يتعرضون للقهر على يد الحكومة . وانها لفكرة مسبقة ، عامة وشـــائعة بعض الشىء ، ان تجارة المعادن النفيسة تدر مكاسب طائلة ، لكنها فى حقيقة الأمر ضئيلة الربح ، واقل ربحا بكثير من تجارة المعادن بالغة الوفرة رخيصة الثمن ، ويدين الصاغة وصناع المجوهرات فى أوربا بأرباحهم الى « اجرة يدهم » والى الاثمان الاعتبارية او الخيالية التى تعطيها الأبهـــة وضروب الفنون لكل من الذهب والفضة ، لكنهم لا يكادون يحققون ربحـــا على الاطلاق من الخامات نفسها .

ولليهـود الذين يحترفون توريد هذين المعدنين لدور سـك النقود صرافون أو مبدلون كثيرون فى القاهرة ، ولهم فى المدن الأخـرى وكلاء يشترون لحسابهم .

وفى القاهرة ، يذهب الذين لا يريدون البيع (او الشراء) بواسـطة الصرافين الى وكالة (١) أو محل اليهود الذين يقدرون قيمة المعـادن عن طريق الفحص اذا كان الأمر يتصل بكمية ضئيلة من خامات لها نفس السبك (أو العيار) أو عن طريق المحك او المصداق ، اما بالنسـبة للعمـلات المختلفة وقطع المجوهرات فيتم الفحص المجرد النظر .

وهم يجرون فحوصهم على الذهب والفضة فى وكالتهم عن طـريق عيارى النقود ، ولكنهم يتفحصون بأنفسهم كل قطع الذهب التى يشترونها عن طريق المحك .

ولدى هؤلاء ابر صغيرة من الذهب ، منفصلة كل منها عن الأخريات، ولكل منها كذلك عيار مختلف ، ويدعكون على المحك ، وهو من النوع نفسه المستخدم فى اوربا ، قطعة الذهب التى يريدون فحص عيارها ، ويضاهونها المرة بعد الاخرى بهذه الابر الذهبية او بنجوم العيار (*) التى يزونها اقرب من غيرها الى عيار قطعة الذهب نفسه ، وهم يقدرون الذهب بكثير من الدقة والنزاهة ، مقارنين مظهر الشذرات التى خلفتهـا قطعـة الذهب المفحوصة فوق المحك (بالابرة أو النجمة الذهبية المناسبة) .

اما فى فرنسا ، فانهم يمررون على الشذرات التى تتم بهذه الطريقة بمـاء النار (الذى يعد لهذا الغرض من حمض النيتريتيك مع قليل من حمض الموريات) من درجات متفاوتة ، وبعد ذلك يمكن الحكم بشكل تقريبى على عيار الذهب عن طريق مقارنة درجة المقاومة الجزئية التى تبديها هـذه الشذرات او تلك لمفعول الحمض ، اما اذا اختفت الشذرات بشكل تام (اى تحللت) فمن المعروف اى عيار تكون عليه شذرات الذهب لكى تتحلل بفعل ماء النار .

---

(١) الجمع وكايل .

(*) قطعة من الذهب او الفضة على شكل نجمة ، كل ذراع منها له عيار معين وتستخدم لقياس عيار هذين المعدنين .

بعد ذلك يخلط اليهود الذهب بالنسب التى تتفق مع ما يكون عليه من عيارات مختلفة ، ويقتربون كثيرا وفى معظم الأحيان من العيار المحدد لقطع العملات الذهبية وبذلك يضعون انفسهم داخل حدود التفاوت المسموح به (زيادة أو نقصا) وبذلك ايضا يجنبون انفسهم مشقة اعادة صهر ذهبهم لكى يبلغ « بدقة » العيار المطلوب ، أما اذا نتج عن عملية « التعيير » التى تجرى فى دور سك النقود أن السبائك قد تجاوزت حدود التفاوت المسموح به ، بأن زادت عليه أو نقصت عنه ، فانهم يضطرون لحملها من جديد لاعادة صهرها ثم سبكها بطريقة اكثر دقة .

وعندما يلزم خفض عيار الذهب ، فانه لا يفوتهم أن يفضلوا استخدام الفضة المذهبة « لهذا الغرض » ، وهم لا يشترونها من الأسواق الا بالسعر نفسه الذى للفضة العادية ، وبهذه الوسيلة يثرون سبائكهم بالمادة الذهبية التى يحتويها هذا النوع من الفضة التى يستخدمونها كمزاج (بكسر الميم) ، وهم يحرصون كذلك على التقاط شذرات الذهب التى تتبقى فوق المحك ، باستخدام قطعة من الشمع ؛ ويلقون داخل البوتقات بهذه الكرات من الشمع الذى يساهم فى العملية كمدر لمعدن الذهب وفى منع تاكسد سطحه .

وفى كل عام تجلب القوافل التى تمضى من المغرب قاصدة مكة (٢)، وتلك التى تأتى قادمة من دارفور وسنار كمية محددة من تراب الذهب ، وان كان كل هذا التبر لا يباع لحساب دور سك النقود لأن التجار الذين يريدون أن يستبقونه لأنفسهم أو لموكليهم ، يعرضون على الدوام سعرا أعلى من الثمن الذى تدفعه دور سك النقود .

ونكاد لا نجد فى هذا الذهب ، الذى يتكون من شذرات تراكمت دون شك فى مجارى الأنهار والأخوار أو استخلصت من الرمال الحاملة

---

(٢) تجمع هذه القوافل فى طريقها حجاج الجزائر وتونس وطرابلس والقاهرة ، وتصل الى المدينة الأخيرة فى نحو منتصف ابريل ، أما قوافل دارفور وسنار فتصل الى النيل عند أسوان وسيوط فى صعيد مصر .

للذهب ايا من هــذه القطــع الكبيرة بعض الشيء ، والمتماسكة ، والتى بسميها نحن فى اوربا Pepio (*) .

ويوضع التبر داخل قطعة من قماش ابيض ناعم ، تحيط به قطعتان او ثلاث قطع من قماش اكثر سمكا ، وتعقد قطعة القماش بخيط لتاخذ شكل صرة ، ويغلف الجميع بقطعة من جلد مخيط ومجفف فى الشمس ، ويشكل الجلد الذى يجفف على هــذا النحو ، وبعد ان ينكمش ، غلافا مضغوطا ومتينا ، وتشكل الحزمة او مجموعة الذهب هــذه مظهر حقيبة مطلية باللون الذى نستخدمه ، او مظهر ثمرة الـــ solanum المسماة بالطماطم .

وفى كل واحدة من هذه الحقائب توجد على الدوام بعض المجوهرات او الحلى التى تم شراؤها من الافريقيين او الزنوج ، وتكاد تكون كل هــذه الحلى عبارة عن حلقات او خواتم او دلايات للأذن او عقود للرقبـــة ، اما العمل الوحيد الذى ادخل عليها فهو نوع من النقش او الرسوم تمثل اناث البرغى بالغة الدقة ، وتكاد تكون كل الحلقات فى شكل ثعابين ، وقد راينا احدى حلى الرقبة فى شكل سلحفاة ، راسها واقدامها ناتئة .

وتكاد تكون كل حقائب الحلى او مجموعات الذهب من الوزن نفسه، اذ تكاد تزن جميعها نحو ٩٧ درهما او ٦٥ مثقالا ، اما عيارها فيتراوح بين ٢١ و ٢٢/١٦ ٢٢ (قيراطا) (٣) ، وكان ذهبها فيما مضى اكثر نقاء طبقا لزعم المندى النقود واليهود اما لان الشذرات كانت أكثر ثراء (اى بها نسبة أعلى من الذهب الخالص) واما لأن الحلى المضافة الى كل مجموعة كانت ذات عيـــار اعلى .

وكانت هــذه الحزم ، التى كانت تباع الواحدة منها عادة مقـــابل ٢٤٤ قرشا اسبانيا تمثل عمـــلات حقيقية ، تستخدمها القوافل وســـيلة للتبادل ، وكانت لها قيمة ثابتة او محددة تؤخذ بها او تعطى دون ان يضطر الناس حتى لوزنها او فتحها ، ويمكن للمرء ان يوليها ثقته التامة وان ياخذها بنية سليمة تجعل منها الممارسة والديانة بل ومصالح التجار انفسهم قانونا بالغ الصرامة .

(*) تعنى هــذه الكلمـــة فى الأصل نوعا من الورم يصيب لســـان الطيور فيمنعها من الاكل ، لكنه لا يمنعها من الشرب . (المترجم) .

(٣) اى بدرجة نقاء قدرها ٨٧٥ الى ٩٣٨ من الالف .

ومع ذلك ، ففى دور سك النقود ، كان يتم التأكد اولا من وزن وعيار واحدة من هـــذه الحزم ، تؤخذ بشكل عشوائى ، وكان اليهـــود ، وهم متمرسون على الحكم على الذهب من مجرد مظهره ، يقدرون ما ان كانت قطع الذهب تقع ضمن مدى التجاوز المسموح به وهـــو ١/٢ قيراط لاعلى أو لادنى .

واذا كان السعر (المعروض) مناسبا للتاجر ، الذى يبيع ما معـــه دوما فى حضور أو عن طريق شيخ القافلة ، كان (البـــائع والمشترى) يتلامسان بالأيدى وتتم البيعة ، اذ لم يكن مباحا ، حسب مبـــادىء عقيدة هؤلاء المسافرين المتدينين ، أن تباع (أو تشترى) معادن فى مقابل معادن، ولتفادى هـــذا المحظور ، ذلك انه توجد فى كل الديانات أساليب للتملص أو المراوغة من قواعد (المحرمات) ، لم يكن يطلق على هـــذه العمليـــة عملية شراء ، وانما عملية تبادل ، فكانت صرة الذهب توضع فى جانب ، وتوضع النقود المتفق عليها فى الجانب الآخر ، ويطلب البائع الى المشترى اى هاتين الكومتين ينال اعجابه أكثر ، عندئذ يأخذ المشترى صرة الذهب ، وتبقى النقود فى يد البائع .

ثانيا : أسعار الذهب والفضة فى مصر

قبل الحملة الفرنسية على مصر ، كان الذهب ، من عيار قطع النقود الذهبية ، وهو عيار ٢٤/٣٢ ١٦ قيراطا (٦٩٨ من الف) يباع ، وقد بيـــع دوما للفرنسيين ، بواقع ان كل ١١٢ قطعة من هـــذه النقود أو ١٦٠ر٢٠ مدينى تعـــادل ١٠٠ درهم ، وحيث تحتوى هـــذه الدراهم المـــائة على ٨/١٠ ٦٩ درهما من الذهب الخالص ، فان المائة درهم من الذهب الخالص تعادل ٥٢١/١٠٠٠ ٢٨ر٨٨٢ مدينى اذا لم نقم وزنا للفضة التى مزجت بالذهب عند صنع السبائك (٤) .

وحيث ان كل ١٠٠ درهم من عيـــار ٦٩٨ تحوى ٢ر٣٠ درهمـــا من الفضـــة ، يمكن الافتراض بأن عيارها لا يتجاوز عيار ٩٠٠ (من الف) ممـــا

---

(٤) بخصوص هذا الافتراض ، انظر المـــادة الأولى من الجدول الوارد فى نهاية هذه الدراسة .

يعطينا ٢٧٫١٨ درهما من الفضة الخالصة ، تساوى ١٣٦/١٠٠٠ ٥٢٠ مدينى ، بواقع ثمن الدرهم الواحد ١٣٦/١٠٠٠ ١٩ مدينى وهو ثمن مثيله فى فرنسا .

فاننا حين نخصم من مبلغ الـ ٢٠٫١٦٠ ، وهو ثمن مائة الدرهم من الذهب عيار ٦٩٨ مبلغ . . . . ١١٦/١٠٠٠ ٥٢٠ر (هـو ثمن الفضـة الخالصة الممزوجة بالسبيكة) ، فسيتبقى لدينا ثمنا لـ ٦٩٫٨ درهما من الذهب الخالص مبلغ ٨٨٤/١٠٠٠ ١٩٫٦٣٩ مدينى ، وعلى هـذا فلن تساوى مائة الدرهم من الذهب الخالص سوى ٢٦٩/١٠٠٠ ٢٨٫١٣٧ مدينى ، ومع ذلك فنحن لا نستطيع ان ندخل فى حسـاب السبائك الممزوجة بالفضة قيمة كل الفضة التى تحويها هـذه السبائك ، اذ ينبغى علينا ان نخصم من هذه القيمة ، نفقات عملية التكرير اللازمة لفصل الذهب عن الفضة .

وقد ثبتت هـذه النفقات فى فرنسا ، بموجب مرسـوم اصـدرته الحكومة فى ٤ بريريال من العـام الحادى عشر بـ ٣٫٢ فرنكا لكل كيلوجرام واحد من الفضة الخالصة يضمه الذهب الخاضع لعملية التكرير هـذه . وعلى هـذا ، فان هـذه العملية سوف تكلفنا فيما يتعلق بـ ٦٩٫٨ درهما من الذهب الخالص ، اى ٩٠٧/١٠٠٠ ٢١٤ جراما ستة فرنكات و ٨٧ سنتيما و ٧٠٢/١٠٠٠ من السنتيم أى ٢٠٧/١٠٠٠ ١٩٥ مدينى ، ينبغى أن نضيفها الى ثمن مائة الدرهم من الذهب عيـار ٦٩٨ وهـو كمـا سـبق أن راينـا ٨٨٤/١٠٠٠ ١٩٫٦٣٩ مدينى ، وبذلك يصـل الثمن المقدر لهـذه الكمية الى ١٩١/١٠٠٠ ١٩٫٨٣٥ مدينى ، وعلى هـذا فان ثمن مائة الدرهم من الذهب الخالص سوف يبلغ ١٧٩/١٠٠٠ ٢٨٫٤١٧ مدينى .

ويزن تراب الذهب الذى كان يشترى لصنع النقود فى العام السابع (١٧٩٩) من قافلة مراكش ، قبل صهره ، ٢٩١٩ درهما ، تعود بعـد صهرها بوزن صاف قدره ٢٨٣٧ درهما تضمها سبائك من عيار ١٢/٢٢ ٢١ الى ٢٠/٢٢ ٢٢ قيراطا ، تحوى فى مجموعها ٥١/١٠٠ ٢٦٠٢ درهما من الذهب الصافى . ويدفع ثمنا لتراب الذهب هـذا ٧٣٠٫٢٣٨ مدينى ، مما يجعل

ثمن مائة الدرهم من الذهب الصافى (٥) . . . . ٩٨٩/١٠٠٠ ٢٨ر٠٥٨ مدينى .

وينتج عن اجراء المقارنة بين هذه الاسعار وبين مثيلاتها فى فرنسا ، كما يمكننا ان نرى من الجدول الذى سيلى هذه الدراسة :

اولا : انه حتى عندما لا نحسب اى حساب لقيمة الفضة التى مزجت بها سبائك الذهب ، ان ثمن الذهب الخالص يقل فى مصر بنحو ١٣١ فرنكا و ٣٥ سنتيما فى الكيلوجرام الواحد عنه فى فرنسا اى بنسبة تقترب من ٤٪ .

ثانيا : انه عندما نحسب حساب قيمة الفضة وحدها ، وهو خصم نقوم به من مصروفات عملية التكرير ، فسوف يقل سعر الذهب الخالص فى مصر عنه فى فرنسا بواقع ١٤٨ فرنكا و ٥٧ سنتيما فى الكيلوجرام اى بنسبة تزيد عن ٢/٥١٪ .

ثالثا : ان تراب الذهب يباع هناك فى مصر بسعر اقل مما يباع به فى فرنسا بواقع ٢٢٥ فرنكا و ٢٣ سنتيما فى كل كيلوجرام من الذهب الخالص اى بانخفاض يتجاوز نسبة ٢/٦١٪ .

اما الطريقة التى كانت تشترى بها الفضة لدور سك النقود فهى تسترعى الانتباه بعض الشىء :

فى البداية كان يتم تعييرها ، فكانت تحسب الفضة الخالصة التى تحويها السبائك ثم يضاف الى الناتج ٢٪ من الوزن الاجمالى للفضة الخام ، ويدفع عن هذا الاجمالى الصافى الناتج من عملية الجمع هذه بواقع الدرهم ١٨ مدينى .

ويمكن التاكد من ان هذه الطريقة فى الحساب تؤدى لان يدفع ثمن

---

(٥) للمقارنة بين هذا السعر للذهب الخالص وبين السعر الذى حددته تعريفة النقود فى فرنسا ، انظر المادة ٤ من الجدول الملحق بهذه الدراسة .

الفضة الخالصة (٦) منفصلة بواقع — ١٨٣٦ مدينى وثمن المـزاج على اساس ٣٦ مدينى فى كل ١٠٠ درهم .

وحيث لا يساوى النحاس المستخدم مزاجا للفضة عند تحويلها الى نقود سوى ٤٠ مدينى مقابل كل ١٤٤ درهما اى ٧٧٧/١٠٠ ٢٧ مدينى لكل مائة درهم ، فاننا ندرك لمـاذا كان اليهود حريصين على توفير الفضة من ادنى مزيج وكذلك على ان يضيفوا اليها بعض المزاج . فاذا كانوا قد وفروا الفضة بعيار المدينى نفسه اى بان يكون كل درهم من الفضة الخالصة فى مقابل درهم واحد و ١٠٠٠٠٠٠/١٣٢، من المزاج فلابد ان تساوى كل مائة درهم من الفضة الخالصة ٣٣٥/١٠٠ ١٩٠٣ مدينى (٧) مع تحميل اجمـالى الثمن على الفضة الخالصة ، اما اذا كانت مصلحة النقود ، على العكس من ذلك قد جهزت كل المزاج ، فان مائة الدرهم من الفضة الخالصة تساوى اولا (٨) . . . ر١٨٣٦ مدينى . وعندما نضيف اليه قيمة ١٨٧ درهما و ٤٣٢/١٠٠٠٠ من الدرهم هى وزن المزاج ، بواقع ٤٠ مدينى لكل ١٤٤ درهما، والتى ستبلغ اى هذه القيمة (على هـذا الاساس) ٩٥٦/١٠٠ ٥١ مدينى ، فيكون الاجمالى فى هـذه الحالة ٩٥٦/١٠٠ ١٨٨٧ مدينى ، بفرق يصـل الى ٣٧٩/١٠٠ ٥ مدينى يكون من المناسب ان نضيفها الى ثمن مائة الدرهم من الفضة الخالصة كى نحسب بطريقة اكثر دقة كم ستكلف مائة الدرهم

---

(٦) لتكن خ هى الفضة الخالصة و م هى المزاج الذى يحويه درهم واحد من الفضة من عيار ما فستكون قيمة هذا الدرهم ممثلة فى هـذه المعـادلة خ + م = خ + ٢/١٠٠ (خ + م) × ١٨ مدينى = ١٨ مدينى (١٠٠ خ + ٢ خ + ٢ م) / ١٠٠ = ١٨ مدينى (١٠٢ خ + ٢ م) / ١٠٠ = (١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م) / ١٠٠ ، مما يعطى كقيمة ١٠٠ (خ + م) = ١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م ، فاذا لم يكن هناك مزاج قط فعندئذ تكون م = ٠ وتكون قيمة مائة الدرهم من الفضة الخالصة هى ١٨٣٦ مدينى اما اذا حدث العكس وكانت خ = ٠ اى كانت كل الكمية من المزاج فستكون قيمة مائة الدرهم منه هى ٣٦ مدينى .

(٧) بخصوص هـذا الافتراض انظر المـادة الثانيـة من الجـدول الوارد فى نهاية الدراسة .

(٨) انظر نصوص هـذا الافتراض المـادة الخامسة من الجـدول المشار اليـه .

الخالصة عادة دار سك النقود بغض النظر عن عنصر المزاج (المزاج) طبقا للعادة التى كانت متبعة بأن يدفع الى اليهود ثمن سبائك الفضة التى يقومون بتوفيرها .(٩) بأنفسهم . وينبغى ان نلاحظ ايضا ان عملية التعيير (تحديد العيار) بسبب من عدم دقتها كانت تعطى الفضة على الدوام درجة من النقاء ليست لها فى الواقع ، ولهذا فان الفضة الخالصة كانت تباع فى الواقع بثمن اغلى مما تقدمه الحسابات فى الظاهر .

وحيث تحدد عيار القروش ، طبقا لاكثر عمليات التعيير دقة بواقع ٨٩٥٨٣٣/١٠٠٠ فان الالف من القروش والتى تزن فى مجموعها ٨٧٥٠ درهما، لم تكن تحوى من الفضة الخالصة سوى ٧٨٣٨ ٥٤١/١٠٠٠ درهما ، وهو ما يعطينا كثمن لكل مائة درهم من الفضة الخالصة ١٩١٣ ٦٠٠/١٠٠٠ مدينى بواقع ١٥٠ مدينى قيمة لكل قرش (وذلك بدلا من ١٨٣٦ مدينى كما سبق بيانه) .(١٠) .

وهذا هو الثمن الذى يدفع لشراء الفضة التى يوفرها اليهود ، طبقا لعمليات تحديد العيار بالغة الصرامة ، بدون ان نضيف الى الصافى الذى كانت تحويه ٢٪ من اجمالى الوزن ، وبدون ان نحاسبهم على المزاج الذى يضيفونه .

وحيث كانت عملية التنقية بالغة الصعوبة ، وباهظة النفقات لاكثر مما ينبغى ، فان اليهود لم يكونوا يجدون من مصلحتهم فصل النحاس عن الفضة ، وهكذا كان كل المزاج الموجود فى السبائك بشكل ربحا لدار سك النقود ، اما عن المزاج الذى كان على دار سك النقود ان تضيفه الى السبائك لكى تبلغ بها العيار المطلوب فقد كان من الارخص لها ان توفره (بنفسها) عن أن تدفع ثمنا له بواقع ٣٦ مدينى لكل ١٠٠ درهم .

ولما كانت الفضة الخام قد اصبحت بمرور الوقت اكثر ندرة ، فقد بدا يدفع ثمنا لمائة الدرهم من الفضة الخالصة ١٩٥٠ مدينى (١١) ، ثم بلغ

---

(٩) انظر المادة السادسة من الجدول نفسه .

(١٠) انظر بخصوص هذا التقدير لثمن الفضة المادة التاسعة من الجدول نفسه .

(١١) انظر المادة العاشرة من الجدول نفسه .

ثمنها فى النهاية ٢٠٠٠ مدينى (١٢) .

وعند المقارنة بين اثمان الفضة الصافية فى مصر والأثمان التى كانت لهـا فى فرنسا ، كما جاء بالجدول المرفق نجد ما يلى :

اولا : ان اسعار الفضة الخالصة التى كانت محددة فى مصر قبـل دخول الفرنسيين كانت فيما يبدو اقل بنحو طفيف من سعرها الذى ثبتته تعريفة النقود الصادرة فى ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) ، ولكنها كانت فى الواقع بالقيمة نفسها، بل ربما كانت أغلى الفى مصر منها فى فرنسا) بسبب عدم دقة عمليات تحديد العيار .

ثانيا : ان سعر الفضة الذى حدده الفرنسيون فى مصر قد تأسس على قيمة العملات الفرنسية .

ثالثا : ان تزايد عمليات الشراء التى تمت فى فترتين مختلفتين ، والتى كان الدافع اليها هو ندرة خامات الفضة قد رفعت ثمن الفضة من ٢ الى نحو ١/٢ ٤ ٪ زيادة عن القيمة التى لها فى فرنسـا ، وان كانت المكاسب التى كان المعنيون يحققونها من تحويل الفضة والعملات الأوربية الى مدينى كانت تسوغ بسهولة زيادة عمليات الشراء .

---

(١٢) انظر المـادة ١١ من الجدول نفسه . وقد تمت هذه الزيادة بموجب مرسوم صادر فى الأول من نيفوز من العام التاسع (٢٢ ديسمبر ١٨٠٠) .

جدول لمقارنة أسعار الذهب والفضـــة الخالصين

فى مصر وفرنسا

السعار

توضيح لشروط أو ظروف الدفع	في مصر				بالـــ
	بالمديني				
	مائة درهم أو ٣٠٧ جراما و ٨٩٠٤ر٠		٣٢٤ درهما و ٧٩٠٩ر٠ أو كيلو جرام واحد		بواقع ١٤٢ مديني لكل ٥ فرانسكات كيلو جرام
	قبل الغزو الفرنسي	بعد الغزو الفرنسي			
	مديني	مديني	الدفني		كسور سانتيم فرنك
عندما لايحسب حساب الفضة الممزوجة بالذهب . . .	٢٨٨٨,٥٢١	٢٨٨٨,٥٢١	٩٣٨٠٧,٧٩٩		٣٣٠٣ ٩,١٤
عندما تخصم كل قيمة الفضة الممزوجة بواقع ١٩ مديني و١٣٤ر٠ للدرهم وهي القيمة التي حددتها التعريفة في فرنسا	٢٨١٣٧,٣٦٩	٢٨١٣٧,٣٦٩	٩١٣٨٧,٦١٤		٣٢١٧ ٨٧,٣٢
عندما يقتصر على خصم قيمة الفضة دون رسوم التكرير	٢٨٤١٧,١٧٩	٢٨٤١٧,١٧٩	٩٢٢٩٦,٤١١		٣٢٤٩ ٨٧,٣٦
سعر شراء تراب الذهب من قوافل المغرب	—	٢٨٠٣٨,٩٨٩	٩١١٢٣,٠٤٣		٣٢٠٨ ٩٠,٩٩

اسعار

توضيح لشروط أو ظروف الدفع	قبل الغزو الفرنسي	بعد الغزو الفرنسي	الدفني	كسور سانتيم فرنك
إذا كانت الفضة قد سلمت لدار سك النقود نقية تماما	١٨٣٦,٠٠٠	١٨٣٦,٠٠٠	٣٩٦٣,١٦١	٢٠٩ ٩٧,٠٤
إذا أدخلنا في الاعتبار فرق ثمن المزيج بالنسبة إلى ثمن النحاس الذي كان ينبغي إضافته	١٨٥١,٣٧٩	١٨٥١,٣٧٩	٦٠١٣,١١٠	٢١١ ٧٢,٩٢
إذا كانت دار سك النقود قد جهزت بنفسها كل المزيج	١٨٨٧,٩٥٦	١٨٨٧,٩٥٦	٩١٣١,٩٠٩	٢١٥ ٩١,٥٣
إذا كانت الفضة قد قدمت وهي ممزوجة بالعيار نفسه المقرر لقطع المديني	١٩٠٣,٢٣٥	١٩٠٣,٢٣٥	٦١٨,٠٥٨	٢١٧ ٦٧,١٠
إذا لم نلق بالا لعملية المزج . .	—	١٩١٣,٦٠٠	٦٢١٥,١٩٨	٢١٨ ٨٤,٥٠
شرحه	—	١٩٥٠,٠٠٠	٦٣٣٣,٤٢٢	٢٢٣ ٠٠,٧٨
شرحه	—	٢٠٠٠,٠٠٠	٦٤٩٥,٨١٨	٢٢٨ ٧٢,٥٩

الذهب

في فرنسا		الفرق بين الثمن في مصر والثمن في فرنسا			
فرنكات		مع الاستقطاعات		بدون الاستقطاعات	
مع الاستقطاعات	بدون الاستقطاعات	لأكثر	لأقل	لأكثر	لأقل
الكيلو جرام	الكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام	بالكيلو جرام
كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك	كسور سنتيم فرنك
		٣٠، ٣٥ ١٣١	—	٣٠، ٣٥ ١٤١	—
٤٤، ٤٤ ٤٣٤٣	٤٤، ٤٤ ٣٤٣٤	١٢، ٥٧ ٢١٦	—	١٢، ٥٧ ٢٢٦	—
		٠٨، ٣٧ ١٨٤	—	٠٨، ٣٧ ١٨٤	—
		٤٥، ٥٣ ٢٢٥	—	٤٥، ٥٣ ٢٣٥	—

الفضة

مع الاستقطاعات	بدون الاستقطاعات	مع الاستقطاعات لأكثر	مع الاستقطاعات لأقل	بدون الاستقطاعات لأكثر	بدون الاستقطاعات لأقل
		٨٤، ٩١ ٨	—	١٨، ٢٥ ١٢	—
		٩٦، ١٥ ٧	—	٣٠، ٤٩ ١٠	—
٨٨، ٨٨ ٢١٨	٢٢، ٢٢ ٢٢٢	٦٥، ٩٧ ٢	—	٩٩، ٣٠ ٦	—
		٧٨، ٢١ ١	—	١٢، ٥٥ ٤	—
		٣٨، ٠٤ ٠	—	٧٢، ٣٧ ٣	—
		—	٩٠، ١١ ٤	—	٥٦، ٧٨ ٠
		—	٧١، ٨٣ ٩	—	٢٧، ٥٠ ٦

الفصل الثالث

الأرباح التى تحققها الحكومة من عملية صنع النقود

أولا :

اجمالى الاستقطاعات التى تتم فى دار سك النقود سواء باعتبارها نفقات الصنع أو باعتبارها رسم حق السيادة المتمثلة فى اصدار النقود

كان الذهب ٪ من نفس عيار النقود الذهبية ، وكما رأينا فى الفترة الخاصة بأسعار الذهب .

يباع بواقع ١١٢ قطعة ذهبية أو

١٦٠ر٢٠ مدينى لـكل . . . . ٠٠٠٠ر١٠٠ درهم (مائة)

وحيث كان الوزن القانونى لقطعة

العملة الذهبية هو ٨٤٢٠ر٠

وحيث كان الذهب الذى تحـويه

قطعـة العملة الذهبيـة يسـاوى فى

الواقـع . . . . ٧٤٧٢ر١٦٩ مدينى

وحيث كانت قيمتهـا (الاسمية)

قـد تحـددت بـ . . . . . . ٠٠٠٠ر١٨٠ مدينى

فقد كان اجمالى ما يتم استقطاعه

لدار سك النقود (من القطعة الواحدة)

هـو . . . . ٢٥٢٨ر١٠ مدينى

وهـكذا كان حق السـيادة المتمثـل فى حق اصـدار النقود أو الـ monétagium ، كما كان يسمى قديما فى فرنسا ، والذى يشتمل على نفقات ضرب العملة ، وعلى المكاسب التى يمكن الحكومة ان تحققها ، يبلغ اقل من ٥ر٧٪ أو . . . . ٦٩٦ر٠٥ر٠ فى حين كان يبلغ حق السيادة هـذا فى فرنسا منذ نحو قرن . . . . . ٧٧٠ر٠٦ر٠ على سك العملات الذهبية ، فهو على هـذا النحو اكبر من ذلك الذى استقر فى مصر ، والذى ابقى عليه الفرنسيون ، برغم ان نفقات الصنع ، فى دار سك النقود بالقاهرة ، هى بالقطع اكبر (من مثيلاتها فى فرنسا) ، فقد افترضت كل الأشياء ، فضلا عن ذلك ، متساوية بسبب الانقسام الأكبر فى الذهب (بسبب صغر حجم العملات الذهبية فى مصرعنها فى فرنسا . .) وحيث كانت قطع العملات (هناك) اصغر كثيرا ، واقل قيمة من لويساتنا (قطع العملة المسماة لويس Louis) (*)

وحيث كانت الفضة الخالصة التى تحويها القطـع ذوات الأربعين والعشرين مدينى تبلغ (بما فى ذلك المزاج الذى ينبغى ان نضيفه اليها بعد ذلك) كما بينا من قبل ٩٥٦/١٠٠٠ ١٨٨٧ر١ مدينى لكل ١٠٠ درهم :

وحيث كانت القطعة الواحدة تزن	٤ر دارهم
تحوى من الفضة الخالصة ماقدره	١٣٩٣٥ر١ درهم
فقد كانت دار سك النقود تتكلف	
ثمنـا للفضة وللمزاج معـا . . .	٣٠٨٦ر٢٦ مدينى
وحيث كانت القيمـة الاسـمية	
للقطعـة هى	٠٠٠٠ر٤٠ مدينى
فقد بلغ بذلك حق السـيادة عن	
القطعـة الواحـدة	٦٩١٤ر١٣ مدينى

اى بنسبة ٢٢٩/١٠٠٠ ٣٤٪ ، اى ما يزيد على ٣٤٪ بنحو طفيف(١)، وهى

---

(١) لم يكن حق السيادة ، بخصوص الفضة ، يتجاوز فى دور سك النقود بفرنسا ، منذ وقت طويل ٥ر٩٪ وان كان قد وصل فى عهد شارل السابع الى ٧٥٪ ، انظر ص ١٧ من مؤلف المسـيو مونجيه Mongez الذى سبقت الاشارة اليه .

نسبة ينبغى ان نخصم من محصلتها فروق الوزن وكل نفقات سك النقود لكى نستخلص منها الربح الصافى الذى تحققه دار الضرب (الضربخانة) .

اما بخصوص قطع المدينى ، التى كان كل الف منها يزن ٧٣ درهما ٪ ويحوى نفس النسبة ((من الفضة) مثل سابقتها .

فكان وزن المزاج يبلغ	٤٧ر٥٦٨ درهما
اما وزن الفضة الخالصة فكان يبلغ بدوره	٤٥ر٤٣٢ درهما
تساوى بالسعر نفسه الذى بيناه فى مكان آخر	١٤٥ر٤٨٠ مدينى
وبذلك تبلغ قيمة حق السيادة	٥١٩ر٨٥٥ مدينى*
اى ٥١٨٩ر٠ اى ما يقرب من ٥٢٪ .	
وحين يدفع ثمنا للدرهم الواحد من الفضة الخالصة ٢٠ مدينى بخلاف ثمن المزاج ، فان هذه الفضة الخالصة التى يحويها الف من المدينى تساوى .	٥٠٨ر٦٤٠ مدينى
ويساوى المزاج ، بواقع ١٠مدينى لكل ٣٦ درهما	١٣ر٢١٣ مدينى
وبذلك يكون اجمالى ثمنها او تكاليفها	٥٢٢ر٨٥٣ مدينى

وبذلك ايضا تكون رسوم السيادة عن كل الف مدينى هى ٤٧٨ر١٤٧ مدينى أو ٤٧٨١ر٠ ، اى مع التقريب ، نحو ٤٧ر٨٪(٢) .

(*) فى الأصل ٥١٦ر٨٥٥ وهو خطأ مطبعى واضح ، ويلاحظ كذلك ان العلامة بين الأرقام هنا تدل على الكسر العشرى . (المترجم)

(٢) انظر الهامش السابق ، ويفترض فى هذه الحسابات ان عيار المعدن لم يكن عاليا عند صنع هذه النقود ، انظر ص ٨٣ ، الفقرة الثانية وما بعدها .

ثانيــا :

تقييم مستقل لنفقات الصنع ، وحساب التوالف والفواقد (*) وأجور الأيدى العاملة ، وصافى الربح

تعود علينا كل ١٠٠٠ درهم من الذهب تستخدم فى صنع العملات ، بـــ ١١٨٠ قطعة عملة ذهبية تزن فى مجموعها ٩٩٣ر٥٦ درهما ، وبذلك يبلغ فرق الوزن فى كل ١٠٠٠ درهم من الذهب (يجــرى سكها) نحــو ٦١/٢ دراهم .

او بشكل اكثر دقة	٠٠٦٤٤ر٠
اما فى فرنسا ، فكان يســمح فيما مضى بفرق وزن قدره	١٨٧٥ر٠
فى حين لم يعد يســمح اليــوم هنــاك باكثر من	٠٠٢٠٠ر٠

ومع ذلك فينبغى ان نلاحظ ان الذهب (فى فرنسا) اقل انقســاما بكثير (عنه فى مصر **) وان أساليب صنعه اكثر تقــدما عنهــا بكثير فى مصر .

وعلى هــذا فان اجمــالى فرق الوزن فى الــ ٨٤٢ درهما ، هى زنة ١٠٠٠ قطعة عملة ذهبية .

كان يبلغ	٤٦ر٥	دراهم
ثمن الدرهم الواحد منها . . .	٦٠ر٢٠١	مدينى
وبذلك يبلغ اجمالى ثمنها . . .	٧٣ر١١٠٠	مدينى
اى باستخدام الأرقام الدائرية ***	١١٠٠ر١	مدينى

(*) المقصود هنــا هو ما يتعرض له خام المعدن من نقص بسبب الفضالات أو النفايات التى تترسب منه (المترجم) .

(**) نفس التوضيح السابق بخصوص صغر حجم العملات الذهبية المصرية عن مثيلاتها الفرنسية وكثرة تفريعاتها (نصفية ، ربعية وهكذا) (المترجم) .

(***) اى مضاعفات العدد ٥ وهى ما تنتهى بصفر او الرقم ٥

وحيث كان العمال الذين يعملون فى صنع العملات الذهبية هم بشكل جزئى ، الذين يستخدمون فى صنع العملات الفضية انفسهم ، وحيث كانت نفقات الادارة وصيانة الادوات الخ .. عامة او مشتركة ، فلن يكون بمقدورنا ان نحسب بشكل صارم اجمالى النفقات التى كانت تجرها عملية ضرب النقود الذهبية ، وان كان من السهل علينا ان نستنتج انه كلما زادت كمية العملات المضروبة ، كلما نقصت هــذه المصروفات فيما يتصل بالأجور والنفقات الثابتة .

ومع ذلك ، فاذا اعتبرنا ان هــذه النفقات الاخيرة كانت ستحدث حتى ولو لم تصنع نقود مطلقا بسبب من نقص الخامة ، فاننا نستطيع أن نقدر مصروفات صنع النقود الذهبية بحوالى ٠٠٣ر دون ان ندخل فى ذلك اجور الأيدى العاملة ، وبذلك نجد انفسنا ازاء المصروفات التالية عنـد صنع الف قطعة نقد ذهبية تساوى ٠٠٠ر١٨٠ مدينى :

نفقات سـك . . . . ٥٤٠ مدينى
فـروق وزن كمـا رأينـا فى
مرضـع آخـر . . . . ١٠٠ر١ مدينى
فيكون اجمالى المصروفات . . . ٦٤٠ر١ مدينى(٣)
وحيث يبلغ الفرق بين القيمة الاسمية

والقيمة الجوهرية لكل الف قطعة . . . . ٢٥٢ر١٠ مدينى
فاذا خصمنا من ذلك النفقــات وفروق
الوزن المقـدرة آنفا بـــ . . . . ٦٤٠ر١ مدينى

فان ما يتبقى كربح صاف لدار سك
النقود عن كل ٠٠٠ر١٨٠ مدينى . . ٦١٢ر٨ مدينى
اى ما يساوى $\frac{٧٨٥}{١٠٠٠}$ ٤ اى ما يزيد قليلا عن ١/٢ ٤ ٪ .

وفى نفس الوقت ، فحيث كان الذهب ، من ناحية اخرى ، ارخص

---

(٣) اى ما لا يزيد عن $\frac{٩١١}{١٠٠٠٠٠}$ اى اقل من ١ ٪ كمصروفات وفروق وزن .

ثمنا فى مصر عنه فى فرنسا ، بالنسبة نفسها على وجه التقريب ، فقد رأينا أن العملات الذهبية زرمحبوب صنع القاهرة كانت نقود بالغة الجودة (اى مجزية) ، ولهذا فان اولئك الذين حملوا معهم بعضا من هذه العملات ، لن يكونوا قد خسروا شيئا ، اذا كانوا قد حرصوا ، على ان يصهروها فى سبائك وان يقدروا عيارها فى دور سك النقود الفرنسية وان يبيعوا هذه السبائك بالسعر الذى حددته التعريفة بدلا من تحمل ما يجره عدم الثقة فيها من خسارة .

وطبقا لما هو معتاد فى دار سك النقود ، والاتفاق المعقود مع الافندى المختص بصنع النقود فان :

ألف قرش يبلغ وزنها	٨٧٥٠ درهما
كان يضاف اليها مزاج تبلغ زنته	١٣٧٥٠ درهما
مما يعطى قبل الصهر وزنا اجماليا قدره	٢٢ر٥٠٠درهما
ينبغى أن تعود بقطع مدينى مضروبة عددها ٢٧١ر٥٠٠ مدينى تزن بواقع الالف ٧٣ درهما	١٩ر٨١٩درهما
مما يشكل فرقا (او فاقدا) فى الوزن قدره	٢ر٦٨١ درهما

اى ما يقرب من ١٢ ٪ ، ويعود هذا الفاقد الضخم فى الوزن بصفة اساسية الى :

اولا : التقسيم الكبير للخامة ، والذى كان سببا فى تعريض جزء كبير من سطح القطعة النقدية لأثر الحك ولفعل النار ، وفى انه كان يعود بلا انقطاع الى الصهر بكمية هائلة من الجذاذات والرقائق وقطع المدينى المهشمة والمقطعة .

ثانيا : الى عدم تقدم الأساليب المتبعة وبصفة خاصة وسائل الصقل او التنظيف او الجلو ، وهى الاساليب التى تنزع بفعل المادة المذيبة وعملية الحك قدرا لا باس به من الخامة .

وهـــذا التخلف فى الاساليب والوسائل هو الذى كان قد اوحى الى المسيو روزيتى Rosetti التاجر البندقى الذى تحدث عنه فولنى Volney فى مؤلفه رحلة فى انحاء مصر Voyage en Egypte ان ينصح على بك بأن يصنع اقراص * المدينى فى اوربا .

وقد جالت الفكرة نفسها بخاطر القائد العـــام بونابرت ، واجريت بالفعل فى دار سك النقود بباريس تجارب لصنع صفائح المدينى تبلغ فى سبيكتها الفضة نسبة الثلث ، ومن المؤكد ان اجراء كهذا لو تم سيكون اقل تكلفة بكثير بسبب تمام (تطور) الفنون فى اوربا ودقـــة آلات الصـــقل والتصفيح التى كانوا سيستخدمونها لتحويل الخامة الى صفائح . وبهذه الطريقة كان يمكن ان تكون الارباح التى تجنيها الحكومة (من صنع النقود) اكبر كثيرا وبشكل ملموس ، ومع ذلك ، فلعل التحسن الكبير للغاية الذى كان سيطرا على شكل هـــذه العملات كان سيصبح سببا فى فقدان الثقة بها اذ ستبدو وكأنها قد صنعت فى الخارج (برانى) .

كان لابد أن تكون نفقات صنع النقـــود فى مصر بالضرورة بالغـــة الضخامة بسبب تعقد العمل ، كما قد اصبحت اكبر من ذلك ضخامة بكثير بسبب عادة الشرقيين السيئة فى ان يفرضوا على كل فرع من فروع الدخول عددا كبيرا من الرواتب غير المجدية او الباهظة لحـــد مبالغ فيه وكذلك عددا لا حصر له من المعاشات والأعطيات والاتاوات والانعامات ، ويمكننا ان نقدر هـــذه المصروفات المتضاعفة بنحو ٨١/٢٪ ، وهكذا فان من شان كل من فاقد الوزن ومصروفات الصنع أن تنقص الربح الصافى العائد من عملية اصدار النقود الى اكثر قليلا من ٣١٪ .

وبرغم أن فاقد الوزن ونفقات الصنع ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، اقل حجما من ذلك بكثير ، فقد راينا قطعة من ذوات العشرين مدينى تزن . . . ـــر٢ درهمبن .

فى حين تزن ٢٠ قطعة من ذات المدينى الواحد ١ر٢٦٠٤ درهم ، على

(*) المقصود قطعة العملة غير مضروبة بسكة الحـــاكم أى ملساء عارية عن اى نقوش أو رسوم ، والكلمة الفرنسية المستخدمة هى flaon (المترجم) .

اساس ان كل الف منها تزن ٧٣ درهمـــا ، ولذلك فقد كانت للغـــروش (او القروش) قيمة جوهرية اكبر برغم كون هـــذه القيمة التى لها لاتزال ادنى من قيمتها الاسمية ، ومن ان الربح الذى تحققه قد ظل أدنى بكثير ، وهو الامر الذى جعل المسئولين يوقفون اصدار هـــذه النقود بمجرد ان باتت الخامات نادرة بعض الشىء ، لحـــد انها لم تكد تفى باحتيـــاجات الصنع اليومى لقطع المدينى .

ثالثا : كميات النقود المصنوعة

بلغت كمية العملات الذهبية المسكوكة فى مصر ، فى مجموعهـــا ٧٢٧ر٢٦١ قطعة عملة ذهبية تساوى ٨٦٠ر١١٠ر٤٧ مدينى أو ٠٣٣ر٦٥٨ر١ فرنكا و ١٠ سنتيمات خلال الشهور الثلاثة والثلاثين التى ادار الفرنسيون خلالها شئون النقد فى القاهرة ، ممـــا لا يعطى حـــدا وسطا شهريا لصنع النقود سوى ٧٥٠ قطعة عملة ذهبية اى ٤٧٥٣ فرنكا و ٥٥ سنتيما .

ويعود هذا النشاط الضئيل فى مجال صنع او اصدار النقود الذهبية، بشكل جزئى ، الى ان المماليك والتجار ، وبعد ذلك الفرنســيين ، كانوا يتلهفون على قطع سكين البندقية وقطع الفندقى والقطع القديمة وتراب الذهب ، وسبائك الذهب ذات العيـــار المرتفع كى يحتفظـــوا بثروائهم أو ارصدتهم فى شكل اموال اقل تذبذبا من القروش واكثر حقيقة من قطع المدينى .

وقد بلغت كمية المدينى المصنوعة تحت ادارتنا ٩١٢ر٨٢٩ر١٦٠ مدينى تساوى فى مجموعها ٠٢٥ر٦٦٣ر٥ فرنكا و ٧ سنتيمات .

وقد تولينا شئون صـــنع النقود فى الثامن من ترميدور من العـــام السادس (٢٦ يونيه ١٧٩٨) وتخلينا منها فى الثامن عشر من ميسيدور من العام التاسع (٧ يوليه ١٨٠١ م) ، وبذلك بلغ اجمالى المدة التى ادرنا

فيها شئون النقود نحو ثلاثة اعوام الا عشرين يوما :

اى . . . . ١٠٧٥ يوما

وبخصم المدة التى انقضت من ٣٠ نيفوز الى ٢٤ فلوريال من العام الثامن (من ١٩ فبراير الى ١٤ مارس ١٨٠٠) التى سلمت اثناءها الضربخانة او دار سك النقود الى الباشا او التى اغلقت خلالها . . . . ٨٤ يوما

يكون صافى المدة التى اشتغلنا فيها هو . . ٩٩١ يوما

اى بواقع (متوسط انتاج) فى اليوم الواحد ١٦٢ر٢٩٠ مدينى ، اما اذا استبعدنا كذلك يوم الراحة الاسبوعية وهو جمعة المسيحيين (كذا) (٤) ، ونحو خمسة اعياد فى السنة فلن يتبقى لدينا كايام عمل سوى ٨٣٦ يوما مما يقفز بمتوسط الانتاج اليومى فى صنع النقود الى ١٩٢ر٣٨٠ مدينى .

وقد ارتفع اجمالى عدد القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى التى صنعت (فى عهدنا) الى ٣٠ر٥٧٢ قطعة من ذوات الاربعين مدينى تساوى ١ر٢٢٢ر٨٨٠ مدينى او ١٥ س ٤٣ر٠٥٩ فرنكا و ٩٠ر١٧٣ قطعة من ذوات العشرين تساوى ١ر٨٠٣ر٤٦٠ مدينى أو ١١ س ٦٣ر٥٠٢ فرنكا . وبذلك يكون اجمالى قيمتها ٣ر٠٢٦ر٣٤٠ مدينى أو ٢٦ س ١٠٦ر٥٦١ فرنكا .

فاذا اضفنا الى المبالغ الموضحة آنفا تلك التى فى شكل قطع مدينى او قطع نقود ذهبية فسنحصل على :

---

(٤) يوم الجمعة اى يوم التجمع ، وهو اليوم السادس من الأسبوع عند المسلمين ، ويتفق اول يوم فى الأسبوع عندهم مع يوم الأحد عند المسيحيين .

فى شكل قطع من ذوات المدينى الواحد :

س

٢١٩ر٨٢٩ر١٦٠ مدينى تساوى ٠٧   ٢٥٠ر٦٦٣ر٥ فرنكا

وفى شكل قطع من ذوات الـــ ٤٠ و الـــ ٢٠ مدينى :

س

٣٤٠ر٢٦ر٣   مدينى تساوى ٢٦   ٥٦١ر١٠٦   فرنكا

الاجمالى بالفضة :

س

٢٥٢ر٨٥٦ر١٦٣ مدينى تساوى ٣٣   ٥٨٦ر٧٦٩ر٥ فرنكا

ثم فى شكل قطع ذهبية ونصفيات وربعيات :

س

٨٦٠ر١١٠ر٤٧   مدينى تساوى ١٠   ٨٣٣ر٦٥٨ر١ فرنكا

وبذلك يبلغ الاجمالى العام :

س

١١٢ر٩٦٧ر٢١٠ مدينى تساوى ٤٣   ٤١٩ر٤٢٨ر٧ فرنكا

واذا اردنا ان نعرف فى النهاية النسبة القائمة بين كميـــة الذهب وكمية الفضة التى فى صنع النقود ، فاننـــا نجـــدها ١ فى مقـــابل أقل من ٤١/٢ .

الفصل الرابع

التزود بالمواد المختلفة اللازمة لضرب النقود واسعارها المتنوعة

كان هناك واحد من الكتبة الاقباط ، يشغل وظيفة حارس مخزن ، وقد وكل اليه حفظ واستعمال الخامات اللازمة لصنع النقود .

وبرغم ان حالة الحرب وتوقف التجارة الخارجية قد اعطى لغالبية السلع قيمة اكبر مما كان بمقدورها ان تكون عليها فى اوقات السلم، فقد يكون مفيدا لنا ان نلم باثمان المواد المختلفة المستخدمة فى صنع النقود .

أسماء المواد	أوزانها: المحلية	أوزانها: الفرنسية	قيمتها: بالمديني	قيمتها: بالفرنك (س)	قيمتها: بالفرنك (ف)	ملاحظات
نحاس	رطل أو ١٤٤ درهما	٤٤٣, ك*	٤٠	٤٠	١	للمزج أى كمزاج
رصاص مكرر	»	»	٢٠	٧٠	٠	لعملية قياس العيار
حديد	قنطار	٤٤,٣٠٦ ك*	١٠٠٠	٢١	٣٫٥	للأدوات والماكينات
صلب	رطل	٤٤٣, ك	٣٠	٠٥	١	شرحه ولصنع السكات
صفائح الصلب	القطعة	—	٨٩	١٣	٣	لصنع اللوالب (أو السلاسل)
حبال (حبل)	رطل	٤٤٣, ك	٣٠	٠٥	١	شرحه وكذلك لشد الملقط أو الكماشة إلى الخنزيرة وهى آلة لرفع الأثقال
عصى (عصا)	الواحدة	—	٩	٣١	٠	شرحه ولإدارة (لف) الخنزيرة
شمع	رطل	٠,٤٤٣	٧٠	٤٦	٢	لتشحيم اللولب أو السلسلة
نشادر	»	»	—	—		لجلو الذهب وتستخدم هذه أيضا لجلو العملات ذات الأربعين مديني ويخصص للعامل المختص بالجلو مبلغ ٤٠٠ مديني شهريا للتزود بهذه المواد .
نطرون (نترات البوتاس)	»	»	—	—		
جنزار	»	»	—	—		
بورق أو بوراكس (بورات الصودا)	٤ دراهم	٠,٠١٢	٩	٣١	٠	لصهر الذهب
شبة أزمير(١)	رطل	٠,٤٤٣	٣٠	٠٥	١	لجلو قطع المديني
طرطير	»	»	٤٠	٤٠	١	دون تخليصه من الشوائب
ملح (موريات الصودا)	أردب (٢)	—	١٦٨	٩١	٥	

(١) وهى تستخدم ايضا فى اعداد ماء النار او حمض النترات .

(٢) مكيال وهو الصاع المحلى .

(*) كيلوجرام .

أسماء المواد	أوزانها: المحلية	أوزانها: الفرنسية	قيمتها: بالمديني	قيمتها: بالفرنك (س)	قيمتها: بالفرنك (ف)	ملاحظات
بوتقات محلية	الواحدة	—	٩٠	١٦	٣	مخصص لمن يقوم بعملية الصهر مبلغ ٦٠٠٠ مديني شهريا ليتزود بها بمعرفته.
فحم (خشبي) (٣)	قنطار	٤٤,٣٣٦	٣٠٠	٥٦	١٠	
حطب (٤)	حملة	—	٢٠٣	١٧	٤	من خشب مهشم ومجزأ تماما
منخل	الواحد	—	٣٠	٠٥	١	لتنظيف قطع المديني
ورق أبيض (٥)	١٠٠ ورقة	—	١٠٠	٥٢	٣	
ورق رمادي (٥)	«	—	٧٥	٦٤	٢	
قفف (قفة) (٦)	الواحدة	—	٨	٢٨	٠	لنقل قطع المديني
مياه من النهر (٧)	القربة	—	٦	٢١	٠	
مياه الآبار (١)	القربتان	—	٥	١٧		

(٣) حيث أن مصر تكاد تكون محرومة كلية من الغابات فانها تستورد الخشب بواسطة القوافل القادمة من جبل سيناء الذى يطلق عليه بالعربية اسم جبل الطور .

(٤) ويجلب من اليونان ، ويستهلك الجزء الاكبر منه فى معامل الجلو (انظر الصفحات القسم الثانى ، الفصل الأول ، الفقرة ثامنا ، والفصل الثانى ، خامسا ، والفصل السادس الفقرة : حادى عشر ، وينتقى خشب الزيتون لانضاج او تحمية صفائح البرونز المخصصة لصنع المدينى (انظر ص ٢٢٥) أما الحملة فهى حمولة الحمار .

(٥) ويستخدم الورقة بصفة خاصة فى تغليف الفضة والمزاج ، وثانيا فى تغليف قطع المدينى (كقراطيس) .

(٦) القفة هى ما يشبه سلة مصنوعة من سعف نخيل مجدول ، وينتشر استخدامها فى مصر بشكل واسع ، وحيث هى مرنة بقدر ما هى متينة ، فانهم يقربون حوافها ويخيطونها مما يشكل غلافا رائعا لعبوة البن او الارز او غالبية السلع .

(٧) كانت مياه الشرب المخصصة للعمال والتى تستخدم فى جلو او تبييض قطع المدينى تأتى من المدينة فى قرب ، وتغترف اما من الترعة اثناء فيضان النيل أو من الاسبلة او الخزانات العامة التى تخزن بها مياه النيل ، بقية العام . وهذه الأسبلة ، وهى نوع من المنشئات الخيرية تدين بوجودها لأعمال خيرة يقوم بها الحكام والكبار والاثرياء والمحسنون . وهى واحدة من معالم تجميل القاهرة .

(٨) اما الميـاه التى كانت تأتى من البئر المسمى بئر يوسف ، الموجود بالقلعة ، فهى مالحة .

القسم الثاني

اساليب وطرق صنع النقود

الفصل الاول

صنع قطع المدينى

اولا : تحديد عيار خام الفضة (١)

كان العيار (بشدة على الياء) الذى يقوم بفحص او تعيير خامة الفضة ، بعضا من رماد العظام المتكلسة ، سبق ان اعده هو بنفسه .

وكان يفضل لهذا الغرض استخدام عظام الفراريخ (الدجاج الصغير) الذى يسهل عليه التزود به بوفرة بسبب استهلاك هـذه الفراريخ على نحو واسع فى مصر ، حيث ظل المصريون منذ زمان ضارب فى القدم يقومون بافراخها بالالوف ، فى افران خصصت لهذا الغرض (*) .

ويكون العيار على الارض كومة دائرية من هذا الرماد ، ثم يسطحها ويغوص فيها بيده كى يمنحها شكلا بيضاويا ، وبعد ذلك يضع فوق هـذا

---

(١) نقصد بكلمة تحديد العيار او الفحص ما يطلق عليه بالعربيـة كلمة ششنى (عينة) وجمعها شيشانى ، ويظن المسيو دى ساسى ان هذه الكلمة قد جاءت من الفارسية جشن (بالجيم المعطشة) او جشنى وتعنى التذوق ، من جشدن بمعنى يذوق او ينذوق ، ويدفع عن كل عملية ششنى ٣٠ مدينى .

(*) انظر دراسة من معامل التفريخ تاليف روزيير وروييه ، المجلد الخامس من الطبعة العربية .

الشكل الذى يمكن ان نعده بوتقة او مصفاة قطعة الفضة التى سبق فصلها عن السبيكة (العينة) ، المطلوب تحديد عيارها بحضـــور افندى النقود ورقيب أو مفوض من قبل الحكومة .

وتتم العملية على عينة تزن اربعة دراهم (اى ١٢٫٣١٥/١٠٠ ١٢ جراما) ، ويضاف اليها رصاص قدر وزنها خمسة الى ثمانية مرات حسبما يفترض أن تكون عليه نسبة المزاج الذى تحويه الفضة .

وكان الرصاص المستخدم ينتقى من الاسواق ، ويراعى ان يكون انقى رصاص يمكن الحصول عليه .

ويرص العيار فوق هذا النوع من المصفاة قطع من الفحم واخرى من الخشب بالغة الجفاف حتى يغطيها ، ثم ياتى خادم ، هو الآخر ، شانه شان العيار ، يهودى من اهل البلاد لينفخ النار بقربته المزودة بخرطوم ' بزبوز) من الفخار ، صممت راسه على شكل منقار طائر .

وفور ذوبان او انصهار الرصاص ، تنصهر الفضة والمــزاج الذى تحويه ، وحين يكون الخليط (الفضة والرصاص) قد ظل فى حالة انصهار لوقت طويل لحد كاف بسبب تاثره بهذه الحرارة الشديدة ، يقوم العيــار بابعاد قطع الفحم بعض الشىء حتى لا يحول ملامسته لهذا الخليط دون تاكسد الرصاص ، ثم يضع قطع الفحم هذه بشكل تكون معه ما يشـــبه قبوا فوق حمام (٢) ، وبعد ذلك يدير هواء منفاخه تحت هذا القبو مما يبقى من جهة على النار ويساهم من جهة اخرى فى اكسدة الرصاص .

ويبعد العيار بلا انقطاع ، وبطرف ملقط من الحـــد الملتهب القشرة الرقيقة المتاكســـدة ، التى لا تزال بعد سائلة ، والتى تغطى المغطس ، وتحتوى هـــذه على الرصاص والمعادن الاخرى الموجودة بهذا الخليط ، والتى يتشربها رماد البوتقة ، فى الوقت الذى ليست له فيه خاصية تشرب الفضة (المصهورة) .

---

(٢) كان علينا ان نخشى خلال هذه العملية أن تنتزع بعض جزيئات الفضة مع اول اكسيد الرصاص وهو الأمر الذى تفاديناه باللجوء الي وسيلة اخرى ، انظر ما بعده .

وعندما يصبح انفصال الفضة (عن مزاجها وبقية الخليط) تاما ، فانها ، وهى فى هـــذه الحالة من النقاء ، وحيث أنها ليست الآن فى درجة حرارة تكفى لبقائها منصهرة ، تنتقل على الفور تقريبا من حالة السيولة الى حالة الصلابة لتصبح معدنا بالغ التوهج ، ثم تفقد على الفور كذلك هـــذا التوهج ، وفى هـــذه الأثناء يحدث نوع من وميض يسميه العيارون فى فرنسا : البرق .

وبعد ذلك تتبقى صفيحة دائرية من المعـــدن تسمى العقب (بكسر القاف) أو القاع وتكون عملية الشفشنى ناجحة بقدر ما تكون هذه الصفيحة المعدنية اقرب الى الشكل المخروطى ، وبقدر ما يكون الجزء العلوى منـــه اكثر تألقا وبريقا ويكون الاسفل كامدا (أى غير لامع) واكثر نقاء .

فاذا التحمت بحواف او اسفل هـــذه الصفيحة بعـــد ذرات المرتك (اول اكسيد الرصاص) ، فان العيار يقوم بفصلها عنها بان يطرقهـــا بالمطرقة بضربات خفيفة ، وبعد ذلك يوزن عقب العينة لكى نتبين عن طريق حساب الوزن الذى فقدته الدراهم الاربعة من الفضة الى معرفة كميـــة المزاج التى كانت تحويها .

كانت عملية فحص العينات واحدة من اوائل الاشياء التى لا بد لهـــا ان تتطور ، ولقد سعينا الى ادخال واستخدام المصاهر او افران الصهر ، ومع ذلك فحيث لم يكن لدينا لتنفيذها سوى عمال من اهل البلاد فقد عانينا فى ذلك من كل صنوف المتاعب ، وقد استحال علينا بشكل خاص أن نعثر ، من بين كل انواع الطين التى جربناها فى القاهرة لصنع الفخاريات ، على طينة نستطيع ان نصنع منها افران صهر جيدة .

وبرغم ذلك فقد توصلنا الى تحسين طريقة قياس عيار العينات بشكل ملموس ، فقد جعلنا العمال يعدون تحت اشرافنا رماد البوتقة ، مفضلين — من جانبنا — عظام الضأن لاحتوائها على نسبة كبيرة من الفوســـفات الجيرى ، وهو عنصر له خاصية تامة فى عمليات تصفية او تنقية الذهب والفضة ، كما استخدمنا القوالب لصنع بوتقات بالغة الانتظام وبذلك انقصنا عينة الفضة الواجب تعييرها الى ١١/٢ درهم (٦١٨/١٠٠٠ جرامات) ، وهو امر يتطلب كمية اقل من الرصاص ، ثم اننا حين وضعنا البوتقة تحت

تبو الفحم واججنا النار بريح صادرة عن منفاخ ذى تيار مستمر ، فى حين كان تيار منفاخ الكير او المنفاخ ذى القربة متقطعا ، فاننا قد اسرعنا بعملية التاكسد وعندما ابقينا على المعدن (الفضة) فى حالة الانصهار بالاحتفاظ له بحرارة اعلى ، فقد امكننا ان نفصل عنه ذرات الرصاص الاخيرة والمزاج الذى كان يلتحم به (بالفضة) بشكل متين .

وحيث اننا كنا قد توصلنا فى فرنسا ، وبشكل صارم الى تحديد كمية المزاج التى تحويها قطع العملات ذات الخمس فرنكات ، فقد اتخذنا منها (فى مصر) طرفا للمقارنة ، وقد تاكدنا اننا بوسيلتنا الجديدة هــذه كنا نقترب بشدة من بلوغ العيار الدقيق ، بقدر ما كان يتاح لنــا ان نفعل ذلك عن طريق وسائل اقل دقة ، وبشكل خاص ، عن طريق استخدام موازين اقل تماما (اقل انضباطا) عما هى عليه الموازين المستخدمة فى فرنســا لقياس العيــار .

ثانيا : عملية المزج

برغم ان دار سك النقود كانت تضطر لشراء النحاس اللازم لمزج (او لسبك) قطع المدينى ، فانها مع ذلك لم تكن تحاسب اليهود على كمية النحاس التى توجد ملتحمة فى السبائك التى يوردونها اليها ، ومع ذلك فحيث كانت الفضة المتوفرة فى الاسواق بشكل عام وكما سبق ان قلنا ، ذات عيار منخفض ، فقد كان من عادة هؤلاء اليهود ان يوفروها من عيار اقل بحيث كانت نسبة المزاج التى ينبغى اضافتها اقل من تلك التى تضاف الى القروش التى يتم صهرها (لتصنع منها قطع المدينى) .

اما النحاس فكان يتم توفيره على يد رجل تركى يعمل شيخا للصرافين فى دار سك النقود فكان يشترى من الاسواق النحاس الاحمر المتخلف عن الآنية القديمة ، فحيث تكاد تكون كل اوانى الطبخ والاوانى المنزلية الاخرى مصنوعة من النحاس ، فقد قامت على هــذه الآنية التى تجلب من الخارج، والتى يفضل لها ان تكون من النحاس الاحمر تجارة كبيرة .

وفى البداية كانت هذه الاوانى (القديمة) تبسط ، وتقطع ، وتسطح، بطريقــة تجعــل منها بقــدر الامكان سطحا مستويا من الناحية التى كانت تبيض بالقصدير .

وكان هـــذا السطح المتصدر يتعرض لدفقة من اللهب يتم بواســطة تيار هواء يصدره منفاخ ، وعن طريق هـــذه العملية يتأكسد التصـــدير ويسقط فى شكل قشور ، وينزع ما يمكن أن يتبقى منه عن طريق الكشط او الحك . وعندما تصبح هـــذه الصفائح النحاسية نظيفة لامعة ، خالية من القشور لحـــد ما فانها تطوى عدة طيات مع طرقها بواسطة بيزر (*) من الخشب أو بفعل مطرقة حتى يتقلص حجمها لتشغل اقل حيز ممكن .

وبعد ذلك يلقى بهذه القطع من النحاس فى مصاهر فخارية شبيهة بتلك البوتقات التى تستخدمها دور سك النقود ، توضع فوق مصفاة فخارية فى قاع فرن اسطوانى الشكل يملأ بالفحم .

وتغطى فوهة الفرن بصفيحة عادية من الحديد أو الفولاذ .

وفى داخل الفرن يؤجج منفاخ مضغوط ، يصدر تيارين من الهواء ، نارا شبيهة بتلك التى يصدرها كور الحداد ، وتكفى لصهر النحاس ، وكلما اخذ حجم الفحم فى التقلص والهبوط نتيجة الاستهلاك ، يعبأ الفرن من جديد (بالفحم) ، وحين يبدأ النحاس فى الانصهار تضاف من الفحم كمية كافية كى تملأ البوتقة الى نحو ثلاثة قراريط من حافتها .

ويراعى ان يترك فوق المصهرة او البوتقة ، ولا تكون هـــذه مغطاة قط ، فحم مشتعل يحول دون تأكسد الرصاص ، وينشر على الســـطح مسحوق البورق (او البوراكس او بورات الصودا) الذى يستخدم كمدر والذى يتولى كذلك تنقية المعدن باستبعاده للمواد الغريبة .

وعندما يصبح قوام النحاس بالغ السيولة ، تسحب البوتقة بامساك حافتها بواسطة ملقط او كماشة طويلة ، او بواسطة مشـــبك مسطح ، وتستبعد الشوائب المعدنية بواسطة مسوط (بكسر الميم) حديدى (أى ملعقة) ، ثم يصب النحاس المصهور من ارتفاع متر ونصف المتر ، فى شكل خيط رفيع بعض الشىء ، فى حوض ملىء بالمياه حيث يتفتت الى حبيبات.

ويباع النحاس ، معدا على هـــذا النحو ، الى الضربخانة (دار سك

(*) البيزر ، مطرقة خشبية ذات راسين .   (المترجم) .

النقود) بواقع ٤٠ مدينى ثمناً للرطل زنة ١٤٤ درهما ، اى بواقــع ثمن الكيلوجرام ٣ فرنكات و ١٧ سنتيما .

اما اذا كنا بصددصهر القروش ، تكون نسبة المــزاج التى لابد ان تضاف الى كل ١٠٠٠ منها تبلغ .. ١٣٫٧٥٠ درهما اى ٤٢ ٣٣٥/١٠٠٠ كيلوجراما فى حين تزن هــذه القــروش الالف .. ٨٫٧٥٠ درهمــا اى ٢٦ ٩٤٠/١٠٠٠ كيلوجراما .

باجمالى وزن قدره ٢٢٫٥٠٠ درهما اى ٦٩ ٢٧٥/١٠٠٠ كيلوجراما .

وكان يؤخذ كل ٦٠ قرشا تزن ٥٢٥درهما اى ٦١٦/١٠٠٠ الكيلوجراما .

ليضاف اليها مزاج وزنه ٨٢٥ درهما اى ٢ ٥٤٠/١٠٠٠ كيلوجرام .
وبهذا يكون الوزن الاجمالى لمــا يوضع فى كل بوتقة ١٫٣٥٠ درهما أى ٤ ١٥٦/١٠٠٠ كيلوجرامات . وذلك بخلاف نحاتة وقراضة الفضة التى تنتج عن عملية الصهر .

اما اذا كانت الفضة المخصصة لصــنع النقود قــد جاءت فى شكل سبائك ، تأكد المختصون من قبل من عيارها عن طريق عملية الشَشنى ، فانها تقطع متساوية ، وبوزن كاف ليجعل كل واحدة منها تزن نحو ١٤٠٠ درهم أى ٤ ٣١٠/١٠٠٠ كيلوجرامات ، ثم توزن كل قطعــة وتضــاف اليها الــكمية اللازمة من المزاج .

ولحساب كمية المزاج هذه ، على نحو أيسر ، كانت تستخدم جداول اعدت لهذا الغرض ، قامت على أساس تحديد نسبة المزاج المقررة عنــد صهر القروش .

وتقدر تعريفة النقود الفرنسية عيار القرش الاسبانى بــ ٨٩٦ ، ومع ذلك فبافتراض أن هذا التفاوت المسموح به يتجاوز حده احيانا زيادة أو نقصا ، طبقا لنتائج عينات اجريت فى فرنسا قبل وضع هذه التعريفة، فقــد قــدرناه نحن فى مصر بــ ١٠٫٧٥ دراهم deniers من الفضــة الخالصة أو بعيار قدره ٨٩٥ ٨٣٣/١٠٠٠ .

وطبقا لذلك ، فان الف فرنك تبلغ زنتها	٨ر٧٥٠	درهما
لابد لها أن تحوى من الفضة الخالصة على	٧ر٨٣٨ ٥٤١/١٠٠٠	«
ومن المزاج على مازنته	٩١١ ٤٥٩/١٠٠٠	«
كان يضاف اليها مزاجا قدره	١٣ر٧٥٠٠	«
وبهذا يصل اجمالى وزن المزاج الى	١٤ر٦٦١ ٤٥٩/١٠٠٠	«
يضاف الى كمية من الفضة الخالصة تزن	٧ر٨٣٨ ٥٤١/١٠٠٠	«
ليتحقق اجمالى سبق بيانه هو	٢٢ر٥٠٠	«

مما يعطى فى مقابل كل درهم واحد من الفضة الخالصة درهما واحدا و $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١,٠٠٠,٠٠٠}$ من المزاج (٣) .

وطبقا لهذه المعطيات تم حساب جداول المضاف أو المزاج التالية ، وهى التى تستخدم فى تحديد كمية النحاس الواجبة اضافتها الى الفضة سواء بخصوص القطع ذات المدينى الواحد او ذات العشرين والأربعين مدينى، ابتداء من٢٦ يولية١٧٩٨ (الثامن من ترميدور من العام السادس) وحتى بداية العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) وهو التاريخ الذى حددت فيه نسبة المزاج أو المضاف بجزئين (من النحاس) مقابل جزء واحد من الفضة الخالصة .

---

(٣) ويشار اليه باسم المضاف اى الذى أضيف .

جدول المضاف (أو المزاج)

الفضة الخالصة	وزن المضاف اليها				
١ درهم	٨٩٣	٤٣١	٨٧٠	ر١،	درهم
٢ درهمين	٧٨٦	٨٦٣	٧٤٠	ر٣	دراهم
٣ دراهم	٦٧٩	٢٩٥	٦١١	ر٥	»
٤ »	٥٧٢	٧٢٧	٤٨١	ر٧	»
٥ »	٤٦٥	١٥٩	٣٥٢	ر٩	»
٦ »	٣٥٨	٥٩١	٢٢٢	ر١١	درهما
٧ »	٢٥١	٠٢٣	٠٩٣	ر١٣.	»
٨ »	١٤٤	٤٥٥	٩٦٣	ر١٤:	»
٩ »	٠٣٧	٨٨٧	٨٣٣	ر١٦	»

وتغلف الفضة الخالصة والمضاف او المزاج وهو فى شكل حبيبات فى ورقتين : الأولى من الورق الابيض اما الثانية فمن ورق رصاصي اللون ، وتطوى وتفتح كلاهما بمعرفة الافندى الموكل بصنع النقود ، وبحضور المشرف الادارى او مفوض الحكومة وكذا الوزان وشيخ الصهارين .

ثالثا : مصنع الصهر او السبك

كان هؤلاء الأشخاص انفسهم ، يشرفون على نقل الخامات الى مصنع الصهر وعلى تعبئة البوتقات ، وكذلك على صب المزيج المصهور فى شكل سبائك .

ويضاف الى كل بوتقة نسبة متساوية من الجذاذات وقراضات الفضة المتخلفة عن عملية صنع المدينى (السابقة) .

وكانت البوتقات المستخدمة قبل مجيء الحملة الفرنسية بوقت قصير

من نفس نوع البوتقات المسماة بالبوتقات الرصاصية (*) ، وكانت تجلب من أوربا ، وتستطيع الواحدة منها أن تحوى نحو ٤٠٠٠ درهم أى مايزيد على اثنى عشر كيلوجراما من الخام ، وتســاوى من خمسين سنتيما الى ثلاثة فرنكات .

وقد اقتضى الأمر ، حين نفدت البوتقات التى كان يمكن العثور عليها فى اسواق القاهرة ، حيث توقفت كل ضروب التجارة بشكل شبه تام مع اوربا ، صنع بوتقات من الطين المحلى .

وفى البداية ، خلطنا مع هذا الطين المحلى ، كمية كبيرة بعض الشىء من الرصاص (الجرافت) الذى تخلف عن البوتقات القديمة التى كنا قد احتفظنا ببقاياها ، وان كان الأمر قد انتهى بهذا المعين أن نضب .

اما البوتقات الفخارية التى يصنعها العمال المحليون فكانت ذات جسم اسطوانى وقاع كروى الشكل ، وكان يعيب طينتها انها اقل مرونة ولدانة واكثر مسامية وقابلية لأن تترجج (تتحول الى زجاج) اذا تعرضت لنيران شديدة .

وقد نتج عن العيبين الأولين انهم كانوا يضطرون هناك لصنع بوتقات بالغة السمك وبشكل خاص من ناحية القاع ، مما كان يجعل جفافها عسيرا ، وكان ينتج عن عدم استواء ســمكها وعن مساميتها انها كانت تتشقق أو تنكسر عند سحبها من الفرن ، اما اقل عيوبها النــاتجة عن ذلك فهو انها كانت تتشرب جزءا من الخامات . اما تزجج هذه البوتقات فكان اقل هذه العيوب حدوثا وقلما كان يحدث الا فى السطح الخارجى قريبا من القاع ، حيث كانت تتركز اكبر درجات الحرارة ، وان كان ذلك فى معظم الأحيان هو السبب فى سهولة تشقق البوتقة سواء عند ملامستها للهواء او عندما كان يراد صب الخامة المنصهرة أو كذلك عند ملامسة النار حين كان يراد القيام بعملية صهر اخرى فى البوتقات التى سبق استخدامها بالأمس .

(*) الكلمة المستعملة هى Plombagine وتعنى المادة التى تصنع منها اقلام الرصاص .

وبرغم كل المحاولات التى بذلناها فى اختبار ومزج الطين فاننـــا لم نتوصل للاقتراب من خواص البوتقات الرصاصية أو حتى من خواص انواع معينة من البوتقات الفخارية التى نستخدمها فى فرنسا ، ولعل الأمر كان يتطلب منا ان نحاول البحث عن انواع اخرى من الطين (٤) او ان نجلب هذا الطين من سوريا .

وكانت عملية الصهر تتم فى ثمانى بوتقات وتوضع فى عدد مماثل من الافران ذات المنافيخ ، متساوية واسطوانية الشكل ، وليست لها مداخن ، اقيمت بطول رصيف او مصطبة تبعد بنحو المتر عن حائط المصنع ، وبنيت من الطوب الاحمر والطين الصلصالى والأسمنت .

اما فى قاع الفرن ، حيث يوجد ثقب دائرى توضع فيه البوتقة ، فوق مصفاة او حلقة او اسطوانة صغيرة من الطين ، فقد اعد بين اللبنات فراغ يكفى لاستيعاب الرماد الذى يتدفق ولكى يسمح بمرور هواء المنفاخ ، اما البوتقات فكانت تحاط وتغطى بالفحم الخشبى ، ومع ذلك ، فحيث كانت طبقة الفحم قليلة الـكثافة لحد كبير ، فقد كان هناك عامل عليه ان يقوم بصفة دائمة باعادة ملء الافران بالفحم .

وقد ثبت عند كل فرن منفاخ له جراب ، وهذا النوع من المنـــافيخ غريب الشكل ، ويميل على الفور الى طفولة الفن ، وهو عبارة عن قربة او جلد ماعز ، ربط باحد طرفيها خرطـــوم من الطين المحروق فمفتوح على شكل فتحة حقيبة مزودة بنوع من السدادة تتكون من اسطوانة مشقوقة من الخشب تبعا لمحورها ، ويستطيع رجل بمفرده ان يحرك منفاخين فى آن واحد ، اذ يمسك بمنفاخ فى كل يد ، ثم يباعد بين جزئى الاسطوانة الخشبية او السدادة ويجرهما اليه (مما يفتح ويبســـط الجراب) ويدخل منهما الهواء ، وبعد ذلك يقرب ويضغط جزئى الاســـطوانة ، كـــلا منهما

---

(٤) الطين فى كل وادى مصر هو من النوع نفسه ، فالأرض هناك عبارة عن تربة رسوبية نتجت عن ترسيبات بطيئـــة ومتعاقبة من النيل ، وهى تصلح فى كل مكان لصنع الطوب الاحمر المطلوب للبنـــاء ، ومع ذلك فليست لها خاصية مقاومة النيران الشديدة .

بالآخر ، ثم يدفعهما نحو القربة التى يضغط عليها ليخرج الهواء المتراكم فيها عن طريق الخرطوم .

ويظل النافخون جالسين على الارض بين المصطبة والحائط ، وهم يحتمون من الشرارات (المتطايرة) بواسطة حاجز او متكأ صغير يسيطر من جهتهم على طول المصطبة ، وهؤلاء هم عميان بؤساء تغطيهم مزق من القماش ولا يكسبون طول اليوم اكثر من ٤ الى ٥ مدينى اى ما يعادل ١٤ الى ١٩ سنتيما .

وعندما يصبح الانصهار كاملا ، وهو مايتم التأكد منه بواسطةقضيب من الحديد يستخدم فى الوقت نفسه للتقليب والمزج ، يجذب احد العمال البوتقة ، ممسكا اياها من حافتها ، مستخدما فى ذلك ملقطا مسطحا ، ليحملها الى الصاهر او السباك نفسه ، وهو الذى يتخذ مكانه أمامنضدة عمل بنيت من الطوب والصلصال ، ويضع السباك البوتقة فوق الرماد الساخنة ، على حافة اناء فخارى (برنية) ، اصطفت بها قوالب السبك المزودة بيد ، والمتماثلة فى الشكل والحجم ، والتى يراعى أن تدلك قبلذلك بقليل من الشمع او الزيت ، ويأخذ قالب السباكة باليد اليسرى ويمسك باليمنى الملقط او الكماشة ويميل البوتقة ، ثم يملأ على التوالى كل القوالب .

ولا يتجاوز سمك السبائك التى تنتج عن ذلك ٢ سم ولا يتجاوز طولها ٣٥ — ٤٠ سم .

وحين تتم عملية الانصهار ، يحمل رئيس المصنع (الأسطى) سبائكه ليتم وزنها ، ويترك له (كفرق وزن أو تالف) مايعادل ١٦/١٠٠٠ مقابل الرواسب او الجذذات ، وهى اكبر حجما بكثير من تلك التى تخلفها عندنا العملات البرونزية ، وان كان علينا أن نلاحظ ان ثلثى الخامة المعطاة الى السباك كانت فى شكل جذاذات بالغة الرهافة ، كما كان سطحها ، بعد ان تأكسد بشده ، قد تراكمت عليه مواد دهنية وكربونية بسبب من كثرة ماتداولتها الأيدى ، وهى كلها ظروفتزيد بشكلمحسوس من حجمالفضلات المتخلفة من الصهر .

ولم يكن رئيس المصنع ليسلم قط ومن أول مرة الكمية المحددة من السبائك التى عليه أن يسلمها ، وكان الافندى يحمل هذا العجز مع باقى

العهده على حساب العامل . وبعد ذلك ينظف الاسطى مصنعه ، ويغسل الرماد والكناسات ، ويأمر بأن تهرس عن طريق عامل موكل بهـذا الامر الجزء من البوتقات التى يظنها قد تشربت جزءا من خامة المعدن ، ويسحق العامل رواسب الغسيل الذى تم بواسطة الزئبق ، ثم يفصل الملغم (*) عن الطين والرماد بواسطة عمليات غسيل متتابعة .

بعد ذلك يدخل السباك هذا الملغم فى آنية زجاجيـة صـغيرة ، مخروطية الشـكل ، ذات رقبـة طويلة ، أو فى نوع من المطرات (**) matras, يلطخها بالطين بعناية ، ثم يصف هـذه المطرات فى نوع من المواقد أو الافران وسط الفحم ، ويدخل فى رقبة المطرات قطعة من البوص بدلا من الانابيب الزجاجية ، لكى يستقبل فى آنيـة زجاجيـة اخرى غير ملطخة بالطين جزءا من الزئبق الذى تصاعد فى عملية التقطير ، وعنـد المساء يشعل العامل الفحم تاركا عملية البخر او التقطير تتم اثناء الليل . وفى الصباح يسحب المطرات مليئة برواسب معـدنية محببـة لها شكل الاسفنج ومظهر النحاس لـكنها تحتوى على فضة ، وعندئذ يحطم الزجاج ويفصل الرواسب كى يوزعها فى اجزاء متساوية على بوتقات ، فاذا كانت عملية الصهر الجديدة هذه ستؤدى الى اتمام الـكمية التى عليه ان يقدم الحساب عنها الى الافندى ، يعفى العامل من العجز (السابق تسجيله) اما اذا حصل من هذه العملية على مايزيد عن هذا العجز فقد كان يجنب الزيادة لحسابه ليكمل بها نقصا مقبلا،ولـكنه ملزم ، اذا ماحصل على مايقل من تعويض هذا العجز بأن يشترى فى بداية الاسبوع التالى وان يجلب كمية الفضة التى نقصت .

وبلا شك ، فان لطريقة الصهر فى بوتقة وحيدة ، داخل فرن واحـد الكثير من المزايا ، مثال ذلك اننـا نستخدم هنـا عددا اقل من السواعد ، كما اننا ننفق وقتا ونستهلك وقودا اقل ، ونحصل بسهولة اكبر ، وبشكل اكثر وثوقا على خامة متجانسة ، وتترسب لدينا فضلات اقل عما لو كنـا

(*) الزئبق وقد امتزج بمعدن او بمعادن اخرى (المترجم) .

(**) مطيرة اى اناء زجاجى طويل العنق مما يستعمله الكيمائيون ، واصلها العربى مطرة بمعنى قربة . (المترجم) .

قد اجربنا عملية الصهر بشكل منفصل وعلى دفعات صغيرة ، كذلك فاننا لن نكون مرغمة لأن يتكسر الكثير من بوتقاتنـــا او لأن « تندلق » فضتنا فى الرماد فنضطر لاعادة عملية الصهر ، ومع ذلك فان البوتقـــات كبيرة الحجم تتطلب جهدا كبيرا للغاية — وحتى اذا كانت لدينا كميات كبيرة من الخامة بشكل ملموس ، ينبغى صهرها ، فانه لأمر صعب وباهظ التكاليف، حتى فى فرنسا . ان نصنع بوتقات من الحديد المطروق ، وقلما تستخدم هذه الا فى باريس ، كما ان عادة الصهر فى بوتقات رصاصية (٥) لاتزال تستخدم فى غالبية دور سك النقود فى فرنسا وربمـــا فى اوربا كلها ، وباختصار، فانه يبدو لنا، فىالحالة الأخيرة ، أن من الافضل ان تتم عمليات الصهر فىالأفران ذات المنافيخ، وقد ابدلنا هذه فى عام١٨١٨، فى دار سك النقود فى لاروشيل la Rochelle ، التى عهد الينا بادارتها بافران كبيرة ذات تيار هوائية ، وحققنا بذلك وفرا كبيرا فى نفقات الانشاء ، واقتصادا طفيفا فى الوقت المطلوب لعملية الصهر بالاضـــافة الى توفير مايقرب من النصف فى استهلاك الفحم .

رابعا : مشاغل الحدادة او الطرق

تسلم السبائك بعد ذلك ، بالوزن ، الى شيخ مصـــانع الطرق او الحدادة .

ولا تتطلب الفضة او البرونز من الصنف العالى درجة حرارة كبيرة كى يتم طرقها ، اذ تكفى حرارة بسيطة تصدر عن الفحم دون منفاخ كور او حدادة حتىتكتسبالسبيكة اللونالأحمر الكرزى* ، ويمسكها احدالعمال بملقط مسطح ليطرقها ، يعاونه فى ذلك واحد او اثنان آخران من العمال، ويقوم الجميع بطرقها بالتبادل ، بواسطة مطرقـــة مســـطحة ، اما فوق سنديان صـــغير حوافه مثلمة واما فوق ســـنديان مسطح ، وهـــو نفس مانحصل عليه اذا اقتصرنا على طرقها فوق سنديان مسطح بمطارق ذات

---

(٥) لاتتسع البوتقات الرصاصية التى نستخـــدمها عادة الا لـــ ١٨ الى ٢٠ كيلوجراما .

(*) نسبة الى ثمرة الكرز او الكريز .

راسين ، مع الطرق عليها احيانا بالجزء المدبب من المطرقة واحيانا بالجزء المسطح منها .

وهذا العمل بالغ البساطة ، كما ان العمال جد متمرسين عليه ،فهم يضربون ثلاثتهم (فعددهم ثلاثة) بقدر من السرعة ودقة التصويب ،وبايقاع بالغ التمييز ، حتى ان المرء عندما يراهم لأول مرة ، لايستطيع ان يكتم دهشته من مهارتهم وهمتهم .

اما السبيكة التى يطرقونها فى البداية على شكل مربع ، ثم فى شكل سهم دائرى مع الحرص على جعل اطرافها اقل سمكا لكى تمر بعملية السحب ، ويصبح شكلها اقرب الى المثلث مع المضى فى انقاص ثخانة سمكه ،وتكتسب السبيكة قدرا أكبر من الليونة والمرونة والقابلية للسحب، فاذا لم تطرق لهذا الحد فسوف يكون سحبها مستحيلا في هذه الحالة ، لأنها ستكون عندئذ اكثر قابلية للانكسار . .

خامسا : مشغل السحب

يضع المداد (٦) لوحة السحب بواسطة صفائح من الصلب المصهور تباع فى الأسواق ، لها شكل غير مستو بعض الشىء ، بل ان سطحها كذلك يعانى من عدم الاستواء ، ويتناقص سمكها بدءا من مركزها حتى الحواف .

وهو يقوم بتحمية هذه اللوحات من الصلب ، او يزيل سقايتها (*) لكى يثقبها على شكل زهرات باستخدام مثقاب من الصلب ، ولا يحرص العامل قط على نسق معين فى احداث ثقوبه وهو يقوم بتنفيذها بشكل متعاقب ، مع تصغير حجمها اكثر فاكثر ، بواسطة مثاقيب متنوعة ذات اسماك مختلفة ، أو بواسطة مثقاب واحد ، يخففه او يحميه فى كل مرة يحدث فيها ثقبا) ويواصل العامل احداث ثقوبه هنا وهناك بقدر مايمكن صفيحة الصلب ان تتسع له من ثقوب .

---

(٦) بشدة على الدال الاولى والجمع مدادين ، من الفعل مد بمعنى سحب او مط .

(*) تعبير فنى خاص بالفولاذ والصلب ، ويشير الى عملية تتم بتسخين المعدن ثم تبريده فجأة مما يكسبه صلابة ومرونة . (المترجم) .

وبعد ان يتم اعداد لوحة السحب على هذا النحو يضعها باتجاه لسان مزدوج مزود عند طرفيه بقطعة من الخشب ، تغوص فى الأرض .

ويقوم احد العمال مستخدما احدى يديه بتمرير طرف السبيكة التى نحولت الآن الى تضيب معدنى رقق طرفه فى ثقب لوحة السحب، ويمسك به بواسطة ملقط او كماشة ذات فكين محززين .

ولهذا الملقط فروع او روافع بالغة القصر يمسك بها مايشبه حلقـــة حديدية ملوية من ناحية ومربوطة من الناحية الأخـــرى بحبل يلتف حول خنزيرة (آلة رفع) .

ويقوم عاملان بلف هـــذه الخنزيرة بواســـطة زوجين من الروافع المتشابكة ، تبعد كل منها عن الاخرى بمسافة تكفى لكى لاتعوق احداهن الأخرى . ويدور طرفا المحور داخل كماشة اعدت فى قمـــة قطعتين من الخشب المتين ، تغوصان فى الأرض .

ويضغط العمال على ذراعى الكماشة محدثين رجـــة هائلة ، ممـــا يجعل اسنانها تعض بشـــدة على التضـــيب المعدنى (النـــاتج عن طرق السبيكة) والذى يدفعه العمال ليمرروه قسرا ، بينما هو يستطيل (اى يسحب) من خلال ثقوب لوحة السحب .

وحيث لايتبع تضاؤل حجم هذه الثقوب نسقا منتظما ؛ وحيث تعـــانى الخنزيرة ، وهى مبنية بشكل خشن بالغ الرداءة من حركة احتكاك هائلة (مما يعنى وجود مقاومة شديدة للجهد المبذول)، وحيث ان ذراعى الرافعة قصيرتان لحد بالغ ، وحيث لايكون المزاج فى معظم الاحيان بالغ النقاء ، بشكل يظل معه المعدن فى بعض الأحيان صلبا قابلا للكسر ، فلابد من بذل جهود هائلة لسحبه ، وفى العـــادة يعمل الرجال الموكلون بادارة (بلف) الخنزيرة ـــ وهم يختارون من بين اشد الرجال قوة وامتنهم بنية ـــ وهم

شبه عراة (٧) ليقوموا بعمل بالغ المشقة يستعينون فى انجـازه بأيديهم واقدامهم ، وتتم اعمال هذه المصانع ، كما تتم اعمال غالبية المصانع الاخرى وسط ضجيج نوع من الصياح او الغناء ، يتردد بطريقة منتظمة ، على نحو قريب مما يفعله رجال بحريتنا فوق سفنهم الحربية عند اجراء مناوراتهم .

وعندما تمرر القضبان المعدنية لعدد محدد من المرات من خلال ثقوب لوحة السحب ، وهى عملية تهدف الى فصل شذرات المعـدن والتخلص منها ، فينبغى الحرص على تحمية هذه القضبان مرة اخرى لـكى يصبح المعدن اكثر مرونة واقل قابلية للـكسر .

ثم تصف القضبان على شكل طبقات تنفصل بينها قطع صـغيرة من الفحم توقد عند حلول المساء ، ويقوم صبية المشغل ، وهم مزودون بمـا يشبه مراوح من الريش ، بالتهوية على الفحم ويترك ايتآكل خلال الليل .

ويحرص الصبية كذلك على ترقيق القضبان المعدنية عند اطرافها ، وعلى التقاط وجمع القطع التى تنفصل عنها من ثقوب السحب ، وعلى كنس المشغل . وهؤلاء الصبية هم فى غالبية الأحوال ابناء العمال انفسهم ، ويحصلون على جعل متواضع يستخدمه اهلوهم فى اعاشتهم ، وهم يتعلمون منذ نعومة اظفارهم ، وبشكل تدريجى ، حرفة آبائهم نفسها ، فقد ظلت حتى اليوم فى طبقة الصناع ، كما هو الحال فى معظم الحرف الأخرى ، تلك العادة القديمة عند المصريين ، عادة تنشئة الأطفال على الدوام على حرفة آبائهم .

ويتجاوز ، بخصوص كل عملية سحب وتحمية تتم فى مشغلين بنسبة فاقد يبلغ ٥ر٪ (أى ٥/١٠٠٠) .

---

(٧) لابد أن عادة الشرقيين فى ان يعيشوا فى عزلة عن النسـاء ، وابقاء هؤلاء النساء محجبات وحبيسات هى السبب فى ان اصبح الرجال فيما بينهم اقل حياء واحتشاما ، وفى انهم ينظرون دونما دهشة الى نفر منهم ، فقراء او دراويش ، يمضون عراة فى الشوارع ، وفى اننـا نرى كثيرا من العمال يعملون عراة فى مصانعهم ، وهذا الاختلاف (بيننا وبينهم) فى العادات والتقاليد ، هو الذى يجعلهم ينظرون بكثير من الدهشة الى النسوة الأوربيات وهن يخرجن سافرات ، يختلطن ويتنزهن ويتحادثن مع الرجال ، وان يشغفن بشكل خاص بزيارة مصانعهم . وكانت الفكرة الاولى التى راودت هؤلاء العمال هى ان ينظروا الى هؤلاء النسوة جميعا باعتبارهن مومسات .

سادسا : مشغل الترقيق

عندما يتم القاص قطر القضبان المعدنية ، ليبلغ نحو ٢ مم ، يعهد بها الى الرقاق(٨) ويقوم هذا الرقاق بتقطيعها الى قطع طول كل منها من ٢٥ الى ٣٠ سم ، وبعد ذلك يضـــعها فى فرن يحمى بالخشب الجـــاف حتى تلتهب .

وهذا الفرن ذو شكل دائرى ، وله خمس أو ست فوهات ، وعلى مقربة من كل فوهة يقام سنديان او كتلة من الصلب ، لها ســـطح دائرى ومصقول .

وياخذ شيخ العمال واحدا من هذه الاسلاك (او القضبان) بواسطة كماشة او ملقط مسطح ، ثم يقوم بترقيق او تسطيح هذا السلك المعـــدنى بكل طوله بواسطة مطرقة ذات راسين مسطحين ودائريين .

وبعد ذلك يثنيه ليصنع منه فرعين ، ثم يرقق الفرعين من جديد مع طرفهما وأحدا فوق الآخر ، ومع امساكهما لهذا الغرض بواسطة ملقط ، مرة من عند نقطة التقائهما ، ومرة اخرى من ناحية طرفيهما .

وعندما تكون كل الاسلاك او القضبان المعدنية قـــد رققت بالقـــدر الكافى عن طريق هذه الوسيلة ، وتكون قد أكتسبت عرضـــا يبلغ نحـــو ٢ سم، يقوم صبية المشغل بفتحها وبتشكيلها ستة ستة بطريقة تدخل معها كل الثنيات أو المفاصل كل منها فى الأخرى .

وعندئذ يمسك شيخ المشغل هذه الوريقات الست مجتمعة ويرطبها بالزيت فى معظم الأحوال كى لاتتاكسد أو تحترق أو تلتحم ببعضها البعض، ثم يجففها فى الفرن ، ثم يضعها على السنديان ، ويقوم هو وعامل آخر بطرقها بضربات قوية من مطرقتيهما المسطحتين ، ويحرص فى بعض الاحيان على ان يوقفها ليطرقها ، وهى على هذه الحال ، بطرقات بالغة الخفة . فوق الحافة .

---

(٨) أى الذى يرقق المعدن والجمع رقاقين .

وهذا العمل بالغ المشقة ، وكل من يؤدونه من العمال متينو البنيـــة للغاية ، ويظلون على الدوام منهمكين فى اداء اكثر الأعمال صعوبة ،حيث تنهمر جداول من العرق من اجسادهم المفتولة ، ويذكرك مشـــهد هـــذا المشغل (٩) المعتم ، الشبيه بكهف أو بمغارة ، تملؤها ســـحب الدخان ، والذى يطن فيه ضجيج المطارق بايقاعها الثقيل وصداها ، مع صـــيحات الطارقين الذين يعملون على بصيص ضوء صادر عن نار افرانهم ، يذكر بشكل تام بكهف سيكلوبيس (*) .

اما الرقائق التى تنتج عن عملية الترقيق هذه ، فكثيرة العيوب ، فهى غير مستوية السمك ، وبشكل خاص عند اطرافها ، كما انها مهترئة عنـــد الحواف ، وهى فى معظم الأحيان متكسرة ومليئة بالثقوب . وهـــذا هو السبب فى انه توجد عند مرحلة القطع او القص كمية هائلة من الجذاذات او القراضات ، تعود مرة اخرى الى الصهر ، وتخرج « اقراص » النقود (او التى ستصبح قطع نقود) شديدة السواد متاكسدة ، ولابد ان يزال جزء من سطحها ليتم جلوها أو تبييضها .

كان الأمر يقتضى منا ان نستخدم فى اعداد هذه الرقائق آلة تصفيح تبنى بقدر كبير من الدقة ، لكن العمال من اهل البلاد ، لم يكونوا مهيئين لانجازها .

ولم تكن نسبة التالف المسموح بها فى مشاغل الترقيق تتجاوز ٢٥/١٠٠٠ (٢٥ر٠٪) اى الربع فى كل الف .

---

(٩) يضم المصنع كورين لـــكل منهما ستة سنديانات .

(*) سيكلوبيس جن خرافى ، له عين واحدة الى وســـط جبهته ، كان يطرق فى اتنـــا ، وهو بركان يقع الى الشمال الشرقى من صقلية ، صواعق جوبتر بأمر من فولكان Vulcain ، والأخير هو اله النار والمعادن عند الرومان ، وهو ابن جوبيتر وجونون ، زوج فينوس ، وقد ولد قبيحا نسائه الخلقه ، فالقت به امه من فوق جبال الأولب فسقط فى جزيرة ليمنوس ، وكان يعرج لهذا السبب ، وقد اقام تحت اتنا كور حدادة حيث كان يعمل مع سيكلوبيس (المترجم) .

سابعا : مشغل التقطيع او القص

بعد ان توزن الصفائح او الرقائق وتفحص ليتم التاكد من ان لهـا سمكا مناسبا ، تسلم الى شيخ مصنع القص او التقطيع (١٠) .

وتتكون آلات القص او القطع من لولب ثبت فى الطرف الادنى منـه مجوب (*) او مكبس هو عبارة عن جزء من مخروط ، قاعـدته المسقية بالصلب رهيفة وقاطعة . ويدخل هذا المـكبس فى جزء يسمى منظار او نظارة ، احدث به ثقب دائرى يكاد يكون كامل الاستدارة ، كما ان حوافه هو الآخر رهيفة وقاطعة .

وعند الطرف الآخر من اللولب وضع بشكل ملائم الرقاص ، وهـو رافعة بذراع واحدة تستخدم فى تحريك اللولب والمكبس .

ويثبت العامل بيده اليسرى الصفيحة او الورقة المعدنية فوق المنظار ، وبيده اليمنى ينزل المـكبس الذى ينتزع الشريحة او القطعة المعدنية التى نسميها نحن فى دور سك النقود عندنا قرص flaon والتى تسـقط من خلال مائدة مثقوبة اعدت على هذا النحو ، لهذا الغرض ، داخل سلة او قفـة معدة لاستقبالها — فى الوقت نفسه الذى يدير فيه الرافعة نصف دورة .

وتتم هذه الحركة بسرعة بالغة ، كما ان العمل هنا بالغ السهولة ، ويقوم به شبان يافعون ، ويستطيع عامل بمفرده أن يقص أو يقطع مايزيد على ٢٠ الف مدينى فى اليوم الواحد .

وتتركز عيوب آلات القص هذه فى ان اللولب مخروطى الشكل بدلا من ان يكون له شكل الاسطوانة الكاملة ، مما يؤدى لحدوث شىء من الخلل او مما يجعل الحجم الذى يقتطعه المجوب يتفـاوت بين قطع واخـرى ، وهناك عيب آخر هو ان المجوب ، بدلا من ان يدور وفق اصول وحسابات محكمة ، وبدلا من الا تكون له اية حركة غير الصعود والهبـوط ، يرتبط

---

(١٠) يطلق على من يقوم بالقص او التقطيع اسم دوغرمة ، من الكلمة التركية دوغريق او طوغرامق ، ومعناها يقطع الى أجزاء صغيرة .

(*) المجوب اداة لانتزاع قطع المعادن او الجلد الخ (المترجم) .

باللولب ويدور معه ، وهو أمر يؤدى الى حدوث بعض الخلل او الاضطراب فى حركته ، وهناك عيب أخير هو ان قطر المنظار اكبر مما يلزم بالنسبة لقطر المجوب مما ينتج عنه فى معظم الأحيان أن تنطمس القطعة المعدنية أو تحدث بها نتوءات حيث هى بالغة الرقة ، مقعرة من ناحية المجوب ومحدبة من ناحية المنظار .

وتدعك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من باحدى حافتيها ومنتهيا بالحافة الاخرى ، وهو يتفادى ان يقطع او يقص من الأجزاء بالغة الرقة لأكثر ما ينبغى او الأجزاء المزقة ، أما الجذاذات التى تتبقى فتبلغ اكثر من ثلثى الصفيحة ، وتعود هذه الى الصهر (اى تصهر من جديد لتعاود هذه الدورة) .

وتلك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من الزيت الذى علق بها من آلة القص ، كذلك تستبعد منها القطع المعيبة او غير التامة بشكل يسترعى الانتباه .

وبعد أن تنظف القطع المعدنية على هذا النحو ، وتنتقى وتوزن ، تسلم الى « الجلائين » .

ثامنا : مشغل التبييض أو الجاوة (١١)

فى البداية تغلى القطع المعدنية او الاقراص المعدنية داخل غلاية من النحاس تحتوى على بعض من الدردى والشبة والملح البحرى ، مع مراعاة تقليبها وتحريكها ، وهذه العملية الاولية تذيب الزيت وتنتزع المواد الدهنية أو الكربونية وكذلك جزءا من الاوكسيد الموجود على السطح ، وعندئذ تأخذ القطعة لونا يميل الى الاحمرار شبيه بلون البرونز .

ولم تكن هذه العملية الاولية بكافية لجلو قطع المدينى ، فكان يلقى بها فيما يشبه الحوض أو المزود على هيئة دن متين من الخشب او صنعت من جذع جميز ، ثم يضاف اليها الشبة والملح البحرى والدردى وكذلك بعض

---

(١١) يسمى من يقوم بعملية الجلوة او التبييض بالعربية جلاء (بشدة على اللام) ، والجمع جلايين .

الرمال ، ثم يجلس عاملان متينا البنيان على كل طرف من طرفى الحوض الخشبى ، يقلبون ويمسحون ويدعكون القطع النقدية ، ويستطيعون بذلك ان يعطوها مظهرا معدنيا شبيها بمظهر نقودنا البرونزية ولما تزل بعد جديدة .

وقد سبق أن ذكرنا بأنه ينتج من عدم كفاية (أو تطور) آلات القص ان يكون احد وجهى قطع المدينى مقعرا ، وهو الوجه الذى يجلى اكثر من الوجه الآخر ، وذلك لتعرضه لقدر اكبر من الدعك .

وبعد ذلك تغسل القطع المعدنية الصغيرة عدة غسلات ، وتجفف وتمسح بدعكها بالنخالة فوق غربال ، وفى النهاية تفرز او تنحى القطع المهشمة او تلك التى لم يكن قد تم جلوها بشكل كاف .

ومن السهل لنا ان نستنتج كم ستكون الفضالات او الجذاذات كثيرة بقدر هائل فى مثل هذه العملية ، وبرغم ان الجزء الذى تأكسد والذى نزيله المديبات او المحللات يكاد يكون كله من النحاس ، فلابد ان الدعك وحده مع ذلك يزيل هو ايضا نسبة من الفضة ، وكان يلقى بمياه الغسول ، وبستخلص قدر بالغ الضآلة من المعدن والرواسب الاخرى ، اما فاقد الوزن المسموح به فى هذه العملية فيبلغ ٥٥/١٠٠ .

وقد كانت لدينا رغبة فى تطوير وتحسين اساليب الجلو ، ولابد ان تأثير الملح والدردى ، بعد الوصول بهما الى درجة الغليان ، يكون كافيا بلا جدال ، ومع ذلك فلم يكن هناك بد فى هذه الحالة من العثور على وسيلة بسيطة وسهلة لتحريك القطع النقدية بصفة دائمة داخل الغلاية ، ومن تعريض كل من وجهى العملة فى الوقت نفسه لفعل المذيب ، فى حين كان المعتاد ، برغم العناية التى تبذل فى تقليب هذه القطع فى الغلاية بواسطة مسوط او ملعقة ، ان تتلاصق وان تتلاحم غالبية القطع ببعضها البعض ، بحيث يظل واحد من الوجهين او جزء من كليهما يحتفظ بمظهر اسود او على الاقل بمظهر نحاسى .

ولسوء الحظ فقد خاب مسعانا فى كل مشروعاتنا التطوير بسبب استحالة تشغيل العمال الفرنسيين لمدة طويلة ، فقد كان عدد هؤلاء بالغ الضآلة ، كما كانوا يستخدمون فضلا عن ذلك فى حشد من الاعمال التى

كان على عبقرية المسيو كونتيه Conté الخلاقة ان تعيد خلق كل شيء فيهـا بدءا من ابسط اداة حتى اعقد آلة بعد ان كان كل ما كنا قد جلبناه من فرنسا من هـذا النوع قد سلب او تحطم اثناء فتنة القاهرة ، وكانت نمطية وجمود العمال من اهل البلاد عقبة اخرى ، بل لعلهـا كانت اكثر العقبات استعصاء على التذليل .

وبتفحص ما كان يتم فى عملية الجلو او التبييض ، فان لدينا ما يدعونا لتاكيد ان نسبة الحمض الطليقة التى يمكن ان يحويها الدردى والشـبة ، تنزع وتذيب بسبب تأثيرها على سطح القطع المعدنية ، كمية كافية من النحاس المؤكسد ، كى تعطيها هـذا المظهر من البياض الكامد (اى غير اللامع) الذى يكون للفضة بالغة النقاء بعد مرورها بحمض الكبريتيك ، وقد ادى هـذا المظهر الذى ياخذه البرونز ، وان كان ينمحى عن طريق الدعك ، الى ظهور الخطا الشائع الذى يزعم بان هـذه القطع النقـدية مصنوعة من النحاس المغشى بالفضـة ، فيقول سـافارى Savary فى رسائله عن مصر أن قطعة المدينى هى عملة نقدية صغيرة من النحاس المغشى بالفضة تساوى ستة ليارات * .

تاسعا : مشغل السك

تسلم الاقراص المعدنية الصغيرة او الـ Flaon التى تم اعدادها بالطريقة التى انتهينا من بيانها ، بالوزن ، الى شيخ مشغل السك .

وتتكون أدوات السك او الرقاصات ، شانها شان ادوات القص ، ولكن باحجام اكبر كثيرا ، من لولب متحرك داخل صندوق او حلزونة من النحاس .

وثبتت فى الطرف الادنى من اللولب ، وبشكل ملائم ، سكة فولاذية تغوص بسهولة داخل تجويف اعد فى قمة اللولب ، وعند الطرف الآخـر

---

(١٢) Lettres sur L'gypte ، رسالة ٥ اكتوبر ١٧٧٧ .

(*) الليار Liard هو نقد نحاس قديم بالغ الضآلة ، كان يساوى ١/٤ سو ، اما السو Sou فهو قطعة ذات ٥ سنتات (١/٢٠ من الفرنك) اى ان الليار يساوى سنتيما وربع السنتيم (المترجم) .

وضع رقاص مزود براسين من الرصاص ، وتثبت السكة السفلية داخل مربع من الحديد وبواسطة اركان حديدية ، ويكلف واحد من العمال ، وهو شاب فى العادة ، بأن يضع القطع على السكة السفلية ، فياخذ من هذه القطع حفنة بيده اليمنى ، ويسربها من بين سبابته وابهامه فوق السكة ، ويفصلها بواسطة ابهام يده اليسرى ، فى حين يكون هناك عامل آخر ، يحرص الرقاص باحدى يديه ، وهو يرقب القطع التى وضعت فى اسفل .

اما العمال فهم مدربون للغاية على هذا العمل حتى ان الشخص الذى يقوم بوضع القطع لا ينظر قط فى معظم الاحيان الى السكة العلوية، وحتى ان الشخص الذى يحرك الرقاص ينهمك فى حركته الرتيبة والمنتظمة، واثقا من نفسه ، دون أن يثبت عينيه على القطعة التى توضع تحت السكة ، ويكاد لم يحدث قط أن قطعة ما قد ضربت مرتين او أن الشخص الذى يقوم بوضعها قد انحشرت أصابعه بين السكتين .

وتعانى الرقاصات من العيوب نفسها التى لاحظناها فى آلات القص، اى ان اللولب هنا مخروطى الشكل على نحو طفيف بدلا من ان يكون اسطوانيا كاملا ، وان السكة تدور مع اللولب بدلا من أن تصعد وتهبط فى سرعات منتظمة ، وينتج عن ذلك ان السكة العلوية تهتز ولا تتطابق قط بشكل صارم مع السكة الاخرى ، بحيث انه يندر ان يتوافق النقشان كما يندر ان يكونا ، كما هو الحال فى نقودنا الفرنسية ، فى الوضع نفسه فى كل منهما بالنسبة للآخر ، اما حركة الفتل او اللف اى الحركة الدائرية التى تتأثر بها القطعة فى اللحظة التى تنضغط فيها بين السكتين فتؤدى الى محو او امالة النقوش . ويكون عمق خط الحفر فى كلا السكتين ، وهو كبير لحد يزيد عن المطلوب ، بالاضافة الى قلة سمك الصفيحة أو الورقة المعدنية سببا فى ان تقوم الأجزاء الناتئة فى احد الوجهين بدفع المعدن فى الأجزاء المجوفة من الوجه الآخر ، فتبدو نقوشها وكأنها ممحوة او متقطعة او متآكلة بشكل جزئى .

عاشرا : مشغل الصرافين

او مرحلة عد ووزن قطع المدينى

يكون على شيخ مشغل سك النقود الوزن نفسه والذى تسلمه فى شكل اقراص معدنية ، على هيئة قطع مدينى مدموغة (اى مسكوكة) ، حيث يستحيل أن تتبقى لديه اية فضالات (اى ليس له نسبة من وزن تالف) فى اثناء هـذه المعالجة اليدوية .

وتسلم قطع المدينى ، بعد ان توزن على هـذا النحو الى العـداد او الصراف (١٣) .

ويخلط شيخ الصرافين بعناية قطع المدينى التى ضربت ، ثم ياخـذ منهـا ، كيفما اتفق ، كمية معينة ثم يعد منها بضعة الوف ، ويزنها .

فاذا تبين أن كل الالوف تزن وزنا اكبر مما هو محدد لهـا (اى للألف منهـا) ، او اذا جاء وزنها اقل مما كان ينبغى ، بشكل محسوس ، يطلب الرقاق ان يجعل الصفائح اكثر رقة او اكثر سمكا بنحـو طفيف (حسب الأحوال) ، ثم ينتظر انتـاج (الطرحـة) الثانية ليتم خلط نتاجهـا مع الطرحة الأولى .

فاذا اعطى هـذا الخليط نحـو ٧٣ درهمـا بالتقريب (اى نحـو ٢٢٥ جراما) عن كل الف مدينى يبدا العدادون فى العد .

وقبل ذلك يكون شيخ هؤلاء قد اعد اقماعا ورقية ، يصنع الواحـد منها من نصف فرخ من ورق رصاصى اللون ، حسب بحساب وزنه منـذ البداية ليؤخذ فى الاعتبار عندما توزن كل حفنة من هـذه العملات ، ويعد الصرافون او العدادون قطع المدينى فوق لوحات صغيرة ، مزودة بحواف وتنتهى بمجرى للتفريغ . ويحرص هؤلاء على استبعاد القطـع المعيبة ،

---

(١٣) من المفهوم أن الصراف هو الشخص الذى يغـير ويراجع او يراقب النقود : اما العداد فهو مانقول نحن عنه بلغتنا Compteur (والترجمة فى هذا الهامش تمت بتصرف اقتضاه النقل الى العربية) .

ثم يسلمون القطع بعد عدها علىهذا النحو بواقع ٥٠٠قطعة (فى الدفعة)، فاذا لم يتجاوز وزنها ٣٦ ١/٢ درهما فانه يجمع كل اثنين من انصاف الالوف هــذه ليضعها فى قمع واحــد ، يقفله ، ويدون فوقه اسم العداد .

فاذا كانت بعض انصاف الالوف هــذه اكبر ((وزنا) مما ينبغى بنحو طفيف ، وكانت الانصاف الأخرى اقل (وزنا) مما ينبغى بنحو طفيف ، يقوم شيخ العدادين بخلط ٥٠٠ قطعة من النوع الأول بخمسمائة قطعة مدينى اخرى من النوع الثانى ، ويتوصل عن طريق هذه الاحتياطات أو التوازنات الى تشكيل الوف من المدينى تتساوى فيما بينها فى الوزن مع اختــلافات طفيفة للغاية .

وعند نهاية اليوم تعد الاقماع ، وتوزن معا ، ويخصم من هــذا الوزن الاجمالى فرق وزن الورق لتتم معرفة ما ان كان العدادون قد ردوا بشكل دقيق الوزن نفسه الذى كان قد اعطى لهم .

وتطرح الاقمــاغ ذات الالف مدينى ، وهى على هــذه الحــال ، للتــداول .

فاذا كان الشخص الذى يعطى واحدا منها من هــذه الاقماع سدادا لثمن شيء او وفاء لدين ما معروفا ، وكان اسم الصراف او العداد مدونة فوق القمع فان متلقيه لا يعــده ولا يزنه ، وان كان فى بعض الأحيــان يكتفى بوزنه .

وفيما مضى ، كانت تختار من بين قطع المدينى المعيبة ، التى يستبعدها العدادون ، تلك القطع التى تكون اقلها عيوبا ، مهما تكن اقل من الوزن المقرر بشكل ملحوظ ، او مهلهلة ، او مجلوة بشكل ردىء ، او حتى مقعرة، شريطة ان تظهر عليها بعض من النقوش ، كي تستخدم فى سداد اجور العمال ، وقــد اعترضنا ، من جانبنا على هــذه السوءة التى تؤدى فى النهــاية الى ان تطــرح فى التــداول كميــة لا بأس بهــا من نقود معيبة او بالغة الرداءة .

الفصل الثانى

صنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى

أولا : المزاج والصهر

تتم كل الخطوات التى تتصل بعملية مزج وصهر خامات القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، بنفس الأسلوب الذى تحدثنا عنـــه بخصوص هاتين العمليتين عند صنع قطع المدينى ، والفرق الوحيد هو ان الفضة هنا تصب على هيئة صفائح بدلا من أن تصب فى شكل سبائك .

وعندنا فى فرنسا ، لكى تصب الفضة او الذهب على هيئة صفائح ، تستخدم قوالب هى عبارة عن ملقط او كلابة قوية ومتينة ، يزيد طولها عن المترين ، وتتكىء الى حمالة او مسند من الحديد ، يقترب منهـــا طـــرف الرافعتين (ذراعى الملقط) وينضغط ، لكى يطبق الفكان باحكام كل منهما على الآخر بواسطة قوس معقوف من حديد قاطع مزود برافعة . اما الفكان فهما كتلتان مستطيلتان من الحديد الزهر ، حفر فى السطح الداخلى لواحدة منها اخدود ينبغى ان يستخدم قالبا لصفيحة الفضة التى تصب فيه ، وهذه الآلات التى يصعب تنفيذها (فى مصر) ، والتى تتطلب الكثير من الدقة والمهارة ، يبلغ ثمن الواحدة منها ٥٠٠ فرنك .

ومع ذلك فان الوسيلة المتبعة فى مصر كانت بسيطة للغاية واقتصادية فى الوقت نفسه .

فقد كان لدى السباك صندوق او صناديق كثيرة ، مستطيلة ، تمتلىء برمل خاص يستخدم فى عملية القولبة (اى صب الفضـــة المصهورة فى قوالب) .

---

(١) هذه الأداة قريبة الشبه بسيف مستقيم .

ولكى يقوم العـــامل بتشكيل القوالب المخصصة لكى تصب فيهـــا الصفائح ، يستخدم مسطرة من الحـــديد ، مزودة بمقبض من الخشب ، يغرسها لهذا الغرض فى الرمل ، ثم يخرجها منه بحذر .

وعندما يميل بوتقته ، فانه يصب المعدن مصهورا فى الفراغات التى اعدها على هـــذا النحو ، والتى تبعد عن بعضها البعض بمسافات محددة، ويسعى جاهدا للحيلولة دون ان يتشكل فى الجزء العلوى فمما يكون عليه أن يكسرها او يصهرها مرة اخرى .

ويبلغ طول كل صفيحة نحو ٤٥ سم ، بعرض قدره ٤ سم للقطع ذوات الاربعين مدينى ، اما عرضها بخصوص القطـــع ذوات العشرين مدينى فيبلغ ٣ر٢ سم فقط .

وحيث كانت الصفائح تتاكسد بعض الشىء عند سطحها بفعل ملامستها للرمال وامتصاصها جزءا من الرطوبة التى كانت هـــذه الرمال مشبعة بها، وحيث كان من المحتمل ان يكون قليل من الرمل قد التحم بسطح المعدن ، وهو امر سوف يؤدى فجاة الى اعطاب او اتلاف آلات التصفيح ، فقد كان يتم غسل الصفائح فى مياه حمضية ، ثم تجفف بعد ذلك بعناية .

ثانيا : آلات التصفيح

(عملية تحويل القوالب الى صفائح)

كانت اسطوانتا ، او لفافتا هـــذه الآلات ، وهى مكسوة بالصلب ، مثبتة داخل اطار من النحاس أو البرونز (٢) ، يتحكم فى حركتها . أما الجزء العلوى من المخـــدات أو الوسادات ، وهو ايضـــا من النحاس ، فكان

---

(٢) كنا قد انجزنا على يد العمال من اهل البلاد ، وهم عارون من اية تجربة ، الآلات المختلفة لصنع القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى، وقد صهرت — بعد ذلك — اجسام الرقاص الكبير وآلة التصفيح وآلات القص أو القطع لصنع قنابل من البرونز ، وسلمناها الى المدفعية ؛

متحركا ، لكى يصبح بالامكان ان نقرب الاسطوانتين قليلا او كثيرا عن طريق ركائز ومكبس الضغط .

وكان محور الاسطوانة العلوى مزودا بمطحنة تدور بها عجلة كبيرة مسننة ، بشكل افقى .

وتتحرك هــذه العجلة بفعل رافعة تمر فى محورها الراسى ، مثبتة فى مدارها ، ومتجاوزة قطر العجلة بقــدر كاف كى تستطيع الثيران ان تدور خارج الاسطوانتين .

وبتمرير كل الصـــفائح (اى القوالب التى ستتحول الى صـــفائح او رقائق) بين الاسطوانتين لثلاث مرات او اربع على الأكثر ، مع التقريب بين الاسطوانتين على التتابع عددا مماثلا من المرات ، تتقلص الصـــفائح الى السمك المطلوب ، وهو ما يتم التأكد منه بتمريرها فى شق او مزلق تم احداثه فى قاعدة من الصلب تسمى المعيار او القالب * ، وحيث كانت الصفائح قد سكبت بشكل قريب فى سمكه من ذلك السمك الذى ينبغى ان تكون عليـــه القطع النقدية ، فلم يكن هناك ما يدعو لاعادة تحميتها ، كما يحدث فى فرنسا ، بعــد تمريرها بآلة التصـــفيح الخاصـــة بالتشذيب او الترقيق .

ثالثا : آلة القص او القطع

لم يكن عرض الصفيحة ليتســع الا لقص او قطــع قطعــة نقدية واحــدة .

وقد بنيت آلات القطع على نحو تقريبى بنفس الشكل الذى لآلات قص او قطع المدينى فيما عدا ان هذه اقوى ، وفيما عــدا ان الرافعـــة او الرقاص كان له رأسان مزودان بالرصاص .

---

* الكلمة الفرنسية المستخدمة هى calubre وهى كلمة من اصل عربى وتعنى القالب . (المترجم) .

رابعا : عملية الضبط *

كانت قطـــع العملات توزن واحدة واحدة ، وحيث كان (المعنيون) حريصين على ابقاء هذه القطع بصفة عامة فى وزن أعلى من المطلوب بنحو طفيف ، فقد كانوا يضبطون وزن القطعة اذا ما تجاوزت اربعة دراهم ، بالنسبة للقطع ذوات الأربعين مدينى ، وذلك عن طريق بردها قليلا على سطحها او حول حافتها ، اذا ما كانت آلة القطع قد تركت هنـــاك بعض النتوءات . ولم تكن تعاد عملية تحمية القطع كما يحدث فى فرنسا ، فى بعض من دور سك النقود قبل عملية الضبط هـــذه (٣) برغم ان الخـــامة كانت ولابد اقل لدانة او قابلية للسحب من تلك التى نستخدمها فى صنع عملاتنا . وهكذا نراهم (فى مصر) يتفادون أو يوفرون عمليـــة معاودة التحمية اصلا ، وكذلك عملية التحمية عند برد النتوءات ، مما كان يوفر النفقة والوقت اللازمين لعملية صنع النقود .

خامسا : عملية الجلوة او التبييض

لجلو او تبييض قطع العملات هـــذه ، كان المعنيون يقومون بغليها ، كما يحدث بالنسبة لقطع المدينى ، فى محلول من الدردى والشبة والملح البحرى ، وبعد ذلك يقومون بتحميتها فى الفرن ، ثم يقذف عليها بمسحوقى ملح البارود وملح النوشادر ، ثم تغسل وتجفف بدعكها بعناية ، وبذلك

---

* ajnstage ، ويسمى العامل ajusteur ويسمى بلغة اهل الصنعة المعاير، كان المعنى المقصود هنا هو عملية ضبط الوزن وهذا ما رأيت استخدامه هنا لكى لا يختلط المعنى بعملية قياس العيار .

(٣) لم تكن تحدث على الدوام عملية تحمية للقطع النقدية قبل ضبطها فى مختلف دور سك النقود فى فرنسا ، وان كانت هذه العملية ظلت تمارس باستمرار (فيما مضى) فى دار سك النقود فى لاروشيل ، وقـــد اقنعتنا التجربة ان بالامكان استبعادها دون حدوث اية اضرار .

يأخذ السطح مظهرا فضيا ، كما سبق أن قلنا عند حديثنا عن عملية الجلوة التى تمر بها قطع المدينى .

سادسا : عملية السك أو النقش

تسك هذه العملات بواسطة رقاص قوى ، بنى على نفس الاسس التى نهضت عليها الرقاصات او الروافع التى تستخدم فى صنع الذهب او قطع المدينى .

الفصل الثالث

صنع العملات الذهبية

أولا : عملية الصهر

كان الذهب الذى يتم توفيره عن طريق اليهود ، يسلم كقاعدة الى دار سك النقود محولا الى سبائك بالعيار المقرر لصنع العملات الذهبية ، اما الأفراد ، فلم يكونوا ليوفروا قط قدرا من الذهب تستخدم فى التبادل ، وكان اليهود يشترون لحسابهم تراب الذهب الذى كانت تجلبه القوافل . وهكذا لم تكن تتم عملية صهر النقود عادة فى الضربخانة ، وكان الشخص الذى يوكل بذلك فى العادة هو معير الذهب (المعيارجى) الذى كان يصهره باستخدام منفاخ ، كور ذى تيارين داخل بوتقات من الرصاص ، ويحتفظ لنفسه (مقابل ذلك) بكمية صغيرة منه (٤) .

وكان تراب الذهب يحتوى فى العادة على بعض الأجسام الغريبة ، ويحتاج لأن يصهر بعناية شديدة ، مرتين على الأقل ، وان ينقى من الشوائب لكى تصنع منه سبائك متجانسة المعدن لدنة مرنة قابلة الطرق والسحب . ويتطلب تراب الذهب كى يتم صهره بالاضافة الى كمية من البورق (البوركس او بورات الصودا) ، درجة حرارة عالية للغاية ، اعلى بكثير مما يتطلبه الذهب الذى تمت من قبل تنقيته ، وترتفع نسبة التالف أو الفاقد من المواد المتبخرة او التى تتحد بالبورق لتتحول الى رواسب الى ٢٨/١٠٠ ، ولكن عندما يعاد صهره مع المزاج (بالاضافة الى المعدن الذى يمزج به) فان تالف الوزن لا يتجاوز فى هذه الحالة ٤/١٠٠ .

---

(٤) كانت نسبة الفقد او التلف المسموح بها عند صهر الذهب تصل الى ٠,٢/١٠٠ .

وقد اعطت تجارب تعيير عديدة اجريت فى دار سك النقود بباريس، تمت على يد السيدين شيفيو . Chévillot وشوديه Chaudet المعيرين ، وفى حضور السيدين دارسيه Darcé المفتش وبريان Bréant المراجع ، اعطت العيارات الآتية من قطعة عملة ذهبيـــة

واحدة من اصدار القاهرة : ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٫٧ وعن قطعة اخرى ٩٣٩ ، ٩٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ولا يمكن ان نرجع هـــذه الاختلافات التى لا تقدمها فى معظم الأحيان ، عمليات فحص او تعيير تجرى على قطعة نقد واحدة ، الا الى عملية الصهر غير الدقيقة أو المعيبة لتراب الذهب الذى كان قد استخدم فى صنع قطع النقود القديمة التى يتصل الأمر هنا بها .

ثانيا : عملية المزج

كان كل الذهب المشغول او الذى يحول الى نقود يمزج بالفضة ، وتكسبه عملية المزج هــذه لونا شاحبا ، اصفر شفافا ، يضرب الى خضرة خفيفة ، ويقترب من مظهر النحاس الأصفر ، او النحاس المزوج بالزنك .

مثل هــذا الاسلوب (فى المزج) ظل متبعا فى فرنســا حتى فترة لا تزيد على قرن ، ولا تزال الجنيهات فى انجلترا تمزج بالفضة .

ومع ذلك ، فقد حبذت اوربا ان تمزج الذهب بالنحاس لانه ارخص ثمنا ، ولان المزيج الناتج عنهما معا يكون اكثر صلابة ، واكثر قابلية لان يعطى سطحا اكثر استواء واكثر بريقا ولمعانا ، فاللون الاحمر الذى يعطيه النحاس للذهب اكثر نضارة واكثر جذبا للعين عن هـــذا اللون الشاحب ، المــائل للخضرة الذى تضفيه عليه الفضة ، ومع ذلك ، فتلك على الاقل هى قوة العادة التى تجعل اهل البلاد لا يظنون ان لويساتنا هى عمــلات ذهبية ، او انها جيـــدة المـــزج ، بسبب من لونهـــا الأحمـــر ، وهو امر كان يكسبها نوعا من عدم الثقة (فى نظرهم) .

وفى كل بلدان الشرق ، حيث تستخدم الفضة فى عملية المزج ،نراهم يجدون فى البحث ، بأســـاليب مختلفـــة ، لاكساب المعـــدن بريقا اكبر ، واصفرارا اشد واقرب الى اللون الأحمر ، هو من خواص الذهب الخالص، وسنتناول هذه الأساليب عند حديثنا عن عملية الصقل أو الجلوة .

ثالثا : عملية التعيير (قياس العيـــار)

لكى يتم التأكد مما اذا كانت السبيكة الموردة الى دار ســـك النقود من العيار المطلوب ، وهو عيار ٢٢/٢٤ ١٦ (٦٩٨ من الالف) كان يؤخذ من طرفيها ووسطها(٥) درهما ونصف الدرهم (٦١٨/١٠٠ ٤ دراهم) من الذهب، اى مايعادل الوزن الذى يسمى : مثقال (٦) .

بعد ذلك يضاف اربعة دراهم (٣١٦/١٠٠ ١٢ جراما) من فضة القروش الاسبانية فى شكل كرتين ، يبلغ عيارها من ٩٠٦ الى ٩١٠ (من الف) .

وهذه العملية ، هى تلك التى نشير اليها فى فرنسا باسم inquartation لان الذهب يشكل هنا الربع من السبيكة : لكنهم فى مصر ، لا يحرصون، كما هو الحال فى فرنسا ، على تمرير هـــذا المزيج اولا فى البوتقـــة او المصهرة ، وصهره مع الرصاص بالطريقة نفسها التى تتبع عنـــد قيـــاس عيار الفضة ، وهذه عملية تجهيزية تهدف الى فصل الذهب والفضـــة عن المعادن الأخرى التى قد تكون ممتزجة بها .

وبعد ان يزن المعير ، باكبر قدر ممكن من الدقة ، كلا من الذهب ، المطلوب تعييره ، والفضة منفصلين ، ثم يزنهما معا بعد ذلك ، يضعهما فى قاع بوتقة صغيرة من الفخار يدخلها فى فرن كور دائرى الشـــكل تؤجج نيرانه بواسطة منفاخ (٧) ، ويستخدم المعير مســـحوق البورق أو بورات

---

(٥) كانوا يكتفون قبل مجيئنا بأن يأخذوا كيفما اتفق قليلا من الذهب من احد طرفى السبيكة مما قد يؤدى الى الحصول على نتائج خاطئة ، اذ يحتمل أن يكون بالسبيكة نفسها اختلافات فى العيار اذا لم تكن الخامة قد صهرت بشكل جيد او سبكت كذلك على نحو جيد .

(٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الـــكتاب الأول من هـــذا المجـــلد) .

(٧) المنفاخ المستخدم هنا هو نوع من المنافيخ المسماه المنفـــاخ ذو القربة ، ولـــكنه بدلا من أن يوضع بشكل افقى ، يوضع رأسيا ، وله ولكن بحجم أصغر ، الشكل نفسه الذى لفوانيسنا المصنوعة من ورق مثغضن.

الصودا كمدر ، ويعنى بتقليب الذهب والفضة بقضيب صغير من الحديد حتى يأتى المزج بالغ الدقة (٨) .

وعندما يصبح المزيج فى حالة انصهار تام ، يصبه المعير من ارتفاع معين فى كبسولة من النحاس مليئة بالمياه ، مما يؤدى الى تفتت المزيج ، وتحوله الى حبيبات معدنية .

وبعدئذ يصفى المـاء وتجفف الكبسولة ، وتجمع كل الحبيبات بدقة ، ثم تسطح او ترقق فوق ركامة من الصلب تلك القطع (من المزيج) التى بقيت فى حجم كبير ، وتقسم بواسطة مقص (من النوع الذى يستخدمه الصاغة) .

وبعد ذلك يوضع الذهب بعد أن يقص على هذا النحو فى مطرية(*) ويصب عليه فيها نحو مائتى جرام من حمض النيتريك .

وهذه المطرية التى يستخدمها المعير مصنوعة من زجاج ابيض ،ولها شكل كرة صغيرة ، ذات رقبة طويلة ، وترد فيها خمور قبرص (٩) .

ويضع المعير مطريته فوق فحم مشتعل فى برمة أو برنية صغيرة(**) ويؤجج النار بواسطة مروحة من الريش (١٠) ، ويواصل عملية الغلى حتى

---

(٨) اذ كان من الممكن ان تلتحم بعض شذرات الذهب بالقضيب الحديدى كنا نأمر بامساك البوتقة بملقط مسطح ، لتتم عملية المزج هذه بحرص تام .

(*) اناء زجاجى طويل العنق ، والجمع مطرات ، من العربية مطرة بمعنى قربة (المترجم) .

(٩) كى لا تنكسر هذه الزجاجات اثناء عملية النقل ، وهى فى حد ذاتها هشة ، يحيطونها بجدائل من سعف النخيل او الطحلب البحرى .

(**) اناء خزفى يستخدم فى طهو اللحوم .

(١٠) لا يعرف القوم فى مصر قط استخدام المنافيخ اليدوية ، وبدلا من هذه الأداة المكلفة لا يستخدمون لتأجيج النار او لاشعال الفحم الا نوعا من المراوح المصنوعة من الريش او من سعف النخيل تسمى مقشة (والكلمة الاخيرة واردة فى الاصل بلفظها العربى) ، انظر اللوحة رقم ٩ من الفنون والحرف ـ الدولة الحديثة .

لاتظل هناك فقاعات حول الذهب وهو الأمر الذى يتـأكد منـه ، بسحبه للمطرية لحظة وتركه السائل قليلا ليهدأ ويبرد .

ويبقى الذهب ، بعد ان يتم انفصاله من الفضة ، التى تكون قـد ذابت كلية بفعل حمض النيتريك ، مترسبا فى قاع المطرية على شكل ذرات ذات لون أرجوانى قاتم .ويصفى المعير حمض النيتريك بعد أن يهدأ ويصبح رائقا للغاية ، ولكى يستخلص كل مافى المطرية من ذرات (ذهب) ، ولكى يغسل ذرات الذهب (المترسبة) جيدا ، يقلب المطرية فى طبق فنجان من البورسلين ملىء بالمياه الرائقة (١١) .

أما البخار الذى كان بالمطرية ، وهى لا تزال بعد ساخنة ، والذى كان قد حل فيها محل الهواء ، فيتكثف فجاة عند احتكاكه بالهواء البـارد ، ليتشكل فراغ فى داخل الاناء ، يصعد فيه الماء قدر تكثف البخار ،ويفصل المعير ، بهزه المطرية ، التى تبقى على الدوام رقبتها مغمورة فى المـاء ، ذرات الذهب ، لتنزل بعد ذلك فى الطبق ، عند رفعه للمطرية .

بعد ذلك يترك المعير الماء ليهدأ ، ثم يصب منه ذلك الجزء الذى صار بالغ النقاء ، أما ذرات الذهب ، التى وصفناها بأنها ذات لون أرجوانى قاتم فهى قليلة التاثر بالأوكسيجين حتى انه بسحقها قليلا بمدقة من العقيق او اليشب فان الجزء الاكبر منها يستعيد بريقه من جديد ويتجمع فى شكل كتلة مستديرة ، تبدو سائلة مثل بثرة من الزئبق ، وان كان لها بريق ولون الذهب ، وهذه الكرية التى قد نظنها ذهبا مذابا ، ليست سـوى ذرات من الذهب ، سوف تتفتت دون ادنى التحام اذا تبخر الماء .

أما الماء الذى يبقى ، والذى يمكن ان تظل عالقـة به بعض ذرات الذهب ، فيصب مع ذرات الذهب فى بوتقة صـغيرة من الحجر الرملى، وينزل المعير من الطبق ، فى هذه البوتقة ، ذرات الذهب عن آخرها .

وبعد ذلك يضع بوتقته فى فرن شبيه بفرن الحداد ، وعندما يتبخر الماء وتجف البوتقـة ، يضـيف (الى البوتقـة) مسحوق البورق (او البوراكس) الذى ينبغى أستخدامه كمدر .

---

(١١) كذلك فانهم لا يعرفون فى مصر المياه المقطرة .

ويشكل الذهب المصهور فى هذا المدر الذى تحول الى سائل ، بقعة أو نقطة تبرد على الفور ، بمجرد أن تسحب البوتقـــة ، وقبل أن يتحول البوراكس عن حالة السيولة التى هو الان عليها .

ويصب المعير كل هذا فى الماء ، ليتحلل البوراكس ، ويحصـــل على زرار دائرى ، نقى وكامد عند سطحه ، خابيا بعض الشىء ، ولا يضم سوى الذهب الخالص .

ومهما تكن المهارة والعناية التى يمكن أن تتم بها هذه العمليات اليدوية المختلفة ، فانه يكاد يكون مستحيـــلا الا بزيل حمض النيتريك ، والمـــاء وبورات الصودا بعضا من جزيئات الذهب ، والا يلتحم بعض منها بالمدقة، وبالآنية المستخدمة ، وكذلك بالبوتقة ، وعلى هذا فان الطريقة التى انتهينا من وضعها لا يمكنها أن تكون على نفس الدرجة من الثقة والدقـــة اللتين تقدمهما الوسيلة التى نتبعها نحن فى فرنسا .

فبعد أن ننتهى نحن من اجراء عمليتى « التفضيض » (*) inquartation والتصفية نحول المزيج من الذهب أو الفضة ، الى ورقة ضيقة ورقيقة ، عن طريق تمريره بآلة التصفيح ، ثم تطوى هذه الورقة لتلف حول نفسها بشكل لا تكون الطيـــات معه متلاصقة ، وبحيث تترك مسافة كافيـــة بين هذه الطيات .

وتقوم مياه النار المستخدمة فى هذه العملية ، بدرجـــة من التركيز اقل مما تكون عليه فى هذه العملية فى مصر ، باذابة الفضة دون ان تهدم تلاحم جزيئات الذهب التى تظل متجمعة فى شكل ورقـــة مطوية ، تجفف وتسخن بشدة داخل بوتقة . وعندئذ تتقارب جزيئات المعدن وتزول الاكسدة التى علقت بها ، وتحتفظ ورقة الذهب التى نسميها قمعا (أو قرطاسا) بقوام متماسك ويمكنها أن تبسط دون أن تكون بحاجة لكى تصهر قبل ذلك .

ولو اننا كنا نستخدم مياه نار شديدة التركيز ، لـــكانت قـــد فصلت جزيئات الذهب (بمعنى أنها افتقدت تماسكها) ولحولتها الى ذرات متاكسدة

(*) وهى عملية تتم بان يضاف الى الذهب والنحاس ثلاثة اضعاف وزن الذهب من الفضة قبل صهر هذا المزيج (المترجم) .

بنحو طفيف ، وفى هذه الحالة لن يتيسر لنا الحصول على قمع ، ونصبح بازاء عملية فاشلة أو يكون علينا ان نمر بمراحل اخـرى كما هو الحـال فى مصر .

ولم تسمح لنا استحالة صنع آلة تصفيح دقيقة للحد الكافى بان نحول المعدن الى شرائح او صفائح بالغة الرقة ان ننقل الذهب من مصر فى شكل اقماع وان كنا قد ادخلنا هناك طريقة ان نضيف كمية بعينهـا من حمض النيتريك ، اشد تركيزا ، بعد ان نكون قد صفينا مياه النـار التى حللت الفضة والنحاس الملتحمين (او المزوجين) بالذهب ، وذلك لتخليص الذهب من آخر ذرات المزاج او المعدن المضاف .

ويقوم معير (بضمة ثم بكسرة مشدودة على الياء) دار سك النقود بنفسه باعـداد ماء النار الـلازمة له ، وذلك بتقطير الشـبة (سلفات الألمنيوم) والنيترات (نترات البوتاسيوم) .

أما حمض السـلفور المتحد بأوكسـيد الالومنيوم — ذلك ان له مع البوتاس الفة اكبر مما له مع حمض النيتريك ، بتحليل نترات البوتاسيوم ، ليشكل ملحا محايدا مع البوتاس ، أما حمض النيتريك فيتصاعد ويتبخر .

وتتم عملية التقطير فى نوع من الجرار المصنوعة من الحجر الرملى او فى آنية من الفخار مخروطية الشكل ، تشبه على وجه التقريب تلك التى نسميها فى فرنسا خمسية quine والتى نثبت عليها قمة زجاجية لها رقبة وفتحة على شكل منقار . وتلتحم هذه القمة برقة جهاز التقطير بواسـطة طين صلصالى ، اما الفتحة التى هى على شكل منقار فتؤدى الى رقبـة زجاجية او بالونة من الزجاج الأبيض ، مغمورة فى المـاء .

وكان هذا المعير مسيحيا ارمنيا ، وهو الوحيد فى مصر الذى كان يستحوذ وحده ، منذ سنوات طوال على فن انتقل اليه عن طريق سلسلة متعاقبة من الأجيال فى عائلته ، وكان ، هو ، ينظر الى فنه هذا باعتباره علما عميقا وفنـا عجيبا ، ولقد اعترته دهشة بالغة حين راى الشـبان الفرنسيين الملتحقين بادارة النقود ، والذين لم يرثوا قط عن آبائهم هـذا التراث من الأسرار الملغزة ، والذين لم يتخذوا من ذلك قط حرفـة لهم ، يعرفون ، برغم كل هذا طريقة اعداد ماء النار وطريقة قياس عيار الذهب،

وقد تضاعفت دهشته حين اكدنا له ان مياه النار يمكن أن تعد بطرق اخرى عديدة غير تلك التى يعرفها ، وذلك على سبيل المثال بأن نقطر حمض الكبرينيك اما مع سلفات الحديد او مع نترات البوتاسيوم ، وقد اجرينا تجارب على ذلك امام عينيه وان كان ، هو ، لم يصدق قط أننا قد توصلنا الى النتيجة نفسها التى يحصل عليها فى العادة ، ولم يقتنع بذلك الا عندما اجرى بنفسه تجربة مقارنة مع حمض النيتريك هذا ، نجحت بقدر مانتجح طريقته .

ولقد ادخلنا على وسائله او اساليبه من التحسينات قدر ما كان ممكنا لنا ، وذلك باستبعاد الوقود ، وبتلطيخ الانابيب بدقة ، وبتكثيف حمض النيتريك فجأة ، وقد كان من قبل يترك جزءا منه فيتطاير من تلقاء نفسه .

رابعا : الحدادة او الطرق

عندما تصبح السبيكة فى عيارها المحدد ، تسلم الى الحداد ، وهو نفسه الشخص الموكل باشغال الحديد ، فيقوم بتسخين السبائك حتى تكتسب لونا احمر فى لون ثمار الكريز ، ثم يطرقها ليصنع منها قضبانا مستديرة ، يبلغ قطر الواحد منها نحو ثمانية ملليمترات ، يرقق عند قمة طرفيه ليصبح بالامكان تمريرها من جهاز السحب .

ويسمح فى هذه العملية بتالف او فاقد قدره ......١/٢٥ اى ربع الواحد فى كل الف .

خامسا : عملية أو مشغل السحب

بعد ذلك يتم تمرير الذهب فى جهاز السحب ، وتتم هذه العملية فى المشغل نفسه الذى يتم فيه مد او سحب الفضة (١٢) عند صنع قطع المدينى، وكان يكفى ان تمرر اسياخ الذهب ثلاث مرات او اربعا بأداة السحب حتى تكتسب على الدوام القطر نفسه (فى كل الاسياخ) ويبلغ نحو خمسة او ستة ملليمترات .

---

(١٢) يسمى العامل الذى يقوم بسحب أو مد الذهب : مداد .

اما نسبة الفاقد والتالف المسموح بها فى هذا المشغل فتبلغ بدورها ربع الواحد فى الألف .

سادسا : عملية او مشغل القطع أو القص

تجزا قضبان او اسياخ الذهب التى تخرج من عملية السحب وهى على شكل اسطوانات صغيرة يبلغ طول الواحدة منها نحو خمسة الى ستة ملليمترات ، على نحو التقريب (١٣) .

ويقوم عامل بتمرير القضـــيب الذهبى فى ثقب تم احداثه فى دعامة أو ركيزة من الصلب يدعم طرفهـــا بقطعـــة من الحـــديد تستخدم كمنظم او ضابط .

ويقوم عامل آخر ، يحمل ازميلا ، «قمرة سنه» ، بقطع القضيب الذهبى بالطرق بمطرقة فوق راس الازميل ، وقريبـــا بقـــدر الامكان من دعامة الصلب .

وفى هـــذا النوع من العمل ، يسمح بنسبة التالف نفسها التى يسمح بها فى العمليات او المراحل الأخرى .

سابعا : عملية التسطيح أو الترصيع

تتسطح او تترصع كل اسطوانة صغيرة من الذهب تحت رقاص قوى، سكته غير مدموغة .

وهناك عامل (١٤) يضع الأسطوانة الذهبية الصغيرة ، وهى واقفة ، فوق السكة الفولاذية الدنيا ، وهناك كذلك عاملان آخران ، يحدثان حركة سريعة فوق السكة العليا بواسطة رقاص قوى مزود براسين من الرصاص، فيتم ترصيع الأسطوانة بضربة واحدة .

---

(١٣) يسمى العامل الذى يقوم بقطع او تجزئة القضبان الذهبية الى اسطوانات بالقطاع (بشدة على الطاء) اى الشخص الذى يقوم بالقطع .

(١٤) يسمى العامل الذى يسطح او يرصع : الرصاع (بشـــدة على الصـــاد) .

وهذه الضغطة القوية والسريعة ، والتى ترفع درجة حرارة القطعة الذهبية التى لا يمكن انسان ان يضمها فى كف يده على الفور دون ان تحترق أصابعه ، تحدث فى بعض الأحيان تمزقا فى حواف القطعـــة ، وان كان لا ينظر الى هــذا العيب أو الخلل باعتباره دافعا لرفض العملات التى تأثرت به ليستوجب الامر بالتالى اعادة صهرها .

ويسمح فى هــذه العملية بنسبة فاقد أو تالف قدرها ٧٥/١٠٠٠٠ اى ثلاثة أرباع الواحد فى كل الف .

ثامنا : عملية ضبط الوزن *

يزن العامل الموكل بضبط الوزن بعد ذلك كل القطع النقدية واحـــدة فواحدة ، ثم يدورها بواسطة مقراض أو مقص ، محاولا جهده أن يعطى لكل واحدة منها ، وبأكبر قدر من استطاعته ، الوزن الذى لابد ان يكون لها ، ثم بعد ذلك يسلمها الى شيخ العمال الموكل بعمل اطار الحافة .

وتقدر نسبة التالف والفاقد المسموح بها فى هذه العملية ٥/١٠٠٠ اى نصف الواحد فى الألف .

تاسعا : عمليـــة الترقيق

لا تكون القطع حتى هــذه المرحلة ، وبعد أن تم ترصيعها وضبط وزنها ، مرققة أو مسطحة بالقدر الكافى ، وفضلا عن ذلك فانها لم تصبح بعد ، على الاطلاق ، لا جيدة الاستدارة ولا متناسقة السمك ولا موحـــدة القطر ، فتعطى ، وهى على هــذه الحال ، الى العمال الذين يطرقونها ويرققونها (١٥) ، وذلك بطرقها فوق قاعدة من الصلب ، وبواسطة مطرقة صغيرة ضئيلة الراس .

---

* كلمة اهل الصنعة المستخدمة هنا هى التعيير ويسمى العامل هنا المعاير لكننى آثرت ترجمتها على هـــذا النحو لأنه أكثر مطابقـــة المعنى المقصود من جهة ولكى لا يختلط المعنى على القارىء بمعنى قياس عيـــار الذهب .   (المترجم) .

(١٥) يسمى العامل الذى يقوم بعملية الترقيق : منكيس .

وعن طريق هـذه العملية ، يتوصل العمال الى اكتساب العملات سمكا متناسقا ، والى جعلها اكثر رقة واستدارة بقدر الامكان..

وتماثل نسبة التالف او الفاقد المسموح بها فى هـذه العملية تلك النسبة المسموح بها فى العملية السابقة .

عاشرا : صنع الاطار فوق الحافة

توضع قطعة العملة (او بالاحرى قرص العملة لانها لم تضرب بعد) التى يراد وضع اطار حافتها بين لوحتين صغيرتين ومستديرتين من الصلب، لهما قطر اصغر على نحو طفيف (من قطر قرص العملة) بحيث تتجـاوز حافة هـذا القرص المعدنى والذى سيتلقى الدمغ فيما بعد حواف اللوحتين اللتين سينحصر وينضغط القرص بينهما .

وتزود كل واحدة من هاتين اللوحتين عند منتصف سطحها الخارجى، بقمة مدببة على هيئة محور او قطب ليدخل هذان المحوران ، كلاهما فى واحدة من ذراعى ملقط مزود بزنبرك .

وعندئذ يقوم العامل بدحرجة القطعة الذهبية ، على حافتها ، داخل حز او الحدود محفور فى الصلب ، وحيث ان احتكاك قطعتى الصلب لا يتم خارجيا الا عند نقطة تلامس القضيبين اللامعين او المصقولين على نحو جيد والمشحمين بالزيت جيدا مع طرفى (أو ذراعى) الملقط ، فى حين أن الاحتكاك لا يحدث داخليا ، بكل اتساعهما وسطحهما المحزز على شكل مبرد فوق الوجهين الكامدين (غير اللامعين) لقطعة الذهب (قرص القطعة) ، فان هـذه القطعة الذهبية وكذلك لوحتى الصلب تدوران معا كما لو كانت هذه الاشياء تشكل كلا واحدا بين يدى الملقط ذى الزنبرك .

وبهذه الطريقة تصبح حافة القطعة الذهبية مسننة ومنقوشة على نحو خفيف .

---

(١٦) ويسمى العامل الذى يصنع أطر القطع الذهبية بالعربية زنجرلى او زنجيرلى ، وهى كلمة تركيـة انتقلت الى العربيـة الدارجـة ، وفى القسطنطينية يطلق هـذا الاسم على بعض القطع الذهبية .

أما نسبة التالف والفاقد المسموح بها هنا فهى النسبة نفسها المسموح بها فى العملية السابقة .

حادى عشر : عملية الجلاوة

لم يعد يتبقى الآن سوى القيام بجلو القطع الذهبية (أو الاقراص الذهبية) قبل الشروع فى سكها .

ولذلك ، فهى تغلى فى محلول الشبة (سلفات الالمنيوم) والدردى (حمض رواسب البوتاس) ، بغية انتزاع طبقة خفيفة من الاوكسيد والشحوم التى تلوث وجهيها .

وبعد هذا توضع فى مجرفة من الحديد ، ويتم تسخينها فى داخل فرن حتى تحمر .

ثم يلقى فوق هذه القطع الملتهبة خليط من حمض النوشادر (موريات محلول النوشادر) (١٧) ، وملح البارود (نترات البوتاس) والكبريتات الزرقاء (سلفات النحاس) والملح البحرى (موريات الصودا) ، وتتكرر هذه العملية مرتين ، ويتم تقليب القطع خلالهما وذلك بهزها وارجحتها داخل المجرفة الحديدية .

وعن طريق تحلل الاملاح ، يتكون حمض هو خليط من النترات والموريات ، وربما تلبل مع حمض الموريات المؤكسد ، ويقوم هذا الخليط بجلو سطح الذهب بشكل تام ، اذ يقوم باذابة الاكسيد المترسب على السطح .

ويحتمل كذلك ان تؤدى بعض اكسدة خفيفة للذهب الى اكسابه لونا بالغ الحيوية واعطائه صفارا اكثر كثافة ، واكثر قربا من لون الذهب الخالص .

---

(١٧) يستخدم فى بعض الاحيان لاعادة البريق الى الذهب ، ملح زئبقى او مصعد (بشدة على الميم) يسمى بالعربية بالسليمانى .

وحين يتم اخضاع الذهب من عيار مرتفع لفعل هــذه الأملاح ، فإنها تكتسب فى معظم الأحيان بصيصا من لون أحمر ارجوانى .

وترتفع نسبة الفاقد والتالف المسموح بها فى عملية الجــلوة الى ٣٥/١٠٠٠٠ اى ٣ ١/٢ فى كل الف ، وهى نسبة كبيرة لحد زائد .

ثانى عشر : الدمغ او السك

بعد ذلك يتم ضرب الاقراص الذهبية بفعل رقاص قوى لا يستخدم الا عند سك القطع الذهبية ، وتتمثل فيه العيوب نفسها التى تتمثل فى الرقاصات المستخدمة فى ضرب قطع المدينى .

ويقوم شيخ العمال ، بوضع القطع تحت السكة ، ويكفى عاملان قويان لادارة او تشغيل الرقاص .

الفصل الرابع

حفر السكات

يكاد يكون مجهولا فى الشرق ، فن الحفر على المعادن ؛ اذ أن رسم وتجسيد الاشكال من الامور التى حرمها الدين ، وهناك ، يقتصر هذا الفن على نقش قطع المجوهرات وحفر اختام من المعدن أو من الأحجار شديدة الصلابة .

وهنا ، فى كل دار لسك النقود ، يوجد عامل موكل بحفر السكات بصفة خاصة، ولعل من العسير ان نعثر فى مكان آخر (فى مصر) على شخص غيره يمكنه ان يقوم مقامه ، ويقرر المقريزى(١) أن عبد الله المأمون، بعد ان جمع كل امبراطورية الخلفاء تحت طاعته ، لم يجد حرفيا واحدا ليقوم بحفر سكة تسك بها الدراهم ، وتم حفرها تبعا لذلك بواسطة العجيلة ، على النحو الذى يتم به حفر الأختام .

اما فى دار سك النقود بالقاهرة ، فكان احد ابناء الافندى (المشرف على ادارة النقود) هو الموكل بحفر السكات التى تستخدم فى صنع العملات المختلفة .

وتعد السكة ، او قطعة الفولاذ المخصصة لحمل الشكل الذى ستكون عليه قطع النقود ، على يد صانع الاقفال ، الذى يطلق عليه فى العربية اسم الساعاتى .

ويقوم الحفار بازالة سقاية هذه القطعة الفولاذية ثم يحفر عليها بواسطة مخصف او ازميل الحروف والزخارف التى تقرر استخدامها فى كل نوع من المسكوكات ثم يعيد سقايتها (*) بعد ذلك .

---

(١) ص ٣٣ من مقالته عن النقود الاسلامية، ترجمة المسيو دى ساسى .

* تتم سكاية الحديد او الفولاذ عن طريق تبريدهما فجاة بعد أن نبلغ بهما درجة حرارة عالية بالقدر الكافى ، ويكتسب المعدن بهذه العملية قدرا كبيرا من الصلابة والمرونة فى وقت واحد . (المترجم) .

اما فى فرنسا ، فيقوم الحفار الملحق بدار سك النقود بباريس ، وفى بعض الأحيان يقوم بذلك اشهر الحفارين الذين يتم اختيارهم فى مسابقة، بتكوين وحفر النموذج او النمط الذى ينبغى استخدامه ، ليس فقط بالنسبة لدار سك النقود بباريس وحدها ، وانما كذلك لكل دور سك النقود بالملكة، وعندما يتم اختيار واعتماد الشكل الافضل فيمابعد، تشكل السكات — القوالب التى تستخدم فى استنساخ اعداد لا حصر لها من النمط المختار باكبر قدر من الدقة والامعان .

لكن عكس ذلك هو مايحدث فى الشرق ، ففى كل مرة تستهلك او تتلف فيها سكة ما ، يقوم الحفار بصنع سكة اخرى ، ويتم ذلك عادة فوق القطعة الفولاذية نفسها (٢) وبرغم انه يتبع على وجه التقريب الشكل او النمط المتبنى فان لكل سكة خاصيتها التى تختلف فيها مع الاخريات ويتمثل ذلك شكل الحروف، وعمليات التنقيط والزخارف الخ ، مما يجعل مهمة المزيفين بالغة اليسر ، ومما يؤدى الى استحالة تمييز قطع النقد الزائفة .

وكان من المعتاد كذلك الاحتفاظ ببعض من عهود مختلفة للاسترشاد بها فى صنع نماذج على اساسها ، ومع ذلك فحيث لايوجد الى تبصر او نظام او انتظام يحكم المؤسسات العامة عند الشرقيين عادة ، فانهم لم يفكروا هناك ، كما حدث فى فرنسا ، فى تكوين سلسلة غير مقطوعة من كل السكات التى حفرت فى كل عهد ، مع ان مثل هذه السلسلة امر بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة لتاريخ وتطور هذا الفن ، بل كذلك بالنسبة للتاريخ التاريخى للمملكة الفرنسية ، لكننا لم نجد فى دار سك النقود بالقاهرة الا عددا بالغ الضآلة من السكات القديمة ، فقد استخدمت الاخرى (اى التى اختفت) ، عن طريق اعادة طرقها فى صنع سكات جديدة .

---

(٢) هناك موروث دينى يحول دون تحطيم السكة التى تحمل شعارات اسلامية والا اصيب فاعله بحالة من اليأس والقنوط ، ولابد ان ينصرف الذهن هنا الى الدراهم والدنانير ، اما الغاية من هذا الموروث او التقليد او المبدأ فهى منع تحريف او صهر نقود الأمير الحاكم ، وقد جرمت القوانين واللوائح فى البلدان المختلفة هذه الفعلة او الجريمة وقررت لها عقوبات تتفاوت فى خطورتها .

وبرغم قلة مهارة الحفارين ، فان من السهل مع ذلك أن نميز كما سبق لنا القول بعض فترات كان تطور الكتابة فيها يدل على يد اكثر مهارة وتمرسا على تشغيل الازميل ، وعلى تقدم فى مجال الفنون ، وعلى عناية اكثر خصوصية فى صنع النقود .

وكانت السلطات شانها شان النقود مستديرة الشكل ، وقد كان لها هذا الشكل منذ وقت طويل ، ومع ذلك فان كثيرا من العملات القديمة، عند العرب ، كما عند شعوب اخرى فى اوربا ، تحمل ، مع كونها مستديرة سكة مربعة الشكل او بالاحرى تحمل مربعا فى سكتها ، يتشكل عن طريق خطوط او عن طريق تنسيق وضع الكلمات ، والى هذا الشكل الذى كان للانماط القديمة يعود اسم مربع الذى كان يطلق قديما على السكة ،والذى ظل يستخدم ،حتى فى ايامنا هذه ، فى التعبيرات الخاصة بفن النقود .

وعندما كان الحفار يضع نقطة فى مركز السكة ليرتكز عليها ببرجله، فقد كانت هذه النقطة ، التى لا يكلف نفسه عناء محوها ، تظل باقية فى معظم الاحيان فوق القطعة ، كما يمكننا ان نرى فوق كثير من العملات المحفورة (٣) وفى بعض الاحيان تواتى الحفار نفسه فكرة ان يصنع من هذه النقطة نوعا من زخرف ، اما بجعلها اكثر وضوحا واما بتحويلها الى زخرف وردى او نجمية صغيرة ، ولم نكن نحن لنشير الى هذه النقطة هنا ، لو لم يكن المقريزى قد اوردها كشىء هام أو متميز .

اما فيما يختص بالانماط فاننا نحيل الى ماسبق لنا أن ذكرناه فى ص ١٠١ وما بعدها .

---

(٣) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، الأشكال ارقام ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٢٣ .

القسم الثالث

الادارة

اولا : الرقابة والادارة

كانت رقابة وادارة دور سك النقود ، كامر لابد منه ، محط انظار ومثار اهتمام الأمراء والحكام ، حتى ان هذه الادارة كانت تعتبر ، بخلاف اهميتها الطبيعية فرعا هاما على الدوام من فروع الموارد العامة .

وقد مارس الخلفاء الأوائل حتى هارون الرشيد ، بأشخاصهم ، مهمة التفتيش على صنع الدنانير والدراهم ، وان كان الرشيد قد ارتأى أن الواجب يقتضى منه ان يعهد بالمسكوكات النقدية الى جعفر البرمكى، وقد كان هذا الأمر واحدا من الأسباب التى اسهمت فى ظهور اسم هذه الشخصية الشهيرة فى سماء الشرق ، اذ لم يسبق لأحد من قبله ، حسب قول المتريزى ، ان تمتع بمثل هذه الميزة .

ومنذ ان دخل المسلمون مصر ، كان اميرها الحاكم يراقب النقود المضروبة بسكة الخلفاء .

وحين اصبحت مصر مقرا لأحد الخلفاء ، فقد مارس هذه الرقابة بنفسه ، او عهد بها الى وزيره أو الى واحد من ضباطه .

وقد استولى السلاطين المماليك الأوائل ، منذ استحوذوا على حكم مصر ، على عملية صنع النقود ، وان احتفظوا فى بعض الأحيان ،بسكة الخليفة كبقية من ولاء .

وحدث الشيء نفسه فى عهد سلاطين القسطنطينية ، وحين احتفظ الباشوات بكل السلطة التى خلعها عليهم الباب العالى ، فقد كانت الرقابة على دار سك النقود تتم اما بواسطتهم مباشرة وأما بواسطة واحد من ضباطهم او موظفيهم أو بواسطة مندوب خاص يرسله الباب العالى ، ومع ذلك فحين استطاع البكوات المماليك أن ينتزعوا السلطة من الباشا، غير تاركين له الا بعض مظاهر شرفية لا فاعلية لها ، فقد كان على هذا الباشا ان يتخلى عادة الى البك شيخ البلد من ادارة دار سك النقود

مقابل اتاوات ثابتة . وعندما افلت المماليك كلية من قبضة الباب العالى فقد استولوا بشكل تام على ادارة دار سك النقــود وعلى الأرباح التى كانت تدرها .

وعندما دخل الفرنسيون القاهرة وكلت الينا اللجنــة الادارية التى شكلها القائد العام بصفة انتقالية ، والتى كانت تتكون من السادة مونج Monge وبرتولليه Berthtollet عضوى المجمع الفــرنسى وماجاللون Magalen القنصل العام مهمة التفتيش على ادارة سك النقود ، وتركت لنا سلطة تعيين معاون .

وقــد اقتضى مرسومها الصـــادر فى ١٧ من ترميدور من العــــام السادس (١) ان نصدر الأوامر الضرورية لكى تدار على الفور كل اعمـــال دار سك النقود على النحو الذى كانت تدار به من قبل .

وبعد ذلك تم تعيين امين صندوى موكل فى الوقت نفسه بتبـــديل وصرف العملات طبقا للتعريفة الصادرة بشأنها (٢) .

وفيما بعد ، عين مراقب لدار سك النقود بالقاهرة ، حيث كان يوجد مراقب لــكل واحدة من الادارات الفرنسية .

وكانت وظائفنا ، بصفة مطلقة ، هى الوظائف نفسها التى يقوم بها مفوضو الحكومة فى دور سك النقود الفرنسية ، اما الحسابات التىكانت تحرر بالعربية بمعرفة الافندى الموكل بعملية الصنع تنظم وتفحص وتراجع ثم تسلم عن طريقنا باللغة الفرنسية الى الادارة المالية ، والى لجنة خاصة عينت لمراجعتها ومطابقتها وضبطها بشكل نهائى .

---

(١) ٢٥ يوليه ١٧٩٨ .

(٢) انظر هذه التعريفة فى صفحة ١٧١ و١٧٢ .

ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال

يورد المقريزى فى وصفه التاريخى والطبوغرافى لمصر (*) ، ان ادارة صنع النقود كانت فى الماضى (بالنسبة لعصره) من اختصاص قاضى القضاة والموظفين الذين يأتمنهم ، ولكن هذا العمل فى عصره — اى فى عصر المقريزى — لم يعد يعهد به الى مسلمين مزعومين ليسوا فى الحقيقة سوى فجار آثمين من اليهود — والكلام كله للمقريزى — كانوا تحت قناع من اعتناق ظاهرى للاسلام يحتفظون بكل ضلالهم وتضليلهم .

ولابد ان يحدث ، كأمر متكرر ، فى بلد تسيطر عليه الديانة الاسلامية ، وحيث يحوز اتباع محمد كل السلطة والامتيازات ، وحيث يضطهد ويحقر كل اتباع الملل الاخرى (كذا !) ، فقد كان الأمر ينتهى بهـذا الفريق من المقهورين ، الذين يلح عليهم طموح اكبر من مجرد ارتباطهم بملتهم ان يعتنقوا ديانة المنتصرين والحكام ، وتوجد فى مصر ، عائلات كثيرة من اهل البلاد ومن الأجانب ، من المسـيحيين أو اليهـود ، قد جعـلوا من انفسـهم مسلمين (**) .

(*) أى فى خططه .

(**) اعل فى دراسات السادة جيرار ولانكربه واستيف فى وصف مصر عن النظام المالى والادارى لمصر وعن احوال الزراعـة والتجـارة والصناعة (انظر المجلدين الرابع والخامس من الترجمة العربية لوصف مصر) مايدحض هذا الافتراء من اساسه ، اذ تبرهن هذه الدراسات ان هذه الوظائف الحساسة كان يعين فيها على الدوام غير المسلمين ، بل ان الفلاح كان يرتجف رعبا من سطوة المباشر والصراف ، وكان لهما حق جلده لارغامه على دفع الضرائب (انظر رحلة الى اعماق الدلتا ، تأليف دى بوا — أيميه ، المجلد الثالث من الترجمة العربية)— لقد كان عصرا عانى فيه كل المصريين ، والعبرة ليست بأمور شكلية أو مظهرية لـكنها تستمد من الوقائع السائدة ، واذا كان صحيحا ان نتخذ الدين او الملة اساسا لتفسير ما كان يحدث لبعض المصريين ، فكيف يمكننا ، وعلى أى اساس ، أن نفسر القهر والظلم اللذين عانى منهما الفلاحون والحرفيون ، حيث كان المصرى من هؤلاء يعيش عيشة يحسد معها العبد الرقيق الذى يباع ويشترى كما نلمس ذلك مما ذكره بهذا الخصوص شابرول ، وهو لايقل فى هذا الصدد تحاملا عن مؤلفنا هنا ، فى دراسته عن عادات وتقاليـد المصريين ، انظر المجلد الأول من وصف مصر ، الترجمة العربية ، الطبعة الأولى والثانية .

(المترجم) .

وعند دخول الفرنسيين مصر ، كان الأفندى الموكل بصنع النقود ، والذى ظل يدير هذا العمل لوقت طويل ، تارة تحت ادارة الباشوات، وتارة اخرى تحت ادارة المماليك ، يهوديا قديما جعل من نفسه مسلما .

وكان ابنه الاكبر ، الذى نشأ على الديانة الاسلامية ، هو مساعده، ويمسك حساباته .

وكانا معا ، وهما يجلسان فوق منصة عالية ، تشرف على غالبية اجزاء المشغل (او فروع العمل) ، والى جوارهما وزانان للنقود ، يمضيان كل يومهما ، جالسين فوق اريكة ، متكئين الى مخدة ، ومبسم الأرجيلة فى فمهما ، يصدران الأوامر اللازمة بنأمة من اصبع أو طرفة من عين، ويدونان ويحسبان كل ماله صلة بصنع النقود ، اما فى فترات الراحة التى تتخلل العمل فكانا يؤديان الصلاة ، او يتناولان القهوة ، ثم يولمان عند منتصف النهار وليمة بالغة التقشف ، لا تتكون عادة الا من قطعة خبز صغيرة ، انضجت تحت الرماد ، مع بضع بلحات او بضع حبات من زيتون .

وكانت نسبة التالف والفاقد المسموح بها فى كل مشغل او مرحلة ، وما ينبغى ان تعود به الف قرش اسبانى تتحول الى قطع من المدينى ،او الى قطع من ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، او ماترده مائة درهم من ذهب تتحول الى قطع من عملات الزرمحبوب ، وكذلك مصروفات الصنع واجور العمال ورواتب الموظفين ، وحتى استهلاك الخامات .. كان كل ذلك ينظم بدقة وصرامة او بشكل تقريبى او تخمينى يتم حسابه مقدما بتقديرات جزافية او عن طريق سلع تهرب الى الافندى ، لكننا عن طريق رقابة يومية على كل تفصيلة قد توصلنا الى اجراء وفورات كبيرة بعض الشىء فى نسب التالف والفاقد ، وفى أستخدام الخامات ، وفى الأجور والرواتب برغم ارتفاع اسعار المواد الغذائية بسبب الحرب وبرغم زيادة الاستهلاك التى تسبب فى حدوثها وجود الجيش الفرنسى وبسبب التوقف التام للتجارة الخارجية .

ولعل اهم التحسينات التى كنا نرغب بشدة فىتحقيقها كانتتخفيض نسب التالف والفاقد التى وجدناها هائلة لاكبر مما ينبغى ، ولقد حدثت عدة مرات، سواء تم ذلك بايدينا انفسنا ، او تم على يد لجنة خاصة كان

المسيو كونتيه Conté عضوا فيها سلسلة من التجارب على الفواقد والتوالف التى تتم فى كل مرحلة أو مشغل ، لكن النسبة التى حصلنـــا عليها كانت تماثل على الدوام النسبة السابقة من حيث حجمها ، بل لقد وجدناها فى بعض الأحيان اكبر بنحو طفيف مما كانت مثبتة عليه من قبل .

لقد كان الأمر يقتضى منا كما سبق القول ان نغير كل اساليب ونظام الصنع وكل الآلات وان نشكل عمالا آخرين ، لكنه كان أمرا غير قابل للتنفيذ فى الظروف التى وجد الفرنسيون انفسهم فيها عندما كانوا حديثى العهد بمصر .

اما الأتراك ، فقد كان من مبدئهم وعاداتهم ـــ وهم فى هذا الصدد يسلكون عكس مايفعله الأوربيون ـــ أن يسعوا لأن يستعيضوا عن الماكينات والادوات بايدى البشر ، فى الوقت الذى يسعى الاوربيون فيـــه لاحلال الالات والادوات محل الجهد الانسانى .

لقد كانوا ابعد من أن يهدفوا الى تقليل عـــدد المستخدمين والعمال ، فلقد كانوا يعتنقون مبدءا دينياواخلاقيا يؤدى بهم لأن يلحقوا بالعمل الواحد أكبر عدد من الرجال يقدرون عليه كى يتيحوا لهم فرصة لـــكسب العيش ، ولذلك فقد كان عدد هؤلاء الملحقين بدار سك النقود يبلغ اكثر من مائتين وثمانين عاملا ، بمن فيهم ، وهذا صحيح ، ابناء العمال ، وان كان هؤلاء الأطفال يساعدون جميعا ، وعلى نحو ما ، فى العمل ، ويحصلون فى الوقت نفسه على أجور زهيدة .

وهؤلاء هم بعض الموظفين وأصحاب الأجور على اختلاف انواعهم ، والذين يعملون بدار سك النقود :

وزانان احدهما مسيحى والآخر تركى ، يعملان بصفة دائمة فى وزن المواد والخامات التى تسلم الى كل شيخ أو رئيس مشغل ، ويزنان كذلك المواد التى يقوم هؤلاء باعادة تسليمها ،

أمين مخزن قبطى موكـــل بشراء وحفـــظ وتوزيع وحســـابات المواد الاساسية المختلفة ،

معير (بضمة ثم كسرة مشددة على العين) لخامات الذهب ،

حددادون يعملون بصفة يومية فى صنع واصلاح الأدوات والماكينات الضخام ، ويعملون فى بعض الأحيان فى طرق سبائك الذهب كما سبق ان ذكرنا ،

عامل ميكانيكى يسمونه الساعاتى (وهى كلمة تطلق بالفرنسية على صانع الساعات) ، موكل بتحسين وصيانة الماكينات والقطع الدقيقة مثل السكات او المربعات والمناظير ومكبس آلات القطع او القص ،

حفار كان عمله الوحيد ادخال تعديلات (او رتوش) او اعادة حفر السكات او الأنماط النقدية ،

بواب وحراس ليليون ،

سقاءون ، يذهبون كل يوم الى المدينة لاحضار المياه اللازمة للعمال ولمراحل العمل المختلفة فى قرب ، اذ كانت مياه آبار القلعة تميل بعض الشىء الى الملوحة ،

كاتب قبطى يدفع كل مساء أجور العمال ويمسك سجلا بالمبالغ المستحقة والمدفوعة لكل واحد من هؤلاء ،

واخيرا امام او واعظ اسلامى ملحق بزاوية صغيرة توجد فى دار سك النقود ، وكان الموظفون الاترك يذهبون اليها للوضوء والصلاة .

ويترك العمال عند دخولهم الى مصانعهم ملابسهم التى يطوونها ويعلقونها بالخارج قريبا من الباب ، ويظل بعض منهم عراة فى حين لايرتدى بعض آخر سوى السراويل ، ويضيف فريق ثالث منهم الى ذلك قميصهم ، وهو بصفة خاصة من نسيج ازرق اللون .

وعند خروجهم يفتشهم شيخ المصنع جميعا ، ويضطرون لاظهار افواههم من الداخل ، ولان يمدوا سيقانهم واذرعهم ويهزون ايديهم واقدامهم مباعدين مابين اصابعهم ، وبرغم ان عمالنا فى فرنسا لم يكونوا فى العادة خاضعين لمثل هذه الاحتياطات المهنية فقد كانت خيانة الأمانة بينهم بالغة

الندرة ، وهذا ابلغ دليل على ان التقدم الحضارى ، أكثر تحبيذا للاخلاق اكثر منه مضادا لها ، ذلك انه يوجد اقل القليل من الأخلاقيات فىكل مكان لايستطيع المرء فيه أن يستوثق من نزاهة البشر الا عن طريق تفتيشهم ، او من فضيلة النساء الا بامساكهن خلف ابواب احكم رتاجها .

اما العقوبات التى كانت تلحق بالعمال فتشتمل على طردهم اذا ما اتوا اعمالا خطيرة ، وعلى ضربهم بعصى من الجريد فوق الظهر أو بطن القدمين ، وكان الأفندى نفسه هو الذى يقوم بانزال هذا العقاب ، اما عند الأوربيين ،وهم أكثر رقيا وأكثر دماثة فى تقاليدهم فقد كان ينظر الى أمر قيام رئيس بضرب مرءوسيه باعتباره عملا منفرا ومهينا ، اما فى الشرق ، فالناس هناك غيورون على ألاتيان بكل مايتصل بممارسة السلطة والسيطرة ، معتبرين ذلك مجدا وفخارا لهم .

وكان مايقرب من نصف عدد العمال من المسيحيين الاقباط ، وهناك نوع من التسامح يجعل المسلمين يعيشون فى سلام معهم ، ومع ذلك فلن نعدم وجود امثلة على الجشع والحقد أو عدم التسامح تدفع الاتراك فى بعض الأحيان ، باعتبارهم المتمصرين والحكام والمتشيعين للديانة السائدة، ينظرون لأنفسهم باعتبارهم جنسا له امتيازه ، وتدفعهم كذلك الى الوشاية والنميمة للاستيلاء على مكان يشغله قبطى ، مثال ذلك ماقصه علينا احد المسيحيين العاملين فى دارسك النقود ، كان من قبل رئيسا لشغل الجلوة، من ان مساعده ، وكان مسلما ، قد شغل مكانا بعد أن وشى به وأمسك به ، مستخدما شهود زور قرروا أنه قد جدف فى حق الله ورسوله .

ولا ينفق العمال قط ، كما يحدث عندنا ، الساعات الطوال فىتناول وجباتهم ، فهم متقشفون للغاية ، ويأكلون فى مصانعهم ، بل وفى أثناء ادائهم لأعمالهم .

لقد كانت قوتهم وهمتهم ، فى ظروف طقس وبلد سكانه فى العادة خاملون لا مبالون لهذا الحد ، مبعث دهشة لنا فى أول الأمر ، وهم فى الواقع رجال مختلفون للغاية عن اولئك الذين يمضون يومهم جالسين القرفصاء ، يدخنون ارجيلتهم ، مستبقين انفسهم بفعل تناول القهوة والتبغ والنباتات المخدرة فى حالة دائمة من السرحان شبيهة بحالة السكر ،

وينبغي ان ننسب هذا الميل العام الى الاسترخاء والى القعود ، في قلبله ، الى تأثير الطقس ، وأن ننسبه ، في كثيره ، الى فعل الاستبداد وسطوة الاعتقاد في القضاء والقدر ، تلك التي تقنع غالبية المسلمين بان لاجدوى من ان يتعب الانسان ذاته في أن يسعى اليوم الى رفاهية لن يكون هو على ثقة من ان يستمتع بها في الغد ، او ان يسعى للخروج من حالة يفترض ان العناية الالهية قد شاءت له ان يكون عليها ، فالصدفة (او المشيئة) هي التي اوجدتك فيها « او خلقتك عليها » (*) . وليس ثمة من شك في ان حكومة اخرى وأنظمة او مؤسسات فكرية اخرى سوف يكون بمقدورها ان تجعل من الرجال أقوياء ، اشداء ، متحمسين للعمل ونشطاء شأنهم في ذلك شأن الناس في كل مكان آخر من العالم ، مادام انه يكفي، أن نغير بعض الشيء من طبائعهم وعاداتهم وبعض الظروف الخاصة التي تحيط بهم ، لتكون شبيهة بتلك التي يعمل فيها امثال هؤلاء العمال الذين نتناولهم ، فهؤلاء ينشأون منذ نعومة اظفارهم داخل هذه المهنة المثابرة ، ويتعلقون بها عن طريق التنشئة والقدوة والعادة والثقة في انهم سيتمتعون دون منغصات بأجورهم الزهيدة . وفي واقع الامر ، فانهم يحصلون بانتظام ، وبصفة يومية ، على أجورهم من دار سك النقود ، ولا يتعرضون قط للاقلاق ، ولا يرغمون كذلك على اداء اعمال اضافية او اعمال سخرة، وفي الوقت نفسه ، يحصل ابناؤهم الذين يربونهم من حولهم ، على اجور متواضعة بل ان هؤلاء العمال يحصلون على اعانات عندما تجعلهم اعمالهم او عاهات قد يصابون بها ، غير صالحين للعمل .

وينبغي ان نلاحظ في النهاية ان العمال ، الاكبر حماسة ، والاكثر توقدا ، والأشد استعصاء على التعب هم اولئك الذين يمارسون اعمالهم وهم واقفون ، وهذه عادة نادرة بعض الشيء ، حتى بين الحرفيين الذين لاتعمل الغالبية منهم الا وهم محنيون ، على نحو قريب مما هم عليه الخياطون عندنا ، لذلك ، فسوف تكون اهم اكبر نقطة انطلاق ، كي نجعل الشرقيين اكثر قوة واكبر نشاطا ، هي أن نعودهم على القيام بأعمالهم وهي واقفون كما يفعل الاوربيون .

(*) واضح كل الوضوح كيف يتعارض كل مايقال هنا عما دعا اليه الاسلام من السعي والجد واعتبر ذلك في مرتبة الجهاد المقدس .

ومع ذلك فان واحدا من الاســباب التى تعمل اكثر من غيرها الى ايثار لحب الراحة والدعة والتعود هو هذا النوع من الخجل او الازدراء الذى تذوى او تتضاءل معه قيمة العمل عند شعب توجد به بصــفة تكاد تكون دائمة طبقتان شديدتى التميز : طبقــة المنتصرين او السادة الذين يقومون بالقيادة والحكم ، وطبقة المهزومين والعبيد الذين يرغمهم الاولون على أن يعملوا من اجلهم هم ، السنا نرى ، لا نزال ، آثارا بالغة الوضوح لفكرة مسبقة شبيهة ، حتى عند الامم الاوربية بالغة التحضر ، حيث كانت طبقة النبلاء الاقطاعيين ، تلك التى تستمد مكانتها من حقوق الغزو ومن قوة السلاح ، تعتقد على الدوام أنها ستحط من قدرها ومكانتهــا اذا هى عملت ؟

ولقد اجاب واحد من هؤلاء الاتراك ، المتعجرفين على نفس قدرجهالتهم ، على صانع فرنسى كان يستحثه على الاعجاب بتفوق الأوربيين على العرب فى مجال الصناعات والفنون : اننى ارى ذلك جيدا ، اما انتم ايها الــكفار فقد قضى عليكم بالعمل ، فى حين اننــا نحن ، أتبــاع محمد ، قد خلقنــا للراحة وللتأمل فى عظمة القرآن (*) .

(*) ليس هناك ماهو ايسر من دحض هذه الترهات ، أيا كان شخص القائل لها ، فهى تتنافى بوضوح بالغ مع كل ما دعا اليه الاسلام من حب للعمل والسعى على المعاش ، وهــذا مايستطيع ان يدلل عليه اى تلميذ صغير ، لــكنه التحامل او الفكرة المسبقة أو النظرة القصيرة او المغرضة . (المترجم) .

لوحات النقود

التى ورد ذكرها فى ثنايا الدراسة

ملاحظة من المترجم

كانت هذه اللوحات الاربع فى الأصل لوحة واحدة (فى الطبعة الاولى من وصف مصر) لكن مقتضيات الطبعة العربية املت علينا ضرورة تقسيمها الى لوحات اربع بيانها كما يلى :

اللوحة اولى : وتضم ستة اشكال برقم مسلسل من ١ الى ٦ وهو الرقم الذىعولنا عليه فى سياق النصالعربى ، وان كنا قد اجرينا الترتيت على اساس الطبعة الفرنسية ، اى من الشمال الى اليمين ، ويمثل كل شكل قطعة نقدية واحدة بوجهيها أ ، ب ويشار اليها فى اللوحة بـ A B (من الشمال الى اليمين) .

وتقابل الأشكال : ١،٢،٣،٤،٥،٦ الواردة هنا الأشكال ١،٢،٦،٧، ١١ ، ١٢ فى الأصل الفرنسى .

اللوحة الثانية : وتضم تسعة اشكال بأرقام مسلسلة من ٧ الى ١٥، وتقابل اشكال : ٧،٨،٩،١٠،١١،١٢،١٣،١٤،١٥ الأشكال : ٣،٤،٥،٨، ٩،١٠،١٣،١٤،١٥ فى الأصل .

اللوحة الثالثة : وتضم ستةاشكال من ١٦ الى٢١ ، وتقابلالإشكال، ١٦،١٧،١٨،١٩،٢٠،٢١ الواردة بها الاشكال : ١٦،١٧،٢٠،٢١،٢٢،٢٣ فى الأصل .

اللوحة الرابعة : وتضم خمسة اشكال : من ٢٢ الى ٢٦ ، وتقابل الاشكال : ٢٢،٢٣،٢٤،٢٥،٢٦ الواردة بها الاشكال : ١٨،١٩،٢٤،٢٥، ٢٦ الواردة بالأصل الفرنسي .

اللوحة الأولى

من الشمال الى اليمين

الشكل ١ : وتمثل قطعة ذهبية ذات اثنين فندقلي (أو فندقي) .

الشكل ٢ : « « « « فندقلي (أو فندقي) واحد .

الشكل ٣ : « « « « نصف فندقي .

الشكل ٤ : « « « « نصف فندقي أيضا .

الشكل ٥ : « العملة الذهبية زرمحبوب .

الشكل ٦ : « « « زرمحبوب .

اللوحة الأولى

اللوحة الثانية

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٧ : ويمثل قطعة ذهبية ذات منقى واحد .

الشكل ٨ : » » » » » »

الشكل ٩ : » » » » » »

الشكل ١٠ : » قطعة من العملات الذهبية زرمحبوب .

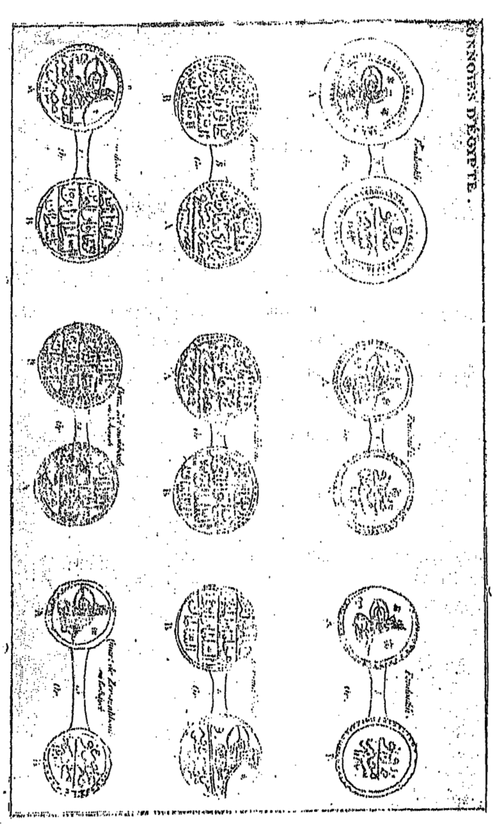
الشكل ١١ : » » » » » »

الشكل ١٢ : » » » » » »

الشكل ١٣ : » » » » » »

الشكل ١٤ : » » » » » ذات ١/٢ زرمحبوب أو نصـــفية .

الشكل ١٥ : ويمثل قطعة من العملات الذهبية ذات ١/٢ زرمحبـــوب او : نصـــفية .



اللوحة الثانية

اللوحة الرابعة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٢٢ : ويمثل قطعـــة من العملات الفضـــية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

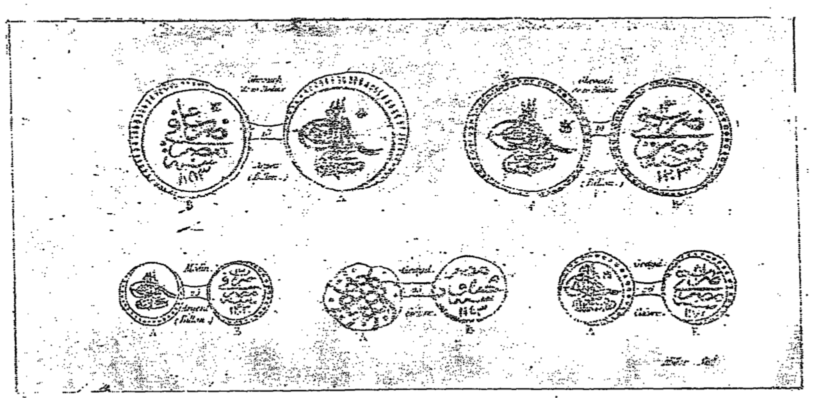
الشكل ٢٣ : ويمثل قطعـــة من العمـــلات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

الشكل ٢٤ : ويمثل قطعة من العمـــلات الفضـــية او البرونزية ذات المـــدينى الواحد .

الشكل ٢٥ : ويمثل قطعـــة من العمـــلات النحاســـية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

الشكل ٢٦ : ويمثل قطعـــة من العمـــلات النحاسية وتسمى جـــديد (والجمع اجداد) .

اللوحة الرابعة



الفهرس

صفحة

صفحة

صفحة

كتب أخرى للمترجم

أولاً : فى مجال الأدب :

١- المطاردون (مجموعة قصص قصيرة) .

٢ - حكايات من عالم الحيوان .

٣ - المصيدة (مجموعة قصص قصيرة) .

٤ - موتى بلا قبور (مسرحية تأليف چان بول سارتر) .

٥ - السماء تمطر ماء جافا . . .

(رواية تسجيلية تتناول وقائع الوحدة المصرية السورية وانفصالها) .

ثانيا : فى مجال التاريخ :

١ - تطور مصر من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٠ . تأليف مارسيل كولب .

٢ - فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية . تأليف أندريه ريمون .

ثالثا : الترجمة العربية الكاملة لموسوعة وصف مصر تأليف علماء الحملة الفرنسية .

١ - المصريون المحدثون .

٢ - العرب فى ريف مصر وصحراواتها .

٣ - دراسات عن المدن والأقاليم المصرية .

٤ - الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة .

٥ - النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية .

٦ – الموازين والنقود .

٧ – الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين .

٨ – الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين .

٩ – الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين .

١٠ – مدينة القاهرة – الخطوط العربية على عمائر القاهرة .

رابعاً : لوحات موسوعة وصف مصر :

١ – المجلد الأول والثانى للوحات الدولة الحديثة .

٢ – المجلد الأول من لوحات الدولة القديمة .

خامسا : من موسوعة وصف مصر :

(دراسات مختارة من الموسوعة فى كتيبات)

١ – كيف خرج اليهود من مصر القديمة .

٢ – مدينة الأسكندرية .

٣ – مدينة رشيد .

تحت الطبع

– مقياس الروضة .

– القاهرة المملوكية .

– بقية مجلدات لوحات موسوعة وصف مصر .

– بقية الدراسات المختارة من موسوعة وصف مصر .

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٠/٢٠٧٤

